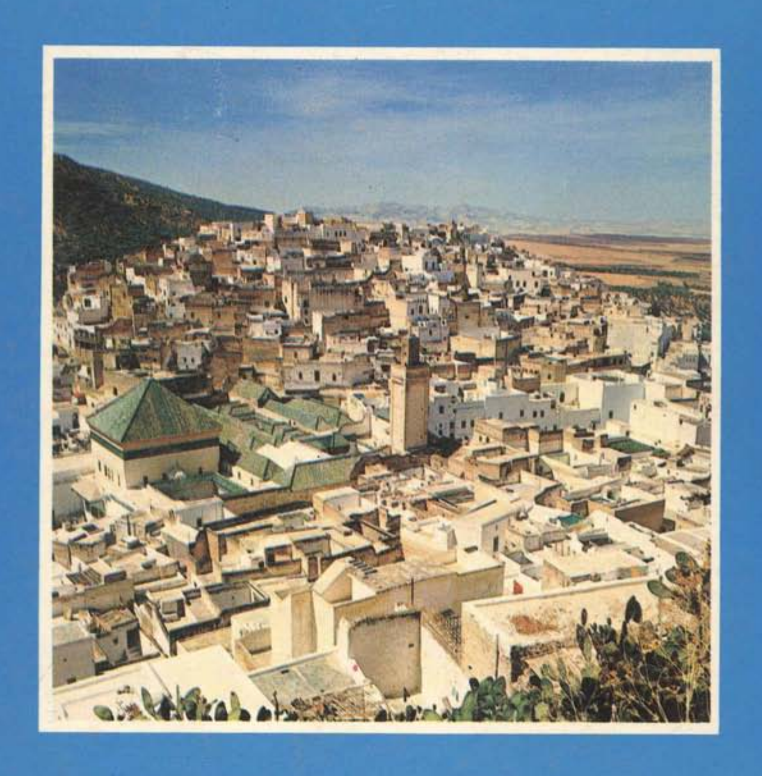
جرمان عياش



دراسات في تاريخ المغرب

الشركة المغربية للناشرين المتحدين

جرمان عياش

دراسات في تاريخ المغرب



الشركة المغربية للناشرين المتحدين

3 زنقة غزة الرباط الهاتف : 23.725

11 زنقة برانكاري الدار البيضاء الهاتف : 26.20.72

الطبعة الأولى 1406 ــ 1986

تنبيه

إن الدراسات التي جمعت في هذا الكتاب والتي لم تنشر منها لحد الآن الا واحدة، وهي آخرها، قد كتبت في تواريخ متباعدة امتدت مدى عشرين سنة. وهي تعالج مواضيع مختلفة من التاريخ المغربي، من شؤون مالية، وعملة، ونظم، وسياسة، وأفكار وآراء، وعلاقات خارجية. أما الفنون التي تندرج ضمنها، فهي متعارضة أحيانا : فبعضها عبارة عن مونغرافيات محددة بدقة، ومدروسة بالتفصيل دراسة معمقة : والبعض الآخر هو بالعكس من ذلك نظرات شمولية ترتسم فيها رؤية تركيبية. بيد أنه توجد بينها جميعا وحدة فكرية.

حالما نريد استجلاء التاريخ المغربي على حقيقته، الا و يواجهنا مشكل كبير بقي مطروحا الى يومنا. فبين القرنين 11 و 13، وعندما بدأت أوربا تخرج من دياجير الليل الذي خيم عليها على اثر سقوط روما، كان المغرب يبدو مهدا لامبراطورية يخيل أنه قدر لعظمتها واشراقتها البقاء في الواجهة الأمامية من الرقي. بيد أنه اذا استطاع أن يوهم بالمحافظة على ازدهار نسبي لمدة زمنية أخرى، فانه لم يصبح متخلفا عن أوربا فحسب في فجر القرن 15، بل وكذلك على وشك الوقوع تحت سيطرة الدول الأوربية، أو حتى التعرض للابادة على يدها. فكيف أمكن وقوع هذا التحول ؟

ولكن وعلى العكس من ذلك، اذا كان هذا التحول قد وقع الى حد ان الأوربيين لم يعودوا ينظرون الى المغرب في بداية هذا القرن الا بازدراء وسخرية، فاننا سنجد أنفسنا حينئذ أمام مشكل جديد. ذلك أن هذا البلد المنهوك القوة، والمتأخر، قد تغلب في نهاية المطاف على المحاولات المتكررة

التي بذلتها الدول المسيحية خلال عدة قرون للسيطرة عليه، كما أنه نجا نهائيا من سيطرة الأتراك المفروضة على الامبراطورية الاسلامية القديمة. وتجاه الامبريالية أخيرا، فانه كان من تلك البلدان التي قاومت أطول مقاومة وأكثرها استماتة، بحيث أنه عندما تم الاعلان عن الحماية سنة 1912، كان العالم كله تقريبا قد خضع مسبقا للقوى الاستعمارية. من جهة أخرى، فاننا نعرف كم عانى الاسبان والفرنسيون في سبيل القضاء على مقاومة لم تتوقف على ساحة القتال سنة 1934، الا لتستأنف في الحين على الصعيد السياسي. فكيف يمكن التوفيق بين الانحطاط المذكور أعلاه، وهذه الارادة التي لا تقهر ؟

يتوجب علينا القول بأن المؤرخين لم يعطوا بالأمس أي جواب على هذه الأسئلة، كما أنهم لم يقوموا ــ وهذا ما يحق لنا أن نؤاخذهم عليه ــ حتى بالتفكير في طرحها.

ولكن من هؤلاء المؤرخون ؟ انهم لم يكونوا مغاربة لسبب بسيط هو أن التاريخ كعلم ــ ونقول التاريخ لا التأريخ ــ لم يكن قد رأى النور بعد في حالة الركود الحقيقي الذي كان مخيما على البلاد منذ مدة طويلة. وبالتالي، فقد كانوا أجانب. ولكنهم ليسوا من عامة الأجانب، بل من الأوربيين، وفي عصر كانت فيه الدول الأوربية بالذات تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على المغرب، أو فيما بعد عندما تمكنت دولتان منها من اخضاعه لسيطرتهما. ان هذا ما كان لا يعمل على توفير المناخ المناسب أمام دراسة موضوعية.

وفعلا، وعلى الرغم من العطاء الذي لا جدال فيه، ذلك العطاء الذي يدين به المغرب عموما لأمثال هؤلاء المؤرخين، فإنه لا يمكننا أن ننكر بأن الأهمية التي أولاها هؤلاء الباحثون للتاريخ المغربي كانت في خدمة المصالح المادية للغازى، بحيث أنهم في البدء شقوا الطريق أمام الغزو، ثم سعوا جادين الى تبرير بقائه بعدما أصبح سارى المفعول.

وهذا ما يفسر أولا كيف أنهم وظفوا منهاجا متسرعا وشاذا من الناحية

العلمية، يعتمد أساسا على ترجمة التواريخ الاخبارية أو على الشهادات، مع الضرب عرض الحائط، وبشكل سافر، بالمصادر الأصيلة لتاريخ البلاد، ونعني بها الوثائق وعلم الآثار. وهذا ما يفسر ثانيا كيف أنهم بنوا نظريات مدهشة على قاعدة غير مأمونة الجوانب، تلك النظريات التي تدعي بأنها قادرة على تسليط الأضواء بكلمتين أو ثلاث كلمات على قرون أو آلاف السنين من التاريخ المغربي. ولقد كانت هذه النظريات في الواقع تخفي المشاكل الحقيقية وبخاصة السؤالين المطروحين أعلاه : كيف تم التحول الكبير الذي جعل المغرب المزدهر والمتفتح يسقط فريسة في متناول يد الأوربيين ؟ وكيف كانت هذه الفريسة، التي قدر لها على ما يبدو أن تصبح وزيعة في المستقبل القريب، قادرة على مواجهة حصار دام 500 سنة، لكي لا تستسلم الا في القرن العشرين، ولتنهض حينا من كبوتها ؟

انها لروح مخالفة تماما تلك التي تنطلق منها الدراسات التي سنطلع عليها بعد حين. وقد جاءت بناءً على تصورنا بأن التاريخ المغربي هو أولا، وفي حد ذاته، تاريخ يتسم بالخصوصية بما فيه الكفاية ليكون جديرا بأن يماط عنه اللثام ويفهم في مجموع مراحله وفي مختلف جوانبه. وبأنه، بالاضافة الى ذلك، يحتل مكانة كافية في التاريخ العام بشكل يجعله جديرا بأن يقيم تقييما دقيقا. ومن ثم ضرورة فحصه فحصا أقل اندفاعا، وأكثر صبرا، بل وبهمة لا تفتر، وذلك انطلاقا من الأرضية الجدباء التي تشكلها مادة الوثائق. انه ميدان مغمور كان لابد من ارتياده ثم الشروع في استجلائه أملا منا، بالنظر الى بطء المنهاج الذي ما يزال في بدايته، في أن يقبل ذوو النجدة من الباحثين اقبالا متزايدا. وهو أمل لا يمكن الا وأن يتحقق بعدما استرد المغرب استقلاله. تماما كالأمل المعقود في أن تبذل نفس الجهود في الميدان المتقارب الذي يشكله علم الآثار.

وكما كان متوقعا، فان النتائج لم تكن لمدة طويلة سوى جزئية. مع ذلك، فقد تميزت بالمتانة والحداثة، وهي ميزة عظيمة مكنت من سد بعض الفراغ ومن زعزعة بعض الأفكار الجاهزة. ثم مكنت في مرحلة ثانية من تحقيق اكتشافين لهما قيمة عامة. اما الأول منهما فهو أنه لا يمكن فهم أي جانب

من جوانب التاريخ المغربي فهما دقيقا ما دمنا ننظر اليه منعزلا ودون أن نأخذ بعين الاعتبار مجاورة الغرب الأوربي وضغوطه وعداءه. وهذا لا يعني أن دراسة العلاقات الأوربية المغربية عمل لم ينجز بعد. ان هذا النوع من الأبحاث موجود. الا أننا لا نجد فيه أية محاولة لتقييم كل اتجاهات وأبعاد أثر النشاط العسكري والاقتصادي الأوربي في الحياة المغربية. مع أن هذا الأثر المتراكم منذ قرون قد غمر فجأة الكيان الاجتماعي والسياسي بعد 1930، محدثا فيه تغييرا جذريا. فمن شأن التحليل الذي ينجز بدون مراعاة هذا العنصر الحاسم أن يقود في كثير من الحالات الى نتائج غريبة جدا.

أما الاكتشاف الثاني، فيرتبط أولا بالطبيعة الحقيقية لذلك الشعور الذي كان من القوة منذ القرن الخامس عشر كعنصر التحام بين المغاربة بحيث جعلهم قادرين على الوقوف قاطبة وبشكل فعال ضد المخططات الأوربية. وهذا الشعور الذي تفطن كثير من الباحثين الى وجوده، ولكنهم عملوا على تقليصه الى مجرد طابعه الديني، بالنظر الى الصبغة التي يتظاهر بها، هذا الشعور كان في مضمونه هو ذلك الشعور الذي ننعته ب «الوطني» والذي يلعب اليوم دورا جليلا في التاريخ.

ويرتبط الاكتشاف بعد ذلك بكون الشعور المذكور، بدلا من أن يعتريه الضعف أو يتلاشى، بقي على حاله، جليا، فعالا، جياشا، الى أن بدأ هذا القرن العشرون حيث دق الناقوس بزوال استقلال المغرب، وحيث كانت جميع بنى البلاد اما منهارة أو في طريق الانهيار. لقد اصطلح المؤرخون على ارجاع ميلاد حركة قومية في المغرب، تلك التي دعيت «وطنية»، الى سنة 1930 لا غير. ونحن لا نجادل في أن مثل هذا التحديد يستجيب لجانب من الواقع، نظرا لأن منظمة جديدة كانت بالفعل قد تأسست يومئذ من أجل الكفاح الوطني. الا أن الخطأ يكمن في الايهام بأن مثل هذا الكفاح الوطني كان منعدما فيما مضى. وهذا هو الانطباع الذي يتأكد عندما يضطر البعض الى تسجيل الفورات الشعبية، مثل مسيرة الهيبة في الجنوب، أو ثورة الريف في الشمال فيدرجها حينا ضمن مرحلة «الوطنية البدائية» مع كل الازدراء الذي تترجمه العبارة. وبما أن دورنا كمؤرخ لا يقوم على

وضع قائمة للجوائز، وانما على بناء الحقائق وادراك الترابط الموجود بينها، فاننا نقول بكل بساطة بأنه لا يمكن أن نتوصل الى فهم حقيقي للأحداث التي كانت الأرض المغربية مسرحا لها منذ ما قبل 1912 بكثير، اذا لم نسلم بوجود هذا العنصر القوي في البلاد والذي لايمكن أن نسميه الا بالشعور الوطني.

ان الروح والمنهاج اللذين تستمد منهما مجموع الدراسات التالية وحدتها يمكن استخلاصهما من قراءة شمولية بشكل أوضح من قراءة منفصلة لكل منها كما كان عليه الأمر عند نشرها للمرة الأولى. ونظرا من جهة أخرى لأن النشر الأول صدر في مجلات مختصة وفي بلدان متعددة، فان فرصة الاطلاع عليها لم تتح الا لجمهور محدود من القراء. وكان هذا الاطلاع جزئيا في جميع الأحوال، وأصبح في الغالب، فضلا عن ذلك، في غير متناول المختصين أنفسهم بعد مرور بضع سنوات. لذلك ظهر لنا من المفيد اعادة وضع جميع الدراسات في متناول يد الجمهور العريض الذي يوجد بينه عدد كبير من العقول النيرة الراغبة اليوم في أن توفق في استجلاء الفوضى التي كان الماضي المغربي يمثلها لها لحد الآن.

أخيرا، فان العناوين التالية لم تبوب حسب تاريخ نشرها. أما التبويب الذي اتبعناه، فيتوخى أولا تقديم روح البحث وأدواته، قبل الانتقال بعد ذلك الى مختلف تطبيقاته.

الرباط، في 30 أبريل 1978.

التاريخ والاستعمار
مثال المغرب (*)

إن مكتسبا علميا يبقى دائما مكتسبا مهما كان الباعث الذي دفع الى الحصول عليه. لذا، وحتى لو اشتططنا في الحكم على الانتاج الاستعماري في مجموعه، فانه لا مناص من الاعتراف بأن مجهود المعرفة الضخم، الذي أثاره لأغراضه، قد أغنى كثيرا ميادين العلم بنتائج يمكن أن تفيد منها حتى الشعوب التي كانت مستعمرة بالأمس القريب. ولكن، اذا كان هذا الحكم يصدق خاصة في مجال العلوم الطبيعية، فاننا نود، بأخذ مثال المغرب، أن نظهر بأنه يتوجب علينا أيضا ابداء كثير من التحفظات منه بمجرد ما يتعلق الأمر بالعلوم التي لها صلة بالانسان، وبخاصة التاريخ. ولا نعتقد، بقيامنا بهذه الدراسة، بأننا سنتناول قضية متجاوزة. فاذا تمت اليوم تصفية الاستعمار، فمن حقنا تقييم منجزاته، وسنكون مخطئين بالعكس اذا لم نعمد الى تمشيط الأرضية التي تركها مزروعة بالألغام.

* * *

لقد كان المغرب من بين آخر البلدان التي خضعت للاستعمار. وكان له تاريخ يمتد على ألف سنة كدولة قائمة. وفضلا عن ذلك، فقد كان له أدب تاريخي. تلك ثلاثة أسباب مقترنة تساعدنا على أن نفهم كيف كان موضوعا لدراسات بعيدة المدى

(*) نشر نص هذه المقالة في :

''Hespéris-Tamuda'', Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Vol. XVII ; faxciculc unique, 1976-77.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

وجد مثمرة. وقد احتفظت حصيلة هذه الدراسات بقيمتها الكاملة، سواء أتم الحصول عليها قبل الغزو أو بعده. كذا في ميادين الجغرافية والجيولوجية وعلم الحيوان وعلم النبات. ولا تفوتنا الاشادة أيضا بالسوسيولوجيين الذين جمعوا مستندات متفرقة، وحققوها بالنشر والترجمة، وأجلوا الغموض الذي كان يكتنفها. لقد أعطوا الرؤية الأولى عن ماضي المغرب للعالم الذي كان يجهله. وفوق ذلك، يتعين اليوم على المغاربة أنفسهم أن يعتمدوا على مؤلفاتهم للتعرف على تاريخ بلادهم.

بيد أنه عندما نقول هذا، فانه يتعين علينا مع ذلك أن نحذر من الاعتماد اعتمادا أعمى على هؤلاء الوسطاء. وذلك، أولا، لأسباب تقنية. اذ أن كثيرا منهم كانوا لا يجيدون اللغة العربية بل ولا يعرفونها. ومن ثم وقعوا في مجموعة من الأخطاء تتسم بالفداحة أحيانا. بيد أن هذا الجانب يبقى ثانويا على الرغم من أهميته. اما الطامة الكبرى التي لا علاج لها فتكمن في موضع آخر. انها تكمن في روح البحث ذاتها.

فبينما لم تكن الحرب قد وضعت بعد أوزارها في الجزائر، كان الغزاة يتطلعون الى المغرب بأعين جاحظة. ومنذ النصف الأول من القرن الماضي، وجدنا الفرنسي توماسي THOMASSY، رائد العقلية الاستعمارية، يبين كيف ستتحول الأمور في هذه الجهة. فلئن تم التوقيع على الصلح بين المغرب وفرنسا، اثر الصدمة الوجيزة على وادي اسلي التي اعتقد بأنها لن تخلف آثارا تذكر، فانه كان مقتنعا بأن هذا الصلح مؤقت. اذ لم يكن يرى سبيلا الى المحافظة على الوفاق باعتبار أن المغاربة مسلمون، ومصرون على البقاء مسلمين، في حين أن فرنسا كانت تعمل، مع بضائعها، على مد نفوذها المسيحي الى بلادهم. فيمكن في رأيه تأخير الصراع على أكثر تقدير عن طريق التظاهر باحترام الروح الدينية لدى مسلمي الجزائر الذين سبق اخضاعهم والذين كان يجمعهم بالمغاربة ايمان مشترك. أما تحاشي وقوعه، فهو أمر متعذر. ويقول المؤلف انه لمن قبيل الخيال فعلا الاعتقاد بأن «الاسلام لن يحرك ساكنا إلى أن يلفظ أنفاسه كما يطيب لنا دون أن يخوض معركته الأخيرة. وحيث أن المغرب يعد درعه الخلفي في افريقيا، وأحد جيوشه الاحتياطية، فعلينا أيضا أن نستعد للحروب الحاسمة التي ربما يكون هذا البلد مسرحا لها ذات يوم، وستكون فرنسا مدعوة لا محالة لتمثل فيه المسيحية ولتحارب كبطل للحضارة».

ومن ثم وجه توماسي لفرنسا تحريضا ملحاحا يقول فيه :

«عليها أن تبادر الى التعرف على ساحة المعركة حيث تنتظرها مصائر تزداد مجدا كلما كانت أقل دموية، وانتصارات تزداد رسوخا كلما نيلت بأسلحة أكثر سلمية».

ويضيف مؤلفنا، وهذا بيت القصيد بالنسبة اليه :

«إن العلم هو أحد هذه الأسلحة وأول سلاح ينبغي توظيفه، لأنه هو الذي سيعمل على تعبيد الأرضية التي يتعين الزحف إليها» (1).

تلك بالتأكيد اشادة بالعلم الذي يوحي بالفارس الهيكلي (Templier) أكثر من ايحائه بالراهب البندكتي (Bénédictin). فالأرضية التي يتعين الزحف إليها لم تكن البتة من قبيل الاستعارة كما نستشف ذلك بجلاء. انها ساحة معركة ستكون فيها «الحروب الحاسمة دموية» في جميع الأحوال. واذا أضفنا أن طوماسي يحدد مكان الحرب لا على الحدود، وانما في قلب المملكة المغربية، وأنه يتحدث عن «الزحف إليها»، عن «تحقيق مصائر مجيدة»، و«انتصارات راسخة»، فاننا ندرك، بعبارات واضحة، بأنه يعلن عن الغزو لا أقل ولا أكثر، وبأن المهمة الدقيقة التي يحددها للعالم بتوجيهه نحو المغرب، هي انارة مسيرة الجيوش، والتعجيل بالنصر، والتقليل من تكاليفه، لارساء دعامة السيطرة في الأخير.

يمكن القول بأن توماسي لم يكن يمثل الا نفسه باعتباره فردا من الأفراد. وهذا صحيح. مع ذلك، فقد عرف كتابه ثلاث طبعات. ومعنى هذا أن أفكاره كانت تجد أصداء لها. ولئن كانت روحه التمسيحية تبدو لنا اليوم متجاوزة، فلا ينبغي أن ننسى بأنها كانت تطبع كثيرا من الرواد الى بداية هذا القرن من أمثال دوفوكو de FOUCAULD الذي كان يصلي ويعمل ليهب المغرب للمسيح ولفرنسا في آن واحد. واذا كان الاسلام قد أحيط باعتبار رسمي فيما بعد، على عهد الحماية — وفق الأمنية القديمة لتوماسي — فان المجال ظل مفتوحا باستمرار أمام البعثات المسيحية.

بيد أن المهم ليس هنا. المهم أن الأمور سارت كما توقع توماسي وتمنى. فقد حدث

(1) Raymond THOMASSY : "Le Maroc. Relations de la France avec cet empire", 3 ème édition, Paris, 1859.

الطبعة الثانية ترجع الى 6481، وعنوانها : "Le Maroc et ses caravanes"

أما الطبعة الأولى فترجع الى 1942، وهي تحت عنوان : "Des relations politiques et commerciales etcommerciales de la France avec le Maroc".

الغزو. وتمت الاستعانة فعلا بالعلماء. أولا، لشق الطريق أمامه، وثانيا لترسيخ دعائمه فيما بعد. ولحصر حديثنا عن الفرنسيين، باعتبار أن المغرب كان من نصيبهم، نشير الى أن الباحثين كانوا في البداية منفردين، وكشافين بالمعنى الدقيق للكلمة. فكان أحد أوائلهم هو توماسي الذي يرجع كتابه الى 1842. أما أشهرهم فهو دوفوكو الذي تنكر بعد ذلك بأربعين سنة ليطوف خفية عبر المغرب، متجسسا، وملتقطا جميع المعلومات التي قد يستغلها جيش غزو ذات يوم (2). ولسنا في حاجة الى ذكر سائر كتاب الرحلات والمونغرافيات من أمثال لا مرتنيير La MARTINIERE أو لو شاطليي Le CHATELIER، الذين قاموا بنفس المهمة بعده، ولكن دون أن يحيطوا أنفسهم بالأسرار (3). والمهم أن الأمور سارت على هذه الوتيرة بعده الى نهاية القرن الماضي.

وعندما اتضحت نوايا فرنسا في بداية هذا القرن، تدخل «الحزب الاستعماري». لقد كان هذا الحزب المحرك الرئيسي لكل السياسة المتعلقة بالمغرب. واضافة الى ذلك، فقد اضطلع بمهمة حث وتوجيه الأبحاث المتمحورة حول هذا البلد. ولهذه الغاية، أسس «البعثة العلمية بالمغرب» (La Mission Scientifique du Maroc) التي وجدنا فيها من جديد شاطليي والتي تولى رئاستها أوجين اتيين نفسه Eugène ETIENNE المتواجد في كل مكان. وستنشر هذه البعثة منذ 1904 «المستندات المغربية» (Archives Marocaines)، التي سيساهم فيها على نطاق واسع كل من سلمون (SALMON) وفومي (FUMEY) وميشو بلير (Michaux - BELLAIRE). وأخيرا حلت سنة 1912 وبمعيتها الحماية. فاحتل الجيش الفرنسي قسما من البلاد كان عليه أن يديره

(2) Charles de FOUCAULD : "Reconnaissance au Maroc en 1883 - 1884", Paris, 1888.

(3) H. de la MARTINIERE : "Morocco : Journey in the Kindom of Fez and the court of Mulai Hassan with itineraries..." , London, 1889.
"Itinéraire de Fez à Oudja", in "Bulletin de géographie hist. et descript.", 1895.
Alfred LE CHATELIER : "Mémoire sur le Maroc, "situation actuelle de la France au Maroc, programme politique, questions économiques, Voyages au Maroc d'octobre 1889 à mars 1890", Paris, 1890.

(كتاب سرى أعد خصيصا لوزارة الحرب الفرنسية). وقد كتب لو شاطلبي عدة مونوغرافيات حول مناطق الحدود المغربية التي يمكن أن يباشر التسرب انطلاقا منها :

"Tribus du Sud marocain", Paris, 1890 ; "Les Djebalas. Maroc." . Alger, 1895 ; "La frontière marocaine", Paris, 1903.

ويستغله مع مواصلة الغزو في نفس الوقت. ولانارة سبيله في هذه المهمة، أسس قائده ليوطي «ادارة الشؤون الأهلية» (Direction des Affaires Indigènes) هذا بالاضافة الى أنه كان يتوفر على «مصلحة الاستعلامات». وهاتان هما الخليتان اللتان ستتوليان معا في المستقبل مهمة ايحاء البحث حتى على أعلى مستوى. وبذلك فقد حلتا محل المؤسسة الخاصة المتمثلة في «البعثة العلمية»، مضفيتين عليها الصبغة الرسمية. ولم يوضع ذلك طي الكتمان، لأن «المستندات المغربية» ستصدر منذئذ تحت اشرافهما. وفي نفس الوقت أسس ليوطي «معهد الدراسات العليا» (Institut des Hautes Etudes)، واذا لم يكن يأنف من الحضور شخصيا في بعض جلساته، فان ذلك لم يكن لمجرد شغف برعاية العلوم. ففي نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الأكاديمية ما تزال تابعة للمؤسسة العمومية، فانها كانت أيضا أحد دواليب مصالحه الاستعمارية. وكان الرجال الذين يعينهم بها كمديرين للدراسات، رهن اشارته. وما زلنا نعثر على تقارير محررة من طرفهم ضمن وثائق الادارة أو الجيش.

لقد كان العلم بهذا، في مثال المغرب، خاضعا لأهداف الغزو، ولحاجيات المستعمر، من البداية الى النهاية، حسب النهج الذي رسمه قديما توماسي.

* * *

في حد ذاتها، فان هذه الحالة لا تتسم بأي شذوذ أو بذاءة. لأن العلم يسخر دائما لخدمة الأفراد دون أن يعيقه ذلك عن مواصلة مسيرته. فقد تقدم علم الرماية في نفس الوقت الذي قدم خدمات للرماة. مع ذلك ينبغي في كل حالة معرفة الطرف الذي يوظفه، لأنه يمكن أن يخضع فيها اما للتوجيهات أو لغايات مختلفة. لقد طالما قيل بأن الحقيقة واحدة بالنسبة للعلم. بيد أنه يمكن بقدر ما يراد، وان كانت تشكل كلا، ألا يؤخذ منها الا بعض الجوانب. فاذا كان الجغرافي يعمل لغايات عسكرية، فانه سيقوم على الخصوص بوضع البيانات التي تدل على الممرات، والحواجز، ونقاط الماء. أما اذا كان يعمل من أجل التشجير، فيلزمه أن يمد وينوع اهتماماته على نطاق واسع. وللعودة الى المغرب، نشير الى أن ليوطي كان يستعمل عبارة ترددت كثيرا على الألسن دون الاحتراز من جانبها البذيء، وهي عبارة «المغرب النافع» للدلالة على مغرب السهول والهضاب التي يمكن الشروع في استغلالها في انتظار غزو الكتل الجبلية، ولكن بشكل متمهل، بالنظر الى مواردها الفقيرة. فنحن اذن أمام وجهة نظر واقعية

يمكن مقارنتها بوجهة نظر الجزار الذي لا يهمه الا اللحم من دون الهيكل العظمي الذي يعتبره بالأحرى عبئا عليه. ولكننا ندرك أن وجهة نظر البيولوجي هي على النقيض من ذلك، فيما يخص القيمة المتكافئة للحم والعظم والتي لا يمكن فصمها. وهذا دون ذكر البهيمة اذا كان بالامكان اعتبار وجهة نظرها. ان الموقف الذي تجسده عبارة ليوطي هذه، والذي يقوم على النظر الى الموضوع لذاته لا في ذاته كما يقول الفلاسفة، لم يخل من فرز أثر معوق للبحث، بقدر ما تقيد به الباحث هو نفسه، اما تلقائيا أو بناء على توصية. لنترك للمختصين في العلوم الطبيعية مهمة النظر، كل في ميدانه، الى أي مدى ضاق مجال البحث من جراء ذلك، واختل نسق الأولويات، وأهملت الحتميات البيئية ساعة التطبيق، بشكل أو بآخر. أما بالنسبة للتاريخ، الذي خصصت له وحده دراستنا، فيمكننا أن نلاحظ بأنه لم يعان فحسب من مثل هذه الشوائب، وانما أصيب بآفة أشد خطورة بقدر ما يلزم حتى نبذ النتائج التي توصل اليها في نقاط رئيسية. اننا لا ندعو بتاتا، ولنقلها مرة أخرى، الى نبذ الشرائح الايجابية للمنجزات المحصل عليها، ولكن الى الاحتراز من المواقف والأفكار الجاهزة، التي شوهت الى يومنا موضوع الدراسة، والتي لن تعمل الا على تعويق البحث لو بقيت متداولة.

لقد كان فنلون (Fénelon) يتمنى ألا يكون المؤرخ منتميا لأي بلد أو زمن. بيد ان مثل هذا لم يكن شعار التاريخ الاستعماري. فقد كان كل واحد من ممثليه، المتباهي بعلم بلاده، أوربيا متحمسا، متشبعا أيما تشبع بأديولوجية عصره. لم يكن الاستعمار بالنسبة إليه مجرد مرحلة من مراحل الصيرورة الانسانية. وانما الخير الأعظم الذي يباركه، كما لو كان من الضروري أن يتوج التاريخ العالمي. لذا، فهو يعتبر أن كل جانب في العلاقات بين أوربا وباقي العالم الخاضع، أو الذي يتعين اخضاعه، ينطوي على مؤشر اما ايجابي أو سلبي حسبما يساعد على السيطرة أو يعيقها. لقد انتهت منذئذ أسطورة المتوحش الخير الأثير لدى روسو (ROUSSEAU)، بل ان المتحضر الذي يستعبد لا يعد سوى متوحش شرير ساعة تمرده. ان الفكرة لا تراود المؤرخ الاستعماري في أن يتناسى نفسه ويندمج في هذا المتمرد لفهمه. لأنه في هذه الحالة سيجازف بالانسياق الى أن يقف على مشروعية رفضه. بيد أن المشكلة هي أن يضمن بالعكس أفضل وضع باكتشاف جوانب الضعف في المراقبة، كما قال بدون تمويه

سنة 1924 النظري لادريت دو لاشرير (LADREIT DE LACHARRIERE) الذي كانت صراحته لحسن الحظ متكافئة مع ضعفه. فبتذكيره بنقطة ضعف قديمة، وقع تلافيها فيما بعد، كان يعيب على غزاة الجزائر كونهم لم يعرفوا في عصرهم تمييز العناصر العرقية التي يتكون منها رصيص السكان المعادين، متغافلين بذلك عن «معاينة الصدع الذي يتعين تعميقه داخل الكتلة من أجل تفكيكها» (4). أجل معاينة الصدع لتعميقه، هذا هو المشكل الحقيقي. ويمكن القول عموما بأنه كان نصب أعين المؤرخين الموجهين نحو المغرب، مع ما يتضمنه من أحكام قبلية وتحيز ضد الشرير المزعوم الذي يبحث عنه لاغراقه.

* * *

كيف لا ننتبه بدءا الى التحيز المنسق الذي شوه صورة المغرب في الفترة الأخيرة من استقلاله حتى لدى المؤلفين المرموقين ؟ اننا نعرف الى أي حد كان هذا البلد فقيرا، متأخرا، بعيد العهد بعدا مزريا عن ماضيه المجيد، لقد كان عاجزا عن مهاجمة أو تهديد أي بلاد أوربية، بل لا يقوى هو نفسه على رد الضربات التي كان الأوربيون، الفرنسيون أولا ثم الاسبان، يوجهونها اليه في عقر داره، بقنبلة موانئه، باجتياز الحدود الجزائرية، واكتساح شمال البلاد كله. لقد توجب على الناصري القول : «فكيف يحسن في الرأي المسارعة الى عقد الحرب مع أجناس الفرنج وما مثلنا ومثلهم الا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيرانا ولا يهتدي اليه سبيلا، فهل ترى لهذا المقصوص الجناحين الذي هو لحم على وضم أن يحارب ذلك الذي يطير حيث شاء» (5). وكان الناصري يترجم بهذا الاحساس الدقيق الذي كان يخالج القادة المغاربة. وذلك ما مكن أربع أو خمس دول أوربية من اقامة بعثات لها بطنجة، كان رؤساؤها يملون على السلطان ارادتهم طوال نصف قرن شأنهم شأن الولاة. وتحت التهديد، جردوا السلطان من اختصاصاته. ففقد كل سلطة على نظام جماركه، وعلى تنظيم تجارته، وعلى شرطة الحدود، وعلى الوضعية القانونية للأجانب الذين انسلخوا بهذا عن سلطته القضائية

(4) Jacques LADREIT DE LA CHARRIERE : ''Les études berbères au Maroc et leur intérêt africain'', in ''Renseignements coloniaux'', 1924, p. 315.

(5) «الاستقصا» ، الدار البيضاء، 1956، ج 9، ص 190.

والجبائية، كما انسلخ عن تشريعه، وبعدد متزايد، المغاربة أنفسهم. وزيادة على ذلك، فقد أفرغت خزينته باجباره على دفع تكاليف الغزوات التي تعرضت لها بلاده، وباغتصاب تعويضات مزعومة في كل مناسبة، وبارغامه على تحمل مسؤولية ديون رعاياه تجاه الأجانب حتى دون التحقق منها. وضمت أخيرا أقاليمه الصحراوية الواحدة تلو الأخرى، قبل الشروع في الترامي على التخوم الجزائرية. فكيف لا تنزلق بذلك دولة ما الى مهاوي التمزق وان كانت أكثر الدول عتادا ؟ ناهيك بالمغرب، وهو بلد عتيق، والذي غرق بالطبع في البؤس والفوضى.

اذا كان هذا معروفا لدى المؤرخين، فلا يوجد من بينهم من يبرزه على هذا النحو. ان الكثيرين يرتاحون بلا شك لحالة الفوضى النهائية، بل ويعطونها أبعاد الطامة الكبرى، وهي أبعاد لم تصلها مطلقا، في حين أنهم يتغاضون عن أسبابها، قائلين أو ملمحين الى أنها نتاج داء داخلي مزمن وفطري بحت. وبذلك يمكن، بقلب الحقائق، أن تصبح هذه الفوضى هي السبب الأصلي، بينما تصبح الضغوط الأوربية البديل الضروري. وعلى هذا لم تكن أوربا هي التي كانت تمسك بخناق بلد أعزل، بل كانت اختلاجات الضحية هي التي تطلبت اسعافات مستعجلة. انه اهتمام انساني بقدر ما هو اهتمام بالأمن العمومي، باعتبار ان الأمر يتعلق بمريض خطير. ألم يكن القراصنة الريفيون، وهم فكنك (Vikings) العصور الحديثة، يهددون جميع السفن الأوربية ؟ ألم تكن القبائل المغربية تسطو على جيرانها الوديعين بمنطقة وهران الفرنسية ؟ ألم يكن المسيحيون أولائك التجار المحترمون، عرضة للاعتداءات في هذه الجهة أو تلك من أطراف المملكة ؟ لقد كان اذن من واجب أوربا أن تتدخل لضمان الدفاع.

ذلك ما كنا نقرأه منذ 25 سنة خلت. صحيح أننا نجد اليوم بعض الحرج في كتابته. ولكن هل قمنا بارجاع الأمور الى نصابها ؟ لقد كان للبعض فضل كبير في تسليط مزيد من الأضواء على طبيعة النشاط الأوربي. ولكن هل قام هؤلاء بتسليط هذه الأضواء على الأضرار التي لحقت بالحياة المغربية من جراء ذلك النشاط ؟ ألم يتحاشوا خاصة توضيح علاقة السببية الوثيقة بين وجهي الظاهرة ؟ والا لماذا الاستمرار، كما يفعل البعض، في البحث في المعاهدات التخريبية المفروضة من طرف أوربا، عن روح اصلاحية تصطدم، فيما قيل، ببخل السلطان، ومصالح وزيره، أو بالعقلية المتأخرة المهيمنة على المخزن ؟ لماذا الاستمرار في نعت الشعور الوطني، الذي كان يثير

الشعب ضد الخضوع للأجانب، بالتعصب أو بكراهية الأجنبي ؟ لقد اضطر المؤرخ الاستعماري، في اطار رغبته في طبع الغزو بطابع أخلاقي، الى عكس الحقائق بالنسبة للحقبة المعنية. فاحترف بذلك السياسة سواء أن انطوت على محاسن أو مساوىء. الا أنه خرج عن نطاق التاريخ. فاذا كنا لا نريد البقاء في نهجه، طوعا أو كرها، واذا كنا نريد حقا أن نفهم يوما ما الماضي المغربي، كما يتعين ذلك، فينبغي للمرة الأخيرة التعرف على هذه الحالة، والقيام بعملية التصحيح التي لابد منها.

* * *

أما الاهتمام الآخر، وهو المتعلق بمعاينة الصدع لتعميقه، كما يقول لادريت دو لاشريير، فقد دفع المؤرخ الاستعماري الى أن يقوم، ان صح التعبير، بجولة كاملة حول البناية، وأن يرصد ليس فحسب الفترة السابقة للغزو ، وانما كل مجرى التاريخ المغربي. وتمخضت عن ذلك مادة غزيرة من المعلومات على جانب كبير من الأهمية. فبالاضافة الى مجهود الترجمة والنشر، الذي سبقت الاشارة اليه، كيف لا نذكر على الأقل ما كشفت عنه التنقيبات من مآثر حول الوجود الروماني ؟ وكيف لا نذكر، بالنسبة للعصور الحديثة، السلسلة الضخمة للمصادر الدفينة لتاريخ المغرب ؟ وهناك حالات تم فيها أيضا تحليل وشرح كل هذه المادة بشكل واضح. وتتبادر الى ذهننا مثلا الدراسة التي خصصها لويس رين (Louis RINN) للزوايا الدينية (Marabouts et Khouans) (6). لقد كانت روح رين منسجمة أيما انسجام مع أماني توماسي. اذ انه توخى من دراسة تاريخها (اي تاريخ الزوايا) تقصي الميكانزمات والوظائف الحقيقية لمختلف الزوايا، سواء في الجزائر أو المغرب، من أجل تحديد المكانة التي يتعين تخصيصها لها، والفائدة التي يمكن جنيها منها في اللعبة السياسية الاستعمارية. ولم يمنعه هذا من أن يكشف ويظهر أفضل مما قام به الدارسون بعده، بأن الواجهة الصوفية لدى هذه المجموعات تخفي في الواقع مصالح وحاجيات الجماعات المختلفة. ومن ثم انتهى إلى هذه النتيجة التي تبدو للوهلة الأولى مربكة، وهي أنه مقابل فروقات غير محسوس بها ظاهريا بين النظريات، توجد مواقف متباينة تباينا كبيرا، بل متناقضة، على الصعيد السياسي. ونندهش أيضا كيف تمكن أوغست كور (Auguste COUR) ثم ليفي بروفنصال

(6) Louis RINN : ''Marabouts et Khouans'', Alger, 1884.

(Lévi-Provençal) من بلورة المغزى الحقيقي للحمية الشعبية التي أثارت المغاربة. تدريجيا منذ القرن الخامس عشر، لتمكين الشرفاء السعديين من السلطة وتحرير البلاد من القبضة الاسبانية والبرتغالية (7). مع ذلك، فان هذه النجاحات لم تثر لدينا مثل هذا التقدير الا لأنها نادرة. فبمجرد ما يتعلق الأمر بالفهم أو الشرح، فان مؤرخ الحقبة الاستعمارية يكون في الغالب أقل تشددا. فديانته تتضح مسبقا، وهو يدير ظهره للأحداث التي تتعارض مع وجهة نظره، ويعرف عند المناسبة كيف ينسق الأحداث لدمجها فيها.

بغض النظر عن الوجود القصير المدى للفينيقيين أولا، ثم للبرتغاليين والاسبان فيما بعد، فان المغرب تعرض في المرحلة التاريخية الى ثلاث غزوات تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها، سواء في انتشارها أو في مدتها أو في نتائجها. فمن منتصف القرن الأول الى نهاية الربع الأخير من القرن الثالث، كانت رومة هي صاحبة الأمر في شمال غرب البلاد، من طنجة الى مدينة الرباط الحالية. ثم تراجعت فيما بعد الى بعض المدن الشاطئية قبل أن تختفي مع سقوط امبراطوريتها. ولم يبق من سيطرتها سوى أطلال توارت وتنوسيت منذ أمد بعيد. ومن 1912 الى 1934، تمكنت فرنسا من غزو البلاد، التي احتلت سائر أطرافها فيما بعد — عدا المنطقة الممنوحة لاسبانيا — لمدة 21 سنة لا غير. لقد كانت الهيمنة الفرنسية بالتأكيد ملموسة. بيد أنه اذا أمكن فيما مضى تعليق بعض الآمال حول استمرارها، فاننا نعرف اليوم أن ذلك كان ضربا من الخيال.

وفي الحقبة المديدة الفاصلة بين الاستعمار الروماني والفرنسي، كانت موجة الفتح العربي هي التي تدفقت على البلاد خلال القرن السابع. بيد أن الوافدين الجدد لم ينعموا طويلا بفتحهم، اذ أن انتفاضة عارمة أقصتهم بعيدا نحو الشرق سنة 740. ومنذ سنة 800 استقل المغرب وحافظ على استقلاله الى بداية القرن العشرين رغم جميع التقلبات. وبذلك فانه لم يبق تابعا لامبراطورية الخلفاء مدة أطول من التي سيكون تابعا فيها للامبراطورية الفرنسية. غير أن هذا الحدث الوجيز طبعه الى الأبد بطابعه. فبالاضافة

(7) Auguste COUR : ''L'établissement des dynasties des Chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger (1509 - 1830), Paris, 1904.
E. **Lévi - Provençal** : ''Le Maroc en face de l'étranger à l'époque moderne'', in ''Bulletin de l'enseignement public au Maroc'', 1925.

الى أقلية عربية، تجددت باستمرار، واندمجت مع سكانه، فقد أورثه اللغة العربية التي كان مجالها، بجانب البربرية، يمتد باستمرار قرنا بعد قرن. كما أورثه على الخصوص الاسلام الذي ترسخ فيه ترسخا عميقا، بل ومد ظلاله انطلاقا من هذه الرقعة الجديدة. بحيث أن المغرب، وبدون أن يحافظ على أية علاقة سياسية مع الدول الاسلامية، سيظل باستمرار، عقيدة، ولغة، وتقاليد، ونظما، جزءا لا يتجزأ من هذا العالم الاسلامي العربي، الذي كان يجمعه شعور بالاخاء يفوق في قوته ما عليه الأمر في العالم المسيحي.

تلك هي الحقائق. وهي معروفة. كما أن مغزاها واضح أيما وضوح. الا أن المؤرخ الاستعماري عرف كيف يستخلص منها نتائج غير متوقعة وفقا لحاجياته، شأنه شأن كيمائي مقتدر. وهكذا يطالعنا الحكم التالي من خلال كتاب يزخر بالمزايا على كل حال :

«مهما سبرنا أغوار تاريخ شمال افريقيا الا ولاحظنا أن الأمور تجري كما لو أن هذه البلاد كانت تعاني من قصور فطرى عن التمتع بالاستقلال» (8).

ولكي لا نتحدث الا عن المغرب، ما دام الأمر يتعلق به، فكيف يمكننا أن نطابق بين مضمون هذه الكلمات وبين فترة الألف سنة من الاستقلال الذي انتزعه أولا بحد السلاح، والذي لم يحافظ عليه فيما بعد، خلال قرون عدة، الا بفضل معركة غير متكافئة ضد أعداء يحاصرونه من كل جانب ؟ هل ينبغي ألا نعتبر من تاريخه الا الحقبة السحيقة التي كان خاضعا فيها لرومة ؟ بيد أن غاليا واسبانيا لم تكونا هما أيضا، وخلال قرون أطول، سوى مقاطعتين رومانيتين قبل أن تخضعا لقبائل وملوك برابر. مع ذلك، فان أي واحد لم تساوره الفكرة الخرقاء لانكار استعدادهما للعيش في ظل الحرية. ولكن حدث أن المغرب هو الذي خضع للاستعمار في القرن العشرين، لافرنسا أو جارتها. فالقصور الفطرى المنسوب اليه جاء في حينه لادراج هذا الخضوع ضمن الأمور الطبيعية، بحيث يصبح المنهزم مجرد قاصر لم يأته سيده الجديد ــ والحق يقال ــ الا ليقوم بواجب الوصي. كما نرى، فان التفسير يقترب اقترابا كبيرا من ذلك الذي قدمته النظرية الأخرى المقدوح في صحتها اعلاه، والمتعلقة

(8) Ch. André JULIEN : "Histoire de l'Afrique du Nord Tunisie - Algérie - Maroc. Des origines à la conquête arabe 647 ap. J.C.), Paris, 1956, p. 49.

بفوضى فطرية هي الأخرى. والفرق بينهما أن الرؤية هنا، بدلا من أن تتقوقع في حدود عصرنا، تتجاوزه لسبر أغوار التاريخ. فهي رؤية أكثر تجريدا وعمومية، وبالتالي اكثر اطلاقية كقوانين القدر. بيد أن المنهاج يظل متشابها في كلا الحالتين. فالحقائق الكثيفة والمربكة لم توضع موضع نقاش. انها منطمسة من المنظر العام. ولم تعد النتيجة الواهية في حاجة الى مزيد من البيان، اذ أنها تخطر بالبال من تلقاء نفسها.

* * *

وبدون التخلي عن حيل المنهاج، فان آخرين كانوا مع ذلك أكثر جرأة، ولا يترددون بالعكس في ضبط الوقائع والاشتطاط في التعامل معها، لاستخلاص بعض الاعترافات منها. وكان لويس برترند (Louis BERTRAND) من بين أكثر الجسورين في نوعه. لم يكن بالرجل الذي يزدرى الحقيقة الى حد نعت ما يسميه ببلاد البربر بالقصور الفطرى عن التمتع بالاستقلال. انه معجب بالعكس بالكيفية التي تمت بها مواجهة الغزوات ـــ والمقصود غزوات العرب ـــ على يد الأبناء الحقيقيين لهذه البلاد، وهم البربر الأهالي. فعبثا تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية «الأسيوية». ففي كلا المرتين، كانت الصخرة المغمورة تطفو فوق السطح من جديد، محافظة على أصالتها، وفية لماضيها. والماضي غير خاف عن أحد. انه الماضي الروماني مع ارثه المسيحي. انها افريقيا أبولي (APULEE) وسان أوغستان (SAINT AUGUSTIN)... افريقيا الرومانية التي استمرت تعيش حتى في أشد العصور تبربرا... فالى غاية منتصف القرن الثاني عشر، بذلت الممالك البربرية، في الجزائر، وتونس، والمغرب، جهودها للمحافظة على تقاليد الادارة الرومانية... وقد بقيت كل مقومات الحضارة الرومانية حتى بعد الغزو العربي الثاني. وما يزال الارث قائما اليوم كذلك. انه ما يزال يعيش» (9).

نعم الكلام. أخيرا هاهي ذي التوضيحات الشافية للأحداث. وهكذا، فان عبد الله بن ياسين، ومحمد بن تومرت، اللذين قدما من الصحراء أو من الأطلس لتجديد الاسلام الصحيح، ومحمد الجزولي الذي استنفر الهمم ضد الصليبيين البرتغاليين، وابن عبد الكريم بطل الملحمة الريفية، كل هؤلاء سيكونون في عالم الموتى قد اكتشفوا أنهم

---

(9) Cité par Prosper RICARD : ''Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du Nord et en Espagne'', Paris, 1924, pp. 8 - 9.

جسدوا تجاه آسيا انضمامية (مقاومة) الغرب المسيحي. أما بالنسبة لعقب الغاليين ــ الرومان الذين حلوا بأرض افريقيا سنة 1830، منادين دون شك «لبيك يا أوغستان»، فلم يكونوا اذن غزاة ــ وعلينا ادراك ذلك ــ ولا حتى وصاة، وانما محررين.

مهما بدت لنا هذه التخيلات سخيفة، فانها لم تشجب في عصرها داخل الأوساط العلمية. فبالاضافة الى أن مؤلفها ولج الأكاديمية الفرنسية، فان تيارا كاملا من البحث انتسب ان لم يكن استند اليه. وفيما يخص المغرب، لا يمكننا أن نعزو الى الصدفة الأهمية شبه المطلقة التي أولتها الأركيولوجيا للاثار الرومانية. فالى غاية الاستقلال، أجريت التنقيبات بكامل العناية في وليلي، مع أنه لم يعثر فيها على ما هو جديد بعد التنقيبات المطابقة التي أجريت في الجزائر. وبالمقابل، فقد أهملت المواقع الأخرى ــ خاصة سجلماسة ــ حيث كان كامنا دون شك مفتاح مشاكل العصر الاسلامي الكبرى. في وليلي نفسها، لم تجر التنقيبات الا على ما له مساس بروما. بينما كانت توجد تحت أنقاضها على عمق قليل مآثر ترجع الى عصر سابق، عرف فيه المغرب ــ وهذا حدث على جانب من الأهمية ــ حضارة لا تخلو من اشراق لا يدين بها لروما. ألا يعطينا هذا المثال أول تجسيد عما قلناه أعلاه بصدد الأثر المعيق الذي يمكن أن يعتري ميدان البحث من جراء تبني أديولوجية مفسدة ؟ لقد كانت هذه الأديولوجية هنا، وهي أديولوجية لويس برترند (Louis BERTRAND)، متجهة نحو المغيب الروماني مع وجهها المحبوب والحنيني.

أما الوجه الاخر، وهو معاد بالعكس لأنه متجه نحو المشرق العربي، فقد أفرز أيضا أثرا لم يكن بأحسن من سابقه. لقد كان بروسبير ريكار (Prosper RICARD) خبيرا كبيرا بفن الغرب الاسلامي الذي فهم أصالته، وتتبع قوة انتشاره حتى في أوربا. مع ذلك، وبعد أن استشهد بأطمئنان بلويس برترند، فانه انتهى، على الرغم من بعض التحفظات المتعلقة بحالة المدن، الى تبني رأيه فيما يخص الفشل الذي يكون الاسلام قد لقيه في الأوساط القروية، والذي يبدو أن تأثيره كان «سطحيا» على مشاعر القبائل (10). وبهذا فقد قبل المشاركة في اللعبة : فهناك فريق يحيي الموتى، وآخر يطمس آثار الأحياء. ان المثال لحافل بالمعاني. ذلك أن بروسبير ريكار، بالنظر الى ميدان بحثه،

(10) P. RICARD : Op. cit., p. 9.

كان أقل استعدادا من آخرين لتقبل الفكرة. وفي الواقع، لا توجد أية دراسة لا تشير هنا أو هناك، وكبديهية، الى النفور أو الرفض البربري الذي صاغه برترند تجاه الحصيلة العربية عموما. الشيء الذي يفضي في الغالب الى اعتبار مشكل عويص ومايزال مطروحا، مشكلا محلولا مسبقا. لأن العرب أثروا في الوسط البربري، أردنا هذا أم لا. كما أن هذا الأخير أثر فيهم بالمقابل. وبعدم دراسة هذا السياق المزدوج، كما هو جدير بذلك، فلن يكون بمقدورنا، كما حدث فعلا، الا أن نسيء فهم تماسك الشعب الذي تم خلال تاريخه في بوتقة السياق المذكور.

* * *

حقا، بخلاف أولائك الذين اعتقدوا امكانية محو آثار العرب، مثل لويس برترند، فان آخرين، وهم أكثر نفوذا، قاموا بالعكس بتضخيمها الى درجة أنهم شوهوها. ذلك أنهم لم يكونوا مدفوعين لسوء الحظ باهتمام أكثر بالحقيقة. وهكذا، فانهم لم يولوا أي اهتمام بالنتائج الايجابية التي تمخض عنها الفتح، وبخاصة بالحدث الذي ربط المغرب بشبكة من الطرق البيقارية، مكرسا بذلك انطلاقته التجارية التي لم يمض عليها طويل وقت حتى ساعدته على بناء صرح عظمته. كما أنهم لم يهتموا بمجموع المزروعات والتقنيات والأفكار المستوردة من المشرق. وعلى العكس، فان هؤلاء المؤلفين لم يلتمسوا ولم يجدوا في الحضور العربي الا آثارا يؤسى لها، مستفيدين في ذلك من الدعم الذي يسعفهم به ابن خلدون، وهو العربي الوحيد الذي يستأهل الاعتبار في نظرهم. من الحق أنهم أدانوا قبل كل شيء الغزوات المتأخرة المتمثلة في غزوات بني هلال في القرن الحادي عشر ثم غزوات معقل بعد ذلك. فهؤلاء (في نظرهم) رحل متأصلون انما حاجتهم «للحجر لنصبه أثاني القدر»، و«الخشب انما حاجتهم اليه... ليتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم». وقد انتشر بعضهم، وهم بنو هلال، في السهول الأطلنتكية، بينما توغل الآخرون، وهم معقل، في الجنوب حتى مشارف البحر، على المنحدر الأطلسي، ناهبين مغارس بربر السهول في كل جهة مروا بها. بحيث أن الأمرانتهى بهؤلاء، أمام الاكراه أو الاغراء، الى الانحطاط الى مستوى الغزاة، باختيار نمط عيشهم الترحالي وطريقة تفكيرهم. اما بالنسبة لبربر الجبال، الذين سلموا من المد، فقد أصبحوا مع ذلك في حالة حصار، حكمت عليهم بالبؤس والانكماش على النفس. وقصارى

القول، فقد اختلت مجموع حياة البلاد، فانعدم الأمن في السبل، وتدهورت التجارة، وتعطلت جباية الضرائب، وكان لا مفر من الانهيار.

إنها نظرية مغرية ببساطتها، وتحظى في المغرب نفسه بشهادة مختلف الاخباريين، اضافة الى ضمانة ابن خلدون. ناهيك بالكراهية الصريحة التي يكنها الحضر لأولائك الذين يطلق عليهم «العروبية»، أي أعراب البادية.

ولنراهن مع ذلك على القول بأن تهافت الكتاب الأوربيين على هذه النظرية كان من الممكن أن يقل في حدته لو لم تكن تنطوي على مزية أخرى، وهي مداراة أحاسيس الاستعماريين. ومن ذا الذي لا يرى بالفعل بأن اعادة النظام، لصالح البربر والعرب، لوضع مضطرب بشكل ساذج بسبب هؤلاء العرب، يعد أقوى متانة في القرن العشرين، كحجة قاطعة، من تجديد المسيحية القديمة، ذلك التجديد الأثير لدى برترند. وهذا من شأنه ألا يستلزم التشدد كثيرا في الفحص النقدي.

لقد عرفت أوربا الطبيعة الحقيقية للغزوات البربرية. فالجرمان شقوا بالقوة طريقهم عبرها. ولحط رحالهم، امتلكوا الأراضي على نطاق واسع، وتحولوا هم أنفسهم الى حكام. وفي كل جهة مروا بها، كان الهون (Huns) والنرمان والهنغاريون يعيثون فسادا، مرتكبين فظائع مروعة، فارضين أنفسهم بالحديد والنار.

غير أن هذا لم يحدث في حالة المغرب. فأحد الملوك الموحدين هو الذي قرر بمحض ارادته ادخال بني هلال الى البلاد لاستخدامهم كقوات مساعدة، وقد ظلوا هنالك أقلية، ولا يتجاوز دورهم مباشرة الوظيفة التي أنيطت بهم. وحتى بالنسبة لحالة معقل، فقد كانت تعتبر بحق هجرة أكثر منها غزوا، لأنهم استوطنوا مناطق متقلصة ديموغرافيا، ولا تنعدم فيها المجالات الجغرافية. زيادة على ذلك، فقد كانوا مسلمين، ويجدون أنفسهم بالتالي في عقر دارهم اينما حلوا وارتحلوا داخل أرض الاسلام. فان تكون اصطدامات قد وقعت سواء من جانبهم أو من جانب بني هلال مع السكان المحليين، فذلك أمر بديهي. ولكن هذه الاصطدامات كانت تقع أيضا بين القبائل البربرية. وأن يكون هؤلاء الرحل المغامرون جيرانا غير مأموني الجانب بالنسبة للفلاحين، فذلك أمر بديهي أيضا. ولكن بالمقارنة مع الهون، والنرمان، فانهم يبدون لصوصا متواضعي الشأن. لقد كانوا أحيانا ينهبون مسافرا يحمل بعض الدراهم. وهذا ما نجد

عنه رواية مؤلمة في التواريخ الاخبارية. ولكن الناس كانوا يتعرضون أيضا للنهب داخل أوربا رغم عدم وجود أي عربي بها. وعلى المؤرخ أن يحترز من التعميم انطلاقا من حوادث تثير اهتمام الاخباريين بالدرجة الأولى. لنرجع الى شهادة ملاحظ مرموق يتجاوز نظره الأحداث العادية. إنها شهادة ليون الافريقي الذي تحدث عن مجموعة هسكورة البربرية المقيمة على السفوح الوسطى من الأطلس الكبير. فمنذ القرن الثالث عشر، كانت هذه القبيلة محاطة ببني هلال ومعقل ــ الأولين في الشمال والآخرين في الجنوب ــ والذين كانوا يحتلون المنطقة السهلية الى غاية اللوذ (piedmont) (11). فنحن أمام أسطع مثال عن هذا الحصار المزعوم المنسوب للعرب. ولكن ماذا يقول لنا ليون الافريقي بعد أكثر من قرنين عن هذه الحالة ؟ لقد رأى بلادا مغطاة بأشجار الزيتون واللوز والجوز والبرتقال تنتشر في كل جهة منها معامل دبغ الجلود ونسج الأصواف. وتلك علامات لا تدل على البؤس. لقد شاهد التجار وهم يتوجهون حتى الى فاس والى مدن أخرى لاستبدال سلعهم بالمنتجات الاقليمية. ومعنى هذا أن العرب لم يكونوا ينتصبون حائلا. كما شاهد العرب يصعدون هم أنفسهم لقضاء أوطارهم في الأسواق، مما يدل على أنهم كانوا يتواجدون بها بصفتهم مشترين لا نهابين. وفوق ذلك، فقد كانت هسكورة تنزل لتفلح في السهول وسط العرب. لقد كانت تدفع لهؤلاء أجرة عن أرضهم. ولكن المنتجات التي تجنيها كانت أعلى قيمة من ذلك (12). ها هي ذي اللوحة الحقيقية لحياة يومية كان على العرب فيها، أولائك الذين يصورهم لنا البعض كفتانين، أن يلتزموا مثل الآخرين بقانون السوق. فلم تكن القوة في المغرب، ولا في أية جهة أخرى، هي التي ضبطت الاقتصاد. وان تجاهل ذلك لمن شأنه أن يفضي الى الوقوع في أخطاء فادحة.

في الأمس القريب، اعتبرت غزوات القرن الخامس السبب الطارىء للانهيار الفجائي للامبراطورية الرومانية الغربية. ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك بأنها لم تكن بالعكس الا نتيجة متوقعة لانحطاط مديد لهذه الامبراطورية نفسها. وبهذا فقد خطا التاريخ خطوات كبيرة

(11) انظر : أحمد التوفيق «بعض جوانب تاريخ المغرب الاجتماعي في القرن التاسع عشر»، اينولتان من 1850 الى 1912»، دبلوم الدراسات العليا، نوقش بكلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، يوليوز 1976، ص 43 من المخطوط.

(12) Jean LEON L'AFRICAIN : "Description de l'Afrique", traduction Epaulard, Paris, 1956, t. I, pp. 130 - 131.

بالتماس الأسباب الحقيقية في عوامل أخرى. واذن، اللهم الا في حالة أحكام جاهزة، لماذا نضرب صفحا في حالة المغرب ــ وبفضل العرب ــ عن التماس أسباب الانحطاط الذي تعرضت له هذه البلاد في عوامل أخرى ؟ لقد لاحظ ابن خلدون نفسه مدى الضعف العسكري الذي كانت عليه هذه القبائل، السيئة التسلح، والمفتقرة الى النظام، والتي ترتد على أعقابها أمام أي حصن يتوفر على أبسط التحصينات (13). لقد تحول الفرسان الهنغاريون الى فلاحين بعد استقرارهم شأنهم شأن البحارين النرمان. أما بالنسبة للعرب، فيقال بالعكس بأنهم «بدووا» الأهلي المستقر. فلماذا هم، وهم وحدهم ؟ لأنهم عرب ؟ لاتُقبل هذه الحجة.

ومنذئذ، أليس من الواجب هنا أيضا ان نعيد النظر في القضية، وأن نستقصي الأسباب التي مكنت قبائل متواضعة الشأن في حد ذاتها من الانتشار في السهول والمحافظة فيها على حالتها البدائية الترحالية ؟ على ما يبدو فقد أصبحنا نتوفر اليوم على بعض المعطيات لحل الاشكالية المطروحة على هذا النحو، وذلك بفضل دراسة حديثة عن الاوبئة التي تفشت في المغرب خلال القرنين 16 و17. لقد أظهر مؤلفا هذه الدراسة الهامة أن الوباء كان يفتك فتكا ذريعا في السهول الأطلنتكية في حين أن التخوم الصحراوية بقيت سالمة. وهذا يتفق تماما مع طبيعة الطاعون ــ وهو الوباء المعني ــ الذي كانت جرثومته تجد مرتعا خصبا لها في المناخ الرطب الدافىء، ولكنها لا تتحمل المناخ الحار الجاف. فاذا علمنا أن السهول أقفرت من سكانها تقريبا، فاننا ندرك كيف أن الجنوب تحول الى خزان بشري لاعادة تعميرها. وهكذا نرى كيف أن قبائل معقل، التي كانت متواجدة هنالك، اما تلقائيا أو من قبل السلطان في بعض الحالات المعروفة، قد صعدت الى الشمال حيث لم تجد حافزا يدفعها الى تحويل حياتها الترحالية أمام المجالات الجغرافية الواسعة والمراعي الخصبة. أما بالنسبة لبربر المنطقة، فقد انقطع أثرهم منها مسبقا. ولم يعد الأمر يتعلق بالنسبة اليهم للأسف بأن «يتبدووا» أو يتعربوا (14).

من المؤكد أن أي واحد لم يكن ليفكر في ارتياد السبيل الذي قاد الى مثل هذه

(13) مقدمة العلامة ابن خلدون، دار محمد مصطفى للنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 149.

(14) Bernard ROSENBERGER et Hamid TRIKI : ''Famines et épidémies au Maroc aux XVIème et XVIIème siècles'', in Hespéris - Tamuda, Vol. XIV, 1973, fasc. unique et vol. XV. 1974, fasc. unique,

الاستنتاجات دون أن يكون قد تخلص مسبقا من الخلدونية الجديدة للتاريخ الاستعماري. ولكن هذه ليست سوى حالة. ذلك أن أفول الامبراطورية المغربية برمته يعزى جملة الى شغب العرب. فالنظرية تسد اذن بلا تمييز كل المنافذ الى الأسباب الحقيقية. أيلزم القول بأن ذلك جاء عن غير قصد ؟ هناك ما يدعو الى الشك في ذلك. لأنه بالاضافة الى الكوارث الطبيعية من مجاعات وأوبئة الطاعون، هناك أيضا تأثير الانسان الذي ينبغي أيضا مراعاته، والانسان هنا هو أوربي أكثر منه عربي.

فعلى الرغم من أن ابن خلدون يتميز بنظرة ثاقبة الى الأحداث المحيطة به، فانه لم يحس بالتحول العميق الذي كان يعمل، من وراء ظهره، على قلب موازين القوى القديمة بين أوربا والعالم الاسلامي. فمنذ حياته، أصبح بائدا ذلك العهد الذي كان فيه الأوربيون لا يجرؤون على انزال ولو «قطعة خشبية» في البحر الأبيض المتوسط. ولئن كانت المكاسب التي حققها الاوربيون لم تتجاوز في جوهرها بعد المجال التقني والاقتصادي ولم يظهر أثرها على الصعيد العملي، فانها مع ذلك هزت قواعد العالم الاسلامي. وقد أحس ابن خلدون بالأزمة أيما احساس. غير أن عجزه عن تحديد مصادرها بدقة قادة الى الاستعاضة عنها بالعرب، متناقضا بذلك مع روح نظريته (15). لقد كان معذورا.

غير أننا لن نجد ما يشفع له لو أنه عاش بعد بضعة أجيال. فلم تمض على وفاته سوى مدة وجيزة حتى سقطت سبتة في يد البرتغال سنة 1415. ومنذ ذلك الحين، وسيتطلب الأمر قرنا من الزمان، ستعرف الموانيء المغربية بين طنجة وأكادير نفس المصير تقريبا. في حين أن مليلية على البحر الأبيض المتوسط ستصبح اسبانية. ومنذئذ فان البرتغاليين، الذين كانوا يتوفرون على أسلحة نارية مهولة، وشتان بينها وبين سهام العرب، سيتقاسمون المهمة مع المجاعات ليصيروا البوادي قفرا بلقعا. من جهة أخرى، فانه لم يعد بوسع المغاربة، بعد ان أصبحوا محاصرين تقريبا من الجانب البحري، القيام بالمبادلات التجارية مع أوربا الا عن طريق الوساطة البرتغالية الصارمة. كما أن التجارة الصحراوية نفسها ما لبثت أن تضررت بعد أن حولها البرتغاليون بحرا لفائدتهم اثر وصولهم الى غينيا. تلك هي الحقائق الملموسة التي كانت ترسم بشكل حتمي منحنى الانحطاط المغربي. وعندما نقوم بابرازها، فليس معنى هذا اننا نضع أوربا في

(15) انظر : جرمان عياش «ابن خلدون والعرب».

قفص الاتهام. انه لمن حق التاريخ، كما هو من واجبه، أن يستعرض كل الماضي دون أن يتحول الى محكمة تنظر في أعمال الموتى. وعلى العكس، فقد كان من مصلحة الاستعمار، كمشروع ظرفي، أن يقدم الشعوب التي يخطط لاستعمارها، أو التي سبق أن أخضعها، كمسؤولة أولى ووحيدة عن المصير الذي فرضه عليها. ومن هنا جاء ميله الى نظريات تساعد، كما هو عليه الأمر هنا، على تحميل العرب حتى ويلات الطبيعة، لكي يحجب بشكل أفضل، ولو في الماضي، كل الواجهة السلبية للتوسع الاستعماري.

* * *

من بين هذه النظريات، هناك نظرية لها مكانة خاصة نظرا للنجاح المنقطع النظير الذي عرفته في الماضي ولتأثيرها على الأذهان حتى اليوم، وهي ما يمكن تسميته بنظرية «المغربين».

لقد قيل وما زال يعتقد بأن المغرب قبل 1912 لم يكن دولة بالمعنى العادي للكلمة (16). فالمخزن ورئيسه السلطان لم يكونا سوى خليتين طفيليتين توصلتا الى الحكم بالقوة وكانتا تمارسان هذا الحكم بالقوة أيضا، ولمصلحتيهما وحدهما، عن طريق ابتزاز الأموال من الرعايا وقمعهم دون تقديم أية خدمات بالمقابل : فلا وجود للطرق، وللمدارس، ولا اهتمام بالأمن العام والصحة العمومية. مع ذلك، فان هذه السلطة كانت ضعيفة رغم شراستها. فاذا كانت تفرض طاعتها في المدن والسهول، فانها لم تتمكن مطلقا من غزو الجبال والمناطق الهامشية التي تكون ثلثي البلاد. في هذا الجزء، تعيش قبائل حريصة على استقلاليتها، ولا تعتبر السلطان سوى زعيم ديني، ولذلك فهي تمانعه في أداء الضرائب والخدمة العسكرية، وتتولى كل منها تسيير شؤونها بكامل الحرية. بحيث أن المغرب كان في الواقع مكونا من شطرين غير متجانسين. الشطر الأول، الذي يطلق عليه «بلاد المخزن»، كان خاضعا وتابعا، أما الآخر، وهو «بلاد السيبة»، فكان يحوم حوله كسحابة مائعة. وكانت العاصفة تهب في الغالب من هذا الجانب. فالقبائل المتمردة تتناحر فيه في حروب دامية. وهي تهدد في اتجاه الداخل،

(16) «لم يكن المغرب دولة غير مركزية فحسب، وانما لم يكن البتة دولة بالمعنى الأوربي للكلمة».
(Augustin BERNARD : "Le Maroc", 6 ème édit., Paris, 1921, p. 236).

وبشكل مستمر، مجموع البلاد الخاضعة. بينما تشكل في الخارج خطرا على جيران المغرب.

نجد هنا ثانية المقولات الشهيرة التي سبق تحليلها، ونجدها ممزوجة ومنسقة مع دقة مصطنعة : الفوضى المغربية، ورفض بربر الجبال النفوذ العربي، وأضرار هذا النفوذ باعتبار أن الدول المتعاقبة على الحكم منذ القرن 16 كانت عربية. بيد أنه علينا أن نلاحظ أن هذه النظرية، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، قد روجت في بدايات القرن العشرين، في وقت كان فيه قسم هام من الرأي العام في أوربا، وخاصة في فرنسا، مناهضا للمغامرات الاستعمارية. فساعدت النظرية حينئذ على جر المترددين، باقناعهم بأن التوجه الى المغرب انما أملته عموما ضرورة الدفاع عن النفس في الجزائر، أو على الشاطىء الريفي الذي يعيث فيه القراصنة فسادا. وفي نفس الوقت، فقد كان عملا جديرا بكل ثناء، لأنه سيفضي الى تحرير المغاربة من نير قروسطي. أما بعد 1912 فكان من اللازم خوض الحرب لاخضاع مجموع البلاد خلال مدة تزيد عن عشرين سنة. فكيف يمكن تعليل هذا الوضع اذا كان الفرنسيون قد قدموا اليها بأيد فياضة بالمزايا كما يزعمون ؟ وباثارة النظرية مرة أخرى، اكتشف على ضوئها أن القبائل لم تكن حاقدة البتة على الفرنسيين، وانما كانت تقاوم السلطان، منقادة في ذلك للتناحر الأزلي بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة». وعلى الفور، فان الوصي الفرنسي لم يعد قادما بوصفه غازيا : لقد كان بالعكس يعمل على تسكين الحروب الداخلية، وبعبارة أخرى على «التهدئة».

هذه الخدمات الجليلة التي قدمتها النظرية للمستعمر جعلتها مسبقا مقدوحا في صحتها. بيد أن الوقائع فندتها تفنيدا كليا. فعندما نوقشت في فرنسا سنة 1903 الكيفية التي يتعين بها مباشرة القضية المغربية، اقترحت طريقتان : «اما كسب السلطان للتمكن من القبائل، واما على العكس اثارة القبائل للسيطرة على السلطان. فكان أن اختيرت الطريقة الأولى. وهكذا فقد اعتبر بعد امعان النظر ــ وعلى عكس النظرية ــ ان عنصر الالتحام الذي يجسده السلطان كان خليقا بالتغلب على عناصر التفكك التي تحدد مواقعها داخل القبائل. واظهرت النتيجة أن الاختيار كان صائبا. فلم يحدث الغزو ضد السلطان ولا حتى في غيابه. بل بالعكس لم يكن بالامكان مباشرته الا باسمه. وذاك بدءا هو الدليل.

وكان ثمة أيضا البرهان العكسي، وهذا حدث نادر في التاريخ. ذلك ان ما سمي على عهد الحماية بالسياسة البربرية ارتكز بالذات على محاولة تقسيم البلاد الى الكتلتين المتضادتين «بلاد السيبة» و«بلاد المخزن»، اللتين كان المنظرون يصرون على التمييز بينهما داخلها. والنتيجة معروفة لدى الجميع. فقد أثار المحتل السيبة بالفعل. ولكنه أثارها ضده لا ضد «بلاد المخزن» كما كان منتظرا. ووجدنا سكان المدينة والسهل يتحدون مع سكان الجبل في هذه «السيبة» غير المنتظرة. وفوق ذلك، فقد كان احساس المغاربة بوجود خطر على وحدتهم الحافز الذي أذكى حميتهم في الكفاح الذي توج بجلاء الأجنبي. فاذا كان كل هذا صحيحا، فلماذا نتمادى الى اليوم في ترديد مقولة «المغربين» اللذين يتعارضان فيما بينهما على نحو لا علاج له.

هل معنى هذا أنه يتوجب علينا أن نستعيض عنها بفكرة مغرب غزلي رعوى، وليد وحدة وانسجام ؟ كلا بالطبع. ولكن لماذا نتناسى في حالة المغرب لا غير، أن أية دولة لم تقم ولم تستمر في الحكم دون استئصال المقاومة التي اعترضتها داخل كيانها ؟ لماذا نعتبر بريطانيا العظمى مملكة متحدة رغم المشاكل الارلندية والاقوصية والغالية، ولماذا لا يسترعي انتباهنا في تاريخ ايطاليا وألمانيا سوى وحدتهما الحديثة رغم قرون من الانشقاق، ولماذا نتغاضى هنا وهنالك عن الصراعات الطبقية والحروب الأهلية والدينية، لكي لا نرى التمرد الا في هذا المغرب الذي تأسست به مع ذلك، ومنذ فجر القرن التاسع، دولة استمرت في الحكم وبقيت هي هي الى يومنا هذا وان تغيرت قيادتها ؟ لقد اعتمدت هذه الدولة العنف كباقي الدول الأخرى. كما مزقتها أيضا شتى التناقضات. صحيح أن القبائل كانت تتمرد. وصحيح أن أشكال الحكم لم تكن متشابهة هنا أو هناك. ولكن كانت ثمة دولة قائمة، تدير شؤون البلاد، وتستمر في الحكم. فهناك اذن وجه آخر للأمور. ولكن التاريخ الاستعماري لم يرصد الا الوجه الأول لعزله وتجسيده وبنائه كحقيقة ميتافيزيقية. فجعل من السيبة خطيئة أصيلة اضطر المغرب الى اجترارها منذ الأزل الى 1912، ساعة فرنسا، وساعة الخلاص (17). لقد

(17) «والغالب على الظن أن الممالك البربرية قد تكونت على هذا النحو قبل الدول التي لها علاقة بتاريخ قرطج أو روما... فالملك يفرض دون شك سلطته على بلاد المخزن التي تضم سكان المناطق الحضرية والسكان المقيمين في السهول. غير أن بلاد السيبة التي تشتمل على الجبليين وعلى قسم من الرحل، فغالبا ما تجنح الى الافلات من سلطته» :

(Ch. André JULIEN : op. cit., pp. 61 - 62).

أوقف الشريط في الصورة البشعة. فهو يحجب عنا ماضيا كان متقلبا باستمرار بحيث نظل على غير علم بما طرأ فيه من فترات التقدم تارة ومن فترات التأخر تارة أخرى، تلك الفترات التي لا يثير الانتباه اليها هي نفسها أو الى أسبابها وآثارها. لذا، ولتلخيص الحكم الذي يحق لنا في نهاية هذه الدراسة أن نصوغه ضده، على الرغم من منجزاته، فان هذا التاريخ الاستعماري لم يكن فحسب متحيزا أو كاذبا أحيانا، ولكنه ــ وهذا هو الأدهى ــ قد يكون أيضا معقما باخفاء موضوع البحث وتخدير روح الباحث.

نظرية ابن خلدون في العرب (*)

هذا مهرجان منعقد لذكرى ابن خلدون وفي كلية يثقف طلبتها ثقافة عربية، فليس غريبا اذن ان نلم في هذه المناسبة بمشكلة لها أقرب علاقة بشخصية ابن خلدون من جهة وبالثقافة العربية من جهة أخرى، اذ أثارها ابن خلدون او قل اثارتها نظريته في العرب.

ذلك أنه من المعلوم ان ابن خلدون قضى، في مقدمته الشهيرة، بحكم شديد قاس على العرب متهما اياهم بانهم خربوا العمران في كل ما فتحوه من الاقطار.

ومن المعلوم ايضا ان بعض المؤرخين المعروفين باحتقارهم الخفي أو الظاهر للحضارة العربية أسرعوا الى الاستظهار بحكم ابن خلدون هذا لتأييد رأيهم أي تأييد، لان ابن خلدون من محض العرب وقد شاهد تصرفهم، والجميع يعترف بعبقريته وصدق بصيرته فلو غضضنا النظر عن المشكلة المذكورة لاعتبر سكوتنا سكوت القلق والخجل.

فلماذا الاشفاق من الاقبال على مثل هذه المشكلة ؟

انا اما أن نجد آراء ابن خلدون منافية لما استنتج منها بعضهم، فنكون بذلك قد ادينا واجبنا نحو الحق من جهة ونحو ذكرى ابن خلدون من جهة أخرى. واما أن يتحقق ان ابن خلدون مهد الطريق لمحتقرى الحضارة العربية. فلابأس من ذلك لأن

(*) نص مساهمة قدمت في ماي 1962 في الندوة التي نظمتها كلية الاداب بالرباط حول «ابن خلدون» والتي نشرت تحت عنوان «ابن خلدون»، دار الكتاب، الدار البيضاء. والنص في أصله عربي.

الحضارة العربية حقيقة واقعة ملموسة لا يمحوها كتاب ولا كتب ولو استشهد مؤلفوها بشخصية ابن خلدون البارزة.

فاذا قال بعضهم مثلا «ان العرب كارهون للتقدم بحكم مزاجهم» هل نقبل هذا الرأي وان تحقق أن ابن خلدون رأى نفس الرأي ؟

بل لقد قال آخر وهو مندهش لنبوغ ابن خلدون : «ان ابن خلدون مولع باستطلاع الأمور فما أغرب هذه الخصلة الغربية من امرىء مسلم.» (1) ويتساءل نفس المؤلف ليتخلص من حيرته المضحكة :

«هل نفرض ان ريحا من رياح نهضتنا الغربية قد هبت عبر الاندلس حتى نزلت على روح ابن خلدون الشرقية ؟» (2).

فاذا تذكرنا ان النهضة الغربية لم تظهر للوجود الا بعد وفاة ابن خلدون بما يقرب من قرن قدرنا الى اي درجة من السخف تنتهي احيانا باصحابها مثل هذه النظريات العنصرية. ان العنصرية مذهب قد فشل أفظع الفشل ورفضته الانسانية المتحضرة اشد الرفض. فان وجدنا ان ابن خلدون مال الى هذا المذهب ميلا قريبا أو بعيدا فيجوز لنا ان نلاحظ أن عيب العنصرية أقل اخزاء في القرن الرابع عشر — وهو قرن ابن خلدون — منه في القرن العشرين، ولكن لا يسعنا الا أن نستنكر تلك النزعة، حتى عند ابن خلدون، استنكارا صريحا معتقدين أن له من الفضل ما يظل به مفخرة للعرب وموضع الاعجاب لسائر المتنورين.

* * *

ماذا قال ابن خلدون عن العرب ؟

جاء في الفصل السادس والعشرين من الباب الثاني للمقدمة : «انهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش واسبابه فيهم فصار لهم خلقا وجبلة وكان عندهم ملذوذا لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة وهذه الطبيعة منافية للعمران

(1) E.F Gautier. «Le passé de l'Afrique du Nord» p.101.

(2) نفس المصدر السابق، ص 96.

مناقضة له ! فغاية الاحوال العادية عندهم الرحلة والتغلب وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له. فالحجر مثلا انما حاجتهم اليه لنصبه اثافي القدر فينقلونه من المباني ويخربونها عليه ويعدونه لذلك. والخشب ايضا انما حاجتهم اليه ليعمروا به خيامهم ويتخذوا الاوتاد منه لبيوتهم. فيخربون السقف عليه لذلك. فصارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران» (3).

هذا أول نصه بالحرف، اما بعد ذلك فيزيد مضيفا لوما الى لوم كما يلي باختصار :

1 ــ «إن رزقهم في ظلال رماحهم وليس عندهم في اخذ أموال الناس حد ينتهون اليه.. واذا تم اقتدارهم على ذلك بالتغلب والملك بطلت السياسة في حفظ أموال الناس» (4).

2 ــ لا يرون قيمة لاعمال الصنائع والحرف «والاعمال هي أصل المكاسب وحقيقتها» (5).

3 ــ «ليست لهم عناية بالاحكام وزجر الناس عن المفاسد ودفاع بعضهم عن بعض. انما همهم ما يأخذونه من أموال الناس نهبا أو غرامة» (6).

4 ــ إن «هم متنافسون في الرياسة.. فتتعدد الحكام منهم والامراء وتختلف الايدي على الرعية في الجباية» (7).

ونتيجة تلك العيوب كلها أن «تبقى الرعايا في ملكتهم كأنها فوضى دون حكم» ويلخص ابن خلدون حكمه في جملة :

«إن العرب اذا تغلبوا على أوطان أسرع اليها الخراب» (8)

إن القارىء لا يكاد يطالع هذه السطور حتى يخطر بباله أن ابن خلدون لا يرمى بقوله الا نوعا بعينه من العرب. لأن العرب نوعان : أولهما عرب البادية الذين لم يزالوا

(3) مقدمة ــ الباب الثاني الفصل 26 ص 149 (من طبعة القاهرة).

(4) مقدمة ص 149.

(5) مقدمة ص 150.

(6 – 7) مقدمة ص 150 – 3 ؛ مقدمة ص 149.

(8) مقدمة ص 149.

بعد ظهور الاسلام ساكنين في القفر مقيمين معاشهم على الابل فقط جارين على نظام القبيلة كما كان عهدهم ايام الجاهلية. وهؤلاء العرب عادة يطلق عليهم اسم الاعراب لا اسم العرب.

أما العرب من النوع الثاني فهم متحضرون، هم عرب الاسلام، عرب دولتي بني أمية وبني العباس في العراق والشام، هم عرب أندلس ايضا في المغرب. هل يتصور احد أي تشابه بين قصر الحمراء بغرناطة مثلا وبين الخيام المذكورة في نص ابن خلدون ؟ كلا. من البديهي اذن ان ابن خلدون، وان استعمل كلمة العرب، لم يرد بها الا الاعراب. وبمجرد تصحيح هذه الكلمة يصبح نص ابن خلدون مطابقا لحقيقة الاشياء. ويتبرأ ابن خلدون من عيب العنصرية لانه لم يرم العرب من حيث الجنس وانما مراده طور من أطوار الامة العربية في تطورها الاجتماعي. وتطور المجتمع من البدو الى السكون، من التوحش الى الحضارة شأن جميع الامم لا تنفرد به الامة العربية.

هذا ما يخطر في الحين ببال القارىء المخلص وهذا ما يلتجىء اليه من التفسير في أكثر الأحيان (9).

على أنه ان راجعنا هذا التفسير وامعنا فيه النظر فقد يظهر لنا انه غير مرض اتم الارضاء وذلك لسببين :

أولهما ان ابن خلدون، وان فرضنا انه فرق حقا بين نوعين من العرب لم يزد بذلك على أن تخلص من العنصرية الصريحة العامة ليتورط بنا في عنصرية اخرى، هي خفية ولكنها ليست أقل من صاحبتها ايذاء.

نعم، من المعلوم ان قبائل من امم متوحشة اغارت على دول منظمة في عصور

(9) انظر ما كتبه طه الراوي في «مجلة الادب والفن الانجليزية» : «إن أسلوب ابن خلدون يدل على أنه جارى عرف زمانه في إطلاق لفظ العرب على الاعراب» — انظر أيضا ما جاء في تأليف صاطع الحصرى : «دراسات في مقدمة ابن خلدون» ص. 107 : «ان كلمة العرب في مقدمة ابن خلدون من الكلمات التي ولدت أغرب الالتباسات.. ذلك لأن ابن خلدون استعمل الكلمة المذكورة بمعنى البدو والأعراب خلافا للمعنى الذي نفهمه الان». يذهب إلى نفس الرأي الأستاذ محمد الفاسي رئيس الجامعة المغربية في مقال له : «ابن خلدون والسياسة» نشرته «مجلة التربية الوطنية» عدد 2 — 3. سنة 1959 ص 11.

مختلفة واقطار مختلفة حتى اضطربت هذه الدول اضطرابا يكثر أو يقل. وذلك شأن الشعوب المتبربرة الواردة من آسيا منذ القرن الخامس للمسيح الى القرن العاشر، والتي أغارت على الامبراطورية الرومانية وعلى أوربا الغربية ونهبت فيها وقتلت وخربت. على أنها سكنت بعد حين يطول أو يقصر وتحضرت واندمجت شيئا فشيئا في الاهالي الاصليين بالاقطار التي كانت قد فتحتها فانتعش بها المجتمع والحضارة والعمران.

أما العرب من بني هلال مثلا وبني سليم فقد يلاحظ ملاحظ انهم تمرسوا بافريقيا والمغرب ـــ وهذه نفس عبارة ابن خلدون ـــ تمرسوا بافريقيا والمغرب لثلاثمائة وخمسين من السنين، ولم يتحضروا ولم يزالوا ناهبين فيهما ومخربين. بل وقع ذلك بعد الاسلام بقرون لما كان العرب قد انشأوا دولا منظمة. على أن تلك الدول انهارت حتى عادت الى الفوضى كانما الحضارة انما هي للعرب عرض من الاعراض. اما التوحش فهو ذات طبيعتهم لا يتخلصون منه في يوم من الأيام.

هذه هي النتيجة المستخفية في هذا التفريق بين العرب والاعراب. وقد انتهى اليها مؤرخون ذهبوا مذهب العنصرية فأسرفوا في الاعتماد عليها وأولعوا بترديدها. اما نحن فهل يجوز لنا قبول العنصرية خفية كانت أم صريحة ؟ لا يجوز لنا ذلك بوجه من الوجوه لانها مذهب مخطىء يغر المؤرخ ويضل الشعوب وينتهي بالانسانية الى التهلكة.

وهذا هو السبب الأول الذي لا نكتفي من أجله بالتفسير المذكور آنفا. أما السبب الثاني فهو ان هذا التفسير لن تجد له اساسا متينا اذا راجعت نص ابن خلدون المشار اليه وامعنت فيه النظر.

ذلك أنه من المحقق ان ابن خلدون لم يكن يجهل الفرق بين كلمتي عرب وأعراب. جاء مثلا في الفصل الرابع من الباب الثاني للمقدمة ما يلي نصه بالحرف :

«فاعلم ان الهجرة انفرضت أول الاسلام على أهل مكة.. ولم تكن واجبة على الاعراب اهل البادية لأن أهل مكة يمسهم من عصبية النبي ﷺ .. ما لا يمس غيرهم من بادية الأعراب» (10).

(10) مقدمة ـــ الباب 2 ـــ الفصل 4 ص 123.

فهو اذن يذكر اهل مكة المتحضرين من جهة ويذكر من جهة أخرى «الأعراب» ويحدد معنى هذه الكلمة بان الاعراب هم «اهل البادية». ويعيد ذكرهم بقوله «بادية الاعراب».

إن الفرق بين في تفكير ابن خلدون، والتمييز بارز في تعبيره. فمن المستبعد ان يستعمل ابن خلدون الالفاظ الدقيقة حينما لا يوجد اي لبس ثم يغفل عن مراعاتها حينما تنتهي غفلته بقرائه الى ابهام لا تحمد عقباه.

هذا أولا، ثم ثانيا ففيما ذكره ابن خلدون من الاقطار التي خربها العرب يذكر افريقية والمغرب مؤكدا أن بني هلال وبني سليم هم الذين خربوهما ـــ وهذا مطابق لما فرضناه من تحميل الاعراب مسؤولية التخريب دون غيرهم من العرب المتحضرين ـــ على أن ابن خلدون لا يكتفي بذكر افريقية والمغرب وانما يضيف اليهما بلاد العراق والشام.

نعم، لم يذكر بالضبط القبائل التي خربت هذين القطرين، الا أنه من المعلوم أن بني أمية وبني العباس هم الذين ملكوهما. فهل يجوز القول ان بني أمية وبني العباس من الاعراب أيضا ؟ طبعا لا. والنتيجة هي أن ابن خلدون لم يحاول ادنى محاولة ليرفع عنهم التهمة الخطيرة التي ينم عنها كلامه المبهم.

فخلاصة القول، اما ان نقبل التأويل المذكور من أن ابن خلدون لم يرم بكلامه الا الاعراب اهل البادية واما ان نعرض عنه لأنه غير ثابت فلا يسعنا ـــ ان اقتصرنا على النص المشار اليه ـــ الا أن نعترف بان ابن خلدون لم يتنزه عن ذنب العنصرية العقيم الضار.

ولكن لماذا نقتصر على هذا النص الذي اختاره خصومنا ليحرجونا ؟ من المعلوم انك لابد منهزم ان بارزت خصمك فيما اختاره هو ميدانا للجدال. فلنختر نحن اذن الميدان بمراجعة فصول المقدمة بدون استثناء حتى يتجلى لنا، لا جانب من جوانب تفكير ابن خلدون فحسب، بل كامل تفكيره منسقا لا سبيل الى تزويره ولا الاسقاط منه. وان فعلنا لوجدنا أن تفكير ابن خلدون متجه اتجاها مضطردا متصلا ينافي العنصرية أبعد المنافاة.

وما هي العنصرية ؟ مذهب العنصرية هو ان لكل جنس طبيعة خاصة به يشترك فيها كل افراد الامة يتسمون بها منذ مولدهم الى يوم مماتهم :

فالعرب واليهود خداعون والسود كسالى أما الاوربيون فهم الصالحون واصحاب الذكاء الى آخره. فلا تتغير طبيعة كل فرد من أفراد أمة معينة من المولد الى الوفاة ولا تتغير طبيعة الامة اجمعها مع تعاقب الاجيال بها.

هذا روح العنصرية.

أما ابن خلدون فما هو رأيه ؟ إنه يذهب الى ما جاء في الحديث من أن : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.

يقول :

«إن النفس اذا كانت على الفطرة الاولى كانت متهيئة لقبول ما يرد عليها وينطبع فيها من خير أو شر» (11) ومعنى ذلك ان الانسان لا يولد بطبيعة حسنة أو سيئة لا تتبدل. وانما هو مثل الشمع ينطبع بخصال كذا أو كذا بمرور الزمان واختلاف ظروف الحياة. ويؤكد ابن خلدون قائلا :

«إن الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه. فالذي ألفه في الاحوال حتى صار خلقا وملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة» (12).

هذا مذهب خصب حققه العلم الحديث وقد مكن ابن خلدون عندما استخدمه من أن يستكشف ان النظم الاجتماعية لامة بعينها مترتبة على وسائل الانتاج المستعملة بها. فهو يقول بعباراته القديمة :

«اعلم أن اختلاف الاجيال في أحوالهم انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش» (13). وبنحلتهم من المعاش أراد ابن خلدون ما نسميه اليوم بوسائل الانتاج من الفلاحة أو رعاية الماشية أو رعاية الابل أو الصناعة الى آخر ذلك.

---

(11) مقدمة ـــ الباب 2 ـــ الفصل 4 ص 123.
(12) مقدمة ـــ الباب 2 ـــ الفصل 5 ص 125.
(13) مقدمة ـــ الباب 2 ـــ الفصل 1 ص 120.

ويقول ابن خلدون :

«من كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به اولى من الظعن. وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال» (14). لا يسكنون اذن لأنهم محبون للسكون من ذات مزاجهم وانما هم ساكنون لأن السكون أولى بهم. ويزيد قائلا :

«ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الاغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم فالتقلُّب في الارض اصلح بهم» (15). وهؤلاء أيضا لا يرتحلون لانهم نافرون من السكون وانما هم رحال لان الرحلة أصلح بهم

ونجد بعد ذلك ما يلي :

«وأما من كان معاشهم في الابل فهم اكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالا لأن مسارح التلول ونباتها وشجرها لا تستغنى بها الابل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه الملحة والتقلب فصل الشتاء في نواحيه فرارا من اذى البرد الى دفء هوائه وطلبا لماخض النتاج في رماله» (16). وهذا شأن العرب. فهؤلاء العرب اذن لا ينعزلون في القفار لأنهم متوحشون بطبيعتهم وانما هم متقلبون في ابعد القفار لأنهم مضطرون الى ذلك. فالعرب لا ينعزلون لانهم متوحشون وانما هم متوحشون بالعكس لانهم مضطرون الى الانعزال في القفار كما جاء في النص :

«فكانوا لذلك اشد الناس توحشا» (17).

فما نسميه بمزاج أمة أو بطبيعتها شأنه اذن شأن سائر النظم الاجتماعية في نظر ابن خلدون لانه ايضا نتيجة لوسائل الانتاج المستعملة عندها وعوائد حياتها. فهذا المزاج وهذه الطبيعة ليسا أمرا نهائيا لا يتغير ولا يتبدل. بل اذا تبدلت وسائل الانتاج المستعملة عند امة ما فمن الطبيعي ان تتبدل نظمها الاجتماعية وعوائد حياتها ومزاجها السابق. وقد قال ابن خلدون فعلا ان «الجيل الواحد (بمعنى الامة) تختلف أحواله في ذلك (أي في المزاج) باختلاف الاعصار.. وسببه أن تكون السجايا والطبائع انما هي

(14 – 15) الباب 2 ـــ الفصل 2 ص 121.

(16) مقدمة ـــ الباب 2 ـــ الفصل 2 ص 121.

(17) مقدمة ـــ ص 121.

عن المألوفات والعوائد» (18).

أنظر الامم الوحشية مثلا فقد قال عنها ابن خلدون :

«كلما نزلوا الارياف وتفنَّقوا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش والنعيم نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم وبداوتهم (19).

وأمة العرب متوحشة، بل هي أشد الامم توحشا لاضطرارها الى التوغل في القفار. على أنها اذا خرجت من القفار ونزلت الارياف هل من المنطق أن نستثنيها من غيرها من الامم كأن قوانين الطبيعة عاجزة عن أن تشملها هي ؟ هذا غير منطقي وهو مخالف لرأي ابن خلدون. فاليكم كلامه بالحرف :

«انظر في ذلك شأن مضر مع من قبلهم من حمير وكهلان السابقين الى الملك والنعيم ومع ربيعة المتوطنين ارياف العراق ونعيمه لما بقى مضر في بداوتهم وتقدمهم الآخرون الى خصب العيش وغضارة النعيم كيف ارهفت البداوة حدهم في التغلب فغلبوهم على ما في ايديهم.. وكذا كل حي من العرب» (20).

ماذا يريد ابن خلدون بذلك ؟ ان مراده ان يثبت ان عرب مضر احتفظوا بكامل شجاعتهم لتأخرهم في باديتهم عن سائر اخوانهم عرب حمير وكهلان وربيعة. على أنه يرى في الوقت نفسه ان عرب حمير وكهلان وربيعة ما كادوا يطيلون المقام في الارياف حتى نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم، أو بعبارة اخرى يرينا ان عرب حمير وكهلان وربيعة تحضروا بعد بداوتهم وتوحشهم. وهم، ولاشك في ذلك، من الاعراب. ويؤكد ابن خلدون : «وكذا كل حي من العرب».

ما أعظم الفرق بين كلامه هذا وبين ذلك النص المشار اليه وحده عادة والذي جاء فيه ان العرب «صارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو اصل العمران» ! واذا كانت الحالة هذه فهل ليس من الحق ان ننتسب غير مترددين، لاننا معتمدون على ما اثبته العلم الحديث، الى تفكير ابن خلدون من أن العرب ــ وفيهم الاعراب ــ خليقون بالتطور والتحضر والتقدم. والعرب، ان اتفق لهم ان توقفت

(18) مقدمة ــ الباب 2 ــ الفصل 15 ص 138.

(19 – 20) مقدمة ــ الباب 2 الفصل 16 ص 138.

حضارتهم او تأخرت أو بقى في التوحش بعض فروع امتهم، أليس من الحق ان ننتمي الى رأي ابن خلدون حينما يقول ان ذلك كله ليس راجعا الى طبيعتهم العاجزة، فلنلتمس اسبابه في ظروف تاريخية غير مواتية ؟ لقد كانت أمنية ابن خلدون ان نتعظ بعبر التاريخ. ونحن نعتقد ان العبرة التي استنتجناها من تصفح فصول عديدة من المقدمة تعبر عن تفكير ابن خلدون الحقيقي تعبيرا اصدق مما استنتجه بعضهم من فصل واحد منها.

نعم، هناك حقا تناقض بين هذا الفصل واتجاه تفكير ابن خلدون المتصل المضطرد لكنه لا غرابة في ذلك. فكثيرا ما يوجد مثل هذا التناقض حتى عند الرجال البارزين بنبوغهم. ويطول الكلام لو حاولنا استكشاف اسباب هذا التناقض في آراء ابن خلدون، وحسبنا الآن ان نلاحظ ان في تفكير ابن خلدون جانبين : أحدهما يوافق ما هو منظم منسق في هذا التفكير حتى يعبر عن ذاته. أما الثاني فهو عقيم فاسد، على أنه ظاهرة منفردة لهذا التفكير وكأنه غفلة له. أفلا ينبغي اذن أن نرفض الجانب العقيم الميت في تفكير ابن خلدون لنستمسك بالخصب الحي منه ؟ واذا سلكنا هذا المسلك فلاشك في أننا سنتوصل الى نتائج عظيمة الخطر.

فيما يتعلق بتاريخ المغرب مثلا :

اذ لا يخفى ان بعض المؤرخين المعتمدين على ما قاله ابن خلدون عن عرب بني هلال وبني سليم أسرفوا في تعليل تسلسل الاحداث وتطور الاحوال في المغرب بفساد العرب المستمر منذ القرن الحادي عشر الى القرن العشرين.

اما نحن فان استرجعنا ما في تفكير ابن خلدون من مظهر حي، وجدنا انه من المستحيل كل الاستحالة ان تتسبب بعض القبائل القليلة العدد في انحطاط قطر عظيم مثل افريقية والمغرب وانحلاله وتخريبه مدة عشرة قرون. ذلك ان ابن خلدون نفسه يلاحظ ان لقبائل بني هلال وبني سليم قوة ضئيلة للتغلب، فقد جاء في المقدمة ان :

«القبائل الممتنعة عليهم (العرب) بأوعار الجبال بمنجاة من عبثهم وفسادهم لأنهم

لا يتسنّمون اليهم الهضاب ولا يركبون الصعاب ولا يحاولون الخطر» (21). أما البسائط ـــ أي السهول ـــ انما يغيرون عليها «متى اقتدروا عليها بفقدان الحامية وضعف الدولة» (22).

وهذا يرينا ان قبائل الاعراب ليست هي السبب الاصلي للفساد أو قل انها ليست سببا له مطلقا. ان الفساد سابق على عدوانهم ومهيىء له فلولا فقدان الحامية وضعف الدولة لترك العرب السهول كما تركوا أوعار الجبال. ان فسادهم نتيجة للفساد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الموجود السابق، فهو ليس سببا للفساد وانما هو نتيجة له. ان بعض المؤرخين عندما يلفتون ابصارنا الى العرب ـــ أو الاعراب ـــ دون غيرهم، يصرفونها عن الاسباب الاصلية الحقيقية الباطنة النامية في جوف المجتمع، بل يصرفون ابصارنا كذلك عن اسباب أخرى لم يكن لابن خلدون بها عهد.

وفعلا فقد أوقع البرتغاليون، بعد وفاة ابن خلدون بتسع سنوات، بمدينة سبتة واحتلوها، ومنذ ذلك الحين لم يزالوا يغيرون على مراسى المغرب بقوات حربية تفوق قوة قبائل العرب، بني هلال وبني سليم، اضعافا مضاعفة لا يستعملون الرماح ولا السهام وانما يستعملون المدافع لتخريب المدن وقتل الاهالي الوفا ونهب الماشية والحبوب وتهديم آلات الصنائع واحتكار التجارة. فبينما نحن نلتفت الى فساد العرب المزعوم نعرض عن هذه الاسباب الحقيقية الخطيرة لانحطاط المغرب. ويفوتنا ان دولتين قد قامتا لابقاء المغرب والمغاربة على قيد الحياة : هما دولة السعديين ودولة العلويين وهاتان الدولتان.. من العرب !

فلنستمسك اذن بما هو خصب حي في تفكير ابن خلدون لنجدد تاريخ المغرب منذ ما ينيف على تسعة قرون. ويظهر ذلك ان هذه المناقشة الطويلة حول نظرية ابن خلدون لم تخل من أهمية بل من ضرورة.

(21 – 22) مقدمة ـــ الباب 2 الفصل 25 ص 149.

مسألة الوثائق التاريخية المغربية (*)

منذ نصف قرن، لم تعوزنا الدراسات التاريخية في المغرب وحول المغرب. بل ان البعض منها لقيم للغاية. مع ذلك، علينا أن ننتبه الى أن المؤرخين، حينما قاموا بأبحاثهم المتعددة الاتجاهات، قد أداروا ظهرهم لأغنى مصدر وأوثقه في نفس الوقت بالنسبة للمعرفة التاريخية : الوثائق.

ولنوضح مقصودنا. ان كل الوثائق لم تهمل بدون تمييز. ف «المصادر الغميسة لتاريخ المغرب» هي في أساسها مستندات وثائقية. كما أن مييج وظف مؤخرا مادة هامة من الوثائق. ولكن، بأي نوع من الوثائق يتعلق الأمر في كلتا هاتين الحالتين، وهما اللتان نستطيع ذكرهما وحدهما ؟ انها من تلك التي انشأها الأجانب — من عسكريين، ودبلوماسيين، وتجار — داخل المغرب ومن أجل أغراضهم. فهي مستندات أجنبية متعلقة بالمغرب، وليست من تلك التي يجوز لنا أن نسميها «وثائق مغربية». ان قيمتها لا توضع موضع نقاش، ولكن الى حد ما لا غير. اذ لا ينبغي أن يعزب عن بالنا أن الأوربي في المغرب لم يكن ينظر الى البلاد كشيء في حد ذاته، وانما كان يدرسها فيما يعود اليه، ومن أجل أهداف التسرب السياسي والعسكري. فبحكم هذه الاهداف، جاءت معرفته موجهة، وانتقائية، ومقيدة. ولا ينبغي أن يعزب عن بالنا أيضا أنه كان يظل أجنبيا ببقائه حبيسا في الموانىء أو في بعض المراكز الأخرى. وعلى الرغم من جواسيسه الذين لم تكن تفوتهم فرصة التنقل، فانه لم يكن يلتقط في نهاية الأمر الا معلومات شفوية غير مباشرة. فاذا كانت الوثائق التي تركها لنا موثوقا بها في كل ما له صلة بنشاطه القح، فانها كانت دون ذلك بكثير فيما يخص كل الجوانب المتبقية، وهي أساس الحياة المغربية. وعليه، وعلى الرغم من أن استنطاقها كان وسيظل عملا

(*) سبق نشر هذه الدراسة في :

''Hespéris - Tamuda'', Revue de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Rabat, vol. II, fasc. 2 - 3, 1961.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

مجديا وضروريا، فانها لا تغني بتاتا عن الرجوع الى الوثائق الوطنية التي يتوجب أن تبقى لها الكلمة الفصل سواء في هذا البلد أو خارجه : وثائق الخواص، ووثائق الجماعات، وقبل كل شيء وثائق الدولة بالنظر الى خاصيتها والى كميتها الكبيرة. وهذه الوثائق، خاصة الأخيرة منها، هي التي نضعها نصب أعيننا عندما نقول بأنه أدير لها الظهر على وجه العموم.

إن حالة غير عادية كهذه، والتي لابد وأن يحس بطابعها، قد أفرزت على ما يبدو، وكنتيجة طبيعية، نزعة تميل الى طرح المسألة العامة للوثائق المغربية بكلمات غامضة، والتزام الصمت بشكل خاص حول وثائق الدولة.

وهكذا فقد كتب روبر مونطاني (Robert MONTAGNE) منذ ثلاثين سنة : «إن المصادر التاريخية الجديرة حقا بهذا الاسم لنادرة في هذا البلد». وهي تنحصر في نظره بالفعل في «صفحات قليلة أوردها أكنسوس أو الناصري» أو في بعض الوثائق المتبعثرة لدى القبائل والزوايا. أما بالنسبة لوثائق الدولة، فانها لم تلح حتى في خاطره. وهذا ما جعله يخلص الى ضرورة القيام «بتحريات ميدانية مباشرة في هذا البلد»، للحصول على ما لا تسعفنا به النصوص» (1).

وبالأمس القريب، نشر روجر لو طورنو (Roger LE TOURNEAU) مقالة بعنوان : «الوثائق الاسلامية في شمال افريقيا» (2). فهي مقالة تنقلنا اذن الى صلب الموضوع. اذ من الواضح أن المؤلف يعني بالوثائق الاسلامية الوثائق الوطنية، تمييزا لها عن الوثائق القنصلية و وثائق الادارة الفرنسية. أما بالنسبة للمغرب، فان روجر لو طورنو، الذي كان أكثر اطلاعا من روبر مونطاني، يثير الانتباه بحق الى وثائق الأحباس. ولكنه يمرر في صمت، أسوة بروبر مونطاني، مسألة الوثائق الرئيسية، ألا وهي وثائق الدولة.

مع ذلك فقد كان يكفي طرح السؤال ليبرز الجواب من تلقاء نفسه. فكما أن الجيولوجي ليس بحاجة الى أن يرى النفط متدفقا ليقتنع بوجوده في ناحية ما، فكذلك لم يكن من الضروري اماطة اللثام عن الوثائق للتأكد من وجودها. فمنذ قرون كانت توجد دولة في هذه البلاد، دولة أقل تشعبا من الدول الحديثة، ما في هذا شك، الا أنها

(1) "Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc" (Introduction, pp. XI - XIII), 1930.

(2) in "Archivum", tome IV, année 1954.

كانت تجبي الضريبة من أناس يسوسهم عمالهم باسم السلطان، أناس يبيعون ويشترون مختلف المواد، ويمثلون أمام القضاة، ويقومون بأداء الخدمة العسكرية. فكيف يمكن تصور كل هذا بدون تسويد مجموعة ضخمة من الأوراق في كل يوم، وبدون اقامة مجموعة من السجلات والجداول، وبدون المحافظة على جميع المستندات ــ ولنقل الوثائق ــ وفهرستها ليسهل الرجوع اليها عندما تمس الحاجة اليها ؟ لنفرض أنها تعرضت للضياع والاتلاف مع مرور الزمان. وهذا ما حدث بالفعل، وعلى نطاق واسع. ألم يتأسف ابن زيدان بالأمس على هذه الأوراق الثمينة التي كانت توقد بها الأفران وتصنع منها الأقماع لبيع التوابل ؟ ولكن في أي بلد تمت المحافظة على الوثائق في مجملها ؟ واذا كنا بعد آلاف السنين نقوم اليوم بالتنقيب عن مخطوطات البحر الميت، فلماذا يتعين علينا في المغرب، وفيه لا غير، أن نتصرف رأسا كما لو أن جميع الوثائق اندثرت اندثارا كليا ؟

يمكننا، كما نرى، أن ننساق وراء التخمينات. ولكن لنوضح أننا لم نضطر اليها بتاتا. وفعلا، ومنذ ستين سنة، نشر فومي (FUMEY) في باريس مجموعة مصورة لـ «مختارات من المراسلات الشريفة» (3). وهذه الرسائل، التي يرجع أقدمها الى 1785، والتي صدرت عن مختلف السلطات الشريفة، كانت في حوزة المفوضية الفرنسية بطنجة، التي كانت تمتلك كمية مماثلة أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لجميع المفوضيات الأخرى.

وبعد بضع سنوات، نشر محمد نهليل بدوره «رسائل شريفة» (4). وقد تعلق الأمر هذه المرة برسائل موجهة الى موظفين مغاربة سامين من طرف السلاطين أو وزرائهم منذ عهد المولى عبد الرحمن. ولم تكن هذه الوثائق سوى عينات. ولكن بتصفحها ــ وهو ما لم يفكر أحد في القيام به ــ نستطيع أن ننتبه ليس فحسب الى قيمتها الوثائقية الذاتية، وانما على الخصوص الى قيمتها الدالة على وجود وأهمية وثائق الدولة المغربية.

وبعد تسع سنوات كذلك، ظهر كتاب هام لـ أ، ج، ب. مارتان (A. G. P

---

(3) Maisonneuve éditeur, Paris, 1903.

(4) Guilmoto éditeur, Paris, 1915.

(MARTIN) (5). لقد كان هذا المؤلف ضابطا مترجما، أقام بالمناطق الصحراوية التي كانت خاضعة فيما مضى للسلطات المغربية قبل أن تحتلها فرنسا. فاكتشف هنالك بالجملة وثائق للدولة أماطت له اللثام عن تاريخ هذه الأصقاع النائية. ان هذا الكتاب، الذي جر على صاحبه نقمة رؤسائه، ليعسر اليوم العثور عليه، وبعض المؤلفين يتغافلون حتى عن ذكره في ببليوغرافيتهم. مع ذلك، فهو متداول بين المختصين. وقد أثبت لهم على الأقل بانه يمكن العثور، حتى في المناطق الهامشية النائية، على وثائق للدولة يرجع تاريخها في الغالب الى عهود غابرة.

أخيرا، في 1929، بدأ عبد الرحمن بن زيدان ينشر بالرباط قاموسه الببليوغرافي «الاتحاف». وجاءت الأجزاء الخمسة من هذا المؤلف مشحونة بالوثائق التي كان المؤلف يمتلك نسخها الأصلية أو كان نقلها في الرباط من «ربائد القصر الملكي».

بعد مثل هذا التدليل، كيف يتأتى انكار أو حتى تجاهل وجود الوثائق ؟ سيما وأن المترجم كوفوريي (COUFOURIER) كان قد صنف وفهرس في نفس العصر حوالي عشرة آلاف وثيقة توجد اليوم في هذا المستودع الشهير «مستودع القصر الملكي». إن نظرة خاطفة الى الفهرس الذي وضعه كوفوريي كانت كافية بلا ريب لتظهر أن هذه المستندات تمس كل جوانب الحياة المغربية منذ نهاية القرن 18. صحيح أنه لم ينشر ــ وفي هذا ما يدعو الى الاستغراب ــ الا أن الدراسة التي قام بها جاك رش (Jacques RICHE) بعد بضع سنوات، عرفت به المختصين (6).

لقد كان من شأن تجمع مثل هذه المعطيات المتطابقة أن يضع حدا لأسطورة المغرب بدون وثائق. الا أن الأسطورة بقيت متداولة كما رأينا، كما أنها ما تزال صامدة. طبعا، ثمة أسباب لذلك. بيد أنه ليس في نيتنا استقصاؤها في هذا المقام. ويبدو لنا بالفعل أن المهم هو أولا طرح السؤال للمرة الأخيرة وبكل وضوح، وهو ما حاولنا القيام به. والمهم بعد ذلك هو تقديم بعض الايضاحات الجديدة، وهذا ما عقدنا النية عليه الآن.

---

(5) A.G.P. Martin, ''Quatre siècles d'histoire marocaine - 1504 - 1912'', Paris, 1924.

(6) ''Les archives au Maroc'', Emile Nourry éditeur, Paris 1939.

إن الربائد والمجموعات أو مستودعات الوثائق المعروفة اليوم بالمغرب، تلك التي تكتسي أهمية كافية لكي تستحق الذكر، ترجع الى ما يلي :

1) ربائد تطوان. وهي صادرة عن دار النيابة، تلك الخلية التي أسسها السلاطين بطنجة من أجل علاقاتهم مع الخارج. وتتضمن، عموما، وثائق ترجع الى الحقبة التي كان فيها محمد بن العربي الطريس على رأس هذه النيابة. وقد حافظ ورثة الطريس على هذه الوثائق ثم تنازلوا عنها للسلطات الاسبانية في حدود 1940. فتم ايداعها حينئذ بأرشيف تطوان، حيث ما تزال موجودة. وتتضمن حوالي 15 000 وثيقة محفوظة في 161 محفظة، مفهرسة حسب موضوعاتها وحسب تسلسلها الزمني في نفس الوقت (7).

2) المجموعة الزيدانية بمكناس. تضم ما لا يقل عن 20 000 وثيقة ترجع الى فترات ومصادر جد متنوعة. جمعها المؤرخ ابن زيدان في حياته، ثم أصبحت في حوزة أبنائه بعد وفاته. وقد جلد ابن زيدان قسما من هذه المستندات التي تشكل حاليا ستين مجلدا من الحجم الكبير. وعلى ما يبدو فان مقومات هذه المجلدات تكونت من ربائد ما زالت عائلتا الزبدى وبركاش بسلا تمتلكان القسم الآخر منها. هذا وتضم الزيدانية أيضا مجموعة هامة من مستندات أخرى موجودة في حزم أو مكدسة في الأدراج بدون ترتيب.

3) المجموعة الكتانية. لقد كانت لعبد الحي الكتاني شهرة واسعة بوصفه جامعا للكتب وهاويا للمخطوطات. وكانت توجد بمكتبته بالفعل حوالي 5 000 وثيقة لا نعرف كيف تمكن من ضمها وقد أشرفنا شخصيا على فهرستها بعدما صادرتها الدولة مع ما صادرته من ممتلكاته. وهي توجد اليوم محفوظة بالخزانة العامة بالرباط.

4) ومع المستودع الأول بالرباط، الذي نطلق عليه «مستودع أ»، والذي يمكن تقديره بدون غلو ب 200 000 وثيقة كحد أدنى، فاننا ننتقل الى مستوى من الحجم الكبير. لقد كان هذا المستودع يوجد مسبقا بالرباط منذ 1930، حيث أن ابن زيدان

(7) لا نفهم ماذا تعني إشارة مييج الذي يقتصر على القول :

«تحتفظ وثائق تطوان بأربعة سجلات للنائب السلطاني بطنجة السيد الطريس» :

(J. L. Miège ''Le Maroc et l'Europe'', t. 1, p. 22, note I.)

ولجه في العصر. ولكن من المحتمل الاكيد أنه نقل اليها من فاس أو من مراكش بعد 1912، عندما أصبحت الرباط عاصمة. ويوجد اليوم عند سور القصر الملكي، حيث يشغل غرفتين كبيرتين في الطابق التحتي من الكتابة العامة.

5) ربائد الكلاوى، التي يمكننا أيضا أن نقدرها بمائتي الى ثلاثمائة ألف وثيقة. وقد تمت مصادرتها، مثل المجموعة الكتانية، ونقلت مؤخرا من مراكش الى الرباط بالقصر الملكي. وقد عينت لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء للسهر على تصنيفها. الا أن الأشغال لم تتقدم كثيرا منذ ذلك الحين. وتعتبر اليوم ربائد فريدة من نوعها في المغرب : فهي ربائد اقليمية، أنشأتها عائلة الكلاوى في فترة ارتقائها السريع من مراسلاتها مع السلطة المركزية ومع القبائل المجاورة. وكل الدلائل تدعو الى الاعتقاد الأكيد بأن الأكياس التي وجدت فيها هذه الربائد تنطوي على قسم هام مما زعم ربير مونطاني أن النصوص لن تُسعفَنا به في يوم من الأيام.

6) ربائد المقرى. انشئت على يد مالكها السابق خلال مدة تزيد عن خمسين سنة، تقلد فيها المقرى أسمى الوظائف. وهي على جانب كبير من الأهمية أيضا، الا أننا مازلنا لا نستطيع أن نقدم بشأنها تقديرا عدديا. وتوجد اليوم بمكتبة القصر الملكي.

7) أخيرا، المستودع الثاني بالرباط، ونطلق عليه «مستودع ب». نقل من فاس سنة 1962، ويوجد حاليا قيد الفهرسة في مكتبة القصر الملكي. وعلى ما يبدو فانه أقل أهمية في حجمه من «مستودع أ».

إن اكتشاف هذه الربائد أو المستودعات ما يزال قريب العهد جدا، كما أن بعضها على جانب كبير من الأهمية بشكل يتعذر معه القيام منذ الآن بوصف شامل لها في مجملها. بيد أن مستودعي أ و ب، مع التحريات التي أتاحا فرصة القيام بها، جاءا لتأكيد الصورة التي سبق أن اقمناها انطلاقا من معطيات جد محدودة، عن وثائق المغرب القديم وعن أهميتها ومضامينها. ومن المفيد فيما نعتقد أن نعطي هنا فكرة عن هذه الصورة المؤكدة على هذا النحو، والتي يخيل الينا أنها قمينة بتوجيه الأبحاث لاكتشاف مستودعات أخرى أو الايحاء بمبادىء تصنيف لجميع الوثائق التي عثر عليها. وفي هذا المضمار، سنقتصر في فحصنا للوثائق على تلك التي استخلصت منها تلك الصورة : ربائد تطوان، والمجموعة الكتانية التي ستضاف اليها مع ذلك عناصر أخرى متنوعة المصادر.

سنقتصر في حديثنا عن ربائد تطوان ذاتها على الجوانب الرئيسية لا غير. هذه الربائد، التي أنشئت بدار النيابة بطنجة، وتعلقت كلها بنشاط الدول الأجنبية، تتضمن في أغنى أقسامها الرسائل التي تلقاها الطريس من السلطان أو من وزيره. وهكذا فاننا نجد فيها 1750 رسالة تحمل طابع المولى الحسن فيما بين 1857 و1894، و310 رسالة موقعة من طرف غرنيط فيما بين 1884 و 1890. أما بخصوص عهد المولى عبد العزيز (1894 ـــ 1908)، فهناك 827 رسالة مختومة من طرف العاهل، و625 رسالة أخرى موقعة من طرف الوزير أحمد بن موسى. وينبغي أن نضيف الى ذلك مادة واسعة من الرسائل الصادرة عن موظفين سامين من أمثال بركاش، والقباص، والمقرى، وموسى بن أحمد، ومحمد العربي بن المختار، ورجالات التازي، وآخرين. هذا وتوجد جميع هذه الرسائل محفوظة في 25 محفظة. من جهة أخرى فاننا نعرف أن التقاليد المغربية كانت تحظر المراسلة المباشرة بين فاس والممثلين الأجانب. لقد كان من اللازم أن تمر جميع الرسائل عن قناة دار النيابة. وعندما يكتب المخزن، فانه كان يلحق بالأصل نسخة مخصصة للطريس. وبالمثل، كان كتاب دار النيابة ينقلون نسخا عن كل رسالة يُحيلها الطريس على المخزن بعد توصله بها من الوزراء الاجانب. وهذه النسخ، التي بقيت محفوظة في الأرشيف، تنسخ النصوص الكاملة لقسم هام من الرسائل المتبادلة بين الحكومة المغربية والخارج. ونقول قسما هاما، لأن النواب الأجانب كثيرا ما كانوا يتجاوزون الطريس بتوجيه رقاص رأسا الى الصدر الأعظم. الا أن هذه المخالفات، التي كانت تقابل دائما بالاستهجان في فاس، لم تكن تخلو من ترك بصماتها على باقي الرسائل الأخرى، تلك التي نتوفر عليها. وعليه، وفي انتظار العثور ـــ مافي هذا شك ـــ على هذه الرسائل ضمن وثائق المخزن المركزية، على الرغم من طابعها المخالف للأصول، فانه بامكاننا منذ الآن ان نتفطن في مناسبات عدة الى وجودها أو نتعرف حتى على مضامينها.

ولنلفت النظر أخيرا الى عادة دأبت الادارة المغربية في العصر على مراعاتها ببالغ العناية :

فعندما كان الطرف المغربي يجيب على رسالة ما، فانه لم يكن يكتفي ـــ كما هو عليه الأمر اليوم ـــ بالاشارة اليها بمجرد مرجع أو اشارة خفيفة، بل كان يذكر بها بالعكس نقطة نقطة، وبسرد يجنح في الغالب الى نسخها بحذافيرها. ولا يعزب عن بالنا

ما يمكن ان تنطوى عليه هذه الخاصية من فائدة طالما لم نعثر على جميع الربائد ولم نقم باعادة انشائها في مجملها. وهي تمكننا في الحالة التي ندرسها، وبفضل ربائد تطوان وحدها، من أن نطلع في آن واحد على ما كان السلطان أو موظفوه يكتبونه الى طنجة، وما كان يكتب اليهم انطلاقا من هذه المدينة.

بحيث انه يتعين علينا، على ضوء التوضيحات السابقة، أن نأخذ مع نوع من التحفظ، الرأي القائل بأن «ربائد المخزن» ستكون «على جانب كبير من الفقر وجد مثغورة... فيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج» (8). ان ربائد تطوان وحدها، وهي غنية مقدما في حد ذاتها، ومتعلقة في مجملها بهذه العلاقات على وجه الضبط، لتظهر على أية حال ما ينطوى عليه هذا الرأي من غلو في شطره الأول. أما بالنسبة لشطره الثاني، الا يمكن اعتباره محفوفا بالمزالق اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أننا لم نتعرف لحد الآن الا على قسم ضئيل من الربائد الموجودة ؟ليس فقط أنه من غير المستبعد أن يتم الكشف تدريجيا، بصفة عامة، على مادة الوثائق المتعلقة بالشؤون الخارجية، بل وهو أمر محتمل احتمالا كليا. ألا نعلم مقدما أن المجموعة الزيدانية تتضمن قسما هاما من الوثائق التي جمعها بركاش في نفس النيابة، وهو النائب السلطاني الذي سبق الطريس ؟ وأنها تتضمن أيضا قسما من الرسائل الموجهة من سيدي محمد الى محمد الزبدى، المندوب الحكومي في الجيش طيلة حرب تطوان ؟ وأن قسما آخر من هذا المجموع يوجد محفوظا في سلا لدى عائلتي بركاش والزبدى ؟ أخيرا، فان وثائق أخرى تتعلق بنفس الموضوع توجد أيضا ضمن المجموعة الكتانية التي سنتحدث عنها الآن.

* * *

يمكن القول عن وثائق تطوان بأنها ربائد المنطقة الهامشية : وبالفعل، فقد أنشئت أساسا في جهة نائية عن الحكومةالمركزية، ومن وثائق واردة من الحكومة. وعلى النقيض من ذلك تماما، فإن الحكومة هي الطرف المرسل اليه في الوثائق الكتانية. فهي واردة كلها تقريبا من المنطقة الهامشية. وبعبارة أخرى، فانها آلت في الأخير، وبوصفها وثائق، الى مستودع مركزي بمقر الحكومة. ومن هنا وقع انتشالها، ما في هذا شك. من جهة أخرى، فان المجموعة الكتانية ليست ربائد بالمعنى الدقيق للكلمة : فهي لا تكون

(8) J. L. Miège, op. cit. t. i, p, 22

سلسلة متصلة الحلقات من الوثائق المتجانسة جميعها في مصدرها و وجهتها. بل توجد بها بالأحرى أقسام من رسائد متنوعة جدا، زحزحت عن مكانها الأصلي، وجمعت في تشكيلة مختلطة. بحيث أننا نقف فيها عندما نقوم بتنظيم هذا الاختلاط، وعلى شكل عينات، على عناصر كانت تتكون منها في السابق رسائد مركزية.

للدلالة عليها، فان الأمر لا يستلزم هذه المرة وصفا شاملا. فعلى الرغم من أن المجموع يمتد من 1827 الى 1912، فاننا لن نأخذ بالحسبان الا العهدين الأولين من الفترة : عهد المولى عبد الرحمن (الى 1859)، وعهد سيدي محمد (الى 1873).

ولنتخلص مما قلناه أعلاه عن الوثائق المتعلقة بالشؤون الخارجية بالاشارة الى أنه توجد ضمن المجموعة الكتانية تقارير واردة من دار النيابة بطنجة : لقد تم تحرير 49 منها من طرف محمد الخطيب بين 1859 و 1862، وهي سنوات التدخل الاسباني واحتلال تطوان. وهناك 170 من التقارير الأخرى محررة من طرف بركاش الذي أشرنا اليه أعلاه، خلف الخطيب وسلف الطريس. وكل هذه التقارير التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لدراسة حرب تطوان ومضاعفاتها، تكون من سوء الطالع سلسلة جد مثغورة. ولكن كيف لا ندرك بأنه وقع انتشالها مع تقارير أخرى، تلك التي سبق لابن زيدان ان نشرها على أية حال، من رسائد كاملة توجد في مكان ما، والتي سنعثر عليها في مستودع مركزي في المستقبل ؟

باستثناء هذه التقارير الواردة من دار النيابة، هناك عدد كبير من الوثائق الأخرى التي تتكون منها المجموعة الكتانية. وحيث انها موجهة الى مقر الحكومة، فانها وردت من جميع مناطق البلاد ومن مختلف فئات الموظفين : امناء المراسي من تطوان الى آسفي، باشوات المدن الكبرى، أمناء المالية الاقليميين، قياد القبائل، قادة عسكريين، أقرباء السلطان الموفدين في مهمة نحو احدى جهات المملكة. وقد عثرنا ضمنها حتى على تقارير المستشار المالي لسيدي محمد وهو الأمين محمد بن المدني بنيس، وهو عين الشخصية التي سبق أن كانت وجهة نظرها جد ثمينة لتوضيح الحالة النقدية في القرن الماضي (9). وصفوة القول، فان الأمر يتعلق بكل هذا البريد الذي كان يصل يوميا الى

(9) Germain Ayache, "Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860", Revue Historique, tome CCXX, oct-déc. 1958,

العاصمة. وقد ظل كل مكتب، كل «بنيقة»، محافظا على المجموعة التي وجهت اليه، الى أن وقع تجميع كل المجاميع، بحكم الضرورة، في مستودع وثائقي.

في هذه المجموعة الكتانية، التي لن تكون هناك فائدة في القيام بجرد أكثر تفصيلا لها، هناك مع ذلك رسائل تتطلب اشارة خاصة.

لا يعزب عن بالنا أن المغرب القديم كان يتوفر على عاصمتين كان جهاز الدولة يتنقل بالفعل بينهما ويتوزع. فعندما يقيم السلطان بفاس، كان خلفه ينوب عنه بمراكش. وبالعكس، عندما يكون بمراكش، كان الخليفة ينتقل الى فاس لينوب عنه. هذا الأسلوب الذي استلزمته ظروف ما تزال غير مدروسة، كان يمكن السلطان على الخصوص من أن يختبر بنفسه ويكون خلفه. ذلك أن وظائف الخليفة هي التي كانت بالفعل تلفت نظر الشعب الى هذا الأخير. ولكن بقدر ما كان يتطلب كل هذا من الانسجام بين العاهل ونائبه، بقدر ما كان يحكم عليهما، بما يستلزمه من اقبال وادبار، بأن يعيشا متباعدين دون أن يلتقيا في كل سنة الا لبضعة اسابيع في محطة مكناس أو الرباط مثلا. ومن ثم ضرورة تعويض هذا التباعد بمراسلة يومية : فكان الخليفة يقدم بيانات عن أعماله أو يطلب التعليمات، وكان السلطان يصادق، ويقوم، وينصح.

فهذه هي المراسلات التي يجدر بنا أن نتحدث عنها، لأنه على عكس المكاتيب الأخرى التي يختمها السلطان أو خليفته، والتي كانت تتفرق شذر مدر في شتى أنحاء البلاد، فان الرسائل التي كانا يتبادلانها لم تكن توجه لفاس الا نحو مراكش أو العكس. وهذا يكتسي أهمية من الناحية الوثائقية، اذ سنعثر عليها دائما في مستودع مركزي.

وعلى الصعيد التاريخي، تتميز هذه الرسائل، فضلا عن ذلك، بشخصية المراسلين، وبالأسلوب السرى الذي يقوم تلقائيا بينهما. وهذا ما نلمسه بجلاء في الرسائل التي وجهها المولى عبد الرحمن الى ابنه وخليفته سيدي محمد. فهي رسائل ادارية، ولكنها أيضا رسائل عائلية، وخاصة، بقدر ما هي سياسية. وهي تفضي الينا بدون تحفظ بمكنونات فكر العاهل ورأيه في الأفراد أو نظريته في الحكم. وفيما يخص عهد سيدي محمد، فان الأمر يتعلق بالوجه الآخر من هذه الرسائل، ذلك الوجه الذي تكشف المجموعة الكتانية عن صورته. فالرسائل ليست واردة هذه المرة من العاهل، بل من

سيدي الحسن، وهو المولى الحسن مستقبلا. ومع أنها ذات لهجة أكثر اعتدالا و أكثر تحفظا، بحكم مركز المراسل، فانها تحتفظ مع ذلك بقيمة وثائقية فريدة.

تتضمن الكتانية 280 رسالة من هذا الصنف. وغني عن البيان أنها تكون سلسلة جد مثغورة. الا أنها تؤشر على وجود ربائد فياضة يمكن أن نأمل، فيما نعتقد، أن يتم اعادة انشائها. ولو تحقق ذلك، فاننا سنتوفر حينئذ على منجم من المعلومات حول بواطن الحياة المغربية، وقبل كل شيء حول علاقات المخزن بالقبائل.

تلك هي العناصر التي تسمح لنا المجموعة الكتانية باثبات وجودها في المستودعات المركزية : وهي في أساسها وثائق صادرة عن المنطقة الهامشية، وموجهة الى الحكومة. مع ذلك، فان هذه العناصر ليست الوحيدة، بل لا يوجد ما يحمل على الاعتقاد أنها تمثل القسم الأكبر. وبالفعل، يتوجب علينا أن نضيف اليها أصنافا كثيرة من الوثائق.

بادىء ذي بدء، تلك التي تحضر في مقر الحكومة ولكنها لا تغادره. ومنها جميع هذه الحسابات المركزية، وعلى سبيل المثال هذه السجلات التي كان الامناء يدونون بها يوميا المداخيل والمصاريف. والتي يوجد أحدها بالخزانة العامة بالرباط. ومنها أيضا جميع هذه اللوائح، لوائح الموظفين التي سَجلت فيها أسماء جميع «خدام السلطان» ــ ونعني خدام الدولة ــ وهذه الأدلة أو المعالم التي تعطي عن كل منطقة، لعدم وجود خرائط جغرافية، أسماء القبائل مع افخاذها، وأسماء القرى، والقصور، والأماكن الاستراتيجية، ونقاط الماء، والمسالك، مع المسافات بالساعات وبأيام المشي، وعدد الكانونات في كل دوار، ومعلومات أخرى عددية أو احصائية. أحد هذه الأدلة يوجد أيضا بالخزانة العامة بالرباط. ومنها في الأخير نسخ الرسائل الموجهة. لقد عثرنا مسبقا على كنانيش نقل فيها النساخ الرسائل السلطانية. وعلى العموم، فان رسائل نفس السجل، الموجهة جميعها الى نفس المرسل اليه، تتتابع في تسلسل زمني. وتتبع كنانيش عصور مختلفة نفس التنظيم. وبما أنها تستجيب من جهة أخرى، لضرورة ملحة، فانه ليس من المجازفة ان نعتقد بأن تدوينها كان من الممارسات الدائمة. وكما أن دار النيابة بطنجة كانت تحتفظ بنسخة عن كل وثيقة تمر بمكاتبها، فكذلك هناك أمل كبير في أن نعثر ضمن الوثائق المركزية، على نسخ لجميع الرسائل الموجهة من

طرف السلطان، مجموعة ومصنفة. وكلما تم العثور على هذه النسخ ذات المطابقة الأكيدة، الا وكانت لها قيمة وثائقية معادلة لقيمة الأصل.

هناك صنف آخر من الوثائق، كان يحضر هو الآخر بمقر الحكومة ويبارحه، الا أنه كان يؤول اليه في الغالب. بالطبع، من الشائع القول بأن الموظف في المغرب القديم كان يحتفظ، عند تقاعده، بملكية الوثائق التي جمعها أثناء ممارسة عمله. وهذا ما حدث بالفعل، كما يشهد عليه بما فيه الكفاية مثال الطريس، وبركاش، والزبدى. ولكن أن يكون القاعدة، أو أن يكون مجرد أمر مشروع، فذاك ما لم يقم عليه الدليل. فبما أن السلطان كان يصادر، عندما يعن له ذلك، الممتلكات الخاصة لوزرائه بعد وفاتهم، فاننا لا نستسيغ كيف ستتوقف حقوقه أمام الوثائق التي هي بطبيعتها ملكية للدولة.

لقد اطلعنا على رسالة كتبها في 11 يوليوز 1846، المسمى الجيلالي بن ادريس الجرارى، الذي كان والده قد تقلد قيد حياته وظيفة عمومية، يرد فيها على الوزير محمد بن ادريس الذي طالبه بالبحث في الاوراق التي تركها المرحوم عن وثيقة معينة ذات طابع رسمي. وقد صرح الجرارى أن جميع الأوراق الرسمية التي خلفها والده وقعت المطالبة بها بعد وفاته، وأنها أرسلت الى مقر الحكومة.

إن هذه الرسالة غير كافية بالطبع لتؤكد أن كل الوثائق الصادرة عن السلطة المركزية كانت تؤول الى مقر هذه السلطة. ولكنها تكفي لكي تثبت أن الوثائق كانت في المغرب، كما هوالشأن خارجه، ملكية للدولة، وينظر اليها بهذا المنظور. وعليه، واذا ما أصبحت أحيانا في حوزة الخواص، خرقا لهذا المبدأ، فان الأمر لا يمكن أن يكون قاعدة عامة. على العكس، فكثيرا ما كان على الرسائل الصادرة عن المخزن، كما هو الشأن بالنسبة لمثال الجرارى، أن تأخذ طريقها بعد وقت معين الى فاس أو مراكش، حيث يتم المحافظة عليها.

وفي الأخير، هناك صنف أخير. وعلى ما يبدو فان طبيعة هذا الصنف لم تكن تؤهل الوثائق التي تشكله لتؤول في النهاية الى مستودع مركزي. ويتعلق الأمر بالوثائق الاقليمية، تلك التي كان موظفو الجمارك مثلا أو المالية ينشئونها من أجلهم لتأمين الاستمرار في ادارة أعمالهم بمنأى عن علاقاتهم مع الحكومة المركزية. ان مثل هذه الوثائق كانت معدة منطقيا لتبقى في عين المكان. ودون شك فقد بقيت به على الأقل لمدة معينة

من الزمان. ولكن المؤكد أن كثيرا منها لم يبق دائما. فنعرف مثلا أن المولى الحسن قام أثناء رحلته للغرب في ماي 1894 بجمع وجرد كمية هامة من هذه الوثائق الصادرة عن مختلف المراسي، ثم وضعها في صندوق ونقلها ضمن متاعه الى مراكش. كما نعرف بفضل فهرس يرجع الى 1900 أن عملية مماثلة أدخلت الى بنيقة مراكش وثائق اقليمية أخرى جد متنوعة من حيث طبيعتها ومصدرها. هل يتعلق الأمر في الواقع بمركزية ممنهجة أو بمجرد أخذ عينات قصد المراقبة ؟ ان الاشارات المتناقضة لا تسمح لنا بتقديم جواب حاسم. ولكن حتى في حالة الافتراض الثاني، فان العينات الضخمة والمتكررة لا يمكن أن تؤدى الا الى تكوين مخزونات هامة من الوثائق الاقليمية في مستودعات العاصمتين.

* *

تلك كانت اذن صورة الوثائق في المغرب كما تأتى تقديمها انطلاقا من أرشيف تطوان، والمجموعة الكتانية، ومصادر أخرى متنوعة.

وبخصوص المستودعات المركزية، التي تحتل مركز الصدارة ضمن هذه المجاميع، ومن بعيد، فيمكن أن نجد فيها بالاختصار العناصر التالية :

1) رسائل موجهة الى المخزن من طرف مصالح الدولة بما فيها دار النيابة التي كانت توجه من طنجة رسائل الدول الأجنبية.
2) مراسلات خاصة بين العاهل وخليفته.
3) سجلات الادارة المركزية، ولوائح الموظفين، والمعالم، والأدلة الاقليمية.
4) كنانيش تحتفظ بنسخ عن جميع الرسائل الموجهة من طرف المخزن.
5) جزءا من هذه الرسائل ذاتها التي استرجعتها المصالح المركزية.
6) مخزونات هامة من الوثائق الاقليمية.

وقد قلنا أعلاه ان هذه الصورة قد تأكدت فيما بعد بفضل التحريات الأولية التي قمنا بها في المستودعين أ و ب. وليس بامكاننا هنا الا أن نؤكدها من جديد بأن نوضح لا غير، وعلى سبيل المثال، أن الكنانيش وسجلات حسابات الادارة المركزية، توجد فيهما بالمئات. وبالمثل، فقد تم التأكد على نطاق واسع من وجود مخزونات من الوثائق الاقليمية. واذا كانت الأدلة والمعالم، وهي نادرة بالضرورة، تعاين فيهما بدرجة أقل، فانها

موجودة على أية حال. وقد نشرت مطبعة القصر الملكي مؤخرا محتوى أحدها الموجود في المستودع ب. ويتعلق باقليم توات.

وبالطبع، لا يستبعد أن يضم المستودعان أ و ب عناصر أخرى لا توجد في اللائحة التي سبق أن وضعناها. ولكن من البديهي، وسط المادة الغزيرة لهذين المستودعين، أن يكون العثور على عناصر معروفة مسبقا والتأكد من وجودها أسهل من معاينة عناصر جديدة. ولا يمكن اماطة اللثام عن هذه الأخيرة الا فيما بعد.

* * *

مع ذلك، ومهما أفادنا المستقبل حول هذه النقطة الدقيقة، فان الأمور واضحة بما فيه الكفاية منذ الآن. لقد تحدث نهليل منذ 1915 عن «غياب الوثائق الرسمية التي لم يهتم المخزن سابقا بتركيزها» (10). بيد أن هذا التأكيد يعد من أفدح الأخطاء. لقد كانت الوثائق موجودة بالمغرب. وبدلا من أن يهمل تركيزها، فمن الممكن أنه سير فيه أشواطا بعيدة اذا ما كانت الأرشيفات الاقليمية، كما رأينا، قد انتهت بدورها الى مستودعات مركزية.

من جهة أخرى، فانه لا يمكننا بتاتا أن نتحدث عن هذه الوثائق في الماضي لا غير. لقد كانت موجودة، الا أنها ما تزال. فلئن تم اكتشاف قسم منها وبكمية كبيرة، فانه سيتم لا محالة العثور على كميات أخرى أكبر. ومنذئذ فان ما تبقى عمله يمكن تلخيصه في نقطتين :

ينبغي اماطة اللثام عن جميع المستودعات الموجودة، وينبغي تصنيفها و فهرستها في آن واحد.

إنهما مهمتان على جانب متفاوت من الصعوبة، وتبدو أولاهما أبسط بكثير. لقد تم العثور على المستودع أ بالرباط في مكاتب رئاسة الحكومة نفسها. وكل الدلائل تحمل على الاعتقاد بأن المستودعات الأخرى ترقد على هذا النحو، مغمورة و في متناول اليد. ولكن المشكل لم يطرح لحد الآن، ولم تتوقف الاكتشافات الا على الصدف أو المبادرات الفردية. وعليه، فيكفي صدور قرار لتزويد المغرب، وهو ما يفتقر اليه لحد

(10) op. cit., Introduction, p. 1.

الآن، بقسم للوثائق التاريخية كما هو عليه الأمر في بلدان أخرى. وسيقوم هذا القسم بمهتمه بسهولة.

أما انجاز المهمة الثانية، فهو بالعكس أصعب. فاذا كان يتطلب هو الآخر قسما للوثائق، فانه يستلزم أيضا أمرا آخر. لا يمكننا تصنيف الوثائق التاريخية بدون منهاج، ولا يمكننا تصنيفها كلها وفق قاعدة مماثلة. فقبل أن تكون «تاريخية»، كانت مجرد وثائق، وثائق عادية، في حوزة ادارة ترجع اليها كلما مست الحاجة اليها. وعليه، فقد كان من اللازم أن تكون منذ قيامها مصنفة وفق نظام معروف من لدن الأشخاص الذين كانوا يرجعون اليها. ولكنه مجهول بالنسبة الينا. لأن هذا النظام أملته عليهم ظروف عصر لم يعد عصرنا ولا نعرفه ولن نعرفه جيدا الا عن طريق الوثائق. فمن أجل دراسة الوثائق، نريد على وجه الضبط تصنيفها. فهل هي دائرة مفرغة ؟ في الظاهر، نعم. ولكن في الظاهر لا غير. وفي الواقع، يمكننا أن نخرج منها، ونخرج منها فعلا ولكن مع كثير من الحذر، وبتحليل يحتاج الى مؤرخ بقدر ما يحتاج الى موثق. في هذه الحالة لا غير، يمكننا أن نقف من جديد على هذا النظام الأصلي المغمور. وفي الحالة التي تهمنا، فهو الذي كانت تراعيه الادارة المغربية قبل 1912. ففي هذا النظام ينبغي اعادة وضع الوثائق كلما تعرضت للخلط. ولكن ينبغي تركها على هذا النظام في كل مرة بقيت عليه. وليس ثمة ما هو أخطر من تدخل متسرع وطائش، يقوم بتطبيق أول تصنيف طارىء تطبيقا آليا، فيفكك الربائد، ويحطم بدون رجعة هذه المرة النظام الحقيقي، العضوى، لكل الأسلوب.

* * *

منذ 1961، وهو تاريخ الدراسة السابقة، تزايد الاهتمام بمسألة الوثائق التي طرحتها يومئذ. كما طرأت عدة تغيرات على الوضعية. وقد قدمت عن ذلك بيانا في مساهمة في اللقاء الدولي المنعقد بباريس سنة 1974، تحت أشراف المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، والتي نشرت أعماله تحت عنوان : «العرب من خلال وثائقهم من القرن 16 الى القرن 20»

«Les Arabes par leurs archives (XVIème - XXeme S.) E4 du C.N.R.S, Paris 1976.»

وفي نفس الوقت الذي أحيل القارىء على هذه المساهمة، أشير هنا لا غير، وكحدث

جديد، وبالغ الأهمية، إلى صدور أربعة أجزاء من الوثائق منذ 1976، وهي سلسلة أولى تحمل عنوان «الوثائق»، تتولى نشرها مديرية الوثائق الملكية، وهي خلية رسمية يديرها المؤرخ عبد الوهاب ابن منصور، الأجزاء الأربعة صدرت عن المطبعة الملكية في الرباط، الثلاثة الأولى في 1976، والرابع في 1978.

استعمال الوثائق المغربية وعطاؤها (*)

لا يغيب عن ذهني، وأنا أستعد للتحدث اليكم، أنه سبق لي أن عالجت المسألة بالتفصيل. الا أنه يبدو من الضروري أن أرجع اليوم إليها نظرا للتأخر غير العادي الذي ما يزال يعاني منه هذا القطاع على الرغم من الأهمية التي يكتسيها في مجال البحث. سيما وأنه ليس في نيتي أن أكرر ما سبق أن قلته، على الأقل فيما له صلة بالجوانب الرئيسية. ففي كل ما يتعلق بالربائد الوثائقية المكتشفة لحد الآن، بمكانها وأهميتها، وطبيعة مضامينها، فانني أحيل على ما سبق أن قلته في هذا الموضوع في دراسة أخرى (1).

أما اليوم، فسأتناول المسألة من زاوية جديدة تمشيا مع موضوع ندوتنا. وهكذا فانني سأحاول ابراز الظروف الخاصة التي تحيط بالباحث الذي يستعمل الوثائق المغربية، والمصاعب التي تعترضه، والحدود التي تنجم عن ذلك حاليا. الا أنني سألح أيضا على الاستعجال الذي ينبغي أن يتم به هذا اللجوء على الرغم من الحدود والمصاعب الحالية، نظرا لقيمة النتائج السهلة المنال في الحين من جهة، وللآفاق الجديدة التي من المنتظر أن تفتحها أمامنا هذه النتائج من جهة أخرى.

فهذا هو الجانب الذي سينصب عليه اهتمامي بالدرجة الأولى. ولكن كيف يمكنني

(*) نص مساهمة قدمت في الندوة التي نظمتها جمعية تاريخ المغرب حول «مشكلة البحث التاريخي في المغرب»، في ماي 1966، وقد سبق نشرها في مجلة :

''Hespéris - Tamuda'', Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, vol. VII, fasc, unique, 1966.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

(1) Germain AYACHE : ''La question des archives historiques marocaines'', in ''Hespéris - Tamuda'', vol. II, fasc. 2 - 3, 1961, pp. 311 - 326,

أن أتغاضى بادىء ذي بدء عن التذكير ولو باختصار بالحدود الخاصة التي تطرح فيها هنا في المغرب مسألة الاعتماد على الوثائق ؟

لقد كان المغرب منذ أواخر القرن الماضي موضوعا لحركة تاريخية هامة، الا أنها تميزت بجانب خصوصيات أخرى بطابع ينطوى والحق يقال على ثغرة كبيرة. فقد تم توظيف جميع الوسائل التي يتوفر عليها المؤرخ من أجل صياغة الأحداث وفهمها. وأعطت الأركيولوجيا نتائج باهرة، وهي تبشر اليوم بمزيد من العطاء، وفي نفس الوقت الذي نتحسر فيه على القصور الذي اتسم به مؤرخو الحوليات المتقدمون، فقد توصلنا بفضل مؤلفاتهم الى رسم الخطوط العريضة لماضي المغرب، بل كثيرا ما تمكنا حتى من تنقيح هذه المؤلفات. وقد تم ذلك فيما يخص الماضي البعيد بالاعتماد لا غير على عناصر نقد داخلي. الا أننا اكتشفنا بكمية وافرة عناصر نقد أنجز من الخارج ابتداء من الوقت الذي بدأت فيه أوربا توفد الى هذا البلد ملاحيها وتجارها وجنودها وسفراءها. ويتجه ذهني في هذا الصدد الى ما أضافته «المصادر الدفينة لتاريخ المغرب». وبالنسبة لعصر قريب منا، أصبحنا نتوفر على مادة غزيرة من المصادر الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية، تلك المادة التي استقى منها الباحثون على نطاق واسع، من أمثال ج ل مييج (J. L.MIEGE) وبيير غلان (Pierre GUILLEN). كما أنه تم اللجوء الى البحث الميداني كما فعل بيير مونطاني (Pierre MONTAGNE) أو جاك برك (Jacques BERQUE)، والى استقصاء الروايات الشفوية وكل ما تبقى في المجتمع الحالي من النظم المحتفظة بآثار عن الماضي. وهكذا تم توظيف جميع الأدوات باستثناء أداة واحدة، مع أن هذه من تلك التي لا يمكن للمؤرخ المعاصر أن يهضم امكانية الاستغناء عنها : وثائق البلد الخاضع للدراسة سواء أكانت وثائق الخواص أو وثائق الدولة.

ماذا يعني هذا ؟ ألم يكن يوجد في المغرب هذا النوع من المستندات ؟ أم أنه تعرض للضياع ؟ لقد تسرع بعض الباحثين في تقرير ذلك. وغالبا ما اكتفوا بترديده أو اعتبروه وكأنه أمر لا يحتاج الى اقامة الدليل عليه. مع ذلك، لنتبصر في الأمر. لقد تمت المحافظة في أوربا، وبكمية لايستهان بها، على مستندات وثائقية ترجع الى عصر بعيد، كعصر شارلمان، حيث كانت التجارة الكبيرة مضمحلة، والمدن نادرة ومنحطة، والدولة المنحصرة في أبسط مدلول الكلمة تضع الرؤساء ورعاياهم في اتصال شخصي ومباشر، وعادة الكتابة قد أصبحت في خبر كان تقريبا بمقتضى هذه العوامل ولعوامل أخرى. أما

في المغرب، حيث كانت الممتدنات تتأسس منذ هذه العصور الغابرة، لكي تتألق بعد حين الى المستوى الذي نعرفه، وحيث بقيت فاس ومراكش حتى في احلك العصور محطتين للتجارة البعيدة المدى، وحيث كانت الدولة تتوفر في الغالب على جيش دائم وعلى موظفين كثيرين ومختصين في آن واحد، وحيث كانت المدارس والزوايا تتأسس تباعا، وحيث كانت الكتابة بالتالي ضرورة يومية يزيد من تدعيمها المواظبة على تلاوة القرآن، فهل يجوز القول بأننا لن نجد وثائق في هذا البلد، اما لأنها لم توجد به اطلاقا، أو أنها تعرضت للضياع ؟ كلا. لقد كانت توجد وثائق في هذا البلد. وهي ما تزال موجودة، ولا يمكن انكارها. بل لقد تم نشر بعض المجموعات منها، كمجموعة فومي (FUMEY) مثلا سنة 1903، ومجموعة محمد نهليل (NEHLIL) سنة 1915. وبعد ذلك بحوالي سنة، نشر ابن زيدان مستندات كثيرة كشفت عن وجود مستودع وثائقي بالقصر الملكي بالاضافة الى مجموعته الخاصة.

كان اذن أحسن منهاج في هذه الظروف، وبدون اهمال المصادر الأخرى بالطبع، الشروع في الحين في دراسة هذه المستندات في الحدود المتواضعة التي نتوفر فيها عليها، والبحث أيضا، كما حدث بالنسبة للمصادر الأجنبية، عن الربائد التي ما تزال موجودة والتي توجد بكمية كثيرة ما في هذا شك.

بيد أنه يتوجب علينا القول بأن شيئا من هذا لم يحدث. واذا حاولنا التماس اسباب هذا الموقف الغريب، فاننا سنقف بالتأكيد على عدة أسباب أسهم كل منها بدرجة متفاوتة بحسب العصر والباحثين. غير أن هناك سببا آخر يتميز بعموميته واستمراريته يمكن صياغته على النحو التالي : منذ اللحظة التي يأخذ فيها الباحثون بعين الاعتبار وجود وثائق مغربية، يتعين عليهم الاقتناع بضرورة الدخول في مغامرة محفوفة بالأخطار. ذلك أنه وان كان على المؤرخ في كل الأحوال أن يتسلح بالشجاعة ليصل الى غايته في مهمة شاقة لا محالة، فانه شتان بين اعادة النظر في معطيات الحوليات وغربلتها وتنسيقها، أو تحليل العدد الكبير من الاحصائيات والتقارير الدبلوماسية وبين ارتياد الغابة العذراء التي تشكلها الوثائق المغربية.

إن أولى المعوقات تكمن في عدم التمرس باللغة العربية. فلقد آن الأوان لكي نثير الانتباه الى أن الجانب الأساسي من حركة التأليف التاريخي في المغرب قد أصبح منذ عهد الناصري تقريبا وليد انتاج مؤرخين أجانب، وذلك لأسباب لسنا في حاجة الى

توضيحها. ومع أن الواجب يفرض على المؤرخ أن يكون متمكنا من ناصية اللغة التي كتبت بها وثائق البلاد التي تشكل موضوع البحث، فاننا نلاحظ في مثال المغرب أنه وقع الضرب عرض الحائط بهذه القاعدة، اللهم الا بعض الاستثناءات التي تعد قيمة على أية حال. وبما أنه توفر عدد من المصادر القيمة المترجمة، فقد اقتصر الباحثون على هذه الترجمة ومضوا في طريقهم.

سيكون من الحيف أن نطعن في مشروعية هذا المنهاج لو كان اعتماده مقصورا في مرحلة أولى على اشاعة نتائج ابتدائية ومؤقتة. الا أن المؤقت استمر متداولا. ولم يعمل المؤرخون الذين لا يلمون باللغة العربية على تعلمها، أو أنهم أخذوا منها مجرد مبادىء سطحية. وحتى المترجمون بدا عليهم الارهاق، بحيث أن الباحثين أخذوا يجترون الحوليات المترجمة فيما سبق، أو أنهم اتجهوا بأنظارهم، مع مردودية أكثر، نحو وثائق من جميع الدول الأوربية تقريبا لأنها ــ ولله الحمد ــ ليست محررة باللغة العربية. أما بالنسبة للوثائق المغربية، فلم يخطر ببالهم استعمالها لأنها كانت مكتوبة بهذه اللغة.

قد لا يفيدنا المزيد من الكلام عن هذه المسألة لما تتسم به من وضوح. مع ذلك، وبما أنها لم تثر قط، وبما أنها تستجيب بشكل دقيق للموضوع الذي نناقشه اليوم، فإن الفرصة تبدو ثمينة بشكل يتعين استغلالها لاظهار المزالق التي تنطوي عليها أحيانا النصوص المترجمة اذا اضطر المؤرخ الى الاكتفاء بها.

هناك فصل في مقدمة ابن خلدون يميز فيه المؤلف، في سياق حديثه عن البدو، بين كل من الفلاحين ورعاة الغنم ورعاة الابل. ويلاحظ بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات أن نمط انتاجها ــ باستعمال مصطلحات عصرنا ــ هو الذي يحدد نمط عيشها. فالفلاح مستقر لأن الفلاحة تشده الى الأرض. وراعي الغنم يندرج ضمن الرحل لأنه مضطر الى التنقل بحثا عن العشب والماء لقطيعه. أما بالنسبة لراعي الابل، فيعد من كبار الرحل لأنه يتوغل في فيافي الصحارى حيث تطيب الحياة لابله. وبناء على طريقة تفكيره، يتوصل ابن خلدون الى فكرة مؤداها أن العقلية تتحدد بدورها بوسائل الانتاج، باعتبار أن حياة الصحراء بالنسبة لراعي الابل مثلا هي التي تجعله فظ الطباع كما هو عليه الأمر. فهذا ما كان يفكر فيه ابن خلدون منذ خمس الى ست مائة سنة. غير ان هذه الفكرة التي تنم عن عبقرية مبكرة، والتي تحتل مكانة مرموقة في الفكر المعاصر، مرت في صمت منذ زهاء قرن بالنسبة لمن لا يعرف ابن خلدون الا من خلال ترجمة

دو سلان (de Slane)، وهي الحالة العامة. لقد قال ابن خلدون : «فمن كان معاشهم منهم الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن» (2). ماذا نجد عند دو سلان ؟ اننا نجده يقول : «إن حالة الفلاحين أعلى مستوى من حالة الرحل» (3). كما نرى، لا توجد أية علاقة من قريب أو بعيد مع الفكرة الأصلية. ويقول ابن خلدون عن الرعاة : «ومن كان معاشه في السائمة... فالتقلب في الأرض أصلح بهم» (4). وهو ما يترجمه دو سلان بقوله السخيف التالي : «وفضلا عن ذلك، فان تغيير المكان يعود بالفائدة الجمة عليها (ماشيتهم)» (5). فهذا أحسن مثال للتذكير بالمثل الايطالي حول الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المترجمون، مع العلم أن دو سلان ليس أيا كان، فهو مستعرب مقتدر يستند اليه بكل اطمئنان. وهذا ما حملني نوعا ما على اختيار المثال الأول.

وإليكم الآن مثالا ثانيا سينتقل بنا الى التاريخ المغربي وحتى الى وثائقه. ويتعلق الأمر بالفعل بظهير سيدي محمد بن عبد الرحمن الذي أورده الناصري في كتابه «الاستقصا» والذي كان متداولا بفضل ترجمة فومي (FUMEY).

لقد قام سيدي محمد باصلاحه النقدي سنة 1869. وكانت الوحدة النقدية المغربية رسميا هي المثقال الفضي. وكان هذا المثقال يتركب من عشرة دراهم يصل وزنها القانوني الى 2،9 غرام من الفضة، بل وكان وزنا شرعيا تحدده التعاليم الدينية. ومهما يكن، فقد أعيد تأكيده منذ مائة سنة عام1766، في عهد السلطان السابق سيدي محمد بن عبد الله. الا أنه في ظرف مائة سنة كان الدرهم الذي انخفضت قيمته الى الربع قد استحال الى «درهم صغير» ــ ونقول درهما خفيفا ــ يزن 0،7 غرام بدلا من 2،9 غرام. أما المثقال الذي بقي مضاعفا له، مع أنه اختفى من الرواج، فلم يعد يومئذ الا وحدة تستعمل في الحسابات وتدل على قيمة عشرة «دراهم صغيرة». بيد أن سيدي محمد أراد سنة 1869 أن يعيد «الدرهم الكبير» على عهد أجداده الى وزنه وبالتالي الى قيمته القديمة، وذلك عن طريق اجراء مماثل للذي أعاد منذ مدة وضع

(2) المقدمة، نشر محمد مصطفى، القاهرة، ص 121.

(3) De SLANE : ''Les Prolégomènes'', vol. I, p. 156.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

«الفرنك الثقيل» بفرنسا : فجاء في الظهير : «فرددنا الدرهم الكبير المسكوك على وزن الدرهم الشرعي (6) ... كما كان على عهد جدنا سيدي الكبير (7) .. بحيث تكون عشرة دراهم منه هي المثقال كما هو معلوم أن عشرة من الدراهم كانت تورج قبل على عهد أسلافنا.. هي المثقال» (8).

إن كل هذا ليس بالأمر البسيط كما هو عليه الأمر دائما في المسائل النقدية. ولكن نص الظهير واضح وضوحا تاما.

أما اذا رجعنا الى ترجمة فومي، فسنجدها تقول : «لقد أعطينا الدرهم الرائج حاليا«وزن الشرعي» الجاري به العمل قانونيا». الا أن النص العربي لم يتحدث بتاتا عن الدرهم الرائج الذي كان قد تم الغاؤه بالذات. وعلى العكس من ذلك، فان ترجمة فومي لا تشير كلية الى «الدرهم الكبير» وهو الذي أعيد وضعه بالضبط. أما عبارة «وزن الشرعي الجاري به العمل قانونيا» فلا معنى لها مطلقا. ويضيف فومي : «كما كان عليه الأمر في عهد جدنا». وهذا يعود بنا الى ثلاثين سنة لا غير، بينما يتعلق الأمر بمائة سنة. ومن غريب الصدف أن جد سيدي محمد لم يتربع على كرسي الحكم مطلقا، وكان الوحيد الذي لا يمكن الاستشهاد به من بين أسلافه (9).

يبدو من غير المفيد مواصلة تمحيص مثل هذه الأخطاء الفادحة. وما سبق يكفي دليلا على أن الترجمة في هذه النازلة تسد علينا نهائيا الطريق وتضلل سبيلنا بدلا من أن تقربنا من الحقائق. وما من شك في أن تقارب المثالين المذكورين سيحفزنا الى التفكير

---

(6) 29 غ من الفضة.

(7) سيدي محمد بن عبد الله.

(8) هذا على الأقل هو النص الصحيح لظهير سيدي محمد كما نقله عبد الرحمن بن زيدان عن أصله في كتابه «اتحاف أعلام الناس»، ج 3، ص 482. الا أن نقل النص في «الاستقصا» للناصري (طبعة القاهرة 1312 ه، ج 3، ص 231) تضمن خطأ حول كلمة أساسية. اذ أن كلمة «مسكوك» نقلت خطأ الى «مسلوك». الشيء الذي لم يكن من شأنه أن ينقد المترجم من ارتباكه. لنلاحظ أن هذا الخطأ، الذي يتضح بمجرد فهم النص، قد تكرر في الطبعة الجديدة، ل «الاستقصا» (الدار البيضاء 1954، ج 9، ص 120)، وان تكرار الخطأ، وكذا الشأن بالنسبة لوجوده في الطبعة الرئيسية الأولى، يؤكدان بما فيه الكفاية أن المعنى الحقيقي للنص بقي غير مفهوم كما كان عليه الأمر في زمن الناصري نفسه.

(9) «الاستقصا»، في : ''Archives marocaines'', vol. x, p. 276.

في هذه الرمال المتحركة التي ما يزال قسم كبير من التاريخ المغربي مبنيا عليها.

ويمكن أن يقودنا المثال الثاني الى ملاحظة أخرى كذلك، وتتعلق بالمستندات التي تنتمي اليها الوثيقة المترجمة السابق ذكرها. لقد أثرت الانتباه الى أن هذه الوثيقة تتضمن محتوى واضحا رغم تعقيده. بيد أنه من الانصاف أن نضيف أن الأمور لم تكن لتتضح تماما لولا الشروح التي سبق تقديمها حول الأسلوب النقدي المغربي والتغييرات التي طرأت عليه. وهذا ما يفسر الارتباك الذي وقع فيه فومي أمام مجرد النص. لم يكن فومي حديث العهد بالأمر، بل كانت له تجربة راسخة بالوثائق المخزنية التي كان يترجم عددا منها كل يوم بوصفه مترجما للمفوضية الفرنسية بطنجة. واذا كان قد وقع في خطأ فادح في المثال الذي نحن بصدده، فلأن الوثائق كانت تنطوي على كثير من الصعوبات المتنوعة والشائكة حتى بالنسبة لمستعرب مقتدر، بل وحتى بالنسبة لمغربي على جانب كبير من الثقافة العربية. ونرى من الضروري الآن أن نأخذ فكرة عن هذه الصعوبات.

ولنضرب صفحا عن الصعاب المشتركة بين جميع الوثائق سواء أكانت مغربية أو من أي بلد آخر : المداد الابهت الذي محته يد الزمان، والخط الرديء، والانشاء المضطرب اذا كان صاحب الوثيقة ذا ثقافة سطحية. هذا مع العلم أن هذه الصعوبات ذات النوع المادي تكتسي في المغرب صبغة أعم وأشد. ذلك أن المحافظة على الوثائق قد تمت في الغالب بتكديسها مطوية في مكان غير مناسب. وعلى هذا فقد تعرضت الوثيقة للتلف على طول الثنياب، وقرضتها الحث من جوانبها، وتعرض للضياع قسم كبير من نصها الذي يتعين ملء فجواته. واذا كانت الوثيقة الصادرة عن «بنيقات» تبعث عادة على الارتياح فيما يتعلق بالخط والوضوح و صحة اللغة، فان الأمر بخلاف ذلك، وبشكل جد متباين، عندما تصدر عن العدول وقواد البادية، وهو ما كان عليه الأمر في الغالب. الا أن هذه الصعوبات، ولنقلها مرة أخرى، تواجه جميع قراء الوثائق. وهناك صعوبات أخرى وهي أيضا كثيرة، تعتبر خاصة بالمغرب. وسنحاول فيما يلي توضيح الأسباب.

لقد أدى استقرار ادارتين أجنبيتين في البلاد منذ 1912 الى حدوث قطيعة تامة في تقاليد الدولة على الرغم من الابقاء اسميا على المخزن. وهذه القطيعة التي دامت قرابة خمسين سنة تتجاوز حقبة جيل بشري، بحيث أنه لم يعد يوجد عمليا في البلاد أفراد

سبق لهم أن كانوا في سن الرجولة في العهدين السابقين لمولاي عبد الحفيظ ومولاي عبد العزيز، أو أن الذاكرة تخونهم اذا كانوا على قيد الحياة. وعليه، فان العادة لم تتعرض للاختلال فحسب، بل وضاعت في كثير من الجوانب.

ولكن قد يقال أليست المستندات الوثائقية وسيلة من وسائل استرجاع هذه العادة ؟ انها لكذلك بالفعل. ولكن ما ينبغي أن نفهمه أيضا هو أن هذه العادة كانت تتضمن، في جملة أمور أخرى، مصطلحات متنوعة وكثيرة وخاصة تستعملها لتعبر عن نفسها. طبعا، كانت اللغة هي لغة الضاد. الا أن القارىء يصطدم ازاءها في كل حين بألفاظ وتعابير غريبة، لا يستطيع توضيحها أي معجم أو مخبر، مما يجعلها أحيانا تحجب معنى نص بكامله. أو أن استعمالها غير مألوف وان كانت الكلمات واضحة وجد متداولة. فلنتصور الارتباك الذي وقع فيه فومي عندما انتهى في ترجمة الظهير السابق الذكر الى العبارة التي يثير فيها سيدي محمد ذكرى «جدنا سيدي الكبير». فلم يجد بدا من القول في قرارة نفسه : «إن السلطان قد خانته ذاكرته، اذ أن جده يسمى هشاما ولا يدعى الكبير». وهذا ما يفسر كيف أنه رفض تحمل مسؤولية هذا الخطأ، وترجم فعلا «جدنا»، الا أنه مرر الاسم في صمت تام. وفي الحقيقة كان من الممكن أن يجد فومي في عصره من ينبهه الى أن سيدي محمد يعني بقوله «جدنا سيدي الكبير» جده سيدي محمد ابن مولاي عبد الله. ولكن من الذي يمكن أن يدلنا على ذلك اليوم ؟ واذا كنا نجهله، فكيف يتاتى لنا اختراق حجاب الغموض السميك الذي يكتنف التطور النقدي المغربي ؟

من أجل اعطاء فكرة شاملة عن هذه القضية، قد يحق علينا أن نذكر جميع المصطلحات المتعلقة بالعمل الاداري والتي طويت في ثنايا النسيان، وأن نذكر العبارات الاقليمية الدالة على الأشياء والمواد، والتي يتعذر علينا تحديد مدلولها حتى بالاعتماد على التحريات الميدانية. وأن نشير الى مصطلحات الوحدات القياسية التي لم يعد لها معنى بالنسبة الينا. كما يتوجب علينا أن نذكر هذه السجلات الحسابية التي توجد فيها بجانب الرقم العربي المعروف علامات غريبة ليست بحروف ولا أرقام، والتي لا تجد فيها، بمراجعة الحسابات، النتيجة المثبتة في أسفل الصفحات لأنك لا تعلم أن الفاصلة لم تكن مستعملة، وأن طريقتين حسابيتين كانتا تستعملان معا في نفس

العملية، أحداهما عشرية، والأخرى يتعين توضيحها. الا أنه يستحيل على المرء أن يستعرض جميع الصعوبات.

فلننتقل اذن الى نوع آخر من هذه الصعوبات، وهو يتعلق بعكسُ الأول بطبيعة الوثائق ذاتها وبمضامينها. من المألوف أن نجد في الوثائق الأوربية، اضافة الى الرسائل التي أملتها الظروف، تقارير تقيم الأوضاع الراهنة بصفة دورية، وتشتمل على كل الجوانب بما فيها حالة الرأي العام. فهذه هي المستندات التي تتجاوز المستوى الخام، والتي تنير سبيلنا وتساعدنا على التقدم بخطى واسعة حتى مع مراعاة التحفظات التي يستلزمها النقد.

وانه لمصير آخر ذلك الذي ينتظر قارىء الوثائق المغربية. ذلك أن دواليب الادارة المغربية لم تكن تتسم بالتشعب والدقة الدائمة مثلما كان عليه الأمر في دول أوربا. فلئن كانت عادة الكتابة فيها متداولة، فانها كانت خاضعة للظروف. فكان يقدم توصيل مقابل تسليم مبلغ مالي أو بضائع. وكان يسجل يوميا في سجل كبير الحمولة المشحنة على ظهر السفن أو المفرغة منها، والمبلغ الذي تجبيه ادارة الجمارك. كما كان يتم تحرير محضر أو شهادة ما، واقامة رسم من رسوم الملكية. وعندما يطرأ في جهة ما طارىء يتجاوز السلطات المحلية، يقدم تقرير بذلك الى السلطة المركزية التي تعطي بالمقابل تعليماتها. مثلما يصدر كذلك، عند المناسبة، الأمر الخاص لكل عامل بارسال حصيلة الضرائب أو لأمين من الأمناء بتسديد نفقات معينة. لقد كانت الوثائق المكتوبة كثيرة، وكثيرة جدا في الغالب. الا أن هذه المكاتيب لا تعدو أن تكون مجرد وثائق خام ترغم المؤرخ على السير ببطء كبير. أما في المستوى الأعلى، مستوى النظرة التركيبية، فان المكتوب الشمولي يعوزنا. أو اذا ما وجد من حين لآخر، فيكون في حالة أولية. وعليه، فان المؤرخ لا تتاح له تلك المناظر الواسعة التي تكشف الى مدى بعيد عناصر الأوضاع، فمثله مثل جندي يهيم على وجهه في احدى الغابات التي لا يدرك آفاقها الا اذا تمشى فيها مليا.

بل حتى في مثل هذه الحالة، كان من المستطاع أن يوفق المؤرخ بالتسلح بالصبر الى أن يستنبط جوانب واسعة من الماضي لو كانت أشجار الغابة قد بقيت كلها في محلها واذا ما كانت آثار الماضي ما تزال محفوظة. لكن الأمر بخلاف ذلك في وقتنا

هذا على الأقل. فلئن كانت الربائد الوثائقية التي سبق التعرف عليها تشكل منجما ثريا، فانها لا تمثل الا جزءا صغيرا مما كان وما يزال موجودا. زيادة على ذلك، فان هذه الربائد، التي كانت مصنفة فيما مضى ومنظمة تنظيما محكما، وهو أمر لا شك فيه، قد مرت عليها محن متعددة. ذلك أن كتاب السلطان في الماضي كانوا يشكلون الملفات اما بالصاق الوثائق بصفحات الدفاتر واما بجمعها في شكل حزم مثنية مربوطة، ويميزونها ببعض العلامات. ثم حدث فيما بعد خلط هذه الملفات مرات متعددة. ولم يشكل هذا بالنسبة للملفات الأولى الا ضررا طفيفا، لأن الخلط أبقاها على أصلها. ولكن بالنسبة للأخرى، فانها بمجرد ما انفلت خيطها انفتحت وتناثرت شذر مذر. وسيكون من حسن الطالع اذا لم يكن بعض الموثقين المتحمسين قد قاموا بأنفسهم منذ بضع سنوات بقطع الخيط للقيام بتصنيف جديد وعصري على زعمهم. والنتيجة أن المؤرخ لا يتوفر على مجموعة كاملة ولا على سلسلة متصلة الحلقات الا في بعض الحالات النادرة. وغالبا ما لا تقع يده بالعكس الا على مجموعة وثائق متنافرة بل ومنعزلة. ومما يزيد من صعوبة استعمال هذه الوثائق أن التقاليد المغربية كانت تضرب صفحا عن بعض التوضيحات الثمينة كعنوان المرسل اليه، أو وظيفة المرسل الذي غالبا ما لا يرد اسمه الا على شكل توقيع لا يمكن قراءته. ناهيك بأن بعض الموظفين، ومن حسن الطالع أنهم قلة — كانوا يتغافلون حتى عن اثبات تواريخ رسائلهم.

وبطبيعة الحال فانه يمكن تذليل هذه الصعوبات. كما يمكن في جميع الأحوال التوصل الى تحديد معاني الكلمات المستعصية. وحتى في شأن الأحداث نفسها أو المؤسسات أو بعض الاشارات فربما تأتينا المشاكل الطارئة بمعلومات جديدة تساعدنا على فهمها. الا أن ذلك يتطلب كثيرا من الوقت. فالوثيقة لا تفضي لك دفعة واحدة بكل أسرارها. وبذلك لا يمكن الاسراع في تسجيلها للانتقال الى الوثيقة الثانية. ومن الممكن أن يتطلب الأمر اعادة تمحيصها عشر مرات كلما تجلت بعض التوضيحات من مصدر آخر. بحيث لا تنقطع سحب الغموض الا بتقليب النظر على هذا النحو. ففي ظهير سيدي محمد المتعلق بالاصلاح النقدي، والذي سبقت الاشارة اليه، اتضح كل شيء على ضوء اشارات مقتضبة كان قد تم العثور عليها من قبل. ولكن ما أعظم المجهود الذي بذل لاستخلاص هذه التوضيحات نتفة نتفة من وثائق يستعصي على المرء تناولها.

نستخلص من كل ما سبق أن الوثيقة المغربية، على الأقل في الوقت الراهن، تعد نافذة ضيقة، ويتعين على الباحث قبل اللجوء اليها ألا يطمح الى وضع دراسات شاملة بناء عليها، بل سيكون عليه، وربما لمدة طويلة، ألا يطمع الا في وضع مونوغرافيات محدودة برغم المادة الغزيرة من الوثائق التي عساه يوظفها في البحث وستكون كل صفحة من صفحات هذه المونوغرافيات وليدة عمل طويل ومضن، كما لن يكون موضوعها في أغلب الأحيان قد تم اختياره بناء على اتجاهات المؤرخ، وانما سيكون قد فرض عليه بحكم مصادفة الوثائق التي سيقف عليها. ولن يكون هدف هذه المونوغرافيات في كل الأحوال سوى وضع علامات في الطريق التي سيمضي فيها الباحثون اللاحقون.

* * *

وهكذا يتضح أن النتائج ربما لا تكون في مستوى المجهود المطلوب. وبناء على ذلك، فان السؤال هو ما جدوى مواصلة البحث في الوثائق المغربية طالما أن مردودها ضعيف ؟ أليس من الصواب اللجوء الى الوثائق الأجنبية كما حدث لحد الآن ؟ فهي كثيرة وواضحة، وتمدنا بمعلومات تفوق أضعافا مضاعفة ما يمكن أن تزودنا به الوثائق المغربية.

يتعين القول بدءا بأن اللجوء الى الوثائق الأجنبية سيبقى أمرا مجديا وضروريا مهما كان حكمنا عليها. فقد كان الأجانب في المغرب يراقبون ما يجرى في البلاد منذ مدة طويلة وبشكل أفضل مما كان يفعله المغاربة أنفسهم. وكانت أنظارهم متركزة عليه بنفس الاهتمام الذي ترصد به الغنيمة. وكانوا يتوفرون على شبكة من العملاء في شتى الجهات. ويلتقطون المعلومات عن الأشخاص وعن الأشياء، وعن الأرض وباطنها. وباعتبارهم مهتمين بما يجرى في البلاد، فقد كانوا يستخبرون عن القدرة الشرائية لزبنائهم وعن فوائد السوق. وكان التجار والقناصل والدبلوماسيون قد أنجزوا منذ سنوات، وفي الطراوة، البحث الذي نبداه اليوم من الصفر وانطلاقا لا غير من الآثار المكتوبة التي بقيت عن الأحداث التي عرفوها بشكل مباشر. ولا شك أننا سنسهم مساهمة فعالة في مجال معرفة الماضي المغربي لو أننا قمنا بجمع نتائج هذا البحث العام والمطول وبتحليلها وتنظيمها كما فعل مييج بالنسبة لحقبة الستين سنة تقريبا التي يغطيها كتابه.

ان مؤلفا من هذا النوع يعطينا الاطار العام الذي يمكن أن نسجل فيه الأشياء والأحداث ؛ وقد وجدت فيه كثير من هذه الأشياء والأحداث مكانها المناسب. وبفضل مثل المؤلفات، نتوفر على نظرات نفتقر اليها افتقارا مزريا على صعيد الوثيقة المغربية.

ولكن هل هذا يعني ان البحث قد انتهى، وأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن مواصلة السير فيه بشكل مجد ؟ كلا، ان الصورة الجوية قد أسدت خدمات جليلة للبحث الجغرافي الا أنها لم تغن مطلقا عن اللجوء الى البحث الميداني. ونجد نفس العلاقة في التاريخ بصفة عامة بالنسبة للطريقتين اللتين نحن بصدد مقارنتهما. ونقول بصفة عامة، لأنه اذا ما نظرنا اليهما عن كثب فان الاختلافات ستبرز في الحين.

فالملاحظة الأولى هي أن الغطاء الجوي أصبح شاملا بمجرد استعمال الوسائل المناسبة. أما الملاحظة الثانية، فهي أن الصورة انعكاس مباشر وأمين في آن واحد للموضوع. واذا ما عدنا الى تاريخ المغرب، فاننا نجد أن الأجانب لم يتمكنوا من أن يغطوا مجموع البلاد بشبكة عملائهم رغم ما بذلوه من جهود. أما فيما يتعلق بأمانة الانعكاس، فلا يمكن أن يوجد الا انطلاقا من مادة الوثائق، تلك المادة التي حددنا طبيعتها بأن قلنا انها وليدة الظروف بذاتها. ولكن بمجرد ما يقع استعمال هذه المادة لاعداد تقرير يستوعبها ويهضمها الا ويحتمل أن تتعرض لتشويه في طبيعتها ومعناها، اللهم الا اذا كان الشخص الذي يوظفها مؤرخا يتسم بالموضوعية. على أن القنصل أو السفير قلما يلتزم بهذه الموضوعية عند تحريره لتقرير معين. وغالبا ما يقدم الأمور بشكل يمكن معه استثمارها أو يؤدي الى تعديل سياسة حكومته في الاتجاه الذي يريده. واذا أضفنا أن تقاريره لا ترتكز بصفة عامة، باستثناء ما يتعلق ببعض المجالات المحدودة، على وثائق بما تحمل الكلمة من معنى، وانما على أقوال مخبريه، أدركنا كثرة الحواجز والعوامل المشوهة التي قد تنتصب بين بصرهم وبين الموضوع. وهذا ما يفسر كيف أن المقارنة مع الصورة الجوية لا يمكن أن توخذ حرفيا على الرغم من أنها تبدو على جانب كبير من الايحاء. ومن الملاحظات السابقة نستخلص نتيجتين.

الأولى منهما أن الدبلوماسي كان بمثابة أعمى في الجهات التي لا تغطيها شبكة مخبريه. وعندما نقول هذا، فلا ينبغي أن نفكر لا غير في المناطق الشاسعة الواقعة داخل البلاد والبعيدة عن مراكز استقرار الأوربيين. فحتى على مقربة من هذه المراكز كانت بعض المستويات المعيشية اما عميقة جدا بشكل يتعذر معه على الأجانب أو

على عملائهم الغوص فيها، واما ذات طابع خاص بحيث لا تراودهم حتى فكرة ارتيادها. واليكم عن ذلك مثالا سيبين لنا ما يتمخض عنه أحيانا هذا القصور من نتائج غربية حتى فيما يخص معرفة ماض قريب العهد. فقد كتب مؤرخ معاصر ذو شهرة نالها عن جدارة، متحدثا عن ظهور المطبعة بالمغرب منذ حوالي مائة سنة :

«يبدو أن المخزن قد منح تسهيلات للطبيع الأول الحاج الطالب الأزرق الذي أقام مطبعته بدرب الحمام... بعدما استقدم من الشرق الآلات وتقنيا تركيا. وكان أول كتاب وقع طبعه بفاس هو «شرح الغزالي» للشيخ المرتضي» (10).

لقد تم تحرير هذه السطور اعتمادا على مصادر أوربية أولى المؤلف عناية بالغة في انتقائها وفرزها وتحليلها لكي لا يحتفظ الا بأجودها. يضاف الى هذا أنها تنقلنا الى فاس التي كانت تتاح للأوربيين فرص متجددة لزيارتها ومعاينة أحوالها وتسجيل ما يعن لهم من ملاحظات. وكل هذا من شأنه أن يبرر الصيغة التوكيدية التي توحي بها لهجتها. ولكن لنأخذ كل كلمة من الكلمات التي تضمنتها على ضوء مصادر مغربية، ونعني بها وثائق المطبعة الأولى التي تم العثور عليها فيما بعد. وحينئذ سترى أن الطبيع الأول لم يكن أحد الخواص يحظي باعانة الدولة وانما الدولة ذاتها. لقد استخدمت هذه تقنيا، ولكنه لم يكن الحاج الطالب الأزرق بل كان يسمى محمد القباني (11)، ولم يكن تركيا بل مصريا. أما الكتاب الأول، فلم يطبع في فاس وانما في مكناس. ولم يكن «شرح الغزالي»، بل «شمائل» الترمدى. أما بخصوص «الشرح» المذكور فلا يوجد أثر لنشره سواء في هذا الحين أو بعده (12).

كما نرى فقد تم تبطيل الرواية حرفا حرفا. طبعا، فان المسألة ليست أساسية. الا أن ما ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار في هذه الحالة هو أن المصادر الأجنبية تصف الشيء بأنه أبيض اللون في حين أن الوثائق المغربية تقول انه أسود. واذا حدث هذا الخلط في

(10) Roger Le TOURNEAU : ''Fès avant le Protectorat''casablanca, 1949, pp. 473 - 474.

(11) أو القياني، لأن حرفي الباء والياء يمكن أن يختلطا في اللغة العربية بسهولة.، والقراءتان ممكنتان معا حسب مقاطع الوثيقة المعتمدة.

(12) انظر :

Germain AYACHE : ''L'apparition de l'imprimerie au Maroc'', in ''Hespéris - Tamuda'', vol. V, fasc. unique, pp. 143 - 161.

مثل هذه القضية التي لم تكن لتثير الشك في أول وهلة، فمن يضمن لنا بأنه لن يقع من جديد في قضايا تنطوي على عواقب وخيمة ؟ فهل يريد البعض مثالا عن ذلك ؟ ها هو ذا، وسنختاره هذه المرة من دائرة شبكة الاستخبارات الأوربية.

كان الألمان في عهد المولى الحسن قد اكتسبوا مزيدا من النفوذ، الا أن أحد المؤرخين يقول لنا : «في 1892 لاحظ لينارس (LINARES) أن السلطان بدأ يتراجع عن التعلق بالألمان»، ثم استطرد المؤلف قائلا : «الأمر الذي سيؤدي الى انهيار الآمال» التي كان المغرب يعلقها على ألمانيا (13). وبعبارة أخرى، فقد كانت ألمانيا تتمتع بمركز مرموق الى غاية 1892، ثم جاء بعد ذلك عهد الانحطاط والأفول وفي مدة وجيزة. ويستشهد المؤلف لتدعيم وجهة نظره بليرانس الطبيب الخاص للمولى الحسن. فهل يبقى مجال للشك أمام مثل هذا المصدر الواسع الاطلاع ؟ بلى، يتعين علينا أن نشك حتى في هذه الحالة. ذلك أننا نتوفر على رسائل يخاطب فيها السلطان منفذ أوامره وليس مجرد أجنبي فضولي، ونكتشف على ضوئها بالعكس أن النفوذ الألماني بدأ يتوطد في الواقع ابتداء من 1892 بالذات ليسود فيما بعد سيادة مطلقة تقريبا طيلة ثلاث سنوات.

وهكذا فقد كان هذا المثال الجديد بدوره مثال حقيقة مزيفة لا تلبث أن تتلاشى على محك الوثائق المغربية كما تتلاشى فقاعة الصابون، وهذا على الرغم من أننا اخترناه من ناحية أخرى وفي مستوى أعلى من مستوى الأمثلة السابقة. ولئن كان لا ينبغي أن نعتبر مثل هذه المعلومات المهلهلة تلازم حتما جميع الدراسات المستندة الى الوثائق الأجنبية، فان النتيجة التي يجمل بنا استخلاصها مما تقدم هي أنه لا يمكننا بدون التحري المضاد المبني على الوثائق المغربية أن نقبل كحقيقة مسلم بها قسما لم يحدد أبعاده بعد مما اعتبر الى يومنا كتاريخ موثوق به. والنتيجة الأخرى التي يجمل بنا أيضا استخلاصها هي أن تعميم الاعتماد على الوثائق المغربية سينفض غبار النسيان أو الجهل الذي كان يحيط بالجوانب العميقة من حياة السكان، هذه الجوانب التي لم يكن يخطر ببال الأجانب حتى وجودها، مع أنها هي التي تفسر لنا وحدها ــ ما في هذا شك، كيف أن الهيمنة الأجنبية لم تتم في هذا البلد بنفس الطريقة التي تمت بها

(13) J. L. MIEGE : Le Maroc et l'Europe'', Paris 1963, t. IV, p. 206.

في مصر مثلا أو في الهند الصينية. واذا لم تكن هذه الأصالة مسألة ثانوية بالنسبة للتاريخ العام، فهي في نظر المغاربة أنفسهم ــ وهل من الواجب توضيح ذلك ــ على جانب كبير من الأهمية.

* * *

يبقى أخيرا جانب من المشكل سيكون من المستحيل عدم التعرض له لأنه هو الذي يطغى على جميع الجوانب الأخرى. ويكمن هذا الجانب في الاختلاف الحتمي تقريبا بين وجهات النظر التي ينتهي اليها الباحثون تبعا للجوئهم أو عدم لجوئهم الى الوثائق المغربية.

لننس لحظة كل ما سبق، ولنفرض أن الأحداث المستخلصة من المصادر الأجنبية غير مهتزة الأركان ولنفرض ــ ولو أن هذا لا يتصور ــ أن الباحث يتوصل انطلاقا من هذه المصادر الى رسم لوحة بدون ثغرات عن تاريخ المغاربة. مع ذلك فستكون هذه الصورة مفتقرة الى عنصر اساسي، نظرا لكون الاجنبي، في اطار أولائك الذين لم يكونوا في العصر يفدون على المغرب الا لتحضير الغزو، لم يكن يرى ولم يكن بوسعه أن يرى الأمور كما كان يراها المغاربة. فلو أن الدول الأجنبية طالبت بتصدير الحبوب والماشية وحاول السلطان التملص من طلبها لتعالت صيحات أوربا منددة بنزعة المغرب الازلية الى العيش منكمشا على نفسه. فاذا ما اتجهنا الى الوثائق المغربية، فانها ستبين لنا أن تصدير الماشية والحبوب كان يؤدي رأسا الى المسغبة، وأن الحظر كان اجراءا يحتمه الأمن العمومي. أما بخصوص ادخال التلغراف ومد السكة الحديدية، فكان يقال ايضا عن السلطان الذي كان يمتنع عن استحداثهما بأنه ضد التقدم وألعوبة في يد الفريق الديني المتزمت. في حين أننا نرى بالعكس الوجه الآخر لهذه الاصلاحات المزعومة على ضوء الوثائق المغربية. ويتبين لنا حينئذ أن استحداث السكة الحديدية والتلغراف وادارتهما من طرف الأجانب سيجعل التجارة الداخلية بيد هؤلاء الأجانب الذين كانوا قد سيطروا وقتئذ على التجارة الخارجية. واذا بالمتزمتين المتعصبين يستحيلون الى وطنيين عاديين.

واليكم مثالا آخر. وسيكون الأخير الا أنه أكثر دلالة.

في 1860 اكتسحت اسبانيا المغرب، وبعد معارك كلفت كثيرا من الخسائر في الأرواح والأموال، توصل السلطان الى عقد الصلح بعد تعهده بدفع تعويض فاحش من مائة مليون بعملة ذلك الوقت. ومنذ تسديد الربع الأول من المبلغ لم يبق شيء في خزائن الدولة. ومن أجل دفع الباقي، كان يتعين الاقتراض من الخارج والتخلي لاسبانيا طيلة 25 سنة عن نصف المداخيل الجمركية. فكيف يمكن حينئذ تعويض هذا الاقتطاع من المداخيل دون أن يؤدي الأمر الى استفحال الضريبة الفلاحية ؟ وهذا ما جعل بعض القواد سنة 1867 يأخذون عن الماشية أكثر مما تنص عليه الشريعة بثلاثين مرة. لذا، وعندما جاء أحدهم للمطالبة بمثل هذه الضريبة، وعلى سبيل المثال القائد السبيطي في دكالة، وجد أن كثيرا من الفلاحين قد لاذوا بالفرار. أولا تبدو العلاقة واضحة بين الأزمة المالية وبين هجرة الفلاحين لأرضهم ؟

مع ذلك فان مييج أنكر هذه الحقيقة وصرح متذرعا بالجفاف الذي عرفته البلاد في السنة المذكورة : «على عكس ما يقوله عياش، لم يغادر الفلاحون أرضهم نتيجة للأزمة المالية وانما نتيجة للأزمة الفلاحية» (14).

قد لا يرى البعض في هذا الا خصومة كلامية، أهي أزمة فلاحية أم مالية ؟ ماذا يهم ان يكون الحبل أو الجاذبية هو الذي أتى على أنفاس المشنوق ؟ ولكن المسألة في الواقع ذات عواقب مختلفة اختلافا كليا. ففي الحالة الأولى، لا يمكن أن يعزى خراب البلاد الا الى قساوة العوامل الطبيعية أو الى رجال عاجزين عن درئها وأخذ الاحتياطات لمواجهتها. فعلى المغاربة اذن أن يتحملوا مسؤولية ما حل بهم أو أن يلقوا بتبعيتها على السماء. أما اذا ما اعتبرنا الأزمة المالية، فاننا سنتقصى الأسباب بالعكس في جوانب أخرى، وسنحدد مواقعها بكل سهولة.

وهكذا فان هذا الجدال يمس في الواقع الاتجاه ذاته للتاريخ المغربي مما يجعله يكتسي صبغة أساسية. الا أنه ينبغي علينا أن نبحث عن مصدره هو الآخر، على الأقل في جزء منه، في طبيعة الوثائق التي اعتمدها هذا الطرف أو ذاك. وانه لمن نافلة القول أن نذكر هنا أن مصاعب السلطان المالية لم تكن لتعكر الجو الهادىء الذي كان يخيم على السفارات الأوربية بطنجة. فأي شيء يدعو الى الاستغراب اذا كانت وثائقها

(14) المرجع نفسه، ج 3، ص 153 هـ 2.

تقلل من خطورة هذه الأزمة ؟ الا أنه لا يتصور أن نجد نفس الموقف انطلاقا من الوثائق المغربية التي كان ينعكس فيها قلق المغاربة المتزايد يوما عن يوم وسنة بعد أخرى لجمع الأموال قصد تسديد القرض الانجليزي وتعويض الاقتطاعات الاسبانية. غير أن مييج لم يطلع على تقرير السبيطي رغم انه استشهد به. فلو تفضل بالقيام بذلك لاتضح له أن الجفاف، الذي زاد الطين بلة ما في هذا شك، لم يكن مع ذلك في أية جهة السبب الحقيقي الذي دفع الفلاحين الى مغادرة أراضيهم. وكيف يعزب عن بالنا أن الدولة كانت تشتري القمح وتوزعه في المناطق المنكوبة عندما كانت ماليتها متزنة ؟ غير أن الدولة أصيبت بالافلاس هي نفسها هذه المرة، فاضطرت الى سحق السكان بالضرائب بدلا من أن تقدم اليهم الاسعافات.

وبهذا المثال الذي يعد أكثر دلالة من الأمثلة المذكورة الأخرى يتضح ما حملنا على القول بأن المظهر الأخير من المسألة يطغى على المظاهر الأخرى. وهنا لا غير، وفيما وراء الاعتبارات الأخرى، نقدر كل تقدير ضرورة اعطاء الكلمة الأولى للوثائق المغربية. فهي وحدها ستساعدنا على تقديم وجهة نظر جديدة سيظهر من خلالها المغرب كموضوع في حد ذاته لا لغيره كما يقول الفلاسفة. وحينئذ فان المغاربة الذين كانوا لحد الآن يرصدون بالنظارات من بعيد سيقتربون من الواجهة الأمامية ويأخذون صورة البشر.

لقد أنهيت حديثي. وكما لاحظتم فقد ركزت على المصاعب التي تواجه الباحثين في الوثائق المغربية، تلك المصاعب التي حالت لمدة طويلة دون لجوئهم اليها. الا أنني لم أركز على هذه المصاعب الا لأحذر من مغبة اللجوء المتسرع الذي لا تدعمه ارادة راسخة. أما بالنسبة للذين لا يثنيهم عن عزمهم المجهود المطلوب على المدى القريب والعمل الطويل الذي قد تكون نتائجه غير مضمونة، فآمل أن أكون قد أفهمتهم أن التاريخ المغربي سيظل على ما هو عليه اليوم بدون هذا العمل الدؤوب، أي أنه سيبقى تاريخا تقريبيا غير متكامل، يفتقر في الغالب حتى الى الروح المغربية ذاتها.

وأود أن يشاطروني الأمل في أن تصبح ظروف هذا العمل عما قريب أسهل وأجدى مما هي عليه اليوم، وذلك عندما ستستحدث في المغرب، كما هو الشأن في بلدان أخرى، مصلحة وطنية للوثائق التاريخية، تضع رهن اشارة المؤرخ مستندات مجموعة

ومصنفة، وعندما ستقوم الكليات بتخصيص تعليم خاص ومناسب لفائدة الجيل الذي ينتظره هذا العمل.

وأود أن يفهموا أخيرا أنهم كلما انكبوا بكثرة على هذا العمل بدون انتظار كلما توفرت الحظوظ لتحقيق الأمنية المزدوجة التي عبرت عنها. وحينئذ لن نعود في حاجة الى اعادة الحديث باسهاب كما فعلت اليوم عن مسألة الوثائق التاريخية المغربية.

جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الاسباني سنة 1860

احدث التوسع الاستعماري في حياة الشعوب المحتلة انقلابات لم يكن، دائما، ممكنا تحليلها في الحين بما يتطلبه ذلك التحليل من انتباه. وكان البت في شؤون العالم، حينئذ، يحدث في بعض دول أوربا وأمريكا فكان هناك يقع البحث لمعرفة مقدار استعجال المسائل وضرورة الاهتمام بها.

على أن الانقلابات المذكورة كانت تحتوي، في الحقيقة، على نتائج غير متوقعة، وكانت تهيىء قدوم قوات جديدة ظهرت بعد ذلك، هنا وهناك، في العالم الحديث وأثرت بدورها على مصير العواصم القديمة، فلم يعد من الممكن، في يومنا هذا، الاكتفاء بذكر هذه الانقلابات بوصفها من مراحل غزو الامبراطوريات فحسب، اذ ربما تكون هذه الانقلابات بمثابة لحظات تاريخية هامة تستحق ان يعاد النظر في دراستها، وكيفما كان الأمر فان بحثها لن يكون الا دراسة للتوسع الاستعماري في امتداده وذيوله، هذا التوسع الاستعماري الذي يظهر أن التحرر صار اليوم بمثابة رد فعله الطبيعي.

فهذه بلاد المغرب يمكن أن تتخذ مثلا، فمنذ مائة عام صار المغرب دولة منهوكة القوى تنتظر الغزو الاستعماري وتترقبه، وها هو اليوم مستقل يسعى نحو مستقبل عظيم. فكيف لا نجد علاقة بين هذه النهضة العجيبة وبين تدخل أروبا ؟

إن هذا صحيح ما في ذلك شك. ولكن لا ينظر الناس من هذه العلاقة، الا المظاهر الخارجية ويقولون ان اروبا هيأت المغرب للحياة العصرية واعانت على تجهيزه وكونت قادة الثورة عندما فتحت أمامهم أبواب الجامعات ويعتقد هؤلاء الناس أنهم بذلك يذكرون الدور الهام الذي لعبته اروبا، ولكنهم ربما يخفون الاهم لأن الأشياء

المذكورة لا تفسر وحدها ظهور الحركة الاستقلالية ولا توجيهها. فتأثير اروبا قديم وأكثر عمقا وباتصالها القوي مع المغرب تحطمت العلاقات الاجتماعية القديمة بالبلاد، وعلى انقاضها تكونت طبقات جديدة هي التي وجدناها في الحركة السياسية في السنوات الأخيرة. فاروبا، اذن، قبل أن تكون القادة كونت الجنود. هذا هو الحدث التاريخي الهام ومن هنا ينبغي ان نبدأ.

واذا كان تأثير أروبا انتشر منذ الحماية الاسبانية والفرنسية، سنة 1912، فقد كان هذا التأثير موجودا قبل ذلك بكثير ومن دون أن نؤرخ ذلك التأثير ابتداء من أيام الضغط البرتغالي والاسباني فعلينا ان نذكر على الاقل احتلال الجزائر سنة 1830 والاصطدام الأول الذي حدث بين المغرب وفرنسا بعد ذلك باربعة عشر عاما قرب وادي اسلي. ولكن الحادث الذي زعزع الأركان في نظر المغاربة أنفسهم وقع في سنة 1859 ـــ 1860 وهو الغزو الاسباني الذي أدى الى احتلال مدينة تطوان موقتا وجعل الناصري يقول بعد ذلك باحدى وعشرين عاما :

«ووقعة تطاوين هذه، هي التي ازالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله (1)».

يجب اذن ان نبدأ على الأقل من سنة 1860 اذا أردنا تأريخ المغرب الحديث، الا أنه مع الاسف اذا كان المغاربة شعروا بخطورة انهزام تطوان، فانهم لم يتوفروا على ملاحظين أكفاء لدراسة نتائج هذا الانهزام. أما الاجانب فقد كانوا قليلين جدا وكانوا غير مطلعين تمام الاطلاع، وكانوا مشتغلين بمهمات أخرى. وهكذا فاننا نعرف اليوم جمهورية اثينا وروما في عهد اغسطس اكثر مما نعرف مغرب ما قبل مائة عام. هذا وقد كان في الامكان ان لا نعرف اكثر مما توصلنا اليه لولا احتفاظ الدولة المغربية ببعض الوثائق رغم ضياع بعضها وتحطيمها. وقد كانت هناك صعوبات تحول دون استعمال هذه الوثائق ولكن بفضل الظروف الجديدة، زالت الصعوبات السياسية والادارية تدريجيا. أما الصعوبات الفنية كاللغة والخطوط اليدوية فقد استحقت ان تواجه بجد.

موضوع هذه الدراسة اذن هو محاولة الاعتماد على هذه الوثائق التي لم تستغل بعد

(1) أحمد الناصري «كتاب الاستقصا» دار الكتاب ـــ الدار البيضاء ـــ 1956 (ج 9 ص 101).

وقد اكتشفت هذه الوثائق حديثا بفاس في خزانة خاصة. وكانت مجموعة في سجل في ملك الطيب بليمنى الذي كان وزيرا للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان اثناء السنوات العشر الاولى لعهده، وهي السنوات العشر (1859 — 1869) التي دشنتها حرب تطوان (2). ومستندات هذا السجل تتعلق بهذه المرحلة كلها. وهي تشتمل عل قضايا تكلف الوزير بليمنى بدراستها من نواحيها الادارية والمالية. وتوجد في هذه المستندات، علاوة على ذلك، تقارير وشؤون مختلفة ودفاتر للضرائب تساعد على استنتاج بعض الجوانب للأزمة المالية التي سقطت فيها البلاد.

وهذه الوثائق محررة من طرف موظفين تتفاوت ثقافتهم وأحيانا تكون هذه الوثائق مكتوبة بقلم رصاص مثل ذلك أننا نرى ملاحظة للسلطان مكتوبة بخط يده وتكتفي هذه الوثائق، أحيانا، بالاشارة الى احداث ومؤسسات اسدل عليها النسيان ستاره.

وهكذا فانه تتبين لنا صعوبة فحص هذه الوثائق وتحليلها التاريخي وقد كان يستعصى فهم معنى كثير من الوثائق لولا العثور على وثائق اخرى اعانت على فهم المجموع ويتعلق الأمر هنا بوجود مراسلة بين السلطان سيدي محمد وممثليه بطنجة أو بتطوان اثناء الحرب وبعدها وهذه المراسلة توجد بخزانة ابن زيدان بمكناس وقد نشر مالكها قسما منها منذ 25 عاما ولكن يظهر انها لم تستعمل لحد الساعة. وهذه النصوص هي التي ستعرفنا بالظروف التاريخية العامة الملابسة للأزمة.

— I —

في سنة 1859 نشبت حوادث بحدود سبتة وهي حصن منيع محتل من طرف اسبانيا منذ القديم وهو لا يزال الى الآن في قبضة يدها بشاطىء الريف، وانتهزت مادريد فرصة نشوب هذه الحوادث لتنزل فرقة عسكرية قوية بالشواطىء ثم بينما كان الاسطول يحاصر الموانىء المغربية ويضرب النواحي الساحلية بالمدفع بدأ المارشال ادونيل في غزو التراب المغربي.

---

(2) تفضل فاعارني هذا السجل السيد الادريسي بن الماحي الأستاذ بمدرسة مولاي ادريس الثانوية بفاس.

وبعد أربعة شهور من المعارك تم احتلال تطوان فطلب السلطان حينئذ الصلح في شهر فبراير سنة 1860.

ولكن الاسبانيين طالبوا بتطوان وناحيتها بعدما أعلنوا انضمامها الى التاج الاسباني. واستؤنف القتال العنيف الذي اعقبته مفاوضات جديدة. ولم يطالب أدونيل في هذه المرة بالتنازل عن تطوان وانما طالب، فقط، باحتلالها احتلالا موقتا ريثما يدفع المغرب ذعيرة حربية مالية. غير أنه اذا صدقنا مولاي العباس المفاوض المغربي فان ذلك لم يكن من قبل اسبانيا الا مناورة.

فقد كتب في يوم 30 مارس (8 رمضان 1276) الى السلطان ما نصه :

«وانهى لعلم مولانا اسماه الله أني لما عقدت الصلح مع عدو الله صبنيول على ما وجهنا به لمولانا من الشروط لم يكن لعدو الله توكيد الا في المطلب المالي. وأما غيرها فكلها تساهل فيها ولما ذكر العدد المذكور وصمم على ذلك وما وصلناه الى العدد المذكور الا بعد لاي وشدة لأن عدو الله كان قصده المدينة (يعني تطوان)» (3).

فالاسبانيون، في نظر مولاي العباس، لم يتنازلوا عن الغزو الا في الظاهر أما في الحقيقة فانهم عندما فرضوا تعويضا ثقيلا على المغرب فانهم كانوا يظنون ان البلاد لن تستطيع دفعه وان تطوان ستبقى تحت ايديهم.

هذا هو نظر مولاي العباس والواقع هو ان ادونيل طالب، في الأخير، بدفع مائة مليون بسيطة وأوجب دفع هذا القدر في مدة ثمانية اشهر غير ان الظروف برهنت ان هذا القدر كان يفوق بكثير امكانيات البلاد المهزومة.

كان على السلطان، اذن، ان يختار : فاما ان يرفض شروط العدو، وحينئذ يستأنف القتال واما أن يقبل هذه الشروط وفي هذه الحالة كان يعلم انه من أجل افتداء تطوان، ربما كان يجب عليه افلاس البلاد.

وقد كان السلطان يلتجيء الى الانجليز، منذ ابتداء المحنة، لأخذ النصائح منهم.

---

(3) رسالة مولاي العباس إلى السلطان سيدي محمد في يوم 30 مارس 1860 (8 رمضان 1276) وهي توجد في ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» الرباط ــ 1931 ج 3 ص 440 ــ 441.

فبماذا نصحه هؤلاء عندما اضطر للاختيار ؟ لقد قال الوزير الانجليزي بطنجة «درومون هاي» لمولاي العباس اثناء مفاوضات المغرب مع اسبانيا :

«كاتب مولانا أمير المؤمنين بهذا (شروط الصلح) وأخبره ان بقاء هذا العدو هو المضرة لان القبائل طماعة وقل له يبادر بما امكن حتى يخرج هذا العدو فان بمجرد خروجه يستريح من كل كلفة ويستريح الغرب كله» (4).

وان هذه الاقوال التي تظهر كانها أقوال العرافات كان لها معنى فهي تؤكد خطورة احتلال مستمر لتطوان وتشير الى تجارة كان يخاف منها مولاي العباس وكانت هذه التجارة تتعاطاها القبائل التي كانت تدفع التموين للغزاة.

ولكن هل كان في الامكان استرجاع تطوان بالقوة وهل لا يمكن ان يفهم الطلب المقدم لمولاي العباس لكي يرفع شروط الصلح للسلطان بمثابة استدعاء لهذا الأخير بقبول هذه الشروط ؟ ان انجلترا من دون ان تفرض اختيارا واضحا اقترحت عقد معاهدة الصلح. وهذا طبعا كان يقتضي وجود المال. ولكن هذا المال كان في الامكان أن يوجد كما جاء في رسالة مولاي العباس :

«ذكر لي (درومون هاي) ان مولانا لا يقطع مسألة من الموسوقات مثل الذرة والقمح وغير ذلك فان ذلك ليس فيه الا دخول المال والزيادة وتكثير التجارة» (5).

كان الانجليز من اكبر المشترين للقمح ولم يكن يرضيهم احتلال اسبانيا لأراض تقابل جبل طارق فكل برنامج كان يهدف الى مواصلة تصدير القمح قصد الانسحاب السريع من تطوان لم يكن الا ليلقى تأييدهم. أما السلطان، من جانبه، فقد رأى هذا البرنامج ملائما لأنه لم يكن من السهل عليه ان يختار غيره سيما وقد كان يظن، دون ان نعرف من أين اتته هذه الفكرة، ان قرضا كافيا من الانجليز كفيل باخراجه من المازق. قبل السلطان اذن شروط اسبانيا ووقع على معاهدة الصلح في 26 أبريل 1860.

---

(4) رسالة مولاي العباس إلى السلطان محمد في يوم 30 مارس 1860 (8 رمضان 1276) «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 442 — 443.

(5) رسالة مولاي العباس إلى السلطان سيدي محمد «اتحاف اعلام الناس»، ج 3 ص 443 في يوم 30 مارس 1860 (8 رمضان 1276).

ولم يطل موعد الأزمة، فما كاد ينتهي أجل الدفعة الاولى للذعيرة وقدرها 25 مليون بسيطة حتى فرغت الخزينة المغربية واضطرت البلاد الى دفع كل القطع الفضية والذهبية التي كانت تحتفظ بها منذ القديم. وقد تحدث السلطان عن هذه الحالة في رسالة وجهها الى ممثله بطنجة في يوم 23 يناير فقال :

«وفي علمكم انا دفعنا ما كان عندنا ببيت المال هنا بفاس وما كان ببيت مال مراكشة حتى لم يبق تحت يدنا الا ما نقضي به حاجة مع الجيش اذ لا يمكن صبرهم على الخدمة بالجوع والعرى ومع ذلك فهو قليل لا يقنعون به» (6).

وحل موعد الدفعة الثانية ولكن لم يبق للمخزن درهم يدفعه وارسل السلطان الى مراكش مندوبا لجمع عشرة ملايين لم تكن قد وصلت اليه بعد. الا انه كان ينبغي جمع قدر اكثر من ذلك كما ان الاسبانيين كانوا يلحون ويلحون من اجل المال.

وقد ظن السلطان في وقت من الاوقات ان حل الأزمة سيأتيه من لندن وأوفد ممثلين اثنين للتفاوض من اجل قرض يقدر بثلاثين مليون بسيطة. وكتب السلطان وقتئذ :

«والله اسأل ان ييسر امرالسلف لنستريح من تعبهم (الصبنيول) ونتفرغ لغيرهم ان شاء الله واما ان لم يتيسر فلا محالة يرجعون للكلام الأول ويجدهم الحال توصلوا لمرادهم من استخراج المال من يدنا وفوزهم به وما يقال للرعية حينئذ ان قالت اعطيت مالنا للنصارى فلا هو بقى عندنا نستعين به عليهم ولا الغرض الذي دفع فيه قضى فنكون كانا خناهم» (7).

وانتظر السلطان من ساعة الى ساعة، وهو على أحر من الجمر، أنباء عن القرض. ولكن مرت أسابيع وشهور دون ان يصل شيء فلم يبق، حينئذ، الا الالتجاء للحلول الواقعية بالتوجه الى المغاربة انفسهم. وكتب السلطان في يوم 23 يناير 1861 ما يلي :

«وقد شرعنا في الكلام مع الرعية في شأن الاعانة ولو كنا عرفنا ان أمر السلف يتعذر

---

(6) رسالة السلطان سيدي محمد إلى محمد بركاش في 23 يناير 1861 (11 رجب 1277) «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 447.

(7) رسالة السلطان سيدي محمد إلى مولاي العباس في يوم 13 اكتوبر 1860 (27 ربيع 1277) توجد في «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 471.

لخطبناهم من قبل ولكن لما كنا طامعين فيه أخرنا الكلام معهم الى أن نفرغ من الكلام مع الصبنيول ونتصدى حينئذ للكلام مع الرعية لنرد به المال المسلف» (8).

وقد كان هذا البرنامج، في الحقيقة، تفرضه الرغبة في تجنيب البلاد تكاليف كان من المنتظر ان تثقل كاهلها. ثم ان السلطان لم يتحمل، في الأخير، فرض هذه التكاليف على البلاد الا بكثير من الحذر فقد كتب سيدي محمد الى مولاي العباس رسالة قال فيها :

«واما الاعانة التي اشرت بفرضها على تلك الايالة فلابد من المفاوضة مع أهل الدين من أهلها في القدر الذي يليق ان يفرض على كل قبيلة فتفاوض مع من تعرفه دينا عارفا باحوال قبائل تلك الجهة واعلمنا بما اشار به على سبيل التفصيل لنكتب لهم به» (9).

وبعد بضعة أيام توجه الى سكان سلا قائلا :

«إن المراد ان يعطى كل واحد على قدر حاله من غير ادخال حرج عليهم في ذلك ولا مشقة» (10).

و لكن هذه المراعاة لم تصمد طويلا أمام ما كانت تتطلبه الحالة. فمعاهدة الصلح نصت على ان آخر اجل لدفع الذعيرة هو 28 ديسمبر 1861، ولم يكن المغرب قد قام حتى ذلك الوقت سوى بدفع القسط الأول من الذعيرة وقدره 25 مليون.

وقد زعم البعض ان التاخير كان يتفق، في الحقيقة، مع تمديد الاجل الذي منحه الاسبانيون في فصل الصيف، عن طيب خاطر، لمولاي العباس الذي قدم الى مادريد من اجله غير ان وجهة النظر هذه لا يظهر انها تنطبق مع الاحداث فقد كتب سيدي محمد الى قبيلة بني ليث في مايو 1861 يقول :

---

(8) رسالة السلطان سيدي محمد إلى محمد بركاش في 23 يناير 1861 «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 447.

(9) رسالة السلطان سيدي محمد إلى مولاي العباس في 9 فبراير 1861 (28 رجب 1277) «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 448.

(10) رسالة السلطان سيدي محمد إلى عامل سلا في 8 مارس 1861 (20 شعبان 1277) «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 471.

«وبعد فان جنس الصبنيول ضيق في اقتضاء المال االمعقود عليه الصلح معه ولم يقصر في التضييق وجعل للاقتضاء اجلا لا يمكن فيه حتى دفع بعض البعض من المال» (11).

يظهر مما ذكر ان الامر لم يكن يتعلق بتمديد الاجل فالاسبانيون كانوا بالعكس متصلبين الى حد ان سيدى محمد كان يحتمل الالتجاء الى الحرب، وفي نداء وجهه الى سكان فاس في 15 مايو (24 شوال 1277) ذكر انه تكلم بصراحة مع العدو وقال :

«فان سالمنا سالمناه ... وان أراد حربنا حاربناه بحول الله».

وفي انتظار قرار الاسبان كانت البلاد مستعدة للقتال تنتظر اوامر رئيسها.

ويحق لنا ان نتساءل هل ارغم هذا التهديد الاسبانيين على التفكير وان نتساءل هل صوحب هذا التهديد ببعض التدخل من جانب الانجليز. المهم انه في هذا الوقت بدأت اسبانيا تبدى التساهل وفي يوم 30 اكتوبر 1861 وقعت على معاهدة اخرى تراجع معاهدة الصلح الاول في نقطتين رئيسيتين : فقد تنازلت اسبانيا عن تحديد الأجل لقبض الذعيرة وتنازلت عن احتلال تطوان وتعهدت بالانسحاب منه بمجرد ما تتوصل بنصف مجموع الذعيرة. ولم يكن يتطلب ذلك زمنا طويلا. فبعد الدفعة الاولى سنة 1860 وقدرها 25 مليون بسيطة وصلت الملايين العشر التالية من مراكش بعد عام من الجهودات وامكن الوصول الى ايجاد خمسة ملايين اخرى. اما الباقي وهو عشرة ملايين فقد استطاع السلطان ان يحصل عليها من الانجليز الذين لم يدفعوها الى المغرب الا في 10 مارس 1862 بعد طول الامل والانتظار.

وفي ثاني مايو 1862 تم جلاء الاسبانيين عن تطوان ونواحيها. وبنجاح سيدي محمد، في مدة عامين، في وقاية البلاد من التمزق استطاع ان يتغلب على الخطر القريب ولكن بعد تضحيات جسيمة وبعد ما ضاعت البلاد في اربعين مليون بسيطة اي ما يزيد على 40 مليون فرنك ذهبي ؛ ولم يترك هذا النزيف الدولة مفلسة فحسب بل

(11) رسالة السلطان سيدي محمد إلى قبيلة بني ليث في 10 مايو 1861 (م 10 شوال 1277) «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 474.

ادمى مجموع اقتصاد مغربي ذى موارد وطنية قليلة لأنه لم يصل بعد الى الطور الرأسمالي.

ثم ان هذا النزيف لم يكن الا بداية لها نهايتها اذ كان يلزم على البلاد ان تدفع خمسين مليون بسيطة اخرى الى اسبانيا و10 ملايين الى انجلترا مضافا اليها الفائدة وسعرها خمسة في المائة ومضافا اليها كذلك ثمن التوكيل وسعره خمسة عشر في المائة.

وهكذا فقد كان على البلاد ان تدفع 69 مليون بسيطة استغرقت مدة ربع قرن قبل ان تنتهى من دفعها.

هذا من دون شك هو اهم حادث يدشن تاريخ المغرب الحديث.

— II —

كان المغرب يتوفر على موردين اساسين لجمع المال وتسديد ديونه وهما الضريبة الفلاحية والديوانة. وكانت الديوانة تقدم مداخيل اغزر. وكانت من جهة اخرى اكثر قابلية وخضوعا للرقابة. وكان الدائنون يفضلون اختيارها ويقبلونها كضمان لديونهم. ولهذا السبب استقر بعض الموظفين الاسبانيين بالموانيء لجمع المال واخذ نصف مداخيل الديوانة، بينما كانت الحكومة المغربية تأخذ من نصف المداخيل الباقي قدرا لتسديد به ديونها تجاه انجلترا.

ويوجد بخزانة ابن زيدان سجل يبين لنا القدر الذي اخذه الاسبانيون من ابريل 1862 وهذا القدر هو 005 142 5 بسيطة. كما يحتوى سجل بليمنى، من جهته، على جدول يبين القدر الذي دفعته الحكومة المغربية للدائنين الانجليزيين في سنة 1264 هجرية اي 1867 ميلادية وهذا القدر هو 810 130 1 فرنك فرنسي (12).

وتساعد دراسة هاتين الوثيقتين على معرفة مداخيل الديوانة المغربية في كل سنة بكل دقة وذلك ما بين سنة 1862 وسنة 1864 ؛ وتقدر هذه المداخيل ب 005 142 5 بسيطة.

(12) سجل بليمني ص.84.

وبما ان دفعات الديون للانجليز، من جهة اخرى، كانت متساوية تقريبا رغم الانخفاض القليل الذي كانت تتحمله كل دفعة عن سابقتها، فمن السهل بعد مقارنة هاتين الوثيقتين معرفة القدر الذي كان يحذف من المداخيل السنوية بحكم الدين وكذلك القدر الذي كان يبقى للسلطان وهو 000 300 1 أي الربع تقريبا.

وقد كان ذهاب هذه المداخيل الهامة من الخزينة، في الوقت الذي كانت فيه هذه الخزينة فارغة، يقتضي ان توجد مداخيل جديدة وكان يتطلب ذلك الى جانب الزيادة في الضرائب العادية انشاء ضريبة جديدة. ولكن هل كان في الامكان ان تقع الزيادة في مداخيل الديوانة لسد العجز والاسراع بتسديد الديون الاسبانية ؟ لقد فكر السلطان في ذلك من دون شك واعاد تنظيم ادارة الديوانة لهذا الغرض منذ 29 مارس 1862 ومنح لكل موظف اجرة كافية، ونظم اختيار توظيف المراقبين ومنعهم من تعاطى اي نشاط تجاري وجعلهم يخضعون لمراقبة مفتش عام للمواني‌ء (13).

وقد كانت لهذه التدابير غاية طبيعية وهي ضبط المداخيل ولكن مفعولها كان ضعيفا. ذلك ان كل زيادة كافية في المداخيل كانت تتطلب اما الزيادة في الاسعار واما الزيادة في المعاملات التجارية.

اما الزيادة في اسعار الديوانة فقد كانت سهلة التحقيق وكانت ذات مفعول سريع ولكنها كانت محظورة على السلطان منذ سنة 1856 حيث التزم المغرب تجاه الانجليز بعدم فرض حقوق للديوانة تتجاوز 10 في المائة من اثمان المواد التجارية الداخلة واسعارا معينة فيما يخص البضائع الخارجة، كما ان شرط الدولة المحظوظة كان يخضع المغرب، عمليا، لنفس الالتزام تجاه جميع الدول.

أما عن الزيادة في المعاملات التجارية فان الدولة المغربية لم يكن لها الا وسيلة واحدة لتحقيقها وهي تحرير بيع المنتوجات المغربية التي يشتد طلبها في أروبا وبالخصوص تحرير بيع الحبوب والصوف. ولكن السلاطين كانوا، دائما، يمتنعون من تصدير القمح لأنهم كانوا يخافون ان يؤدي ذلك الى القحط بالبلاد ورغم الاحتياج

(13) رسالة سيدي محمد إلى محمد بركاش في 29 مارس 1862 (متم رمضان 1278) في ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» ج 3 379.

الشديد للمال ورغم ضغط الدول الأجنبية وبالأخص منهم انجلترا على سيدي محمد فانه لم يغير ابدا من موقفه حسبما يظهر.

بقي الصوف الذي كان تصديره الى الخارج اقل خطرا فيما يظهر، ومع ذلك هذه البضاعة من البضائع الضرورية سيما وقد كان العالم حينئذ يعاني من قلة انتاج القطن. ولهذا كان السلطان هنا أيضا يخاف من عواقب تحرير بيع الصوف ولم يوافق على بيعه الا مرة واحدة في سنة 1860 ولمدة محدودة. وتبين لنا رسالة ملكية (14) بتاريخ 12 أكتوبر 1862 كيف قاوم السلطان طويلا قبل ان يوافق على رخصة جديدة لبيع الصوف لمدة عامين. وكيف انه لم يوافق على هذه الرخصة الا بعد ما التزمت الدول بعدم السماح لتجارها أو لقناصلها بمغادرة المواني‌ء للقيام بشراءاتهم داخل البلاد.

ورغم هذه الاحتياطات والمقاومات تحقق تحرير البيع ولكن كيف كانت عواقبه ؟ لقد وجد ابن زيدان في الوثائق المحفوظة بمفوضية السلطان بطنجة جدولا بمجموع الأموال التي جمعها الاسبانيون من المواني‌ء في مدة 22 عاما تقريبا من أبريل 1862 الى ديسمبر 1883 (15). واذا ضعفنا هذا العدد امكن لنا ان نجد مقدار مداخيل الديوانة وامكن لنا عندئد مقارنة المعدل خلال هذه المدة المذكورة مع المعدل الخاص بالعامين الأولين. ورغم ان العرائش والدار البيضاء وطنجة بالاخص عرفت زيادة محسوسة في معدلها فان الزيادة لا تزيد عن كونها عوضت النقص الذي حدث في مداخيل المواني‌ء الأخرى وبالأخص في الجديدة والصويرة. وهكذا فعوض المعدل الذي كان يرتفع في سنوات 1862 — 1864 الى 005 142 5 بسيطة صار المعدل ما بين سنة 1862 و1883 هو 000 500 4 بسيطة.

وعلة هذه النتيجة الغير المنتظرة ينبغي البحث عنها في انخفاض الأثمان الذي امتازت به الظروف الوقتية حتى صارت المعاملات التجارية تفقد من قيمتها في الوقت الذي ارتفع فيه حجمها. وكيفما كان الأمر فتصدير الصوف وكذلك تصدير الحبوب لم يصحبه أي تحسن في مالية الدولة المغربية.

---

(14) رسالة سيدي محمد إلى محمد بركاش في 12 أكتوبر 1862 (17 ربيع الثاني 1279) في ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 383.

(15) في ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 458.

واحدث تحرير البيع عواقب وخيمة في بعض الميادين الأخرى الشيء الذي يفسر ترددات سيدي محمد. فهذا التحرير جعل المغرب أولا تحت رحمة القطن الأجنبي وعرض اقتصاده العائلي والحرفي للطعنات الأولى من جانب الصناعات الأجنبية، ثم قوى ثانيا مركز التجار الأروبيين بالبلاد وقد رأينا ان السلطان الح في بقاء التجار الأجانب بالموانىء ولكن هذا الاحتياط كان واهيا أمام الاطماع التي اذكتها الزيادة في المعاملات التجارية. وقد كان نظام الامتيازات الأجنبية يمنح للاروبيين نوعا من الحصانة. وعندما وقع تمديد تطبيق هذه الحصانة على السكان المغاربة انفسهم عن طريق الحمايات استطاع الاروبيون ان يجعلوا من المحميين حلفاء وان يدشنوا بهذه الوسيلة تسربهم شيئا فشيئا الى البادية من دون ان يقوموا بالذهاب اليها. وكان المحميون يتوغلون في البلاد ويسيطرون على الاسواق لقوة امتيازاتهم القضائية ولتفوقهم الاقتصادي، وبالاضافة الى ذلك بدأ الاروبيون يشترون البهائم ويضعونها تحت حراسة المغاربة المحميين زيادة على أنهم يشترون الصوف المعد للتصدير.

واستطاع ستة تجار فرنسيين حسبما جاء في سجل بليمنى ان يصيروا ملاكين لـ 16 000 رأس من الماشية في قبيلة واحدة هي قبيلة أولاد حريز (16) وكانت هذه الماشية تتكون كلها تقريبا من رؤوس الغنم وكانت موضوعة تحت حراسة 81 مغربيا. وبعدما صار الاروبيون أنفسهم مالكين لا مجرد مشترين رسخوا مراكزهم الاقتصادية من جهة كما تسببوا في تقليل دخول النقود الاجنبية التي كان عليها ان تعوض تصدير الصوف وكانت البلاد في اشد الحاجة اليها.

وأخيرا لم يلبث هذا التدخل الاقتصادي الاروبي ان احدث اصطدامات سياسية. ففي بيان الى العمال بتاريخ 30 شتنبر 1867 تكلم السلطان سيدي محمد يتبرم قائلا :

«وبعد فان للنصارى مخالطة مع أهل البوادي وصاروا يوجهون لعمال البوادي بسبب ذلك من لا خلاق له من اصحابهم فصاروا لرقة دينهم يتجاسرون على العمال وينسبون لهم امورا باطلة لا أصل لها ومنهم من يدعي ان العامل سبه وسب قنصوه ليعظموا الحجة بذلك ويكثر هوشها والخوض فيها» (17).

(16) سجل بليمنى ص 28.

(17) سجل بليمنى ص 37.

والذي لا يمكن الشك فيه عند قراءة هذه الوثيقة .هو الطابع السياسي الذي اتخذته العلاقات التجارية الاروبية مع السلطات المغربية.

أما عن تدخل القناصل الذي تشير اليه هذه الوثيقة فان سجل بليمنى يعطينا بعض الامثلة عنه ويتعلق الامر بشكايات قدمها قنصل فرنسا بالدار البيضاء لصالح بعض سكان اولاد حريز المغاربة. فقد وقع القاء القبض على هؤلاء لاسباب مختلفة وبما ان هؤلاء المغاربة كانوا حلفاء للتجار الفرنسيين فقد تدخل القنصل الفرنسي لاطلاق سراحهم وقد كان حكم على احدهم بالسجن لعدم أدائه للضريبة فتدخل القنصل الفرنس وطلب ان يطلق سراحه وان لا يطلب منه أن يدفع اكثر من الواجب وهو 7 ريال ونصف عن كل زوجة من بهائم الحرث. وهكذا يتبين لنا ان القنصل الأجنبي كان يتدخل ويلعب دور الوسيط بين حكومة البلاد ورعاياها وكان يعطي لنفسه حق مناقشة قدر الضرائب.

وقد رأى سيدي محمد خطورة الحالة وحاول ان يصلح الأمور ففكر في ارسال جميع المشتكين الاروبيين الى حكام الموانىء دون سواهم. ولاشك ان الناصري يشير الى احداث من هذا النوع عندما يقول انه بعد حرب تطوان ازداد عدد الحمايات وادى ذلك الى حدوث اضرار كثيرة والى غزو البلاد من طرف المسيحيين (18).

— III —

كانت الديوانة الى حد الساعة هي قسم المالية المغربية الذي يمكن معرفته ببعض الوضوح وخصوصا منذ سنة 1862 وذلك بفضل الرقابة الاسبانية. أما الموارد الأخرى وأهمها وأقدمها الضريبة الفلاحية فلم نكن بالعكس نتوفر حولها على أية معلومات.

الا أن سجل بليمنى يقدم لنا حول هذه النقطة الأخيرة معلومات كثيرة وصحيحة. وتتعلق هذه المعلومات بقبائل السهول الأطلسية من طنجة الى سوس وبالقبائل المجاورة لفاس ومراكش. ومجموع هذه القبائل كلها خمسون أو ستون قبيلة وهي القبائل التي كانت تساهم بنظام ان لم نقل كانت تساهم وحدها في دفع الضرائب.

---

(18) الناصري «الاستقصا» جزء 9 ص 101.

وتنص البيانات على المقادير المفروضة واحيانا على المقادير المدفوعة وأحيانا على قاعدة الضرائب.

ورغم ان هذه البيانات لا تسمح لنا بتقدير مجموع الضرائب فانها تعطينا مع ذلك نظرة عن المجهود الضرائبي الذي حاول المغرب به ان يعوض النقص الطارىء على مداخيل الديوانة، وتعيننا على الاطلاع على تأثير هذا المجهود على طبيعة الضرائب وعلى دراسة هذا التأثير.

* * *

لقد كان المغرب، منذ مائة عام يحتوي على سهول خصبة تمتد على الشاطىء من الدار البيضاء الى آسفي ويسكنها ثلاث مجموعات من القبائل هي الشاوية ودكالة وعبدة. وكان السلطان يتجه الى هذه القبائل في كل سنة من سنوات القحط كسنة 1865 مثلا (19). وذلك لتموين القبائل التي يهددها الجوع. ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة للمعلومات الجبائية المتعلقة بهذه المجموعات الثلاث من القبائل.

ففي سنة 1861 كان مجموع مداخيل ضرائب دكالة 000 70 ريال أو 000 350 فرنك فرنسي. وفي سنة 1862 صار مجموع المداخيل 000 90 ريال ثم في السنة التالية ارتفع هذا المجموع الى 000 100 ريال، فاستمر على هذا المستوى الى سنة 1866 وحينئذ تنتهي المعلومات.

وهكذا فقد ارتفعت الضرائب ب 43 في المائة خلال عامين وكانت السنة الدقيقة هي سنة 1862 وهي السنة التي بدأت فيها الرقابة الاسبانية على الديوانات كما ذكرنا. كما ذكرنا أيضا ان السلطان كان يؤخر الالتجاء الى الزيادة في الضرائب الى ذلك الوقت لأنه كان يؤمل في الحصول على قرض من الانجليز.

وكانت الشاوية هي أهم مجموعة من القبائل ولكن السجل لا يعطينا حولها معلومات مسترسلة مع الأسف ويشير فقط الى أنها في سنة 1865 كانت ملزمة بدفع ضرائب تقدر ب 000 150 ريال اي مرة ونصف ما كانت ملزمة بدفعه قبيلة دكالة المجاورة،

(19) رسالة سيدي محمد إلى القائد السبيطي في 16 غشت 1865 (23 ربيع الأول 1282) في ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» ص 378.

الا ان الملاحظة القصيرة التي تتحدث عن هذا الأمر حررت بهذه العبارات :

«ثم امر (سيدنا) المسكيني بفرض خمسة عشر الف ريال التي نابته في العدد المفروض على عمال الشاوية وهو مائة ألف ريال وخمسون ألف ريال» (20).

وهكذا نرى ان بني مسكين، احدى قبائل الشاوية، فرضت عليها في هذه السنة ضرائب كانت تساوي عشر ما فرض على مجموع قبائل الشاوية.

وسيظهر لنا فيما بعد ان هذا التقرير كان يوافق جدولا قارا لتوزيع الضرائب بين قبائل كل مجموعة. يمكن لنا اذن عوض وجود معلومات مباشرة ان نعرف دالة ضرائب الشاوية بالاعتماد على دالة بني مسكين التي نعرف ارقامها. فالى سنة 1862 كانت قبيلة بني مسكين تدفع 000 10 مثقال (21) وفي سنة 1863 زيد على هذا القدر 25 في المائة وبقيت الحالة هكذا في السنة التالية ولكن لا نعرف فيما يتعلق بسنوات 1865 ــ 1866 ــ 1867 الا المجموع ومعدله 000 43 مثقال (22).

وبعبارة اخرى فقد تضاعف قدر الضرائب اربع مرات خلال عامين. فضرائب الشاوية اذن بقطع النظر عن حدوث تغيير في جدول الحسابات وهذا شيء بعيد الاحتمال، تضاعفت هي كذلك وارتفعت نسبة الزيادة فيها حتى ولم تكن تضاعفت أربع مرات كما حدث ببني مسكين.

أما ما يخص مجموع مداخيل عبدة وهي اقل القبائل أهمية فانه لا يوجد عندنا حولها الا بيان بضرائب سنتي 1864 و1865 وحيث ان هذه الضرائب ارتفعت من 000 30 مثقال الى 000 50 فقد طرأ عليها هي ايضا زيادة تقدر ب 65 في المائة (23).

وسنرى فيما بعد ان ضرائب القبائل لم تكن لها علاقة بتغييرات نتائج الحصاد بحيث ان الأرقام السابقة تعبر فقط عن السياسة المالية الجديدة التي اضطر سيدي محمد الى نهجها.

---

(20) بليمني ص 24 بالطرة.

(21) كان المثقال يساوي وقتئذ فرنكا ونصف (من الفرنك الفرنسي الوقتي).

(22) بليمنى ص 49.

(23) بليمنى ص 24.

وهناك في الحقيقة حالة استثنائية تظهر لاول وهلة انها لا تطابق استنتاجنا وهي حالة قبيلة من ناحية أكادير وهذه القبيلة هي قبيلة الحنشان. وتدل الوثائق (24) انه خلال سبع سنوات كانت سنة 1863 هي آخرها كانت ضرائب هذه القبيلة تقدر ب 000 60 مثقال في السنة. ومن المعلوم انه في السنتين التاليتين انخفضت هذه الضرائب فصارت 000 50 مثقال ثم 000 30 في سنة 1866 ثم 000 50 مثقال مرة أخرى بعد مرور عام. ولكن اذا بحثنا الوثائق الأخرى للملف وجدنا في الحقيقة، انه خلال خمس سنوات اي من 1857 الى 1861 لم تكن قبيلة الحنشان تدفع اية ضريبة ولم تستأنف تادية الضرائب الا عاما بعد ذلك وصارت تدفع 000 95 مثقال سنويا. وهكذا فالدالة التي يقع رسمها بالاعتماد على الأرقام المذكورة اعلاه، دالة خيالية وقد انشئت هذه الدالة في الوقت الذي اريد تثبيت الحسابات حينما أراد موظفو الخزينة تنظيم هذه الحسابات فوزعوا، بصفة نظرية، على احد عشر عاما، القدر المجموع في الفترة الأخيرة.

وبناء على هذا فخلال السنتين الدقيقتين 1862 — 1863 الموافقتين لسنة 1270 هجرية لم يفرض، في ظاهر الأمر، على قبيلة الحنشان الا دفع ضرائب قدرها 000 60 مثقال ولكنها في حقيقة الأمر دفعت 000 235 مثقالا خلال هذه المدة نفسها.

ويدل هذا المثال على انه لم يكن استثنائيا بل يبين بالعكس ان قبيلة وان استطاعت منذ سنوات ان تتملص من دفع الضرائب قد اضطرت الى دفعها بعد حرب تطوان.

* * *

وكانت الضرائب الزراعية لذلك الوقت مؤسسة قديمة يرجع تاريخها الى اول عهد بالاسلام وقد تكيفت شيئا فشيئا مع حاجيات وامكانات مجتمع من الرعاة والفلاحين يسيطر عليه اهل التجارة وقد بقيت هذه الضرائب الزراعية قرونا طوالا من دون ان تتغير واستمرت باستمرار هذا المجتمع كما أن هناك من جهة أخرى نصوصا شرعية طبعتها بطابع التقديس ومنعت السلطان من ادخال اي تعديل عليها.

---

(24) بليمنى ص 48.

وفي منتصف القرن الماضي لم تكن القوات المنتجة بعد قد تغيرت تغيرا محسوسا ولا العلاقات الاجتماعية ايضا. وكانت اذن الضريبة الفلاحية ماتزال مطابقة لهذه القوات ولهذه العلاقات. ولكن خارج المغرب كانت الأشياء قد تغيرت كثيرا ولم يلبث ضغط أروبا ان حول مؤسسة الضرائب المغربية رغم مقاومتها الطويلة الأمد ولم يستطع السلطان ان يقضي على عواقب الانهزام ويحصل على المداخيل الضرورية من الضرائب دون ان تتغير في نفس الوقت اشكال هذه الضرائب القديمة وحتى طبيعتها.

وكانت الضريبة الشرعية توخذ في وقت لم تكن تحتل فيه النقود مركزا هاما في اقتصاد البلاد وكانت هذه الضرائب تؤدي بدفع الحبوب والبهائم بعينها. وهناك نصوص تقدر بدقة القسمة التي توخذ من المنتوجات الزراعية وكذلك من البهائم ولا يوجد اي نص يطلب من الفلاح ان يؤدي الضرائب نقدا. وليس العهد ببعيد كانت الأعشار فيه والزكاة توخذ فعليا بالمغرب بضاعة لا نقدا وفق الطريقة التقليدية.

ففي سنة 1762 اعطى السلطان امره كما قال المؤرخ الزياني للقبائل لكي تقوم بدفع الزكاة والأعشار، ويضيف المؤلف قائلا :

«احواز فاس يدفعون بهريها وأحواز مكنسة يدفعون بهريها».

وحيث ان البضاعات كانت تسلم للمستودعات فليس هناك من شك في ان الضريبة الزراعية كانت تسلم بضاعة لا نقدا. وتدل الكيفية التي حررت بها فقرة الزياني انه في العهد الذي كان يكتب المؤرخ اي بعد سنة 1812 لم تكن الأمور قد تغيرت بعد. ولو كان الأمر عكس ذلك لما اكتفى المؤلف بذكر المستودعات التي كانت تسلم لها البضائع دون ان يبين ان الوقت الذي يتحدث عنه كانت الضرائب تدفع فيه بضاعة لا نقدا. فالتوضيح اذن منعدم عند الزياني لأنه كان زائدا لا حاجة اليه وهذا يعني ان الزياني بعد سنة 1812 وكذلك قراءه لم يكونوا يعرفون الا نوعا واحدا تؤدى به الضرائب وهو تأديتها بضاعة.

ولكن بعد خمسين سنة تغيرت هذه الحالة الى حد ان القاعدة صارت هي دفع الضرائب نقدا ولم يعد دفع الضرائب بضاعة الا نادرا. فمن بين القبائل الستين التي يذكرها سجل بليمنى لم تبق الا سبع قبائل صغيرة تدفع الضرائب بضاعة بعد سنة 1862 وتقدم الاعشار قمحا أو شعيرا أو زيتا. أما القبائل الأخرى فقد كانت كلها تدفع

الضرائب نقدا. أما ما يتعلق بالضريبة الخاصة بالمواشي وهي الزكاة فقد صارت جميع القبائل بدون استثناء تدفعها نقدا.

وهذه الملاحظة من الأهمية بمكان ومن الأهمية ايضا، ان نستطيع تحديد التاريخ الذي تم فيه هذا التغيير ونعرف هل سبق حرب تطوان أو جاء بعدها والى حد الساعة لا يمكن ان نعطي الا بداية الجواب عن هذا السؤال.

وقد رأينا الخلاف الذي حدث بين تطور الأعشار وتطور الزكاة فالقبائل التي بقيت تدفع القمح والشعير لم تعد تدفع البهائم وكانت تدفع الزكاة نقدا. وهناك وثيقة لسنة 1866 تتعلق بهذه القبائل تشتمل على الملاحظة الاتية :

«وزكاة المواشي يقبض مالا ناظا على العادة» (26).

وحيث ان هذه الطريقة كانت عادية في سنة 1865 فمن المرجح انها ظهرت قبل 1860.

أما الأعشار فمن الممكن الا يكون شأنها غير ذلك، الا انها تدعو الى بعض ملاحظات . فدفع الأعشار بضاعة ودفعها نقدا كانا يوجدان معا في سنة 1865 ولم يكن الاختيار يأتي من القبيلة ولا من الشخص بل كان القرار يصدر من عند السلطان نفسه وهو الذي كان يبين القبيلة التي يكون منها «اخراج الواجب من الحبوب من عينها» (27).

وفي الأخير لم يكن اختيار السلطان اختيارا استبداديا. فالقبائل التي كانت تدفع الضرائب بضاعة كانت توجد بجوار مكناس وفاس كالشراردة (28) أو بجوار مراكش كقبائل مجاط ومزودة ووزكيتة وكدميوة ومسفيوة (29) وتضاف الى هذه القائمة ضاحية مراكش القريبة.

---

(25) أبو القاسم بن احمد الزياني : الخبر عن أول دولة من دول الاشراف العلويين. طبع بباريس سنة 1886 في المطبعة الجمهورية ص 76.

(26) بليمنى ص 24.

(27) بليمنى ص 24.

(28) بليمنى ص 59.

(29) بليمنى ص 64.

ومن المحتمل ان يكون التطور حدث على الكيفية التالية :

قد صارت الاحتياجات المتزايدة للمال تفرض على الدولة المغربية مطالبة الفلاح بدفع الضرائب نقودا لا بضائع حتى في ما قبل سنة 1860 وكمرحلة اولى بدىء بالزكاة لأن المحافظة على البهائم كانت تتطلب من الدولة نفقات أكثر مما يتطلبها تخزين الحبوب ولم يقع تحويل الأعشار نقودا الا بعد ذلك وربما وقع هذا التحويل لأول مرة قبل 1860 ولكنه لم يصبح عاما الا منذ سنة 1862 على يد سيدي محمد الذي كان في اشد الحاجة الى النقود، ولم تعد تتمتع حينئذ بالنظام القديم الا بعض القبائل المعينة كانت ملزمة بدفع المؤونة الى الجيش والى مصالح الدولة بالعواصم.

واذا كانت التواريخ التي تسجل هذا التطور لا تعرف بالضبط فمن الممكن الوصول الى تحقيقها بالاعتماد على تغيير آخر حدث في الضرائب في نفس الوقت على ما يظهر ويمكن معرفة تاريخه باقرب دقة.

فالأعشار والزكاة حسب الطريقة التي كانت تؤدى بها منذ قرون كانت تؤخذ من بين منتوجات حقيقية، فكانت الحبوب توزن ثم تأخذ الدولة عشر الوزن وكانت البهائم تعد وتأخذ الدولة قدرا من الزيادة السنوية في العدد وبهذه الوسيلة كان مضمونا اقتيات المنتج واستمرار الانتاج.

ولكن على أي أساس كانت تقدر الضرائب في الوقت الذي تقرر أخذها نقدا ؟ لقد كانت طريقتان توجدان معا في الوقت الذي نحن بصدد دراسته، وهاتان الطريقتان كما سنرى تطابقان مرحلتين متتابعتين لتطور واحد.

فالطريقة الأولى هي التي تطبق مثلا، في قبائل الحياينة بشمال فاس وكانت تقتضي معرفة ما يجب على كل قبيلة دفعه من حبوب من الوجهة النظرية، أو من رؤوس الماشية ثم تحول هذه الكميات الى أموال بتقدير ريال واحد لكل مد من القمح ونصف ريال لكل مد من الشعير و10 ريالات لكل بقرة وريالين لكل رأس من الغنم (30).

وهذه الطريقة طبقت ايضا في نفس تلك السنة (1869) على قبيلة بني حسن بالغرب. لكن الوثيقة التي تتحدث عن ذلك اكثر تفصيلا وهي تساعد على الملاحظة

---

(30) سجل بليمنى ص 29 و 34.

الاتية وهي انه قبل تحويل ضريبة الزكاة نقدا كانت هذه الضريبة تخضع للنظم الشرعية، فكان الواجب بقرة عن كل ثلاثين بقرة، وكبش عن كل مائة كبش، ورأس من الغنم عن كل خمسة جمال. وهكذا يتبين لنا أن التحويل الى ذلك الوقت ولو كان مهما فانه لم يكن اساسيا.

وقد كان لهذه الطريقة الأولى ضرر كبير اثناء تلك الأزمة المالية الخطيرة حيث انها كانت تربط بين دخل الضرائب ومستوى الانتاج، وحيث ان الزيادة في هذا المستوى كانت بعيدة الوقوع حسب الظروف الوقتية، فقد كانت الضرائب على هذا الاساس معلقة على قدر غلة السنة المعينة.

ويكفي ان نلقي نظرة على جدول الضرائب التي دفعتها قبيلتان بجوار مراكش (31) لندرك في أية حيرة كانت هذه الطريقة التقليدية تضع موظفي الخزينة، في كل سنة، حيث ان الدولة لم تعد تحتفظ بالاحتياطات التي كانت تسدد بها الاعوام السيئة. وغير خاف من جهة اخرى المصير الذي كانت تواجهه موارد الديوانة.

ولهذا فلم يكن من العجب ان تظهر طريقة اخرى الى جانب الطريقة القديمة وتحتل مكانها بعد ذلك. وهكذا فعوض تقدير الضرائب حسب الانتاج الحقيقي للاراضي والزيادة في الماشية فقد حددت الدولة قدر الضرائب وفق حاجاتها. وعندنا وثيقة مؤرخة بثاني غشت 1865 تساعد على معرفة كيفية وقوع هذا التحويل بوضوح، وجاء في هذه الوثيقة ما يلي :

«بعد اعطاء الاوامر للعاملين الحاكمين لرحامنة، بأخذ الضرائب من قبيلتهما حسب القانون الشرعي، قرر صاحب الجلالة فرض دفع هذه الضرائب نقدا، وألزمهم بأخذ ثلاثين ألف ريال من القبيلة جملة لأن اخذها في شكلها الشرعي تبين انه أمر صعب» (32).

وكان القانون الشرعي هو الذي يحدد قدر الضريبة تبعا للانتاج الحقيقي، وفي سنة 1865 عوض هذا النظام في الرحامنة بنظام جديد حتمته الظروف. وقد سبق ان عوض هذا النظام من قبل في قبائل أخرى كقبائل الحنشان ومتوكة والاحماد وأولاد بوسبع

---

(31) سجل بليمنى ص 44.

(32) سجل بليمنى ص 24.

«ولَمَّا رُمنا قبض ما فرض وجدنا البعض من المفروض عليهم فر عن إخوانه لضعفه»

وآيت ادراسة وفي قبائل الشاوية ودكالة وعبدة (33).

منذ ذلك الوقت ارغم العمال على جمع قدر يقع تحديده من قبل. وقد كان هذا القدر يعين حسابيا ثم يقسم وفقا لجدول قار على المجموعات القبلية. فقبائل دكالة كانت توجد من بينها ثلاثة كانت تدفع كل واحدة منها ربع الضرائب، وكانت توجد فيها ثلاث قبائل اخرى صغيرة كانت تتقاسم فيما بينها الربع الباقي (34)، وفي عبدة كانت تتحمل قبيلة كبيرة نصف الضرائب وكانت القبيلتان الباقيتان تدفعان النصف الاخر (35).

وكان العامل يطبق الطريقة داخل القبيلة ويتخذ وسائل الانتاج يعني الأرض والماشية كقاعدة يعتمد عليها ولا يتخذ كقاعدة له الانتاج الحقيقي الذي كثيرا ما يتغير. وهكذا صار الفلاح لا يدفع قدرا محدودا من انتاجه بل صار يدفع النقود التي كان ملزما بدفعها حسب المجموع النقدي الذي يجب اداؤه من الجميع.

وتحولت الضريبة الشرعية في هذا الوقت نهائيا لأنها عوضا عما كانت قبل مبنية عليه من اداء قسم من انتاج الأرض والمواشي اصبحت ضريبة قارة على الأراضي والماشية بالذات. ورغم الاحتفاظ باسماء الاعشار والزكاة فان هذا الاحتفاظ يخفى في الحقيقة فسخ العقد الاجتماعي الذي بقى المغرب الاسلامي يسير عليه منذ قرون طوال. ولم يلبث هذا الأمر أن احدث عواقب خطيرة لانه وان كان ساعد على الزيادات المدهشة في داخل الضرائب في دكالة والشاوية مثلا فانه أثقل كثيرا كاهل السكان. وفي اواخر سنة 1867 اضطر سيدي محمد الى ان يأمر العمال بوضع حد لتعسفاتهم لأن منهم من طالب بدفع ما يقرب من 60 ريالا لكل قطعة من الماشية تحتوي على 100 رأس، ومنهم من طالب بضريبة مرهقة عن كل زوجة من بهائم الحرث. واذا عرفنا ان ثمن الكبش كان ريالين حسب تقدير رجال الضرائب لذلك الوقت فاننا نرى ان العمال كانوا يأخذون ثلاثين في المائة من ثمن الماشية اي أكثر من ثلاثين مرة مما تأمر به التعاليم القرآنية. وتوجد عندنا تقارير أربعة عمال من دكالة يدافع فيها هؤلاء الموظفون عن انفسهم ويزعمون انهم لم يقوموا بأي ارهاق تجاه السكان ومع ذلك فهم يعترفون بانهم

(33) سجل بليمنى ص 24 — 30.

(34) سجل بليمنى ص 30 الخ.

(35) سجل بليمنى ص 41.

فرضوا 20 ريالا أو 22 ريالا عن كل مائة كبش وهذا يعني انهم كانوا يأخذون 10 في المائة أو 11 في المائة عوض 1 في المائة.

أما ما يتعلق بالاعشار التي صارت ضريبة عقارية فقد فرض احد العمال 10 ريال في قبائل العونات عن كل زوجة من بهائم الحرث وفرض آخر 20 ريالا في قبائل اولاد فرج وفرض ثالث وهو محمد السبيطى 30 ريالا. وليس عندنا معلومات كافية عن انتاج كل زوجة من بهائم الحرث لكي نقدر بتدقيق اهمية الارقام ومع ذلك فكيف نتصور ان تدفع قبيلة ثلاث مرات اكثر مما كانت تدفعه قبيلة تجاورها، من دون ان نستنتج من ذلك انه كانت هناك مساهمة مرهقة حسب تعابير السلطان. واذا اعترانا بعض الشك فيكفي ان نقرأ في تقريره ما حصل للعامل محمد السبيطى :

«ولما رمنا قبض ما فرض وجدنا البعض من المفروض عليهم فر عن اخوانه لضعفه» (36).

وهكذا فقد اصيب الفلاحون بالافلاس وتركوا اراضيهم وانهار الأساس الفلاحي نتيجة لذلك، وتلك بعض نتائج الأزمة المالية من الناحية الاجتماعية.

— IV —

لم تحدث هذه العواقب وحدها بل لكي ننهى هذه النظرة الخاطفة لعواقب حرب تطوان التي تتعلق بالحالة المالية في المغرب، بقى علينا ان نتحدث عن مؤسسة جديدة للضرائب وهي المكس التي انشئت سنة 1861. لقد أظهرت هزيمة المغرب عجزه عن مقاومة أوربا سيما وقد كانت اسبانيا دولة صغيرة. وشعرت البلاد انها اذا لم تشمر عن ساعد الجد فانها ستصير لقمة سائغة للغزاة.

واذا اعتمدنا على بعض المحاولات المبذولة في هذا الصدد تبين لنا ان سيدي محمد ربما كان قد فكر في اصلاح أمور المغرب على نحو عصري. فأسس أول مطبعة في فاس (37) وأنشأ معملا لصنع السكر بمراكش (38) وحاول وضع جسر حديدي

(36) سجل بليمنى ص 51.
(37) سجل بليمنى ص 15.
(38) سجل بليمنى ص 32.

تم صنعه باروبا (39)، ولكن هذه المحاولات وجدت عراقيل كادت تقضي عليها هذا في حالة عدم اخفاقها لاول وهلة. وفي الاخير اتجهت كل الجهود لتكوين جيش منظم مزود باسلحة عصرية.

وكانت النتائج في الحقيقة متواضعة حتى في هذا الميدان نفسه فلم يقع تاسيس سوى نواة للجيش النظامي. وفي سنة 1867 وصل مجموع الجنود بتازة الى 260 رجلا بما فيهم الضباط رغم ان تازة كانت ذات اهمية استراتيجية كبيرة اي كان عدد الجنود بتازة اقل من عدد فرقتين من الجيش الأروبي. وكان من المستبعد ان يكون عكس ذلك.

وقد كان شراء المعدات الحربية امرا مرهقا بالنسبة لدولة فقيرة فقدت كثيرا من مواردها. وقد اشترى المغرب 500 1 بندقية و12 صندوقا من القرطاس سنة 1863 على يد وزير ايطاليا ودفع 000 165 فرنك ثمنا لهذه الأسلحة. وهذا القدر كان يساوي اربع مرات قدر الضرائب المدفوعة من قبائل عبدة في نفس تلك السنة ولهذا فلم يكن من الممكن تحقيق هذه النتائج لولا تأسيس ضريبة جديدة ومن اجل ذلك اسست ضريبة المكس.

ولكي نقدر عواقب انشاء ضريبة المكس لابد من ان نذكر بان الفلاحين كانوا يتحملون وحدهم دفع جل الضرائب. ومع ان البورجوازيين وصناع المدن كانوا مبدئيا ملزمين بدفع الزكاة فقد كان هذا الواجب دينيا محضا فكان هؤلاء يدفعون الزكاة على شكل صدقات. فالمدن، اذن، كانت تتمتع بامتياز حقيقي.

وقد احدث المكس، بناء على ما ذكر، ضررا مباشرا بهذا الامتياز. وكان المكس بمثابة حقوق للابواب كانت تؤدى عند دخول البضائع للمدن وكان الذين يتحملونها هم التجار والصناع والمستهلكون من اهل المدن على وجه العموم.

والذي زاد المؤسسة خطورة هو ان الظروف اضطرت الحكومة الى استغلالها استغلالا مبالغا فيه مثلما بالغت قبل ذلك في استغلال الأعشار والزكاة. وتوجد في سجل بليمنى كنموذج لهذه المبالغة قضية ذات اهمية واضحة (40).

---

(39) ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس» ج 3 ص 563.

(40) سجل بليمنى ص 74.

لم يكن المكس يجبى مباشرة من طرف الدولة بل كان يؤخذ في كل مدينة من عند اناس كانوا يكترون حق جمعه من عند الدولة وذلك بواسطة المزايدة العلنية. وعند انتهاء المزايدة كان في وسع اي واحد ان يطلب تجديد هذه المزايدة ؛ فكان اصحاب الامتياز الاقدمون يضطرون للمشاركة من جديد في المزايدة أو التخلى عن امتيازاتهم. وفي هذه الحالة الأخيرة كان أصحاب الامتياز الجدد ملزمين بتنفيذ العقد المبرم مع سابقيهم من أول يوم وليس فقط ابتداء من الوقت الذي تسلموا فيه حق الامتياز من سابقيهم. وكان احد شرطى العقد يخول للدولة حق مراجعة عقود الكراء اذا تبين انها غير صالحة والشرط الثاني يضمن المكترين ضد كل منافسة غير قانونية.

ونذكر على سبيل المثال انه في سنة 1868 زاد المسمى الشديد من سكان فاس 15 000 مثقال على النحو المذكور بعد امضاء العقد فتنازل المكتريان ابن كيران والخياطي عن حقوقهما السابقة له ولكن ما كاد الشديد يحصل على الامتياز حتى رفض الخضوع للقاعدة المتبعة وادعى انه لا علاقة له مع المكترين السابقين وانه ليس مطلوبا باداء واجباته الا ابتداء من وقت تسلمه للامتياز ؛ ولكن موظفى الخزينة وعامل المدينة ادريس السراج ارغموه على احترام القوانين الجاري بها العمل غير ان الشديد اطلعهم على ظهير ملكى يثبته في وظائفه.

وقد حرم الشديد طبعا بعد ذلك من امتيازه واعيد المكتريان السابقان الى وظائفهما ولكن ذلك لم يقع الا في الوقت الذي ظهر ان الشديد يخون حتى الدولة ويستعمل مداخيلها لتسديد ديونه الخاصة. وعلى اي حال فقد خول السلطان امتيازا لشخص دفع له 15 000 مثقال وخرق بذلك القوانين واقلق الأوساط المالية وعرض المستهلكين لجشع مكتر ظالم.

وقد حدثت هذه الأشياء في سنة 1868 وبعد ذلك بخمس سنوات بعد وفاة سيدي محمد، رفض سكان فاس البيعة لمولاي الحسن ابن السلطان الراحل ما لم يلغ ضريبة المكس. وبما ان السلطان الجديد رفض هذا الشرط فقد قامت فتنة بالمدينة ولم يدخل مولاي الحسن الى فاس الا بقوة الحراب والمدافع ؛ وقد قاد رجال حرفة الدباغة هذه الفتنة. وباركها السراج عامل المدينة وهو الشخص الذي ندد السلطان بموقفه في قضية الشديد.

وكانت هذه هي المرحلة التي دخلت بها الأزمة المالية دخولا عنيفا في ميدان الحياة السياسية للبلاد.

— V —

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر انهيارا نقديا حقيقيا. وقد حدثنا الناصري (41) ان العملة المغربية فقدت تسعة اعشار من قيمتها ما بين سنة 1844 و1873؛ وحدثنا كذلك ان بداية الانهيار كانت غداة المعاهدة المغربية الفرنسية يعني سنة 1845. وقد كان من الطبيعي بسبب فقدان وجود معلومات أخرى ان نتساءل هل لعبت ام لا الأزمة المالية لسنوات 1860 وما بعدها الدور الرئيسي في هذا الانهيار. وقد كان سجل بليمنى هو الذي يجعلنا نضع هذا السؤال كما انه هو الذي اعطانا الجواب الأول عن هذا السؤال بالاضافة الى وثائق اخرى غيره.

واذا كانت مسائل السكة أو النقود مركبة دائما فانه تضاف فيما يخص المغرب الى هذه المشاكل صعوبات اخرى خصوصية أولها فقدان المعلومات عن هذه المسائل النقدية. فقبل سنة 1881 كانت المعلومات غامضة كل الغموض سواء منها التي تأتي عن طريق المراجع المغربية التي كانت شبه منعدمة القيمة أو عن طريق المراجع الأروبية التي كانت غامضة أو مريبة في اغلب الأحيان. وكثيرا ما كان لا ينتبه الناس الى عدم صحة المعلومات الأروبية الا بعد مرور مدة طويلة.

كما ان الاعتماد على علم المسكوكات القديمة من الصعوبة بمكان واذا شاهدنا مجموعة من النقود المغربية القديمة فانه يعترينا شعور من الفوضى والارتباك فهذه النقود لا تحمل الا بيان مكان ضربها اما اسماؤها وقيمتها فلا اشارة اليها كما ان صنعها خشن وهي تتغير كثيرا في شكلها ومساحتها وسماكتها الى حد ان العين لا تستطيع ان تفرق بين قطعها ولا أن ترتب هذه القطع.

بقي علينا ان نعتمد على استعمال الميزان، ولكن ابتذال النقود مع مرور الزمن من جهة، والغش من جهة اخرى خفضا من وزن هذه النقود وجعلا نتائج الوزن غامضة الى

(41) استقصا ج 9 — ص 382.

حد انه لمعرفة الخطوط الموجهة، لابد ان تكون لنا نظرية عن النظام النقدي.

وبالاضافة الى هذا فقد كانت تستعمل في البلاد نقود اجنبية ايضا كان القانون يبيح رواجها وكانت الدولة تستعملها في حساباتها.

كان من الصعب اذن امام هذه الفوضى الشاملة ان نحدد الخط الذي يرسم انخفاض قيمة العملة المغربية وكان من الصعب اكثر من ذلك ان نعرف اسباب هذا الانخفاض وصيرورته ولذا فمن التسرع ان تعتبر النظرية التي سنقدمها فيما بعد نظرية نهائية ولكن كان لابد من نظرية نعتمد عليها. أولا : لتنظيم العناصر التي اكتشفت، وثانيا : لتسهيل القيام بابحاث مقبلة محتملة قد تؤدي بدورها الى تغيير هذه النظرية والى تدقيقها.

* * *

كانت قطع النقود الذهبية توجد بالمغرب الى حدود منتصف القرن التاسع عشر الى جانب النقود الفضية. ولكن في سنة 1860 بعد ما دفع المغرب جميع النقود المحفوظة بالخزينة الى اسبانيا، انعدم وجود الذهب ولا نعرف اي نقد ذهبي ضرب في عهد سيدي محمد ومنذ ذلك التاريخ لم تعد توجد في المغرب نقود ذهبية الى جانب النقود الفضية وبقيت النقود الفضية توجد وحدها. وهذا ما يظهر على الأقل لاول وهلة ولكن هنا توضع لنا مسألة تبعث على كثير من الارتباك فمعدن الفضة له قيمة اصلية في حد ذاته فكيف نتصور اذن انخفاض قيمة العملة المغربية ؟ وكيف نتصور ان يحدث ذلك في وقت (1852 — 1867) ارتفعت فيه قيمة الفضة بالقياس الى الذهب فكانت العملة الفضية أمتن في العالم ؟

وكيفما حولنا السؤال فانه من الصعب ان نجد له جوابا الا ان انخفاض قيمة العملة المغربية كان امرا واقعا ويجب علينا ان نعلله.

والجواب على هذا السؤال نجده في وثيقة خطيرة من وثائق سجل بليمنى. ففي أواخر سنة 1868 طلب سيدي محمد رأى مستشاريه الماليين في شأن محاولة لرفع قيمة النقود فحرر احد هؤلاء المستشارين تقريرا عدد فيه التدابير التي كان ينبغي في نظره ان تصحب الاصلاح، واقترح المستشار المذكور من جملة هذه التدابير، خفض

الاسعار بالقوة وانهى تقريره بالانذار الاتي :

«وهذا اذا تركت خدمة الفلوس (مسكوكة من النحاس) وبقى التعامل بالفضة والذهب ولا يبقى منها ـــ اي من الفلوس ـــ الا ما لابد منه لقضاء الحاجة ويرد روجانها لنسبة الريال. واما ان بقيت على حالها وحطت الاسعار فجميع من اشترى شيئا يريد دفع الفلوس وهي لا تقوم بها التجارة ولا يطيق حملها اهل الافاق فيتعذر الأمر ويبخل الناس بامتعتهم ويحصل التعذر في البيع والشراء» (42).

ومن المعلوم ان عملة البرنز المذكورة ـــ اي الفلوس ـــ كانت معروفة وقد انتبه بعض الملاحظين الى كثرتها ولكن الشيء الذي لم يلاحظه احد والذي يمكن ان نستنتجه من الفقرة اعلاه هو ان البرنز لم يكن عملة تكميلية بالمغرب كما كان الشان بأروبا بل كان عملة حقيقية تستعمل لتأدية حسابات لا حد لها.

وهذا الأمر كان واقعا محسوسا في سنة 1868 وكان واقعا ملموسا ايضا بعد ذلك بسنوات (1877) حين وقع فرق في صرف الريال بمدينتي فاس ومراكش فصار تجار فاس يجمعون الفلوس من مراكش على وجه مضاربة ليبيعوها بفاس الى ان تدخلت السلطة في هذا العمل وفيما يحكي الناصري :

«فانعكس الحال على التجار.. وفاضت الفلوس في الاسواق حتى صارت معاملة الناس ليست الا بها وحصل للتجار من الضرر في رخص الريال ما كان حصل للضعفاء في قلة الفلوس لأن التجار حينئذ صاروا يبيعون سلعهم التي بذلوا فيها الريال الغالي بالقراريط النحاسية» (43).

وهذا النص لا يقل اقناعا عن النص السابق ولكنه يختلف عنه من حيث انه منشور على العموم ومترجم منذ خمسين عاما بينما النص الأول غير منشور وقد فات الناس الانتباه الى نص الناصري لاعتيادهم على النظم النقدية الاوربية.

ويليق بنا بالرغم عما ذكر ان نشير الى ان الفرنساوي Pobéguin لاحظ شخصيا ان هذه النقود البرنزية لم تكن بمثابة سكة تتم بها الحسابات وانها لها قيمة اصلية (44)

(42) سجل بليمنى ص 58.

(43) الناصري ج 9 ـــ ص 163.

(44) Pobéguin : ملاحظات حول الصويرة. نشر كومتى دومارروك.

وان نشير كذلك الى ان ميشو بلير وصل هو ايضا الى هذه النتيجة ولم يكن بعيدا عن الوصول الى حل في سنة 1919 (45) ولكن لم يبرز، شأنه شأن بوبوكان، الطابع الرئيسي لنظام السكة المغربية وهو أن هذا النظام لم يكن يرتكز على الفضة وحدها بل على الفضة والبرنز معا.

واذا قبلنا هذه النتيجة فان المسألة تتضح لنا عندئذ بكامل الوضوح. فالبرنز كان منذ عهد ليس ببعيد معدنا نادرا وثمينا بعض الشيء في المغرب المنعزل، وكان له مع الفضة رغم قلة قيمته عنها، نفس النسبة التي كانت بين الفضة والذهب تقريبا. وكان ثمن سبيكة من البرنز تزن أوقية مثلا يوافق ثمن سبيكة من الفضة ذات وزن اقل طبعا، ولكن ذات وزن معروف. وازدواج البرنز والفضة كان بالنسبة للاقتصاد المغربي القليل التطور الذي لم تدخر فيه بعد ثروات ضخمة، يطابق حاجيات البلاد اكثر من ازدواج الذهب والفضة. ومن دون شك كان ازدواج البرنز والفضة بالمغرب قائما حتى في الوقت الذي كان لا يزال يروج فيه الذهب بالبلاد.

وعند اقتراب حلول القرن التاسع عشر في الوقت الذي ابتدأت فيه العلاقات التجارية بين المغرب وأروبا، اثر عاملان اثنان على انفصال النسبة بين قيم البرنز والفضة، وهذان العاملان هما من جهة اولى خروج الفضة من البلاد نظرا لعجز الميزان الحسابي ومن جهة ثانية انخفاض قيمة البرنز بالمغرب الناتج عن انخفاض اثمان البرنز في الخارج.

ولجأت الحكومة حينئذ، لكي تعوض خروج الفضة من البلاد، الى ان تزيد في رواج البرنز لتستجيب لحاجيات البلاد المتزايدة للمال. واردف ذلك انخفاض قيمة عملة البرنز بالنسبة لعملة الفضة. وبعدما تفاحش انخفاض قيمة البرنز دعت الضرورة لايجاد قاعدة جديدة لتناسب البرنز والفضة فاصبحت كمية معينة من البرنز توافق مقدارا منحطا من الفضة. وقد وافقت الزيادة في رواج البرنز من بعض الوجوه، الزيادة في الأوراق البنكية عند الدول العصرية على الأقل عند ما كانت الأوراق تحول في هذه الدول الى عملة ذهبية. وكانت هذه الزيادة هي التي تعطي طابعها للتاريخ النقدي المغربي خلال القرن التاسع عشر وهذا الطابع يتلخص في الاقلال من رواج الفضة والاكثار من رواج البرنز وانخفاض قيمة البرنز باستمرار واصلاحات كانت تتبع هذا الانخفاض على انها

(45) ميشوبلير : الأزمات المالية المغربية ــ مجلة العالم الاسلامي عدد 37.

تصبح على الفور غير متفقة مع الظروف المحدثة فيفوت ابانها.

الحالة النقدية لسنة 1766 في عهد سيدي محمد بن عبد الله :

الفضة		البرنز
الوزن	النقود	
29 غرام	**مثقال**	
2،9 غرام	**درهم** (عشر المثقال)	**أوقية** (وزن البرنز الذي يوافق قيمة الدرهم الفضي ويحتوي على 96 فلسا. 1 أوقية = 96 فلسا
0،72 غرام	**موزونة** (ربع الدرهم)	**24 فلسا**

والجدول اعلاه الذي اعتمدنا لتسطيره على وثائق مغربية عديدة (46) يصور لنا حالة النظام المزدوج (البرنز والفضة) في سنة 1766 يعني قرنا قبل العهد الذي نحن بصدد دراسته.

نلاحظ اذن أن سبيكة البرنز «الاوقية» التي لم نتمكن من معرفة وزنها الحقيقي لحد الساعة كانت تسكك فلوسا بنسبة 96 فلسا للاوقية ؛ ونلاحظ ان الاوقية تساوي 2،9 غ من الفضة اي درهما مسكوكا ؛ وان 10 اوقيات تساوي 10 دراهم او مثقالا وزنه 29 غ من الفضة ؛ وان ربع الاوقية أو 24 فلسا تساوي ربع درهم اي موزونة (الموزونة تعني

(46) كانت النقود الفضية تشتمل وقتئذ على المثقال والدرهم والموزونة ويمكن استخلاص النسبة التي كانت بين عشرة دراهم والمثقال من ظهير سيدي محمد بن عبد الرحمان المؤرخ ب 22 يناير 1869 (أسفله صفحة 33) الذي قال فيه السلطان مشيرا إلى سنة 1766 :

«كما هو معلوم ان عشرة دراهم التي كانت تروج قبل على عهد أسلافنا رحمهم الله هي المثقال» (ابن زيدان — ج 3 ص 481 — 482).

=

القطعة النقدية الفضية الصغيرة مثلما تعني 24 فلسا من البرنز). هذا اذن هو النظام النقدي في المغرب الذي ترتب عنه نظام القرن التاسع عشر. على انه لم يلبث ان طرأ على هذا النظام القديم اول تغيير هام بعد ذلك اذ في اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن الذي يليه انسحبت قطعة المثقال الفضية الكبيرة التي كانت تتوج النظام وتزن 29 غ وحلت محلها قطع اجنبية ذات وزن اقل. وهذا الأمر الذي يبدو غريبا كان في الحقيقة نتيجة طبيعية لانخفاض قيمة عملة البرنز. وكانت هذه القطع الاجنبية تزن 25 غرام وكانت تدعى بقطع الريال وهي نوعان النوع الاسباني والنوع الفرنسي وقد كانا معا يروجان بالمغرب منذ القديم الا انه طيلة المدة التي احتفظ فيها البرنز بقيمته لسنة 1766 كانت 10 أوقيات تبدل بدون ادنى صعوبة بمثقال مغربي وزنه 29 غراما. وهكذا كان المثقال يروج بجانب الريال وكان الريال رغم رواجه اجنبيا عن النظام.

ولكن عندما بدأت قيمة البرنز في الانخفاض صارت عملية تبديل 10 أواقي بمثقال عمليةً صعبة خصوصا بعدما فقد البرنز كثيرا من ثمنه في السوق. وفي اليوم الذي

= أما وزن هذه القطع فإننا نعرفه بالتدقيق بواسطة النقود التي ضربها مولاي الحسن في سنة 1881، ذلك أن هذه النقود جددت نقود سنة 1766 كما تدل على ذلك الفقرة التالية من رسالة لمولاي الحسن بتاريخ 12 ماي 1881 (12 جمادى 2 — 1298) :

«وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف ضرب سكة شرعية مبنى اصلها على الدرهم الشرعي الذي كان في أيام جدنا الأكبر مولاي اسماعيل رحمه الله وجدنا الاقدس سيدي الكبير» (يعني : سيدي محمد بن عبد الله) ابن زيدان — اتحاف ج 2 — ص 431.
وهذه النقود التي ضربت بباريس حسب الطرق العصرية يمكن وزنها بتدقيق. فالدرهم يزن 2،911 غرام وقطعة عشرة دراهم الموافقة للمثقال تزن 29،116 غرام. أما الموزونة فلم يكن هناك ادنى شك عند المغاربة في انها كانت قطعة فضية. ويحكي لنا الناصري «ان سيدي محمد بن عبد الله وجد في تركة ابيه 000 225 ريال (دورو) و000 20 موزونة من القطع التي ضربها أبوه».

ولم نعثر على أية وثيقة تثبت انه، في ذلك التاريخ، كانت الموزونة تساوي ربع الدرهم وكيفما كان الأمر فقد كانت الموزونة تساوي ربع الدرهم في حسابات سنوات 1860 — 1869 (سجل باليمنى). ومن المعلوم ان النقود حافظت على نسبة العلاقات الماضية بدون أي تغيير. ونفس الاستنتاج يساعد على تقرير النسبة التي كانت بين المثقال الفضي وأوقية البرنز في سنة 1766 حيث أن المثقال كان مازال يساوي عشر اوقيات في سنوات 1860 — 1869. وهذا التفكير يؤيده الناصري عندما أشار إلى مرتب العساكر في عهد سيدي محمد بن عبد الله وقال ان هذا المرتب كان قدره «ثلاثين أوقية في كل ثلاثة اشهر يعني مثقالا في كل شهر».

انخفضت 10 أواقيٍ إلى حدٍّ أنها صارت لا تساوي إلا 25 غراماً من الفضة صار الريال ذُو وَزْنٍ 25 غراماً هو القطعة النقدية التي تعوض المثقال ودخل الريال حينئذ في النظام النقدي بالمغرب بل صار هو العنصر المستقر الوحيد بينما يستحيل غيره لأن الأوقية من البرنز كانت تمضي في الانخفاض. أمَّا نظير الأوقية ـــ أي الدرهم من الفضة ـــ الذي بقي بعد انعدام المثقال، فيوضع من وزنه كلَّما يعادل بينه وبين الأوقية. وهكذا صار الريال، في الأخير، وإن كان قطعةً أجنبية، هو المعيار الحقيقي. وحتى في المعاهدات الرسمية كانت نسبة الريال مع الأوقية هي التي تقدر بها قيمة العملة المغربية لزمن معين.

لم يكن للمغرب في الحقيقية، معيار نقدي واحد بل اثنان وهما ريالان مختلفان : **الريال الصغير** أو الريال الفرنسي أي **قطعة** 5 فرنك الفرنسية، **والريال الكبير** أو **الريال الذهبي** أو الريال **أبو مدفع** يعني القرش الاسباني وكانت له قيمة أكثر بقليل من الريال الفرنسي. وقد حددت القرارات السلطانية، على الأقل حتى سنة 1852، سعر الأوقية وجعلته مناسبا لهذين الرياليْن وهكذا ففي هذه السنة كان القرش يساوي 20 أوقية بينما كانت القطعة النقدية الفرنسية تساوي 19 أوقية.

ولكن عند اعتلاء سيدي محمد على العرش ومنذ سنة 1860 على الأقل، لم تعد العقود الرسمية تتحدث الا عن نوع واحد من الريالين. ولم تكن هذه العقود توضح هل يتعلق الأمر بالريال الفرنسي او الريال الاسباني واعتقد بعض المؤلفين امام هذا الغموض ان الأمر كان يتعلق بالقرش الاسباني. ولكن وثائق سجل بليمنى لا تترك اي شك حول هذه النقطة : فمنذ سنة 1860 صار المعيار النقدي الوحيد للقطع المغربية المالية هو قطعة 5 فرنك الفرنسية (47).

---

(47) نص الرسالة الملكية التي اقرت سعر النقود في سنة 1862 «خديمنا الأرضى الحاج عبد القادر اشعاش وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فنأمرك أن تحصر صرف الريال في ايالتك باثنين وثلاثين أوقية ونصف. واطلق النداء بذلك ومن اطلعت عليه يزيد على ذلك فازجره حتى يقف فيه ولا يعود احد للافتيات بالزيادة فيه والسلام. في 12 ذي القعدة الحرام عام 1278 (من الفصل الأول من الباب الثامن من كتاب «تاريخ تطوان» تأليف محمد داود).

والريال المذكور هنا ما هو المقصود منه بالذات : هل هو يعني الريال الاسباني أو قطعة خمسة فرنك الفرنسية ؟

=

وعلى ضوء ما تقدم، من السهل، اذن بنسبة الريال تحديد وزن الفضة الذي كانت تطابقه الاوقية. ففي سنة 1852 كان الريال الذي يزن 25 غراما يساوي 19 اوقية اي ان الاوقية تساوي 1،3 غرام. وبعد ذلك بعشر سنوات اضطر سيدي محمد الى جعل الريال يساوي 32،5 اوقية فلم تعد الاوقية تساوي اذن الا 0،7 غرام اي نصف ما كانت تساويه في سنة 1852، وربع ما كانت تساويه في سنة 1766. وهكذا صار الدرهم الأول يقل وزنه شيئا فشيئا الى ان صار درهما صغيرا يساوي الموزونة التي كانت من قبل مجرد جزء منه. وهذا الشيء هو الذي تتسم به الحالة سنة 1862 كما يبينها الجدول اسفله.

= انه يعني من دون شك، القطعة الفرنسية والدلائل على ذلك توجد في وثائق بليمنى ووثائق ابن زيدان. فكلما كان الامر يتعلق بالريال الاسباني كان يذكر اسم الريال الاسباني بدون ادنى غموض أو كانت تستعمل عبارة الريال الكبير أو الريال الذهبي ولا ينبغي ان يبقى لنا أي وهم حول مدلول لفظة الريال الذهبي لاننا نجد في حسابات وجدها ابن زيدان هذه العبارة «مليونان من الريال الكبير المعروف أيضا بالريال الذهبي» وقد تمكنا من اثبات سعر الريال الاسباني بالنقود المغربية اذ يوجد هناك بيان (فاتورة) في سجل بليمنى يحتوي على المعادلات الاتية :

476،5 ريال ذهبي = 1632 مثقال

وهذا يعني ان الريال الذهبي = 3،42 مثقال أي 1 ريال ذهبي = 34،2 اوقية وذلك في وقت (1867) كان الريال فيه يساوي 32،5 اوقية واننا نلاحظ في هذه الحالة أي في حالة تساوي الريال ب 32،5 أوقية، أن الأمر يتعلق بالريال الفرنسي.

ويؤكد هذه الحجة بيان حسابي يوجد في سجل بليمنى وهذا البيان يطلعنا بتفصيل على مساهمة الموانىء في دفع الديون لانجلترا إلى متم شوال 1284 (1867). ويعبر عن مساهمة كل ميناء بالريال الفرنسي ثم يقع تحويل المجموع إلى ريالات اسبانية. وهكذا نجد أن :

$$1{،}052 = \frac{37\ 081}{35{،}227}$$

واذا قارنا سعر الريال الذهبي وسعر الريال الفرنسي بالنقود المغربية نجد نفس النسبة اذ

$$1{،}05 = \frac{3{،}42}{3{،}25}$$

وهكذا فموظفو السلطان الماليون كانوا يحسبون عادة بالريال الفرنسي وكلما كانوا يذكرون اسم الريال بدون تعيين فانهم كانوا يقصدون الريال الفرنسي.

ويبين الجدول الى جانب احلال الريال مكان المثقال والى جانب سقوط قيمة الأوقية ونقصان وزن الدرهم، ظهور مثقال جديد وهو المثقال الصغير الذي كان مثقالا وهميا يعني انه كان نقدا صوريا يستعمل في الحسابات لتعيين عشر اوقيات او لتعيين عشرة دراهم صغيرة.

وقد رأينا ان انخفاض قيمة العملة كان يعبر ويقدر بارتفاع قيمة الريال، ورأينا كذلك ان الريال صار يساوي خلال عشر سنوات اي من 1852 الى 1862، 32،5 اوقية عوض 19 اي انه زاد 13،5 اوقية اي بمعدل 1،3 اوقية في العام. غير ان السنتين الأخيرتين لهذه المدة كانتا سنتي حرب وفراغ الخزينة من احتياطاتها فلا نستطيع، والحالة هذه، ان نقول ان انخفاض قيمة العملة كان يسير بشكل تدريجي منظم ويليق بنا ان نعتبر ان الخط الذي يصور هذا الانخفاض، بعد ميل مستمر دام 8 سنوات، حصل له انزلاق كبير في المدة الأخيرة.

الحالة النقدية في سنة 1862 في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان :

	الفضة	البرنز
الوزن	**النقود**	**مستوى الاوقية**
29 غ	□ مكان المثقال القديم فارغ	
25 غ	**الريال،** قطعة 5 فرنك الفرنسية	
7،2 غ	المثقال الصغير الوهمي وهو نقد يستعمل في الحسابات لا غير ويساوي 10 اوقية أو 10 دراهم صغيرة	
2،9 غ	**الدرهم الكبير** وهو الدرهم الشرعي القديم لسنة 1766	← 1766
0،72 غ	**الدرهم الصغير** وهي الموزونة القديمة التي صارت تساوي درهما	← **أوقية 1862**

(1 ريال = 32،5 اوقية. الاوقية في سنة 1862 تساوي 1/4 اوقية لسنة 1766)

إلا ان هذا التفسير الشديد الاحتمال يظهر ان احدى رسائل الوزير بليمنى تناقضه. وقد جاء في هذه الرسالة ان قيمة الريال كانت تساوي 29 اوقية في شهر فبراير سنة 1860 (48) مما يشير الى ان الزيادة كانت 3،5 اوقية في السنتين الأخيرتين وان معدل الزيادة في هذين العامين لا يفوق بكثير معدل ما قبل الحرب السنوي. ولكن هنا تبدو لنا ملاحظتان : الأولى ان سعر الصرف المذكور اعلاه كان سعر الاسابيع الاخيرة للحرب وحتى في هذا الوقت لم يكن هذا السعر موجودا الا في المنطقة الحربية فهو لذلك كان يفوق سعر الصرف في باقي اجزاء البلاد. والملاحظة الثانية هي ان سعر الصرف الرسمي لسنة 1862 كان سعرا مفروضا وقد جاء في الرسالة التي اقر السلطان فيها هذا السعر ما يلي :

«ومن اطلعت عليه يزيد على ذلك (صرف الريال الشرعي الجديد) فازجره حتى يقف فيه ولا يعود احد للافتيات بالزيادة فيه» (49).

يتبين اذن ان في فبراير سنة 1860 لم يصل الريال سعر 29 اوقية بعد. أما في ماي من 1862 فكان قد جاوز في حقيقة الأمر سعر 32،5 اوقية الرسمى. ومعنى هذا ان قيمة العملة انخفضت خلال هذين العامين انخفاضا اخطر مما تظهره الأرقام اعلاه واسرع بالتالي منذ بداية الأزمة منه في السنوات الأخيرة لما قبل الحرب ؛ فمن الحق الا نثق بالاشارات الى السعر الرسمى ثقة تامة. بدليل ان بعد حصور صرف الريال سنة 1862، لم يتغير سعره الرسمي لمدة اعوام طوال.

هل من المعقول اذن ان نقدر لذلك ان حالة السكة استقرت بعد هذا التاريخ بالأقل ؟ كلا ! لأن ذلك تجاهل وقوع الأزمة مع انها قد دخلت وقتئذ الى مرحلتها الدقيقة.

وينبغي التنبيه الى انه بالاضافة الى الاسباب العامة كان يوجد هناك سبب آخر يؤثر في الميدان النقدي، ذلك ان الاسبانيين رفضوا بعد سنة 1862 ان يأخذوا ثمن الذعيرة بالنقود المغربية برنزية كانت ام فضية وكانوا يلحون في اخذ الريالات يعني القروش

---

(48) رسالة بليمنى إلى محمد الزبدي في 7 فبراير 1860 في ابن زيدان ص 437.

(49) رسالة سيدي محمد إلى عامل مدينة تطوان في 11 ماي 1862 (12 قعدة 1278) وقد اطلعنا على نص هذه الرسالة المؤرخ المغربي السيد محمد داود.

الاسبانية أو النقود الفرنسية (50). وكان الانجليز هم كذلك لا يأخذون الا النقود الاسبانية فكان المغرب مضطرا اذن الى البحث عن النقود الاجنبية لتسديد ديونه وكان اضطراره هذا يساعد ايضا على تدهور العملة الوطنية.

وأما عن هذا التدهور فلدينا دليلان واضحان أولهما تضخم النقود البرنزية الذي صار يزداد خطورة منذ 1864 ؛ ومجرد بحث مجموعة من النقود يظهر لنا انه منذ هذا التاريخ تعدد ضرب النقود البرنزية في كل سنة وفي كل مدينة وغزت النقود البرنزية الكبيرة الأسواق بينما انسحبت النقود البرنزية الصغيرة والمتوسطة تدريجيا ؛ وهذا الشيء يشبه ما يحصل عند الدول العصرية الى اليوم وهو كثرة رواج القطع الكبيرة في عهود الانهيار النقدي. ولو امكن لنا أن نثبت هذا لكان كافيا وحده كدليل ولكن لا يمكن لنا ان نثق بان مجموعة من النقود كيفما كانت هذه المجموعة، قادرة على ابراز التاريخ النقدي الحقيقي للبلاد (51).

ولكن يوجد دليل ثان لا يبعث على الشك وهو دليل الأثمان. ففي نوفمبر 1859 لم يكن ثمن القمح العادي يفوق 11 اوقية للمد بطنجة (52). وبعد ذلك بست سنوات وصل في طنجة نفسها الى 36. اوقية ولكن هذا الثمن كان غير عادي وكان السبب فيه هو القحط بشمال البلاد (53). وبعد ذلك بثلاث سنوات اي في عام 1868 كان ثمن القمح بفاس 47،5 اوقية. وهذه الأرقام تظهر لنا ازديادا مستمرا في الأثمان منذ سنة 1859 وهي زيادة ضوعفت اربع مرات في ظرف عشر سنوات. وحيث ان الأمر كان يتعلق بثمن القمح وهي مادة اساسية في الحياة المغربية فيمكن لنا أن نستنتج من ذلك اهانة قيمة العملة. وهذا التدهور كما نرى استمر بعد سنة 1862 رغم وجود سعر رسمي لا يتغير منذ ذلك التاريخ.

* * *

وعوض ان يفكر سيدي محمد في خفض قيمة العملة بكيفية رسمية ليقر شيئا كان

(50) رسالة محمد بنيس إلى الطيب بليمني — سجل بليمني ص 85.

(51) درسنا مجموعة نادرة من النقود المغربية يملكها مسيو هنري أوتان بمكناس.

(52) رسالة سيدي محمد إلى محمد الزبدي في 4 نونبر 1859 في ابن زيدان ج 3 ص 411.

(53) رسالة سيدي محمد إلى محمد السبيطي في 16 غشت 1861 في ابن زيدان ج 3 ص 378.

امرا واقعا فانه صار يبحث عن حل معاكس والتجأ الى محاولة غريبة من نوعها في التاريخ النقدي.

وقد سبق ان اخبرنا الناصري ان سيدي محمد قام بوضع اصلاح نقدي في سنة 1869. ولكن الناصري اقتصر على ذكر ظهير الاصلاح دون اي تعليق. وهذا المرسوم غير مفهوم وحده. ثم ان المترجم الفرنسي بدل المعنى الاصلي لدى ترجمته له وزاد في تقوية الغموض.

ولكن اليوم وعلى ضوء كل ما تقدم من جهة، ومن جهة اخرى بفضل وجود وثائق في سجل بليمنى يمكن لنا ان نعرف بوضوح اصلاح سنة 1869. وهناك وثيقتان تساعدان بصفة خاصة على تتبع مراحل وضع هذا الاصلاح، أولهما هي ملاحظة بخط يد سيدي محمد وهذه الملاحظة مسودة للمقدمة التي كانت ستقدم بنود الاصلاح وهي تنتهي بهذه العبارات :

«ولما رأينا ما احدث فيها (أي في السكة) من التغيير ولم ينضبط امرها وحدث بسبب ذلك ضرر كبير لبيت المال وللناس في معاملتهم رددناها لاصلها الاول الذي اسسه اسلافنا الكرام سنة كذا.. وهو. الخ..» (54).

وهكذا فان السلطان لم يوضح بعد في هذه الملاحظة تاريخ السنة المقصودة بالذات ولا القاعدة التي كان يفكر في نهجها. غير أن بليمنى الحق بهذه الوثيقة تقرير المستشارين الفنيين الذين كان يستشير معهم السلطان سيدي محمد وقد أشرنا الى هذا التقرير اعلاه ويساعد هذا التقرير على فهم النقطتين اللتين بقيتا غامضتين في ملاحظة السلطان. ونعرف بواسطته ان الاصلاح كان يقصد منه رفع قيمة الاوقية بالنسبة للريال وتحويل قيمة الريال من 32،5 اوقية (منذ سنة 1862) الى 19 اوقية (حسب سعر 1852).

وقد كان رفع قيمة سعر الاوقية الى ضعف ما كانت عليه، في الوقت الذي كانت الحالة تتطلب فيه عكس ذلك، تدبيرا غريبا لم تغب اخطاره على المستشار الرئيسي للسلطان الذي رغم اظهاره لموافقته عليه وضع كشرط اساسي له ضرورة القضاء على تضخم النقود البرنزية وضرورة ترويج الفضة والذهب بعد انسحاب رواجهما من قبل.

(54) سجل بليمنى ص 58.

ولكن كيف السبيل الى تحقيق هذا الشرط ؟

على ان السلطان سيدي محمد لم ينزل عند هذه الاشارة وانما غير مشروعه الأول من دون ان يقلل من مفعوله بل بالعكس قوى من ذلك التأثير والمفعول. وبعدما فكر في أول الأمر، في جعل الاوقية تساوي قيمتها قيمة سنة 1852 راجع موقفه الاول وطمع في جعل الاوقية تساوي قيمتها كما كانت عليه قبل ذلك بقرن. ونستخلص هذا من عبارات الظهير الملكي ليوم 22 يناير 1869، فمقدمة هذا المرسوم تشتمل على الملاحظة الخطية المذكورة اعلاه ولكن التاريخ الذي وقع الاختيار عليه في الاخير ليس هو 1852 مثلما فكر في ذلك سيدي محمد اثناء مناقشة المشروع. بل هو تاريخ اقدم منه بكثير وهو سنة 1766 (1180 هـ). ولم يعد سيدي محمد يذكر حينئذ تغيير قيمة الاوقية بالنسبة للريال بل يظهر انه تجاهل وجود الريال لأنه كان نقدا اجنبيا فلم يسمه ولو مرة واحدة واعلن عن الاصلاح بمدلولات مغربية هي الدرهم والمثقال. وهذه هي الفقرة الرئيسية من الظهير :

«فرددنا الدرهم الكبير المسكوك على وزن الدرهم الشرعي والمنهاج المرعى كما كان على عهد جدنا سيدي الكبير قدسه الله.. بحيث تكون عشرة دراهم منه هي المثقال كما هو معلوم ان عشرة دراهم من الدراهم التي كانت تروج قبل على عهد اسلافنا رحمهم الله هي المثقال» (55)

وهذه الفقرة، كما سبق ان قلنا، غير مفهومة بسهولة ولكن الامور لا تلبث ان تتضح اذا القينا نظرة على جدول الحالة النقدية الرسمية لسنة 1862 وما بعدها. ونلاحظ في هذا الجدول ان الدرهم الاساسي وقتئذ ـــ وفي سنة 1869 ايضا ـــ وهو الدرهم الذي توافق قيمته قيمة الاوقية، لم يعد هو الدرهم القانوني ذا وزن 2،9 غرام بل صار درهما صغيرا له ربع وزن الدرهم القانوني وكذلك المثقال الذي يشتمل على 10 دراهم صغيرة صار مثقالا صغيرا ووهميا فوق ذلك. اما الدرهم القانوني الذي بقى موجودا كنوع من أنواع النقود فقد صار يطلق عليه «الدرهم الكبير» حسب ما ورد في الظهير. وهكذا يتسنى لنا ان نفهم حقيقة الاصلاح. فالدرهم الكبير صار اذن هو اساس النظام النقدي وهو الذي تقرر ان ترجع له القيمة التي كانت له سنة 1766 اي ان يصير يساوي عشر

---

(55) سيدي الكبير المذكور في هذه الفقرة هو سيدي محمد بن عبد الله الذي كان سلطانا سنة 1766 وهذه الفقرة توجد في ابن زيدان ج 3 ـــ ص 482.

تقرير مستشاري سيدي محمد الماليين قبيل الإصلاح النقدي لسنة 1869

المثقال الكبير الذي انسحب منذ مدة طويلة وكان ينوى اعادة رواجه. صارت الموازنة بين البرنز والفضة اذن على مستوى الدرهم الكبير او بعبارة اخرى صارت الاوقية تساوي 2،9 غرام كما كان الأمر في عهد سيدي محمد بن عبد الله (1766) عوض 0،72 غرام (بعد سنة 1862). وبالجملة لقد كانت غاية الاصلاح هي جعل النقود المغربية تساوي اربعة اضعاف قيمتها الجارية.

وهذا التفسير المذكور اعلاه يجعلنا تجاه محاولة غريبة ومتناقضة مع النظريات العصرية الى حد اننا نشك في صحة النظرية التي يعتمد عليها ومع ذلك فالوقائع التالية تؤيد هذا التفسير وهذه النظرية.

ففي الشهور الاولى التي تلت الاصلاح اشترى السلطان رؤوسا من البقر من قبائل زمور وبني مطير وغياثه ثم سجلت اثمان هذه البهائم التي اختارها موظفون ملكيون في لائحات وارسلت البهائم بعد ذلك الى فاس ومكناس ووجهت من ثم الى مراعي الغرب. ويضم سجل بليمنى ملف جميع هذه العمليات (56). فتوجد في هذا السجل لائحات البقر وورقات الارسال وتواصيل استلام البقر من عند عامل الغرب. والملاحظة التي تستخلص بعد دراسة هذه الوثائق هي انه في اللائحات المكتوبة ساعة الشراء اي في السوق نفسه تقدر فيها اثمان البقر بالنقود القديمة اما في اوراق الارسال فقد كان القائد، رعيا للقانون، لا يهمل تحويل هذه الارقام المسجلة «بالدرهم القديم» الى ارقام اخرى «بحساب السكة الشرعية». وتكفى مقارنة اوراق الارسال بارقام اللائحات التي توافقها لرؤية النسبة التي كانت بين نوعي النقود. فالنقود «الشرعية الحالية» كانت تساوي اربعة اضعاف النقود القديمة. وهكذا لم يعد هناك اي شك في مدلول كلمة الاصلاح.

أما عن عواقب هذا الاصلاح فالوثائق ليست اقل وضوحا حولها. فبعد شهور قلائل من اعلان الاصلاح لم يعد يتذكر مرسوم هذا الاصلاح الا القواد الذين كانوا يحترمون اوامر الملك على الأقل في مراسلاتهم مع الحكومة. اما داخل البلاد فقد كان هذا الاصلاح مجهولا ولم تعد الحسابات تقدر ابدا بالنقود القديمة لا في الاسواق فحسب بل حتى موظفو السلطان انفسهم لم يكونوا يتورعون اذا وصلتهم وثائق تقدر فيها

---

(56) سجل بليمنى من 62 إلى 72.

الحسابات بالنقود القانونية، من تحويل هذه الارقام الى نقود قديمة كانوا يسجلونها على الهامش.

وهكذا فالكيفية التي تم بها الاصلاح جعلت اخفاقه امرا لا مفر منه الى حد انه يسوغ لنا ان نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي دعت سيدي محمد الى تحقيق الاصلاح : فهل كان السلطان يريد التوصل الى تحقيق ربح سريع للخزينة بواسطة عملية لا نعرف جهازها ؟ أم هل كان الاصلاح محاولة يائسة منه لايقاف انهيار السكة واعادة استقلالها ؟ ان الوثائق لا تسمح لنا لحد الساعة بأن نثبت شيئا ايا كان. ولكن كيفما كان الأمر فان هذه المحاولة وكذلك اخفاقها يدلان على خطورة المسائل التي واجهها المغرب بعد انهزام تطوان بثمانية اعوام.

مجمل القول ان المغرب دفع مائة مليون و19 مليونا أي مجموع مداخل الديوانة لمدة خمس وعشرين سنة لتسديد ديون انهزامه في تطوان. واضطرت البلاد، نتيجة لذلك، إلى اتخاذ تدابير كلها خطورة على المستقبل. وتركتها سياستها، في ميدان التجارة الخارجية، عزلاء من كل سلاح تقاوم به تدخل أوربا الاقتصادي والسياسي. وفي ميدان الضرائب تفضي هذه السياسة إلى إفلاس الفلاحين وقلق أهل المدن. اما انهيار السكة فيؤذن باتساع الانحلال في أمور الاقتصاد. وهكذا، منذ سنوات 1867 — 1869، قد ظهرت بوادر الضرر المستهلك الذي لم يلبث أن يقضي على استقلال المغرب.

وقد ظهر، بعد ذلك ببضع سنوات، اثناء اعتلاء مولاي الحسن على العرش، ان البلاد تدخل تدريجيا نحو تحسين الحالة فقد قوت الدولة سلطتها وارغمت جميع نواحي البلاد على احترامها وصارت الضرائب تدفع من عند جل المطالبين بتأديتها وظن مولاي الحسن، حينئذ، انه في وسعه ان يتبنى الاصلاح النقدي الذي وضعه أبوه ويحقق من ورائه الغرض المقصود. واستطاع في سنة 1881 ان يضرب نقدا مغربيا حقيقيا وأتيح له أن يعيد ترويج المثقال الكبير من جديد بعد غيبته الطويلة.

ولكن لم يكن ذلك الا علامة لاصلاح غير صحيح وغير سليم ففي نفس الوقت الذي قام فيه مولاي الحسن بعمله هذا كان الريال يستمر في الصعود. وفي سنة 1884، صار يساوي 101،5 أوقية (57).

(57) حسبما جاء في وثيقة عثر عليها بمراكش وهي في ملك المؤلف.

فليس هناك دليل يشير احق إشارة إلى استحالة الأمور وفي الواقع اثر انهزام تطوان في حياة البلاد تأثيرا أبعد من أن يترتب تدارك الاقتصاد على التدارك السياسي. لقد كثرت القبائل التي صارت تدفع الضرائب ولكن هذه الضرائب كانت تستعمل لتسديد ديون الدولة.

كان المخزن يستريح بعض الشيء. اما الرعية فلا تمضي الا في زيادة الفقر.

لم تكف اذا شخصية مولاي الحسن الفاضلة لترتفع الأضرار المعاقبة لحرب تطوان انها سترت في عهد هذا السلطان الحازم ولكن لم يزل اتساعها كما تبين ذلك بعد وفاته بقليل في عهد مولاي عبد العزيز.

ظهور المطبعة بالمغرب (*)

على الرغم من أن ظهور المطبعة بالمغرب لا يرجع إلا إلى عهد جد متأخر، فاننا لا نعرف إلى اليوم تاريخه على وجه التحديد أو الظروف التي أحاطت به. فمحمد أكنسوس وأحمد الناصري، وهما المؤرخان المغربيان اللذان عاصراه في أغلب الظن، التزما الصمت إزاءه، وحيث أنه لم يعثر بالاضافة إلى ذلك، على أي كتاب مطبوع يرجع إلى العهد المفترض لهذا الظهور، فقد كان الباحثون يفتقرون افتقارا كليا إلى المعالم الأكيدة ولو على وجه التقريب. وبالتالي فقد اكتفوا لمدة طويلة بالرواية الشفوية وحدها. وهي رواية لا يستخلص منها سوى ثلاثة عناصر ثابتة، وهذا دون أن تشكل معطيات أكيدة شأنها باقي العناصر الأخرى. فيقال بأن أول مطبعة بالمغرب كانت من النوع الحجري، على غرار المطابع التي ظهرت بعدها، وإلى حدود تاريخ قريب. ويقال أيضا بأنها استقرت بفاس حيث بقي الطبع محتكرا في المغرب إلى القرن الحالي. ويقال أخيرا بأن هذا يرجع إلى عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن، وبعبارة أخرى إلى حوالي قرن، فيما بين 1859 و1873.

الا أن الرواية تضطرب بمجرد ما نتطلع إلى مزيد من المعرفة. فهي تختلف من عهد إلى عهد وينتهي بها الأمر إلى الغموض. فعندما التقطها كايطان دلفان Gaëtan DELPHIN للمرة الأولى سنة 1889، وجدناها تقتصر على القول بأن المطبعة عملت في بدء ظهورها لحساب الدولة قبل أن تصبح مؤسسة فردية (1). وبعد حوالي عشرين

(*) سبق نشر هذه الدراسة في :

"Hespéris - Tamuda" Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, vol. V, fasc. unique, 1964.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

(1) G. DELPHIN : "Fès. son Université et l'enseignement supérieur musulman", Paris, 1889, p. 86.

سنة، التقطها جورج سلمون G.SALMON ونقلها إلينا أ.برتيي A.PERETIE أخذا عن مذكراته. ولئن كانت لم تنسخ شهادة دلفان نسخا حرفيا، فانها أكدتها مع ذلك، بل وكانت تفيض بإيضاحات تبعث على الشك أحيانا، وبنزعة روائية في بعض نقاطها. بيد أن سلمون كان باحثا محنكا، وكانت معلوماته تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار طالما لم يكن يوجد ما هو أفضل منها. لقد قال بقلم برتيي : «وصلت المطبعة من القاهرة على يد شخص تركي، فاشتراها السلطان وأنقد هذا التركي. وبعد حوالي سنة، تم طرده بعدما زعم الناس بانه مسيحي. هذا وقد كانت المطبعة الحجرية توجد بدرب الحمام» (2). وقد زودنا سلمون بمعلومات هامة بإشارته إلى ثلاثة كتب لكل من الخرشي وميارة والتاودى، وهي الكتب التي طبعت فيما كان يعلم، على عهد سيدي محمد. وبعبارة أخرى، الكتب الثلاثة الأولى التي تكون طبعت بالمغرب. ثم انتقل إلى العهد التالي، وهو عهد المولى الحسن، الذي يكون شهد تأسيس ثلاثة معامل جديدة، أحدها على يد الحاج الطيب الأزرق. في نفس العهد أيضا، يكون قد وقع طبع كتاب رابع، عنونه خطأ بـ «الشيخ المرتضى على احياء العلوم» (3).

تلك كانت معطيات الرواية سنة 1912. ومع مر السنين، وقع تحريف اسم الحاج الأزرق الى الحاج الطالب، وقدم وقت ظهوره الى ما قبل عهد المولى الحسن بكامله، بحيث أن شرف التأسيس الأول أصبح يعزى اليه الآن. وفي 1940، نقل جاك برك هذه الاشاعة بشكل عرضي، ولكنه التزم فيها الحذر، بحيث أوردها كما جاءت، ولم يذكرها الا في الصيغة الاحتمالية (4).

(2) A. PERETIE : ''Les Madrasas de Fès'', in ''Archives Marocaines'', XVIII (1912), p. 363.

(3) نفسه ص 362 ـــ 363. ان المؤلفات الثلاثة التي ذكر برتيي لا يشار اليها بعناوينها، وانما بأسماء مؤلفيها، وسنعود الى هذه المسألة أسفله. أما بالنسبة للمؤلف الرابع، فعنوانه الحقيقي هو «اتحاف السادة المتقين»، ومؤلفه هو محمد بن محمد بن حسين المرتضى (ت 1790). انظر :

BROCKELMAN : ''Geschichte der arabischen Litteratur'', I, p. 422.

وهو شرح حول كتاب الغزالي المشهور «احياء علوم الدين». ودون شك، يتعين القول «شرح المرتضى». بدلا من «الشيخ المرتضى». وبهذا التصحيح، ستعني الكلمات التي نقلها برتي «شرح المرتضى على ...». والا فلا معنى لها.

(4) Jacques BERQUE : ''Nawazil et Muzara a du Mi yar al - Wazzani'', Rabat 1940, p. 17, n. 8.
Roger LE TOURNEAU : ''Fès avant le Protectorat'', 1949, pp. 473 - 474.

أخيرا، وبعد حوالي عشر سنوات، تناول روجر لو طورنو Roger LE TOURNEAU المسألة من جديد، وعالجها في مجموعها هذه المرة. فردد على غرار سابقيه بأن المطبعة الحجرية الأولى اقيمت بفاس على عهد سيدي محمد، ثم أضاف قائلا : «يبدو ان المخزن منح تسهيلات للطبيع الأول، الحاج الطالب الأزرق الذي أقام مطبعته بدرب الحمام... بعد ما استقدم تقنيا تركيا من المشرق مع ما يلزم من معدات. وكان أول كتاب وقع طبعه بفاس هو شرح الغزالي للشيخ المرتضى» (5).

كما نرى، فان عناصر هذا العرض المكثف مستمدة كلها من الرواية الشفوية في هذه المرحلة أو تلك من مراحل تطورها. غير أن المؤلف، رغبة منه بلا ريب في اعطاء كل عنصر مكانته، عمد الى دمج أقدمها بأحدثها، مع أن هذه تعد مبدئيا أقل جدارة بالثقة، أو أنه قام باستبدالها بها. وهكذا فانه لم يأخذ بعين الاعتبار الا عرضا واحدا من العرضين اللذين ميزهما سلمون على التوالي، وهو بالطبع العرض الذي وجد فيه الأزرق والتركي جنبا لجنب، والذي حل فيه بالمقابل ـــ فيما يخص الكتب المطبوعة ـــ «الشيخ المرتضى» محل «الخرشي وميارة والتاودى»، وهذا دون أن نعرف لأي سبب. وسيتضح فيما بعد أن هذا العرض المعدل على هذا النحو، لم يكن سوى آخر تخريج وأكثره تحريفا لرواية كانت، منذ خمسين سنة خلت، تتضمن الحقيقة أكثر من الخطأ. الا أن صياغته كانت تأكيدية الى حد كبير ـــ ماعدا في نقطة واحدة ـــ بحيث اعتبر نتيجة نهائية، و تمكن بهذا حتى من تأكيد ترهات الرواية القديمة التي كان يجترها.

إن المؤلفين الذين ذكرناهم لحد الآن ينتمون كلهم، كما لاحظنا ذلك بلا ريب، الى الكتاب الناطقين باللغة الفرنسية. ولكن ألا يوجد من بين المغاربة من تعرض للموضوع ؟ لو طرح هذا السؤال، كما هو طبيعي، لأثار حينا الانتباه الى ان عبد الرحمن بن زيدان سبق له منذ 1931 أن نشر بعض الشذرات التي تعد في نظرنا مقتضبة ولكنها على جانب كبير من الأهمية، سيما وأنه تناولها من جديد بعد بضع سنوات، وعمل على تدقيقها وتكميلها. على أن ما يجدر ذكره هي تلك القائمة التي وضعها للكتب الأولى المطبوعة بفاس على عهد سيدي محمد وهي : 1) الشرح

(5) Roger Le TOURNEAU : ''Fès avant le Protectorat'', Casablanca, 1949, pp.473 - 474.

الصغير للخرشي : 2) شرح التاودى على ابن عاصم : 3) الشرح الصغير لميارة على المرشد : 4) شرح الأزهري على الأجرومية. ومن العناوين الأربعة التي تضمنتها هذه القائمة، تطالعنا العناوين الثلاثة التي أوردها سلمون، بينما لا نجد فيها بالمقابل أثرا للمرتضى الوارد ذكره في رواية لو طورنو. ومن جهة أخرى فقد قدم ابن زيدان، وهذا ما لم يقم به أحد غيره، نقطتي استدلال مؤرختين : وهما سنة 1284 (1867) كتاريخ لتأسيس المطبعة، و 8 حجة 1287، الموافق لفاتح مارس 1871، كتاريخ للانتهاء من طبع المجلد السادس للخرشي (6)

والواقع أن ابن زيدان لم يفصح عن المصادر التي استقى منها معلوماته، ومن حقنا أن نعتبرها بدورها من قبيل الرواية الشفوية مع ما يتضمن ذلك من شكوك. ولكن كيف لا نأخذ بالحسبان أننا هذه المرة أمام شهادة رجل نشأ وسط حاشية المولى الحسن نفسها، وبلغ سن الرشد في مغرب ما قبل 1900، عالم متبحر في الثقافة المغربية، وذى حس مرهف في ذات الوقت بقيمة الوثائق المكتوبة، تلك الوثائق التي كانت مؤلفاته بالذات مشحونة بها. فحينما قدم تاريخ 8 حجة 1287 بكامل الدقة، فما علينا الا أن نؤكد بدون مجازفة بأنه استقاه بنفسه من نسخة الخرشي. أما بالنسبة للكتب الثلاثة الأخرى، فانه كان أقل تدقيقا في تحديد تواريخها، وهذا راجع بلا ريب الى أنها لم تكن بين يديه ساعة التأليف. ولكن يمكن أيضا أن نثق به بدون غلو لو لمح، حتى بالاستناد الى الذاكرة، الى أن الأول منها مؤرخ في 1284هـ.

تلك هي اذن طبيعة المسألة كما كانت مطروحة منذ وقت قريب : انها مسألة

---

(6) عبد الرحمن بن زيدان «اتحاف أعلام الناس»، الرباط، 1931، ج 3،ص 568، وكذلك «الدرر الفاخرة»، ص 93. الخرشي (أبو عبد الله محمد بن علي) 1601 ــ 1689، صاحب شرح على مختصر سيدي خليل. التاودى (محمد التاودى بن سودة) المتوفى سنة 1666، صاحب شرح على كتاب ابن عاصم، وهو فقيه مالكي (ت 1426). ميارة (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي) 1590 ــ 1661، صاحب شرحين أحدهما كبير والاخر صغير لقصيدة تعليمية لابن عاشر (ت 1331)، وهي قصيدة تحمل عنوان «المرشد المعين على الضروري من علوم الدين». الأزهري (أبو الوليد زين الدين بن عبد الله بن أبو بكر الجرجاوي)، المولود عام 1499، صاحب شرح على مقدمة ابن أجروم، النحوى المغربي (ت 1322).

ثنائية لو صح التعبير، ومتباينة بحسب اعتمادنا اما على المغاربة أو على باحثين أجانب. فبالنسبة لهؤلاء، الذين لم يكونوا يتوفرون على معلومات كافية عن الانتاج الأدبي المغربي، أو يجهلونه جهلا تاما، فان الكلمة الفصل هي التي قالها روجر لو طورنو. وفعلا يقتصر مثلا ج ل مييج (J.L. Miège) على الاحالة عليه متبنيا بصفة خاصة ذلك التركي المزعوم (7). أما بالنسبة للمغاربة، فقد اكتفوا ــ على أساس يحتمل الصواب ــ باشارات ابن زيدان التي كانت واضحة رغم بساطتها.

تلك كانت معطيات المسألة عندما قام عبد الوهاب بن منصور، منذ سنتين، باكتشافين هامين الواحد تلو الآخر. ففي الخزانة الملكية بالرباط، التي يشرف على فهرستها، عثر أولا على طبعة فاسية لأحد الكتب الأربعة المذكورة في قائمة ابن زيدان. وفي الحقيقة، فقد أخطأ ابن زيدان نوعا ما، لأن النسخة التي وقع العثور عليها لا ترجع بالضبط الى 1284 (8)، وانما الى ما قبل هذا التاريخ بسنة واحدة. غير أن مجموع أقواله تأكدت للمرة الأولى بمجرد هذا التعديل الطفيف.

وبالمقابل، فان الأمر يختلف عن ذلك قليلا مع الاكتشاف الثاني الذي قام به عبد الوهاب ابن منصور. في هذه المرة، يتعلق الأمر بنسخة مؤرخة في 1282، أي في تاريخ سابق بسنة ثانية. وبالطبع، فان هذا الاكتشاف يساعدنا على أن نخطو خطوة جديدة، ومن الممكن الأخيرة، في مجال التقريب. غير أن هذا الجانب لا يمثل أهميته الوحيدة أو الأساسية. فالكتاب هو كتاب الترميذي المعروف ب «الشمائل» (9). ولا نجد اثرا له في القائمة التي وضعها ابن زيدان. وعلى الأخص، فانه لم يكن مطبوعا في فاس، وانما في مكناس. وهكذا فان معلومات ابن زيدان التي تأكدت من ناحية، قد وضعت موضع اشكال من ناحية أخرى. فمن جهة، لم يكن ابن زيدان يعرف أن «الشمائل» طبع على عهد سيدي محمد. كما لم يخطر بباله من جهة أخرى ــ وهذا ما ينطبق على غيره ــ وجود مطبعة بمكناس سيما في وقت سابق لمطبعة فاس. وقد طرح هذا قضية جديدة : طبعا، لقد بقي المشكل التقليدي قائما،

---

(7) J. L. MIEGE : ''Le Maroc et l'Europe'', Paris - Rabat, 1962, t. III, p. 118, n. 2, et p. 124.

(8) هجرية.

(9) «الشمائل المحمدية»، تأليف محمد بن عيسى الترمذى (ت في نهاية القرن التاسع).

وكان يلزم دائما دراسته بدقة. الا أن مشكلا جديدا برز في الظاهر، وكان علينا أن نقوم بتوضيحه.

في هذه الحالة، ظهر لنا من الضروري أن نعود اليوم الى دراسة بعض المستندات التي سبق لنا أن قمنا بجردها منذ بضع سنوات، والتي أرغمتنا أسباب مختلفة على ارجاء تحليلها. وتشكل هذه المستندات قسما من مجموع سميناه ب «سجل بليمني»، نسبة الى وزير سيدي محمد، الذي أقامها اثناء ممارسة وظيفته فيما بين 1859 و1869 (10). وهي تبدو متباينة تباينا كبيرا سواء في طبيعتها أو أصولها أو مصادرها : انها عبارة عن عقود، وفاتورات، ومحاضر جلسات الخبراء، وتقرير مالي. أقيم قسم منها في فاس، بينما أقيم الباقي في طنجة، وفي جبل طارق وحتى في مصر. ولكن لا مجال للشك، بالنسبة لمن يعرف عادات بليمني، بأن هذه المستندات، التي تم الصاقها تباعا على صفحات متتالية أو تم ادراجها بينها، كانت تكون ملف قضية واضحة المعالم. وبالفعل، لم نلبث أن أدركنا أنها تتعلق كلها اما بالجهاز التوظيفي للمطبعة، أو بلوازمها، أو بمطبوعاتها. وكانت هذه المطبعة تحمل في هذه الوثيقة أو تلك اسم «المطبعة السعيدة»، مما يعني بلغة العصر أنها مؤسسة حكومية. وقد سميت بشكل ادق في احدى الوثائق ب «مطبعة صاحب الجلالة». وباعتبار العهد الذي يعود بنا اليه سجل بليمني، ألا يمكن أن نعثر من جديد، باعادة فتح هذا الملف المذكور، على وثائق المطبعة التي تقرنها جميع الشهادات، من دلفان الى ابن زيدان، باسم سيدي محمد ؟ ألا يمكن حينئذ أن نستخلص من هذه الوثائق، وان كانت مثغورة، جانبا من تلك المعطيات الاكيدة التي تعوزنا كثيرا ؟ الا يمكن أيضا، بمساعدة الحظ، أن نستقي منها بعض الايضاحات حول المشكل الطارىء الذي طرحه طبع «الشمائل» بمكناس سنة 1282 (1865)، هذا الطبع الذي طالما وقع تجاهله ؟

وبالفعل، فقد تحقق ما توقعناه. وقد وردت أول اشارة في وثيقة تتضمن تقريرين دونت فيهما أشغال لجنة من الخبراء (11). وكانت اللجنة قد اجتمعت بحضور العدول،

(10) G. AYACHE : ''Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860'', in ''Revue Historique'', CCXX, oct. déc., 1958, et ci-dessus pp...

(11) سجل بليمني، ملصوقات الصفحتين 14 و14 مكررة.

الذين ومن قال هذا الشرح فيه نظر فانظر واعمل واعذر لمن زل فيه وتكلم

انتهى

الحمد لله كمل كتاب شمائل النبي صلى الله عليه وسلم بحمد الله تعالى وتوفيقه بالطبعة

السعيدة وبالهمة المولوية العلية بمدينة مكناسة الزيتون بدار

من تولى برياستها ادعماز وتباعا بسياسته البواهيد والاعمال

عمرة تعطلها الدين ويحيى آثار الأئمة المهتدين مولانا أمير المؤمنين

المتوكل على رب العالمين أبقاه الله محفوظا بكلاءة الاسلام وأيده

ثم يعقبه على نبينا بفضل الصلاة وازكى السلام وتم ذلك تم اعرنيرا

مولد عليه السلام به رابع ... سنة اثنين وثمانين ومائتين والف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الامام المحدث ابو عيسى محمد
ابن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله

باب ما جاء في خلق النبي
صلى الله عليه وسلم

قال الفقيه الاجل الحافظ الامام الاوحد البارع
الاكمل ابو علي حسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصدفي
رضي الله عنه قرأت على الشيخ الامام زين الائمة
جمال الاسلام ابي القاسم عبد الله بن طاهر بن محمد

للمرة الأولى في 17 محرم 1284 (21 ماي 1867)، ثم للمرة الثانية بعد شهر في 14 صفر (17 يونيو). وكان يوجد من بين أعضائها سمسار، وهو وسيط ودلال، يزاول عمله «في سوق الكتب». كما حضرت بهذه المناسبة شخصيتان مختارتان لثقافتهما ولخبرتهما بقيمة الكتب. ذلك أن مهمتهما كانت تقوم، بناء على طلب السلطان، على اقتراح الأثمان التي ستباع بها المجلدات التي سبق طبعها في «مطبعة صاحب الجلالة». وخلال هاتين الجلستين، تم على هذا النحو تقييم خمسة مؤلفات.

فاذا بأربعة منها تنطبق تماما مع القائمة التي وضعها ابن زيدان، وهي : «الازهري»، و«ميارة»، و«التاودي»، و«الخرشي». وبالتالي لم يبق هناك مجال للشك حول أصل الوثائق المشار اليها : انها صادرة فعلا عن مطبعة سيدي محمد. وعلى الفور، فقد تأكد من جديد وبشكل حاسم هذه المرة ما قاله ابن زيدان عن هذه المطبعة. اولا، فقد كانت قائمته صحيحة، ولو أنها كانت ناقصة. أما بخصوص تحديده سنة تأسيس المطبعة في 1284، فان ذلك لم يكن بشكل تعسفي، حيث أن المطبوعات لم تكن خرجت بعد الى السوق قبل هذا التاريخ.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذا التأكيد الاجمالي، فقد بقيت أكثر من نقطة في حاجة الى التوضيح. خاصة تلك التي تتعلق بالمؤلف الخامس الذي لم يشر اليه ابن زيدان، وهو كتاب «الشمائل» المكتشف مؤخرا. لقد قلنا بان مشكلا طرح بمقتضى طبعه بمكناس، وبالتالي فقد ظهر هذا المشكل من جديد، الا أنه ازداد تعقيدا في نفس الوقت : فاذا وقع طبع هذا الكتاب بمكناس، فلماذا ظهر ضمن مطبوعات المطبعة الملكية في فاس ؟

لقد كان بوسعنا تقديم فرضيات متعددة لولا أن احدى الوثائق حصرت مجال تحرياتنا. وتتضمن هذه الوثيقة بيان نفقات مخصصة للمطبعة منذ أن قامت بأمرها السلطات العمومية (12). وفي جملة ما استخلصنا منها، نذكر اشارتين : أولاهما تتعلق بالتاريخ الذي ابتداء منه أصبحت سلطات فاس هي التي تتحمل هذه النفقات، وقد حدد هذا التاريخ (24 غشت 1865) تحديدا دقيقا بداية المطبعة في هذه المدينة. أما الاشارة الأخرى، فتفيدنا على الأخص بأن المطبعة الملكية استقرت بمكناس خلال

(12) سجل بليمني، وثيقة ملصقة كذلك بين ص 14 و14 مكررة.

أزيد من ستة أشهر قبل أن تنتقل الى فاس. وهذه النقطة من الأهمية بمكان اذا ما أوضحنا أن مدة ستة أشهر هذه تقع في شطر منها داخل سنة 1281، بينما تقع في شطرها الآخر داخل السنة التالية. وهي السنة التي وقع فيها طبع «الشمائل»، هذا الطبع الذي نذكر بأنه وقع بمكناس. فكيف لا يمكن الاعتقاد بأن هذا الكتاب طبع سلفا في المطبعة الملكية قبل انتقالها الى فاس، ثم اقحم ضمن مطبوعاتها فيما بعد بكل بساطة ؟ لقد كانت الفرضية جد محتملة، بحيث كان بامكاننا أن نكتفي بها. ولكن حدث أن وقعت يدنا على نسخة «الشمائل» التي تم العثور عليها. فاذا بنا نقرأ ما جاء فيها مكتوبا حرفيا، أي أن «الشمائل» طبع بمكناس. وكمل طبعه في 4 صفر 1282، أي في غضون المدة المشار اليها أعلاه. كما أن الطبع وقع بالفعل في المطبعة الملكية (13).

وهكذا تم تحقيق كل جوانب المسألة نقطة بعد أخرى. اتضحت كل الملابسات المتعلقة بالأماكن، والتواريخ، أو بالعناوين المرتبطة بها. وبالتالي، يمكننا أن نحدد بكل اطمئنان الكتب الأولى المطبوعة على عهد سيدي محمد. فان عدد هذه الكتب يصل الى خمسة، وهي : أولا «الشمائل»، وهو الكتاب الوحيد الذي طبع في مكناس سنة 1865. ثم «شرح الأزهري على الأجرومية»، وقد طبع في فاس. أخيرا، ودائما في فاس، ولكن دون أن يكون بالامكان تحديد الترتيب : «شرح ميارة على المرشد» و«شرح التاودى على ابن عاصم» والجزء الأول من المجلدات الستة لـ «شرح الخرشي على خليل». ويمكننا أن نؤكد أيضا بأنه لم توجد سوى مطبعة واحدة في مكناس وفاس، وهي المطبعة الملكية. لقد بدأ العمل بها في مكناس من يناير الى غشت 1865، ولم تنتقل الا بعد ذلك الى فاس حيث كانت الرواية التقليدية تشير خطأ الى أنها كانت منذ البداية.

ان التوسع في دراسة نفس الوثائق سيفضي بنا الى توضيحات أخرى حول ظروف التأسيس، وحركة الطبع، وأساليب العمل، والتسيير. ولكن يجمل بنا قبل تقديم نتائج هذه الدراسة، أن نوضح مسألة أولية.

في 1922 نشر ابن شنب وليفي بروفنصال «محاولة فهرس لمطبوعات فاس متسلسل تسلسلا زمنيا» (Essai de Répertoire chronologique des Editions de Fès). وكما

(13) انظر في الصفحة المقابلة صورة الصفحة الأولى والأخيرة من «الشمائل».

حددا ذلك بوضوح، فان ما كان نصب أعينهما من هذه المحاولة هو «المؤلفات العربية الحجرية أو المطبوعة في فاس» (14). وبالتالي، فقد كان لا بد من اجراء مقارنة بين المعلومات الواردة في هذا «الفهرس»، وبين معطيات الوثائق التي قمنا بدراستها. فتبين بدءا أن لا علم لكل من ابن شنب ولفي بروفنصال بأي واحد من المطبوعات الخمسة التي أقمنا الدليل أعلاه على طبعها بين 1865 و1868. ولئن كان لا يوجد في هذا ما يدعو الى الاستغراب، اعتبارا للغموض الذي ظل يكتنف المسألة الى اليوم، فان ما كان حقا غير منتظر هو أن يشيرا الى عدة مطبوعات يرجع تاريخها الى ما قبل 1865 بكثير(15). ان عددها ليس كثيرا، فهي لا تتجاوز في مجموعها خمسة. ولكنها تمتد على قرن بكامله. فأحدثها يرجع الى 1815، ويسبق اذن كتاب «الشمائل» بفارق نصف قرن. أما بالنسبة لاقدمها فهو مؤرخ في 1714. لقد كان يعتقد بأن المطبعة لم تظهر بالمغرب الا في القرن الماضي، على عهد سيدي محمد، وافترضنا هنا بالذات كما لو كان ذلك هو الحقيقة. فاذا بالفهرس المذكور يرجع هذا الظهور الى المولى اسماعيل !

لقد كان الاختلاف كبيرا جدا. ولكن كيف يمكن أن نطمئن الى مثل هذه المعلومات ؟ فعلى الرغم من اسمي صاحبيهما، فانه يتعين رفضها. ان ابن شنب وليفي بروفنصال لم يفصحا عن مكان المؤلفات المشار اليها، ولا عن كيفية الحصول عليها، مما يجعل كل تمحيص مباشر بشأنها أمرا عسيرا. ولكن تبين أن التحقيق لم يكن البتة ضروريا. ان مطبوعات فاس كلها حجرية. أما المطبعة الحجرية فهي طريقة حديثة لم تكتشف في ألمانيا الا سنة 1797. ولم يشع استعمالها في بعض البلدان الأوروبية الا بعد 1818. فلا يعقل اذن أن تكون قد استخدمت في فاس سنة 1714 ولا حتى سنة 1815.

كيف نفسر اذن الاشارة الواردة في «الفهرس» الى هذه المطبوعات الخمسة المزعومة ؟ اذا كنا نحذر من تقديم أي تأكيد حول هذه المسألة، فباستطاعتنا مع ذلك أن نلفت الانتباه الى التشابه الكبير بين مجرد مخطوط وكتاب مطبوع على الحجر، وبالتالي الى امكانية الخلط الواسعة بين هذا وذلك. ألا يمكن أن تكون المخطوطات

(14) BEN CHENEB et LEVI - PROVENÇAL : ''Essai de Répertoire chronologique des Editions de Fès'', Alger, 1922. Introduction.

(15) نفسه، الأبواب 1 الى 5.

في هذه الحالة قد اعتبرت مطبوعات على الحجر ؟ يذكر «الفهرس» مثلا كتابا لمحمد الفيلالي على أساس أنه طبع سنة 1196هـ (1782) (16). بيد أنه يوجد بالرباط مخطوطان من هذه النسخة، أحدهما يرجع بالذات الى 1196 (17).

أما الاخر فهو أحدث عهدا، الا أنه أعيد نقله من نسخة سابقة ترجع هي الآخرى الي 1196 (18). فنحن أمام مصادفات غريبة. وبالاضافة الى ذلك، هناك حالة أخرى أحدث عهدا بكثير، ولكنها ذات دلالة هي الأخرى : فحسب «الفهرس» فان كتاب محمد المدني كنون وقع طبعه في فاس سنة 1285 (1867) (19). غير أن هذه السنة معروفة لدينا معرفة جيدة من خلال سجل بليمني. وبالتالي، لا يوجد ما يحمل على الاعتقاد بوقوع طبع هذا الكتاب سنة 1285.

وأيا كان الأمر، فلا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار المعلومات المذكورة أعلاه في «الفهرس». على الأكثر، علينا أن نعترف لها بفضل لا يستهان به، وهو تحذيرها ايانا من الغلو في الثقة بالنفس، لقد تمكنا من أرجاع ظهور المطبعة حتى إلى 1865. ولكن لا يوجد ما يضمن لنا بأنه لن يلزم ذات يوم ارجاع هذا الظهور الى تاريخ سابق. ولنضف على الفور بأن ذلك أمر بعيد الاحتمال. وحتى لو حدث، فلا يمكن أن ينجم عنه تغيير كبير. وما سيبقى للتاريخ فيما يخص جذور المطبعة المغربية هو مشروع سيدي محمد الذي يمكننا الآن أن نعطي عنه بعض المعلومات الاضافية.

لقد بدأ المشروع انطلاقا من مصر. ففي 17 غشت 1864، وقع السيد الطيب بن محمد الروداني (نسبة الى مدينة تارودانت المغربية) عقدا مع المعلم والطبيع المصري محمد القياني، التزم له بموجبه بأن يقوم بلوازمه في مأكله وملبسه في مسقط رأسه بتارودانت، التي سيتوجه اليها الرجلان معا، وأن ينقده مائتي قرش مصري كأجرة شهرية. ومقابل ذلك، التزم المصري بأن يشتغل مدة سنة كاملة معلما في المطبعة الحجرية. وعند انتهاء السنة يمكنه ـــ حسب رغبته ـــ أن يمد أجل العقد. وفي الحالة

---

(16) نفسه، الباب الرابع.

(17) LEVI - PROVENÇAL : ''Les manuscrits arabes de Rabat'', Paris, 1921, titre 230

(18) ALLOUCHE et REGRAGUI : ''Catalogue des Manuscrits arabes de Rabat'', deuxième série : 1921 - 1953, Paris - Casablanca, 1954, I, titre 1528.

(19) ''Répértoire..'', titre 6.

المعاكسة، يرحله السيد الطيب على نفقته. وفي انتظار ذلك، تسلم الطبيع القياني تسعة بنتوات لتصفية ديونه في مصر (والبنتو في مصر يعادل في المغرب ما يسمى بلويس من عشرين فرنكا فرنسيا). وسيتم تسديد هذا السلف في المغرب اما بالتقسيط اذا ما بقي القياني مقيما، واما دفعة واحدة في الحالة المعاكسة (20).

لقد تم تحرير العقد حسب الأصول على ورق مدغوم صادر عن الدولة المصرية. وكان الطبيع هو الذي تولى تحريره بخط يده. ولكن، بينما كان يطلق على نفسه بكل تواضع «القياني الفقير»، فانه كان يلقب شريكه بالعمدة، وهو لقب لم يكن متداولا في المغرب، وانما كان يستعمل في مصر في الوظائف الحكومية. كما لقبه حتى ب «سعادة العمدة». فهل يدل هذا التقدير الكبير، الذي يعد امرا غريبا بين الأفراد، على أن السيد الطيب كان في المغرب أيضا شخصية لها مكانتها ؟ في هذه الحالة، فان الصيغة التي يعرف بها، وهي «الطيب ابن المرحوم محمد الروداني»، ستدل حسب الاستعمال الاداري المغربي القديم على أنه كان ابنا لباشا تارودانت الراحل، وأنه هو نفسه كان يشغل منصب الباشا الجديد. هذه الفرضية التي لا يوجد ما يزكيها، ولو أنها جد محتملة، سيكون من شأنها أن تقدم لنا في شخص السيد الطيب، موظفا مغربيا يعمل على تعبئة القياني لحساب السلطان. ذلك أننا لا نتصور، ويجب الاعتراف بذلك، أن يكون مجرد برجوازي سيما من تارودانت قد فكر سنة 1864 في تأسيس مطبعة بمدينته الاقليمية الصغيرة. ولكن، لنترك جانبا الافتراضات. واذا ما التزمنا بنص العقد، كما يتوجب علينا ذلك، فان القياني والسيد الطيب لم يتعهدا الا بالتزامات فرد نحو فرد.

حقا، ان هذه الوثيقة تنم في أكثر من حالة على عدم خبرة هذا الطرف أو ذاك. فهي مثلا لم تنص على أية مهلة لكي يتمكن الطبيع من التوجه الى مقر عمله بالمغرب. وأكثر من ذلك، فان مدة أجل العقد بدأت تسري قبل توقيعه بأسبوعين. وكمثال آخر، فان السيد الروداني لم يوقع العقد بخط يده، وانما عهد صراحة الى شريكه بالقيام بهذه المهمة. فالأمر اذن يبعث على الحيرة فيما يخص الرجل الذي أدخل المطبعة الى بلاده (21).

(20) سجل بليمني، ص 15.

(21) انظر ظهره صورة العقد.

مع ذلك فان صحة العقد لا توضع موضع اشكال من جراء هذه الهفوات أو المخالفات. أما بالنسبة لمدة العمل به، فكان يكفي في المغرب على الأقل أن يسلم بها الطرف المغربي. وثبوتها في الملف يدل بما فيه الكفاية على ان ذلك هو ما حدث. كما يدل على أن القياني التحق بخدمة السلطان بمجرد وصوله الى المغرب، مهما كانت التزاماته الأولية نحو السيد الطيب. انه هو الذي أشرف على ادارة المطبعة الملكية في مكناس ثم في فاس. وهو الذي يشار اليه في جميع الوثائق الأخرى ب «المعلم الطبيع المصري»، او بمجرد «المصري».

لا نعرف متى بدأت رحلة القياني صحبة السيد الطيب نحو المغرب، كما لا نعرف تاريخ وصولهما. لذا، وعندما وقفنا على أثرهما في يناير 1865 بالصويرة (22) — وهي المرسى التي كانت تؤمن في ذلك العصر المواصلات مع تارودانت — فاننا لم نعرف هل حلا بها مباشرة بعد رحلتهما، أم تسنى لهما سلفا متسع من الوقت للتوجه الى تارودانت والعودة منها. وبعبارة أخرى، فاننا لم نعرف هل كان عقده مع السيد الطيب قد بدأ به العمل أم لا. ومهما يكن فان أمناء الصويرة تكفلوا بالقياني في المدينة في الوقت الذي كان ما يزال العمل فيه جاريا بالعقد. وهذا يعني يالنسبة اليه أنه أصبح يشتغل لحساب الدولة التي حلت بهذا، في ظروف نجهلها، محل السيد الطيب. لقد تسلم اذن أول راتب له، وسير به. وكما يستنتج من باب «مصاريف المطبعة» في النفقات التي صيرها عليه الامناء، فانه كان يحمل معه معداته الخاصة بالمطبعة. وهذا ما تؤكده أيضا التكاليف الباهضة التي تطلبتها رحلته. أما وجهته النهائية بعد انطلاقته من الصويرة، فلا شك أنها كانت مدينة فاس حيث سنجده مستقرا فيما بعد. ولكن سيدي محمد كان يقيم وقتئذ في مكناس حيث كان يقضي من حين لآخر، ومع جميع أفراد حاشيته ومخزنه، أوقاتا يطول أمدها أحيانا. ويخيل الينا أن السلطان رغب في القيام بتجربة للمطبعة في مقر اقامته دونما ابطاء. وهذا ما يفسر لنا كيف أن القياني قطع رحلته عند وصوله الى مكناس، وكيف استبقي بها أكثر من ستة أشهر. لقد استقر اذن، وتكفلت أحباس المدينة بنفقته (23). وعلى عكس فصول العقد، فانه لم يتقاض

(22) التقرير المالي لنهاية رجب 1285 (61 نوفمبر 1858). سجل بليمني، ملصقة بين الصفحتين 14 و14 مكررة.

(23) نفسه.

Bel-yamani

ورقه مضمان وشروط ومعامله وما اشبه ذلك
من السندات الكائنه من وضع مبلغ
شهنامه مروش
٦

انه لما كان في يوم الاربعا المبارك ١٤ يوم خلت من شهر ربيع الاول ١٢٨١
اتفق حضرة العمدة الفاضل السيد الطيب الروداني بن المرحوم السيد محمد الروداني
من اهالي مدينة رودانة مغرب مع الفقير الى الله تعالى كاتبه الاحرف الفقير محمد القباني
المطيعي بن المرحوم ابراهيم من اهالي مصر المحروسة على انه يتوجه برفقته الى مدينة
رودانة بارض المغرب ويشتغل عنده في مطبعة حجر لمدة سنة كاملة ابتداها شهر
ربيع الاول ١٢٨١ وانتهاها شهر الحجة سنة ١٢٨٢ وله في نظير ذلك راحته مما يحتاجه من اكل وشرب
وكسوة على طبق مراده وفي كل شهر يعطي له ما بيان عشرة محبوب لجيبه وقد رضي الفقير محمد
القباني بذلك ومن بعد وفاء السنة المذكورة اذا اراد الفقير محمد القباني بان يرجع
الى بلده مصر المحروسة بان رحلة العمدة السيد الطيب الى حد بلده على طرفه وقد رضي
السيد المذكور بذلك ايضا الفقير محمد القباني استلم من حضرته نفقة بيستول سلف
اسمه تعالى لاجل يوفي بهم ما عليه من الديون الذي عليه بالمحروسة وفي محل الاقامة
يوفيهم لحضرته مع التدارك بعد انقضاء السنة المذكورة بدفعة واحدة ان اراد
الرجوع الى بلده باعلام ان اراد القيام مع السيد المذكور وقد رضي كلاهما بذلك
على موجب حزم المسلمين والاسلام الحنيفية

كاتبه الفقير
محمد القباني
المطيعي
١٤ ربيع اول ١٢٨١

العمدة الفاضل
السيد الطيب
الروداني

تعويضا عن مأكله. غير أنه لم يكن الخاسر في هذه الحالة. اذ بالاضافة الى لوازم ملبسه، فانه أنقد مثقالين في اليوم، أي ثلاثة أضعاف المبلغ الذي ارتضاه للارتحال عن وطنه. وكانت هذه هي الظروف التي استهل فيها عمله بطبع «شمائل» الترمذي.

وكما رأينا، فقد كان يحمل معه اللوازم الخاصة بعمله. أما بالنسبة لموظفي المطبعة، فانه لم يكن في حاجة الى أيد عاملة على درجة كبيرة من الخبرة لمساعدته في العمليات التي تدخل في دائرة اختصاصه. ففي إمكانه استقطابها في عين المكان. ولكن كانت هناك عملية لا يمكنه القيام بها من تلقاء نفسه، ونعني بها تخطيط النص المراد طبعه. ففي الطباعة الحجرية كان من اللازم كتابة النص على الحجر بخط اليد، على أن تكون الكتابة مقلوبة لتظهر مستقيمة على ورق النسخ. وللكتابة في مثل هذه الظروف الخاصة، كان الأمر يتطلب تمرنا طويلا وشاقا. فكيف تمكن القياني اذن من أن يجد في المغرب خطاطا مؤهلا لهذه المهمة، أو كيف تمكن هو نفسه من تدريب هذا الخطاط في المدة الوجيزة التي طبع فيها «الشمائل» ؟

والواقع أنه تحاشى هذا المشكل العويص، كما يتبين ذلك من قائمة اللوازم التي استوردها من جبل طارق (24). لقد تضمنت القائمة بالفعل غراء السمك، كما تضمنت، بالاضافة الى الورق العادي للطبع، نوعا آخر يعرف ب «كاغيد من غير نشاء». وكان هذا الغراء والورق الخاص والنشاء المشار اليه من المواد التي لا تستعمل البتة في الطبع على الحجر، وانما في الطبع «الأوتوغرافي». وهو طريقة مشتقة لا يكتب فيها النص مباشرة على الحجر، وانما ينقل عليه بعد رسمه رسما مستقيما على الورق الخاص المعالج بالغراء والنشاء. فبهذه الطريقة تحاشى القياني ضرورة الكتابة بطريقة مقلوبة، وأمكنه بالتالي أن يستخدم أي خطاط كان. وهناك مؤشر آخر : فقد كان يوجد مصحح من بين العاملين بالمطبعة، في حين لم يكن التصحيح هو الآخر ممكنا الا في الطبع الأوتوغرافي. وبفضل هذا العامل المساعد الاضافي نفسه، فان كل الدلائل تدعو الى الاعتقاد بأن الطريقة التي أدخلها القياني من مصر هي التي بقيت متبعة في فاس حتى بعد رحيله.

لقد كمل طبع «الشمائل» في 29 يونيو 1865. وكان من الحجم الصغير ولا

(24) قائمة اللوازم الموجهة من جبل طارق، سجل بليمني، 15 مكررة.

[illegible] لوازم المطبعة للجانب العالي بالله

[illegible]

[illegible] . . . . 4 = 4 = 8

ثم ايضا [illegible] . . . . 37 = 3 = 0

الجميع [illegible] .... 8 =

ثم ثمن [illegible]

[illegible] 3 = 2 = 7 36

ثم [illegible] 5 = 1 = 2

جميع [illegible] .... 5 =

ثم [illegible] 17 = 7 = 8

جميع [illegible] ثمنه منا . . . . 5 = 9

ثم ايضا [illegible]

[illegible] 20 [illegible]

[illegible] . . . . 01 = 6 = 0

الجميع منا . . . . 21 = 6 = 0

ثم [illegible] 11 = 6 = 0

[illegible] 10 = 9 = 0

الجميع منا . . . . 22 = 3 = 0

ثم [illegible] . . . . 21 = 4 = 8

ثم [illegible] 210

[illegible] 4 = 6 = 10 = 8

[illegible] 3 = 600

جميع ثمن الكاغد منا . . . . 21 = 4 = 8

جميع لوازم المطبعة [illegible] 500

الجميع [illegible] 5

[illegible] في الحجة الحرام عام 1283

مجموع [illegible]

[illegible]

لائحة «لوازم المطبعة للجانب العاليّ بالله» المستوردة من جبل طارق.

يتجاوز 144 صفحة. كما اقتصر طبعه على 103 نسخة. انه عمل متواضع، ولكنه كان بالغ الاتقان الشيء الذي كان يحفز على مواصلة الجهود شريطة أن يوافق المعلم الطبيع على البقاء في المغرب. ولو تبصرنا في الأمر من خلال الوضعية الجديدة التي ستعطى له، تلك الوضعية التي ستتحسن أيما تحسن، فانه عرف كيف يساوم بموافقته، ولكنه بقي مقيما. فبينما انتهى عقده في 24 يوليوز 1865، فانه لم يختف بالفعل من سجلات أحباس مكناس الا في 10 غشت. ثم بعد أسبوعين، تكفلت به السلطات المغربية، ولكن في فاس صحبة موظفيه المغاربة، الذين كانوا يتكونون، بالاضافة الى الخطاط والمصحح، من عشرين عونا.

وكانت الميزانية المستقلة لجامعة القرويين، التي تمولها الأحباس، هي التي تحملت منذئذ أداء راتبه. وكان هذا الراتب يتكون من ثلاثة مثاقيل وأوقية واحدة (3،1) كأجرة يومية، ومن عشرين مثقالا كانعامات شهرية، أي ما يعادل في المتوسط ثلاثة مثاقيل وسبع أواق (3،7) في كل يوم. وبالاضافة الى نفقات الملبس والمسكن التي كانت تؤديها الخزينة العمومية، فان مجموع راتبه كان يعادل ستة أضعاف ما نص عليه العقد الأصلي. واذا ما استثنينا الأعيان، فقليلون هم موظفو الدولة الذين كانوا يتقاضون في العصر راتبا أعلى من راتبه. كما أن الخطاط والمصحح كانا يتقاضيان أجرة كبيرة تصل الى مثقال وأوقيتين (1،2). أما بالنسبة للأعوان العشرين، فقد كانت أجرتهم بالطبع أدنى من ذلك بكثير. الا أن هذه الأجرة البالغة ثلاث أواق كانت تمثل متوسط أجرة عامل. مع العلم أنها سترتفع عندما ستخصص لهم فيما بعد زيادة 20 % . وكما هو الشأن بالنسبة للطبيع، فان مساعديه كانا يؤجران هما أيضا من أحباس القرويين. وعلى العكس، فقد كان الأعوان يتقاضون أجرتهم من الخزينة العمومية. وكانت هذه تنفق بالاضافة الى ذلك على مسكن القياني وعلى ملبس الجميع. وكانت تتحمل وحدها على الأخص التكاليف الخاصة بالمطبعة. وبذلك تم توزيع الأعباء مناصفة تقريبا بين الميزانيتين : ميزانية الأحباس وميزانية الدولة (25).

تلك هي الظروف الجديدة التي تم فيها استئناف النشر بفاس. وهو عمل لا يمكننا رصده يوما عن يوم، ولكن باستطاعتنا أن نتعرف عليه في تواريخ متتالية. ففي غضون سنة 1866، وقع طبع 180 نسخة من الأزهري. وفي يونيو من السنة التالية، تم طبع

(25) التقرير المالي السابق الذكر.

المؤلفات الثلاثة الأخرى التي ذكرها ابن زيدان، واحتل فيهاالخرشي المقام الأول ب 600 نسخة، كما كان ينتظر صدور خمسة أجزاء أخرى منه. في حين اقتصر طبع كل من ميارة والتاودى على 300 نسخة (26). ثم لا نجد بعد ذلك أي عنوان جديد، اللهم الا طبعة جديدة للتاودى بلغت ضعف الأولى، ثم مواصلة طبع الخرشي. وفي 16 نوفمبر 1868، أي بعد السنوات الثلاث التي مرت على استقرار المطبعة بفاس، بلغ مجموع ما طبع 3181 نسخة (27).

قد تبدو التفاصيل السابقة غير ضرورية. الا أنها تساعدنا في الواقع على أن نفهم كيف أن المطبعة، وهي ظاهرة حديثة، قد ترسخت في التقاليد المغربية العتيقة، كما تساعدنا على أن نستكشف الحدود التي ظلت هذه الظاهرة منحصرة فيها.

لقد كانت المطبعة الأولى اذن مؤسسة حكومية. وهذا أمر ثابت على الرغم من المساعدة الهامة للأحباس التي لمسناها فيما سبق. لقد كانت الأحباس، وهي شبه حكومية، تساعد السلطات العمومية في كثير من ميادين الحياة الاجتماعية. فلم تكن مساهمتها طبيعية فحسب في المشروع الذي أشرف عليه القيباني، وانما يمكننا أن نستغرب كيف أنها لم تتحمل وحدها كل أعبائه. ومما يلفت النظر أن السلطان قد حرص على أداء حصته على الرغم من مشاكله المالية العويصة (28)، ووافق على الزيادة في الأجور، وأعطى المعلم الطبيع امتيازات ثمينة. واذا علمنا، من جهة أخرى، أن وزيره كان يسهر شخصيا على سير المشروع، الى حد أنه كان يهيء النصوص قبل الطبع (29)، وأن ابنه وولي عهده الأمير سيدي الحسن كان مكلفا ببيع منشورات فاس في مراكش (30)، فاننا ندرك الأهمية الخاصة التي كان سيدي محمد يوليها لمطبعته، وكيف كانت هذه في نظره حقا مؤسسة تابعة للدولة. ذلك أن سيدي محمد كان

(26) محضر جلسة لجنة الخبراء. بليمني، ص 14.

(27) نفس التقرير المالي

(28) G. AYACHE : article cité, lère partie.

(29) رسالة قاضي الرباط عبد الرحمن البربري الى الوزير بليمني في فاتح جمادى الاولى الثانية 1287، ذكرها ابن زيدان في «الدرر الفاخرة»، ص 94.

(30) رسالة سيدي محمد الى سيدي الحسن في 20 صفر 1286 (فاتح يونيو 1869)، ذكرها ابن زيدان مصدر سبق ذكره، ص 93.

يطمح بالفعل، إثر هزيمة تطوان، الى النهوض بالبلاد عن طريق تزويدها بالمؤسسات الحديثة. وبجانب المشاريع الأخرى التي استحدثها في مختلف قطاعات الحياة الوطنية (31)، كانت المطبعة تساهم بدورها في تحقيق هذا الهدف. ولكن اذا ما أوضحنا أن المشروع كان مشؤوما من الناحية المالية، كما تبين من دراسة جدول للحسابات، وأنه لم يصمد الا باعانات الدولة، فان الرغبة ستحدونا الى طرح السؤال : هل كانت المطبعة، بعد ظهورها على هذا النحو الذي يكاد يكون غير تلقائي، تستجيب منذ ذلك الحين لحاجيات البلاد الحقيقية ؟

مع ذلك فقد بقيت قائمة. وكان سيدي محمد موفقا في هذا الميدان أكثر مما كان عليه في جميع الميادين الأخرى حيث لم تعرف جهوده التحديثية سوى الفشل. هذا شيء مؤكد. ولكن ذلك النجاح لم يكن سوى نجاح نسبي. واذا كان من الصواب لفت النظر اليه، فسيكون من الخطأ المبالغة في تقديره. ولمن أراد أن يقدره حق قدره، فما عليه الا أن يأخذ بالحسبان المستوى التقني المنخفض الذي بقيت عليه المطبعة بفاس لمدة طويلة، والمكانة الهامشية التي يبدو أنها شغلتها في حياة البلاد الثقافية.

كما رأينا، فان الطريقة المتبعة كانت هي الطبع الحجري في نوعه البسيط اليدوي. بيد أن المطبعة الحجرية تعد وسيلة شاذة بالنسبة لطبع الكتب. اذ ليس لها من الطباعة الا ميزة تقديم نص ثابت في كل نسخة، بينما كان المخطوط عرضة باستمرار لأخطاء الناسخ. الا أن مثل هذه الميزة ليست من تلك التي تدرك للوهلة الأولى. أما بخصوص الباقي، فلم يكن يوجد ما هو أشبه بمخطوط من كتاب مطبوع على الحجر. أخيرا فقد كان من اللازم بيع هذا الكتاب بثمن باهض بالنظر الى أن الطبع محدود وبطيء. فالمتوسط الشهري على عهد القياني لم يكن يتجاوز على الاطلاق 24 نسخة. وبالنسبة لـ «الشمائل»، الذي كان من الحجم الصغير مسطرة 12، والذي كان من شأن كتاب في حجمه أن يباع في أوروبا ببضع عشرات من السنتيمات، فقد عرض للبيع بسعر خمسة مثاقيل (32)، أي ما يعادل بالعملة الفرنسية سبعة فرنكات و65 سنتيما، أو ما يعادل 18 يوما من أجرة عامل في المطبعة. علاوة على ذلك، فقد تبين من دراسة جدول للحسابات، أن تكاليف الكتاب كانت أعلى في الواقع من ثمن البيع. ولكن

(31) G. AYACHE : article cité.

(32) محضر جلسة الخبراء السابق الذكر.

الخبراء حددوا الثمن دون أن تتوفر لديهم مقومات عن تكاليف الانتاج. وبالتالي، فقد استندوا في تقييمه في أغلب الظن الى ثمن المخطوط. وبعبارة أخرى، فان المطبعة الحجرية لم تكن قادرة الا على طبع كتاب يباع بالخسارة، ولا يختلف عن النسخة المخطوطة سواء بثمنه أو بأية ميزة واضحة أخرى. وعلى هذا، فان المطبعة الحجرية لم تكن تؤدي الى وقوع أية قطيعة مع الماضي من شأنها أن تدل على التغيير.

وهذا هو نفس الانطباع الذي يخامرنا بصدد المكانة التي شغلتها المطبعة بالنسبة لنشر مؤلفات العصر. لقد كان يوجد على عهد سيدي محمد والمولى الحسن كتاب اكتسبوا سمعة طيبة، من أمثال محمد أكنسوس وأحمد الناصري، وهما المؤرخان اللذان سبق ذكرهما في مستهل هذه الدراسة. بيد أن كتاب أكنسوس سيظل قيد الانتظار مدة خمسين سنة، والى غاية 1917، قبل أن يطبع في فاس. والى حدود هذا التاريخ، لم تتح للمغاربة فرصة قراءته الا مخطوطا. مع العلم أنه لما نُشِرَ للمرة الأولى سنة 1867، كان العمل بالمطبعة قد بدأ منذ سنتين. ومع العلم أيضا أن تكاليف هذا النشر غطيت باعانات السلطان (33). أما بالنسبة للناصري، فقد ألف 27 كتابا في ظرف ثلاثين سنة، لم يطبع منها سوى ثلاثة، اثنان في فاس عشية وفاته وبعيدها (34)، أما الثالث فهو تاريخه «الاستقصا» الذي لا ينفصل عن اسمه. ولكن طبع هذا الكتاب الهام وقع في القاهرة لا في فاس.

فما هي اذن الكتب التي كرست لها مطبعة فاس ؟ لا يمكننا أن نتحدث في هذا المضمار الا عن بداية الحركة. الا أن الاتجاه الذي سارت عليه يومئذ ذو دلالة شافية. فبعد «الشمائل»، الذي يعد كتاب تقوى، وبالتالي سهل المنال، يبدو أن المطبعة تخصصت في نشر المصنفات المعتمدة في التعليم بالقرويين، وهي كتب مدرسية اذا صح القول، أو ما يقوم اليوم مقام «المحاضرات المستنسخة».

ولكن بينما كانت الكتيبات أو المحاضرات المستنسخة تأخذ عادة بالحسبان حالة المعارف في الوقت الحاضر، أو تقوم حتى بتقديم ما لم ينشر بعد من المعلومات، فان

(33) رسالة سيدي محمد الى سيدي الحسن في 12 ذي الحجة 1283 (17 أبريل 1867)، ذكرها ابن زيدان في «الدرر»، ص 95.

(34) «زهر الأفنان من حديقة ابن الونان»، فاس 1896، و«طلعة المشترى في نسب الجعفري»، فاس 1902.

المؤلفات المنشورة في فاس كانت عتيقة ويرجع تاريخها الى قرنين أو ثلاثة قرون. فالتاودى وميارة والخرشي هم من فقهاء القرن 17 . أما الأزهري، فهو من نحاة القرن 16 (35). وكان الطلبة منذ هذه العهود البعيدة يتوارثون انتاجهم جيلا عن جيل، أو يضعون نماذج عنه بتكاليف زهيدة عن طريق نسخها بخط اليد. فهذا ما كان ينشر في فاس، بينما كانت المؤلفات الجديدة تبقى مخطوطة أو تعبر الحدود لتطبع في الخارج.

لقد كان سيدي محمد ينتظر من المطبعة أن تساهم في تحديث البلاد، ولكنها اقتصرت في الواقع على دعم التقليد، وهو تقليد جدير بالاحترام ولكنه لم يكن بحاجة اليها وقتئذ ليبقى راسخا (36). لقد كان ينتظر منها أن تعمل على توسيع دائرة النشاط الفكري، فاذا بها هي نفسها تتقوقع في نطاق التقليد. فهل يحق لنا أن نستغرب كثيرا كون الناصري تغافل عن الحديث عنها في عهد سيدي محمد ؟

على أن ما يمكن استغرابه هو هذا الاتجاه الذي كان يفضي الى طريق مسدودة. فاذا كانت الطباعة العصرية قادرة وحدها بوجه أخص على ضمان نشر واسع وبتكاليف زهيدة، فلماذا تم اختيار طريقة طبع شاذة كالطبع الحجري ؟

هناك في البدء أسباب ذات طبيعة تقنية ومالية. فمن الناحية التقنية، كانت المطبعة الحجرية قادرة رأسا وبدون أدنى تكاليف على نسخ جميع الرموز بما فيها حروف الأبجدية العربية. أما في الطبع التبوغرافي، فكان من اللازم الحصول على حروف مطابقة مسبقا يتم صنعها مقدما في أوربا. وحينئذ فان الجانب المالي للمشكل يبرز مع أداء الاعتمادات اللازمة. وهي اعتمادات هامة في جميع الحالات، ولكنها تزداد أهمية عندما يتعلق الأمر بالكتابة العربية التي يخضع فيها الحل، رغم أنه ناقص، لمجموعة من المصاعب.

بيد أن هذه المعوقات سواء منها المالية أو التقنية لم تكن تكتسي صبغة تجعل من العسير اجتيازها. وقد أعطت مصر الدليل على ذلك في نفس العصر. ذلك أن مصر

(35) انظر أعلاه، هامش 6.

(36) وفضلا عن ذلك، فقد بقي راسخا بدونها. وهكذا فان «الشمائل» استمر يصدر مخطوطا على الرغم من طبعه سنة 1865. وتوجد احدى هذه المخطوطات في الرباط وهي ترجع الى 1867 (علوش و الرجراجي مرجع سبق ذكره، ج 1، عنوان 777).

اختارت هي الأخرى المطبعة الحجرية. ولكنها كانت في هذا الوقت بصدد التخلي عنها لفائدة الطباعة العصرية. وهو الأمر الذي حمل بالذات أمثال «الفقير القياني» على الرحيل طلبا للرزق. وستقدم فيما بعد أدلة أخرى من طرف مختلف البلدان العربية، بما فيها المغرب مؤخرا منذ حصوله على استقلاله. بل ان المغرب توصل مؤخرا الى توضيح وسيلة بسعر رخيص لطبع النص العربي المزود بحركاته، أي في متناول يد حتى القارىء المبتدىء، وهو الأمر الذي كانت بلدان أخرى تسعى الى تحقيقه منذ مائة سنة (37). ولكن في كل حالة، حالة مغرب اليوم، أو حالة مصر بالأمس، فان التقدم التقني كان مسبوقا بتغيرات هامة سياسية واجتماعية، تلك التغيرات التي يبدو أنها تحكمت حتى في هذا التقدم قبل أن تمكنه بدوره من تشجيع النشاط الفكري. حقا، لقد عرف المغرب بدوره تغيرات عميقة منذ حوالي 1860، ولكن على المؤرخ أن يتساءل هل كانت من تلك التي تساعد على التحديث الذي كان يطمح اليه سيدي محمد. وعليه أن يتساءل على الخصوص فيما اذا كان السبب الذي جعل دخول المطبعة في هذا الوقت سابقا لأوانه يرجع لا الى انعدام الكفاءات وانما الى غياب الظرفية الملائمة.

---

(37) بفضل طريقة أحمد الأخضر التي تسمح بطبع النص مزودا بحركاته في عملية واحدة وباستعمال المنضدة السطرية (لينوتيب) الدولية و90 حرفا بدلا من 400.

الوظيفة التحكيمية للمخزن (*)

عندما يتعلق الأمر بالمغرب، تطالعنا صورة وفق الكثيرون حتى اليوم إلى تضمينها مجموع تاريخ هذا البلد ما قبل 1912. من خلالها، تتراءى لنا مجموعة من القبائل تصبو كلها إلى استقلاليتها، لا يمسك بزمام الثلث أو النصف منها إلا بالقوة داخل ما يسمى ب «بلاد المخزن»، المكونة من المناطق التي يحكمها السلطان الذي لا وظيفة له ولا مبرر لوجوده إلا جمع الضرائب، بينما تشكل القبائل الأخرى، التي بقيت مستقلة، كتلة شديدة المراس في الجبال والمناطق الهامشية، تدعى «بلاد السيبة»، وهي تتحدى السلطان، وتقف حجر عثرة أمام جنوده. فإلى هذه الصورة يمكن جملة، فيما قد يبدو، تفسير جميع الأوضاع منذ العصور القديمة إلى بداية هذا القرن.

كان علينا أن نلاحظ ان مثل هذه الرؤية، التي هي في الحقيقة جد متساهلة وساذجة، قد بلورت وأشيعت على يد مؤلفين فرنسيين في وقت كان مناسبا لتوظيفها في خدمة أغراض فرنسا الاستعمارية. فبتقديم المغرب كبلد لم ينته غزوه، بالنظر إلى أن الغازى، أي السلطان، كان في آن واحد شرسا وجشعا ومفتقرا إلى الوسائل، فإنها تركت الامال معقودة على المستعمر. فبفضل قوته ورحمته واهتمامه بالصالح العام، ألم يكن بوسع هذا الأخير، على العكس، تحقيق المستحيل، بإتمام الغزو، وتمكين السلطان في نفس الوقت من كسب ثقة رعاياه ؟ تلك كما نرى أسطورة ليوطي الذي كانت الأرضية تتمهد أمامه. وهذا ما يكفي بالتالي لتنبيه مؤرخ اليوم الذي أصبح الان

(*) نص مساهمة قدمت في الندوة التي نظمتها جامعة درهايم Durham (انجلترة) في يوليوز 1977 حول موضوع : «Modern Morocco : Recent research in Politics, Society and History».

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

على بصيرة بواقع الشؤون الاستعمارية.

مع ذلك، يبدو أن هذه الصورة ما تزال بالعكس تعتبر كحقيقة أولية ستكون بدونها كل دراسة تاريخية، حتى بالنسبة للمغرب المعاصر، مفتقرة إلى نقطة الارتكاز. فكلنا نعرف، على سبيل المثال، كتاب جون وطربوري John WATERBURY الذي عالج فيه حياة البلاد في العصر الحاضر، ومع ذلك خصص فصله الأول بكامله لنقل هذه الصورة المقدسة بدقة متناهية، وبدون أدنى تغيير (1).

من جهتي، لا أرى مندوحة عن القول، بكل بساطة، إن مثل هذا التهافت مجحف تماما في نظري، لأنه يشكل عائقا أمام تقدم الأبحاث. لاريب أن البرهان على ذلك سيقام كلما حصلنا من جهات أخرى على نتائج تفوق من حيث الوفرة وقوة الاقناع تلك التي توصل إليها المؤرخون السابقون. بيد أن هذا عمل سيتطلب كثيرا من الجهد والوقت، ولو أنه بدأ في المغرب نفسه، حيث سجل انطلاقة موفقة. لذا، وفي انتظار ذلك، فلن يكون من قبيل العبث أن نستلفت الانتباه إلى بعض جوانب الغلو والقصور التي تساهم في إضفاء الطابع الكاريكاتوري على هذه النظرية التي، بمعارضتها المطلقة بين مغربين يجهل كلاهما الاخر، «بلاد المخزن»، و«بلاد السيبة»، تبرز بشكل صارخ عجز وفظاظة سلطة ما هي إلا طفيلية في جوهرها. وسأحاول القيام بذلك بابداء بعض الملاحظات الأولية حول الطبيعة الحقيقية للعلاقات بين الدولة والقبائل في التاريخ المغربي، مقدما إياها بصورة مختصرة بالطبع، نظرا للحدود المعينة لنا. وسأعمد بعد ذلك إلى تدعيم عرضي ببعض الأمثلة الدقيقة التي ستبلور إحدى الوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة المغربية. انها وظيفة أساسية، ومع ذلك وقع تجاهلها، وأعني بها التحكيم والمصالحة في النزاعات أو الصراعات بين مختلف الفئات الاجتماعية.

*

عند الحديث عن دولة السلاطين، فان الجانب الذي لا يغفل الكثيرون عن التركيز عليه، في بادىء الأمر، هو طابعها القهري. وكمثال عن ذلك، يذكرون «الحركات» التي كان المولى الحسن على وجه الخصوص يجردها نحو هذه الجهة أو تلك من مملكته في كل سنة تقريبا، من أجل إعادة استتباب الأمن أو جباية الضرائب. وهذا ما جعل

(1) «The Commander of the faithful», Columbia University, Press, New York, 1970.

وطربوري، بعد الكثيرين ممن سبقوه، يعرف الدولة المغربية أو المخزن «كنظيمة راسخة من العنف المستديم» (2).

هذا ما لا شك فيه. ولكن يتوجب علينا أن نطرح سؤالا. بماذا تتميز هذه الدولة المغربية، وبشكل جوهري، عن الدول التي عرفها التاريخ حتى اليوم في أية جهة من جهات المعمور ؟ أية دولة، مهما ادعت الليبيرالية، لم تتكون ولم تحافظ على بقائها دون أن تستأصل يوميا التناقضات التي تصطدم بها داخل كيانها ؟ أية دولة لم تعرف ــ ولم تزل ــ لا الحركات الانفصالية، ولا الصراعات العرقية، أو الدينية أو الاجتماعية ؟ أيتها لا توجد سجونها مكتظة، وشرطتها معطلة، وجيشها نفسه غير موظف هنا أو هناك داخل حدودها ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نسم بالعنف الا الدولة المغربية وحدها ؟

خاصة اذا ما أرجعنا هذا العنف إلى الأبعاد التي كان يكتسيها حقا. ان الرواة يفيضون في الحديث عنه. ولكننا نعلم جيدا أن ما يسترعي انتباههم على الخصوص هو ما يعكر المجرى الطبيعي للأمور، كالمذنب، والمجاعة، وكذلك الحملات العسكرية. ولكن هل يجوز للمؤرخ أن ينخدع بذلك ؟ فلنضع نصب أعيننا عدد «الحركات» وعدد القبائل لنتبين أن غالبية هذه الأخيرة لم تر اطلاقا، ولو مرة واحدة، جند السلطان.

وفضلا عن ذلك، فان «الحركات» لم تكن تكتسي بالضرورة طابعا عدائيا. فبالعكس، كانت القبائل تخصص للسلطان، في غالب الأحيان، استقبالا حارا، تغمرها الغبطة لاستضافة ذلك الذي كان في أعينها شخصية مقدسة. واذا كان يتعين معاقبة احدى القبائل على المخالفات السابقة، فقد كان يتم اللجوء إلى الدبلوماسية أكثر من القوة لاقناعها بدفع غرامة. وان شهادة مدفعي المولى الحسن، جول اركمان، لذات دلالة في هذا الصدد (3).

(2) Op.cit., p.17.

(3) في دراسة مخصصة لاركمان Erckmann ، لم تنشر بعد، تثير ماكالي شبيرت Magali CHAPPERT الانتباه بشكل خاص إلى هذه النقطة بقولها : «لقد رأى اركمان جند السلطان يخوضون الحرب، وبين لنا بما يبعث على الدهشة انها لم تكن قائمة تقريبا. ففي هذه الحركات التي تستغرق عدة أشهر، تلعب المفاوضات دورا أوليا ... ولا تستعمل المدفعية في الغالب الا لاثارة الضجيج» : Jules Erckmann et les débuts de la mission militaire française au Maroc (1877-1883).

عند امعان النظر في الجهاز القمعي الذي كانت تتوفر عليه الدول المغربية في السابق، فإنه يبدو تافها بمقارنته بالجهاز الذي تتوفر عليه الأمم الأوربية الكبرى. وهذا ما جعل الأول مرغما على التدخل بشكل مكثف في الغالب، وبالتالي بشكل أكثر إثارة للانتباه، بينما كان الثاني، المنبث في كل جهة، يغطي البلاد كلها، ويقوم بالردع بصرامة لا هوادة فيها، وان لم يلفت الأنظار. مع ذلك، فإن المؤرخين أو الملاحظين الأوربيين، أولائك الذين كانوا على الأقل ذوي نية حسنة، لم يتمكنوا من التخلص من رؤيتهم الأوربية. فعندما تجوب قوات الشرطة شوارع مدنهم وسبل بلادهم، تراهم لا يرون في ذلك ما ينم عن القمع، بل يعتبرونه دليلا على انتشار الأمن. وبالمقابل، فيما يخص المغرب، فإنهم يهتزون أمام تردي الأمن حينما كان يتم فيما مضى انتداب «زطاط» لاجتياز أراضي قبيلة منعزلة في مأمن من كل خطر، وهذا بدلا من أن يدركوا أن «الزطاط» كان يقوم، وبشكل أفضل، بنفس المهمة التي تقوم بها عدة وحدات من الدرك، بدون أن يحمل مسدسا، وبفضل سلطته المعنوية وحدها. ان نظرة المؤرخ في بلد أجنبي ينبغي أن تكون مخالفة لنظرة السائح. وسنرى، ان نحن احترمنا هذا المبدأ، أن المكانة التي خصصها الأوربيون للعنف في الدولة المغربية في العهود السابقة تنطوي على كثير من الغلو.

* * *

لماذا هذا العنف ؟ وما هو الهدف الذي كان يتوخاه ؟ بعد ميشو بلير Michaux-Bellaire وبترديد مقولاته، ها هو ذا وطربوري يجيبنا اليوم في هذا الموضوع، مطبقا علينا في حلقة مفرغة وسخيفة. لقد كان الهدف على حد قوله هو «جمع الضرائب ليتمكن المخزن من دفع رواتب الجيش، وذلك من أجل سحق القبائل بهدف استخلاص مزيد من الضرائب» (4). اننا نتساءل كيف تمكن هذا الجهاز الأخرق من البقاء، وحتى من البقاء في حالة استقرار حسب وطربوري، بدلا من أن يتحطم عن آخره. ولكننا نريد أن نبني تقييمنا لا على حدود المنطق وإنما تاريخيا.

مما لا جدال فيه أن القبائل المغربية، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، عندما رصد الأوربيون على الخصوص الحالة في المغرب، قد وقعت في مجموع البلاد

(4) Op.cit., pp.17-18.

تحت عبء ضرائب فاحشة كان جمعها يتم في الغالب عن طريق الإكراه. ولكن لماذا لا يتعين القول ان حالة الأشياء هاته مستجدة، وأن الضريبة لم تكن تتجاوز فيما مضى عشر الغلات ولا النصاب الذي كان القانون الاسلامي يحدد أداءه على نتاج الماشية ؟ لقد كانت الضريبة محتملة اذن بصفة عامة. والا ــ ولنقلها مرة أخرى ــ كيف تمكن المجتمع ومعه الدولة من البقاء ؟ بيد أن الأمور تغيرت سنة 1860 عندما اضطر السلطان، في أعقاب حرب مفروضة على المغرب شنتها اسبانيا داخل مملكته، إلى أداء مائة مليون للمنتصر. فعلى الرغم من افراغ خزينته عن آخرها، فإنه لم يتمكن سوى من تسديد ربع المبلغ. ومن أجل أداء الباقي، كان عليه خلال أزيد من عشرين سنة استنزاف رعاياه غاية الاستنزاف، ومن ثم القضاء على المادة الخاضعة للضريبة (5). واذا أضفنا إلى ذلك الاضطرابات التي افرزها التسرب الأوربي المتنامي في جميع المجالات الحيوية، بما فيها المالية، أدركنا مدى العسف في تضمين النظام نفسه أصل وأغراض هذا التعطش إلى المال الذي كانت أوربا وحدها هي التي دفعت إليه، وأذكته بمختلف ضغوطها.

ان هذا العسف ليبعث على الأسى لا سيما وأنه يشوه تماما الرواية التاريخية. فمن أجل التفنن في إظهار السلطان وجهاز مخزنه كأداتي تخريب يأخذان ويدمران، بدون أي مقابل، كان لا مناص من تهميش جميع الوظائف الاجتماعية التي كانا يقومان بها والتي كانت تكسب الدولة المشروعية حتى في نظر القبائل. فلم يبق ثمة اذن سوى أن تصاغ عن القبائل فكرة خيالية، ويتصور المرء أن مطمحها الوحيد هو أن تذرع جنبات الغابة بكل حرية، شأنها شأن ذئب الحكاية ؛ وبذلك تتقلص العلاقات المتنوعة والمعقدة التي تربط هذه القبائل بالمخزن، إلى مسألة حجام، وزمام، وطوق.

عندما نرصد وضع القبائل، لا عن طريق الخيال، وإنما كما تحقق في التاريخ، نلاحظ إلى أي حد كانت الدولة ضرورية بالنسبة إليها. وتفيدنا مثلا دراسة حديثة لروزنبرجي والتريكي ROSENBERGER et TRIKI أن وقع الجفاف الكبير الذي ساد سنتي 1521 – 1522 في كل من المغرب والبرتغال وإسبانيا، كان أخف بكثير في شبه الجزيرة منه في المغرب. ويرجع ذلك إلى أن جهازا قويا للدولة ساعد في شبه الجزيرة

(5) Voir Germain AYACHE : «Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860», in Revue Historique, T. CCXX. oct. déc., 1958 et ci-dessus pp...

على استيراد الحبوب، في حين أن الناس في المغرب كانو يموتون بالالاف حول العاصمتين فاس ومراكش، حيث كانت الدولة الوطاسية آنذاك في طور الاضمحلال. بيد أن الراوي برناردو رودريكيز (Bernardo Rodrigues) الذي لاحظ هذا التباين وأدرك مصدره، أضاف — كما يذكر روزنبرجي والتريكي — أن المحن التي كابدها الناس في فاس ومراكش كانت تافهة اذا قيست بتلك التي كابدتها القبائل في المناطق المجاورة للحصنين البرتغاليين، أزمور وآسفي، والتي لم تكن وقتذاك خاضعة لأي سلطان. وقد اضطرت هذه القبائل المنعزلة، التي أذهلتها الكارثة، إلى بيع نسائها وأبنائها كعبيد للبرتغاليين من أجل الحصول على لقمة عيش. وهذا ما جنته من «حريتها» ومن «عدم خضوعها لدولة ما».

وبالعكس نجد خلال نفس الوقت — حسب شهادة ديكو دي طورس (Diego de Torres) — أن القبائل الخاضعة للدولة السعدية الجديدة في مناطق نشأتها، هي التي كانت أقل تضررا بفضل هذه الدولة (6). وهكذا فان الاستقلال لا يشكل حالة مثالية بقدر ما يصبح آفة عند حدوث نكبة بالنسبة للقبائل التي كان من مصلحتها اذن أن تخضع لدولة مرتكزة على أسس متينة. واذا كان الأمر يصدق عند حدوث الأزمات الغذائية، فانه يصدق أيضا عند النكبات الناجمة عن الحروب الداخلية أو الغزوات الخارجية. وهكذا فان دولتي أواخر المرينيين المنهارة ثم ورثتها الوطاسيين كانتا قد أغرقتا البلاد في حروب داخلية استنزافية، وتركتا القبائل الشاطئية عرضة لضربات البرتغاليين. غير أن السعديين تمكنوا، باستقطاب هذه القبائل تحت رايتهم، من تخليصها من الداء المزدوج الذي كانت تعاني منه. وهذا يعني، بعكس ما كان يدعيه ميشو بلير بالأمس، وما يردده وطربوري اليوم بدون تبصر، أن الدور الحقيقي للدولة في المغرب، كما هو عليه الأمر في البلدان الأخرى، لم يكن يقوم على سحق القبائل أكثر فأكثر لابتزاز مزيد من الأموال منها. لقد كان دورها، في مبدئه وواقعيته، وبالاضافة إلى وظائف أخرى، هو المحافظة على تعايش سلمي بين القبائل — كما سنبين ذلك فيما بعد — وكذلك جعل القبائل نفسها في وضع يمكنها من الاستفادة هي نفسها من تنظيم شمولي، وتمكينها في الأخير من المحافظة على بقاء كل منها، عن طريق الدفاع عن استقلال بلادها.

(6) Bernard ROSENBERGER et Hamid TRIKI : «Famines et épidémies au Maroc aux XVIème et XVIIème siècles», in Hespéris - Tamuda, vol. XIV, 1973, fasc. unique, pp.125-126.

قد يعترض علينا بأنه حتى ولو كان هذا هو الدور الذي تبنته الدولة، فمن الممكن أن تكون القبائل، فيما يخصها، قد نظرت إلى مصلحتها من زاوية مغايرة تماما، وأن الدولة بالتالي لم تكن تتصرف الا بالقوة لاخضاعها. الا أنه لا يوجد ما يمكن أن يدعم مثل هذا الاحتمال. ونرى بالعكس، وحتى بالنسبة لعصر جد متقدم، عندما كانت الامبراطورية المرابطية ما تزال في طور التأسيس، كيف أن عبد الله بن ياسين قدم باسم أبي بكر، أمير لمثونة، للقيام بحملة دعائية بالأطلس الكبير، وسط قبائل مصمودة التي كانت تتناحر فيما بينها دون أن تكون قد انضمت بعد إلى الدعوة. ونقدم فيما يلي الواقعة كما رواها صاحب «البيان المغرب» :

فقال لهم (عبد الله بن ياسين) ألا تعرفون أنه من مات منكم في هذه الحروب الجاهلية فإنه من أهل النار ؟... اتقوا الله عما أنتم عليه من فتنتكم وقدموا على أنفسكم من يؤلفكم».

ــ فقالوا له : ما هو فينا ... ولا في قبايلنا الا كل قبيلة منا ترى أن يكون الأمير منها».

ــ «فقال لهم ان أنتم سمعتم مني أدلكم على رأي صالح يصلح الله به أحوالكم : هذا أمير لمثونة الصحراء ... وقد كانوا سمعوا به وما أصلح الله من بلاد على يديه فأنعموا له ... عليهم العهود والمواثيق بذلك».

وبعد شهرين بالفعل، وصل أبو بكر إلى أغمات ودانت له القبائل بالطاعة من تلقاء نفسها (7).

ان رواية «البيان المغرب» هاته تدعنا ندرك، بناء على حجج عبد الله بن ياسين، وبناء كذلك على أجوبة أولائك الذين كان يعظهم والفريق الذي انحازوا إليه، إلى أي حد كانت القبائل تشعر بحالة التشتت والفوضى وكأنها داء، دون أن تكون قادرة من تلقاء نفسها على ايجاد منفذ لها، إلى درجة أنها تسارعت راضية إلى الخضوع لسلطة كانت تتجاوزها قاطبة. وإذا كان هذا الشعور قد هيمن مسبقا، كما رأينا حينه، منذ بداية الدولة المرابطية، وكان عاملا على ازدهارها، فإنه لا يمكن الا وأن يزداد رسوخا

(7) Ambrosio HUICI MIRANDA : «Un fragmento inedito sobre los Almoravides», in Hespéris - Tamuda, vol. II, fasc. I, pp. 51-52.

بعد قرون من الحياة المشتركة داخل دولة ينبغي ألا يعزب عن بالنا أنها عرفت ووزعت بين أفرادها رخاء لم تعرفه أوربا وقتذاك. وبالفعل، فقد تأجج عندما تعين على البلاد، ابتداء من القرن 15، مواجهة التهديدات الاسبانية والبرتغالية. هل يمكن أن نستوعب النجاح الذي حالف السعديين لو أنهم فرضوا أنفسهم بالقوة على قبائل مناوئة، بدلا من أن يتقلدوا الحكم باجماع القبائل بشكل جعلهم جد مرعبين تجاه أعداء الخارج ؟ ألا يمكننا أن نطرح نفس السؤال بالنسبة للعلويين الذين جاءوا بعدهم ؟ انه اجماع لم يكن مطلقا البتة، وكان يصطدم بكثير من المقاومة. ولكن هل يمكن أن نصدق أن المولى إسماعيل كان بإمكانه مع «عبيده» وحدهم أن يستأصل شأفة المعارضين لو لم تكن له ومعه غالبية القبائل ؟

سنعود بتفصيل، في موضوع لاحق، إلى الشعور الحقيقي للقبائل.

وانه لوهم، من جهة أخرى، أن نتصور بأن القبائل كانت متمايزة بعضها عن بعض تمايز كريات في كيس، وتنزع في نفس الوقت إلى التدحرج كل إلى جهة بمجرد ما يحدث ثقب في الكيس الذي يحويها من الخارج. فذلك من شأنه أن يهمل الروابط المنسوجة خلال قرون، تلك الروابط التي وحدت اما قبائل متجاورة عن طريق شبكة من الأسواق الأسبوعية والمواسم السنوية، واما بين مجموعة من القبائل والمدن الموجودة في أحوازها، الصغيرة منها أو الكبيرة.

لنلاحظ بدءا فيما يخص الحالة الأخيرة على الأقل، أن المدن، حتى بالنسبة لأكثرها عتاقة، قد تأسست في جوهرها بالالتحام مع عناصر قدمت من القبائل. هذه الحركية الخلاقة من العلاقات البشرية بين الطرفين لم تنقطع كلية كما تشهد على ذلك وثائق القرن الماضي. ولكن الأهم هو أن المدن، من جهة، لم تعد قادرة على العيش بدون المواد الغذائية واللوازم والمواد الأولية التي كانت تزودها بها القبائل، وأن هذه الأخيرة، من جهة أخرى، لم يكن بإمكانها الاستغناء عن منتجات المدن. لا يعزب عن بالنا أن هذه العلاقات كان من الممكن أن تفرز، وقد أفرزت، صراعات ذات صبغة خطيرة في بعض الأحيان. ولكن باعتبار ان هذه العلاقات كانت غير قابلة لأي انفصام، فقد كان من اللازم أن توجد حلول لجميع الصراعات بطريقة أو بأخرى.

عند وفاة المولى الحسن سنة 1894، تعرضت مدينة دمنات، على منحدر الأطلس

الكبير، للنهب من طرف القبائل المجاورة التي ثارت ثائرتها أمام تعسفات العامل المقيم بالمدينة، والاستغلال الذي كانت عرضة له من قبل التجار الحضريين. وقد لاذ العامل والسكان بالفرار تاركين المدينة قاعا صفصافا. ولكن لم تمض سوى مدة وجيزة حتى خرجت القبائل الثائرة نفسها لجمع السكان الفارين وإرجاعهم إلى ديارهم، آخذة على عاتقها، بصرامة متناهية، مهمة السهر على الأمن الذي أعيد استتبابه (8).

وهذا يعني كيف كان وجود المدينة أمرا لا مندوحة عنه بالنسبة إليها، ويعني أيضا إلى أي حد كانت مندمجة في شبكة من الروابط الاقتصادية، تلك الشبكة التي لم يكن بإمكانها البتة التخلص منها. دون شك، لم تكن هذه الروابط تكتسي دائما نفس الالتحام الذي رأيناه في الحالة المذكورة سابقا، ولكن مهما حاولت قبيلة ما أن تعيش منعزلة في مرتفعاتها، فان أفرادها كانوا، مع ذلك، ينزلون دوريا حتى إلى المدينة، ولو كانت نائية، لقضاء أوطارهم.

وهذا ما كان كافيا لتكريس شعورها بالانتماء إلى كلية أكثر اتساعا من التي كانت تشكلها وحدها، كما كان كافيا، من جهة أخرى، لتمكين السلطان، من جانبه، من تطويعها دون حاجة إلى قائد أو إلى حامية مرابطة دوما بترابها. وكان يكفي، كلما دعت الحاجة، احتجاز بعض الأعيان النازلين إلى المدينة لكي يتسنى في الحين تجاذب اطراف الحوار. وقد وقعت الحالة على عهد المولى الحسن بالنسبة لقبيلة تدغة التي ثبتت على الطاعة عن طيب خاطر وبدون إبطاء (9).

ان هذا ما يدفعنا إلى التأمل في حقيقة أو طبيعة «بلاد السيبة» هذه التي جعلها الأوربيون قلعة لأقوى حركات التمرد. في الحقيقة، لم يكن السلطان يتوفر على الامكانات الكافية خاصة بعد اضمحلال التجارة البعيدة المدى سابقا، لكي يعين في جميع قرى وجشرات مملكته جابيا وقاضيا ودركيا. ولكن، لماذا سيكلف نفسه عناء ذلك طالما أن القبائل كانت تتوفر على مؤسسات تمكنها من ضمان الحقوق بين أفرادها والسهر على أمنها الداخلي ؟ لقد كان دوره يقوم، لا على التدخل في الحياة

(8) أورد هذه الحادثة أحمد التوفيق في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا، والتي نوقشت بكلية الآداب بالرباط، 1976.

(9) نفسه، ص 101.

الداخلية للقبائل، وانما على إشراكها في الحدود والمقاييس اللازمة في مجابهة المشاكل المطروحة أمام البلاد قاطبة : الدفاع الخارجي، التكافل أمام الكوارث الطبيعية، حماية القوافل، السلم العام. وبناء عليه، فلا يحق لنا أن نتحدث عن التمرد الا في الحالة التي تقوم فيها القبائل التي تستدعى للقيام بالخدمات المذكورة أعلاه، برفض تقديم مساهمتها. ولكن من الحيف أن نتشدق بذلك كلما لم يقم السلطان باخضاع قبيلة ما لقائد مباشر، أو اذا كانت هذه تنتظر، لكي تقدم مساهمتها، ان تطالب بها. من المؤكد أن الفكرة التي لدينا عن جمهورية واحدة وغير مجزأة لا تنطبق البتة على المغرب. فبعض القبائل كانت ملزمة أكثر من غيرها بالضريبة، وكانت أخرى ملزمة أكثر بالخدمة العسكرية، وبعضها كذلك كانت تنتدب لمهام أمنية، وأخرى أخيرا، كانت تستبقى كاحتياطي لا غير. هذا ما ينبغي علينا أن نستوعبه بدلا من تبني مفاهيم أوربية حديثة واسقاطها على الأوضاع المغربية. وفضلا عن ذلك، وحتى بالنسبة لأوربا، في حالة الحرب، هناك في كل أمة أفراد يحاربون وآخرون لا يحاربون. فمن ذا الذي سيخطر بباله أن يرى في الغالبية الساحقة من أولائك الذين ليسوا على الجبهة أفرادا منشقين ؟

* * *

بعدما ادعى وطربوري بأن المخزن كان «نظيمة من العنف المستديم»، بدا وكأنه استدرك مصرحا، انسياقا مع طيراس وآخرين، ان العنف كان يتم بلا ريب، ولكن كوسيلة أخيرة، عندما يتبين أن الوسائل الأكثر سلمية والأقل تكاليف كانت عديمة التأثير (10). وكنا ننتظر من مؤلفنا حينئذ ان يقر بالخطأ اقرارا مشرفا، لأنه اذا كان المخزن يستنزف حقا الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى العنف، فكيف نفهم أن هذا العنف كان «مستديما»، مشكلا نوعا ما روح النظيمة ؟ كلا، لقد تمسك وطربوري بالمقولتين المتناقضتين دون أدنى تحرج. وصفوة القول، فان استعمال العنف لم يكن يتم في الواقع الا في فترات متفرقة برغم ديمومته، وكان القاعدة ولو أنه شكل حالة استثنائية !

ان منطقا كهذا يمكن أن يبعث على الدهشة اذا لم نكن على بينة في الوقت نفسه

(10) Op.cit., p.21 : force «was employed only when less costly and when more pacific tactics had failed».

من طبيعة الوسائل السلمية التي كان المخزن يستعملها، حسب نفس المؤلف وأولائك الذين استند إليهم. لقد قيل لنا إن الوسائل كانت كلها مستوحاة من مبدأ «فرق تسد»، وهي تقوم بالتالي على التدخل في الصراعات المحلية، وتحريض فريق ضد آخر، ومساعدة فئة بمنحها امتيازات، واللجوء في نفس الوقت إلى فرض ضرائب ثقيلة على فئات أخرى (11). وهكذا فقد كانت جميع هذه الوسائل تجعل حقا اللجوء إلى القوة أمرا لا داعي إليه، الا أنها كانت تتوخى نفس الهدف، ألا وهو فرض وصاية دولة على قبائل سائبة لا ترتضي هذه الوصاية. فبما أن هذه هي الفكرة التي توجد راسخة في الأذهان، وهي التي يراد اثباتها، فلماذا لا تطرق جميع الأبواب بالتذرع في آن واحد «بالعنف المستديم» والأولوية المخصصة لوسائل الخداع المعاكسة تماما ؟

ومع أن المنطق يحظى دائما بالعناية، سواء في التاريخ أو في ميادين أخرى، فإننا هنا أيضا لن نعمد إلى الاكتفاء بالاعتبارات المنطقية من أجل معالجة هذا المنفذ الجديد لنظرية جد مشكوك فيها مسبقا. فمن الناحية التاريخية قمنا أعلاه بتفنيد التعريف الذي أعطي للمخزن كنظيمة مرتكزة فقط على العنف. وسيتصدر نفس الاعتبار في معالجة المقولة المعاكسة التي تزعم بأن المبدأ الأساسي لسياسة المخزن هو زرع الشقاق من أجل السيادة. سأورد مجموعة من الأمثلة الدقيقة والمتنوعة حول النزاعات والحروب التي تدخل فيها المخزن بالفعل، وترجع جميع هذه الأمثلة إلى غضون القرن الماضي، عندما كان المخزن على وجه التحديد هو ذاك الذي يومىء إليه مؤرخونا جميعهم. وهي مدروسة لا حسب ما قيل أو حسب شهادات أخرى قابلة للأخذ والرد، وانما بناء على وثائق : مستندات شرعية أو إدارية، محاضر جلسات متناقضة محررة في طراوتها بحضور الأطراف المعنية. فيمكنها اذن أن تشكل قاعدة لتقييم أوثق حول الموقف الحقيقي للمخزن : هل كان يحاول، كما قيل، زرع الشقاق، أو هل كان بالعكس يسعى جاهدا لفض النزاعات ؟ كما يمكن أن تشكل كذلك نقطة ارتكاز لتقييم سلوك القبائل وشعورها الحقيقي حيال المخزن : فحسبما كانت الأطراف المعنية تقبل التحكيم أو ترفضه، وحسبما كانت تطالب به أو يفرض عليها، يمكن أن نقيس السلطة التي كان يتحلى بها الحكم في كنفها، وأن نحدد طبيعتها.

---

(11) Ibid, p.21 : «The general policy of divide and rule, picking sides in local disputes, pitting rivals against one another, favoring somme factions with special dispensations and punishing others by heavy impositions».

نأخذ أولا مثال قبيلتي هنفيفة وأولاد بوسبع المقيمتين بمنطقة مراكش، في قدم الأطلس الكبير، على جانبي واد ايمنتانوت الذي يجري من الجنوب إلى الشمال، من القرية التي تحمل أيضا هذا الاسم نحو قرية شيشاوة. ففي سنة 1850، كان سكان قرى هنفيفة قد اضطروا إلى مغادرة أراضيهم تحت وقع المجاعة، بحثا دون شك عن ملاذ في اتجاه مناطق قبيلتهم الواقعة في العالية. وبعد عودتهم في أعقاب المسغبة، وجدوا قراهم وأراضيهم قد استوطنت من طرف عائلات أولاد بوسبع التي وطدت مسبقا مقامها، ولم يكن في نيتها البتة الرحيل. ومن ثم قام النزاع الذي ظل معلقا إلى الوقت الذي تم فيه اشعار السلطان نفسه في ظروف نجهلها. وقد أوفد هذا الأخير إلى عين المكان لجنة تحقيق ومصالحة في يناير 1854، متكونة من ثلاثة عدول للنظر في الجانب الشرعي للقضية، ومن ضابطين من جيشه يمثلان السلطة. وقد مكن التحقيق من ملاحظة أن الدور والابار والمطمورات المدفونة وكذا الأمر بالنسبة لجل غراسات أشجار الفواكه، تشهد بعتاقتها على أن هذه الأمكنة عرفت في فترة سابقة للاستيطان الحديث لأولاد بوسبع استيطانا آخر، وأن المقيمين وقتذاك كانوا قد أقاموا هناك مدة طويلة كافية لاثبات حقوقهم في الملكية.

بقي جمع أقوال الشهود. فاقترحت أقرب القبيلتين، وهما دويران وسكساوة. وقد جاء ممثلوهما للادلاء بشهادتهم بحضور الأطراف المتنازعة. غير أن سكساوة لم تتمكن من تحديد موقفها من المشكلة. وبالمقابل، فقد قدمت قبيلة دويران بيانا يزكي ويتمم النتائج التي أسفر عنها التحقيق الميداني. فبفضل استيطانها السابق والقديم، كانت قبيلة هنفيفة هي صاحبة المكان، وقد غادرته بالفعل سنة المسغبة، الا أن عودتها تمت قبل مرور الزمن القانوني على حقوقها التي لم تفتأ، فضلا عن ذلك، تطالب بها.

كان من الواضح بالتالي أن قبيلة أولاد بوسبع، التي حلت محلها، لم يكن بإمكانها التذرع لا بحق المحتل الأول ولا بالحق الذي يخوله استثمار الأراضي المهجورة. وكان يتعين عليها اذن إعادة الأرض، وهذا ما نصحها الجميع بالقيام به عن طيبة خاطر. الا أنها رفضت.

بعد فشل المساعي الودية، لم يبق على اللجنة سوى الانسحاب وتقديم تقرير للسلطان. لأن هذا الأخير هو الذي أصبح عليه منذئذ، لا أن يصالح، بل أن يحسم. وهذا ما فعله بالفعل بناء على النتائج التي توصل إليها أعضاء اللجنة، في نفس الوقت

الذي أمر بألا تتم إعادة الأرض إلا بعد جني محصول القمح الذي سبق بذره من طرف أولاد بوسبع (12).

هل نرى في كل هذا السياق ما ينم عن نزعة المخزن إلى العنف، أوعن رغبته في اذكاء الخصومات ؟ على العكس، لا يمكننا في البداية أن نعيب على السلطان تدخله في هذا النزاع المحلي، لأنه بامتناعه وبتركه القبيلتين تقتصان بنفسهما، كان من الممكن أن يترك الوضع يأخذ مجرى وخيما.

دون شك لقد اتخذ موقفا، بيد أنه موقف الانصاف، ويتعين علينا أن نقدر الجهود المتبصرة التي بذلت للكشف الدقيق عن الحقوق المهضومة، وكذا الأمر بالنسبة للاهتمام بالحصول على تعويض عنها دون أن يصل الأمر في ذلك إلى هضم حقوق الطرف الخصم. كيف لا نأخذ في الاخير بعين الاعتبار أن السلطان حاول التوصل إلى تسوية ودية قبل اللجوء إلى قرار السلطة ؟ ذلك أن المحاولة، على الرغم من فشلها، هي دليل على الرغبة الصادقة في المحافظة على أوثق الروابط الودية بين القبائل المتجاورة. ومن جانب القبائل، فان كل شيء يدعو إلى الاعتقاد، دون أن يكون في مقدورنا تأكيد ذلك بناء على النص الوحيد المتاح، بأن تدخل السلطان جاء بناء على طلب صريح من قبيلة هنفيفة. ومهما يكن، فان قراره لم يعمل الا على غمرها بالامتنان وتقوية شعورها، وكذا الأمر بالنسبة لشعور القبائل المجاورة، بالخضوع لسلطته بكل اجلال. أما بالنسبة لأولاد بوسبع، فان عدم قبولهم قرار التحكيم يماثل على الأكثر رفض طرف قام برفع الاستيناف، دون أن يكونوا لهذا السبب قد رفضوا التحكيم أو طعنوا في صلاحية أولائك الذين قدموا لاجرائه. لقد تركوا التحقيق يجري بين ظهرانهم، واستجابوا للمحققين، ووقعوا محضر الجلسة المحرر أمامهم، وهذا يعني إلى أي حد كانوا هم أنفسهم يشعرون باندماجهم في التنظيمة حتى ولو كانوا في الحالة الراهنة لم يحصلوا منها على ما يرضيهم. فتلك مجموعة كاملة ترتسم فيها مسبقا صورة جد مخالفة — والحق يقال — للتي تصدينا لها فيما سبق. بيد أننا سنرى هذه الصورة تتحدد وتتأكد بدراسة الأمثلة الأخرى التي سنستعرضها.

(12) محضر الجلسة الذي حرره بكيفية متناقضة أعضاء اللجنة بحضور الأطراف المتنازعة، والشهود، وشخصيات أخرى، في 20 ربيع الثاني 19/1270 — 1 — 1854، (وثيقة في حوزة المؤلف).

انه لنزاع من نوع آخر ذلك الذي قام في مدة سابقة بسبع سنوات، أي سنة 1847، في مكان جد بعيد عن المنطقة، بالشاطىء المتوسطي. فعند ملتقى الريف وبلاد غمارة، توجد قبيلتان متجاورتان، احداهما ريفية، وهي متيوة، والأخرى تنتمي إلى اتحادية غمارة. وقد ساورت مجموعة أسر، داخل القبيلة الثانية، فكرة الاحتماء بمتيوة المجاورة لها وحتى الانضمام إليها مع أراضيها، نظرا لأنها كانت مسؤولة عن جريمة قتل اقترفها أحد أفرادها. وهكذا فقد حاولت الانسلاخ عن السلطة القضائية لقبيلتها المحضة. الا أن هذه، وندرك سلفا ضغينتها، استدارت ضد متيوة التي ساعدت على حبك الدسيسة. فها نحن اذن أمام جرثومة حرب. بيد أن عامل غمارة تدخل باسم القبيلة المتضررة. ولم يكن تدخله مباشرا، حيث أن متيوة لم تكن تدخل ضمن سلطته، وانما عن طريق السلطان. وقد أصدر هذا الأخير بمجرد اشعاره أوامره إلى عامله بالريف بالزام متيوة باحترام جيرانها الغماريين (13).

بالاضافة إلى ما تنطوي عليه الحالة الثانية من تأكيد للدور الفعال والحيوي الذي كان يقوم به السلطان أحسن قيام، وبكيفية واعية، من أجل المحافظة على السلم، فانها تمدنا بمعلومات أخرى لا تخلو من أهمية.

فنحن أمام قبيلتين يدير كل منهما شؤونه على غرار جمهورية صغيرة، تضطلع احداهما بنفسها بمهام قضائية ازاء أفرادها، في حين أن الأخرى ترى من حقها أن تزداد اتساعا على حساب جيرانها. ألا يمكننا أن نستنتج أن سلطة العاهل كانت غائبة، وأن نقرر بالتالي أنها غائبة لكونها لم تتمكن مطلقا من فرض سيطرتها ؟ هذا ما استنتجه الكثيرون، وما مكن حتى من صياغة نظرية «بلاد السيبة» الشديدة المراس، والتي أدرجوا ضمنها، على وجه التحديد وبدون تردد، قبائل الريف قاطبة بما فيها قبائل غمارة. بيد أننا نرى في الواقع أن الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به قبائلنا في تسيير شؤونها الداخلية، لم يكن يتنافى بتاتا مع خضوعها لسلطة العاهل في المنطقة والمتجسدة في شخص العامل.

---

(13) تقرير عامل غمارة أحمد بن مرزوق الغماري، إلى السلطان مولاي عبد الرحمن في 6 ربيع الأول 22/1263 — 11 — 1847. (وثيقة في حوزة المؤلف، سلمت له من طرف السيد ج س كولان G.S.COLIN).

لقد لجأت القبيلة الأولى إليها ليتم انصافها من جيرانها، وتعين على الثانية أن تذعن لها لتعويض الأضرار التي تسببت فيها، وقد تم كل ذلك عن طريق التقاضي وحده، وبدون حاجة إلى تجريد حامية للاقتصاص بالقوة من القبيلة المذنبة. فهل كان من الممكن أن يحدث ذلك لو لم تكن هذه القبائل التي يدعى أنها منشقة، تحترم سلطة العاهل، فضلا عن الخضوع لها، احتراما كافيا بشكل يجعلها تقبل قراراتها دون اعتراض ؟

* * *

مع ذلك، وفي كلا الحالتين اللتين قمنا بتحليلهما، ثمة نقطتان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار. أولا، لا يمكننا أن نجزم فيما اذا كان تدخل السلطان قد جاء بناء على طلب صريح من أحد الطرفين أو فيما اذا كان هو الذي أخذ زمام المبادرة بعد أن تم اشعاره. ثانيا، كان يتعين الفصل في كلا القضيتين، بحيث أن طرفا واحدا لا غير هو الذي وجد نفسه راضيا، في حين أن الاخر تلقى القرار كإدانة. وبالتالي، وعلى الرغم من أن تدخل السلطان كان يقابل برضى الجميع، فإننا مازلنا نجهل إلى أي حد كان محتملا أو مقبولا، أو حتى مرغوبا فيه. الا أن المثالين الجديدين من النزاعات التي بقي علينا معالجتهما، سيمكناننا من الاجابة على هذا السؤال الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمن يريد رصد الطبيعة الحقيقية للروابط التي تجمع بين المخزن ورعاياه.

لقد رأينا أعلاه كيف أن التوتر بين المدينة والبادية قد تحول إلى صراع بالغ الخطورة عندما وقع سنة 1894 نهب دمنات واقفارها من سكانها على يد القبائل المجاورة. دون شك، كان من الممكن تجنب مثل هذا المآل لو لم يكن المخزن، لأسباب لن نبحث عنها هنا، في وضع يعيقه عن ممارسة وظائفه التحكيمية. وايا كان الأمر، نورد الكيفية التي جرت بها الأمور فيما قبل بنصف قرن على وجه التحديد بين مدينة شفشاون في غرب الجبال الريفية، وقبيلة الأخماس التي كانت أراضيها متاخمة لها.

كانت العلاقات قد قطعت بين المدينة ونواحيها المجاورة، وكان الفلاحون قد هجروا أسواقها بينما لم يعد يجرؤ سكانها على المجازفة خارج الأسوار على اثر نهب بعض القوافل في الطريق. كان الجميع يعاني من الأضرار المترتبة عن مثل هذه الحالة التي امتدت مع ذلك، لعدم إجراء أي وساطة، وأصبحت تنذر حتى بالتمخض عن

اضطرابات دامية. اذ ذاك توصل باشا تطوان، الذي كانت شفشاون وناحيتها تدخلان ضمن قيادته، بأوامر السلطان حول تنظيم وساطة. تبعا لذلك تكونت لجنة ذات هيبة من الشرفاء العلميين الذين كانت كلمتهم مسموعة ويحظون بتقدير كبير من طرف الجميع، واتصلت بالتالي بالجانبين مناشدة إياهما بتجديد أواصر الاخاء الاسلامي بينهما. وبسرعة، فان المتخاصمين الذين لم يكونوا على أغلب الظن ينتظرون أكثر من ذلك، انصاعوا إلى الاقتناع. ونتج عن ذلك عقد مؤتمر شارك فيه العلماء والفقهاء ورجال أتقياء آخرون، وتم فيه إعادة الصلح وأداء اليمين على تناسي ما حدث بلا قيد ولا شرط. وتعهد تجار المدينة، الذين لحقتهم أضرار من جراء أعمال القبيلة، بالتخلي عن المطالبة بكل تعويض. كما أعيدت حرية التجول مع الالتزام باحترامها. وتقرر أخيرا، أنه اذا ما قام أحد الطرفين مستقبلا بخرق الصلح المتعاهد عليه، فسيتحمل العقوبة التي سيقضي بها السلطان (14).

هنا كذلك لا ندري من أين جاءت المبادرة التي أدت إلى تدخل السلطان. الا أن هذه النقطة لم تعد تكتسي أهمية كبرى ذلك أن المهم هو أن نأخذ بعين الاعتبار السرعة التي قبل بها الطرفان الوساطة. فسواء اكشفا عنها أم لا، فانهما كانا ينتظرانها اذن، ويطمحان إلى أن يبادر العاهل باخراجهما من المأزق. وهذا في حد ذاته ما يتضمن مسبقا اعترافا بسلطة هذا العاهل. وفوق ذلك، فقد رأيناهما يقومان بنفسهما صراحة بهذا الاعتراف وذلك بقبولهما مسبقا العقوبة التي يرتئي السلطان انزالها بهما في حالة ما إذا لم يفيا بقسمهما. فان تقوم ساكنة حضرية كساكنة الشفشاون، بالالتزام بمثل هذا التعهد، فذاك أمر لا يثير الاستغراب، ولكن أن يصدر عن الأخماس، وهي القبيلة المشهورة بشراستها، والمعدودة عادة ضمن «بلاد السيبة»، فلا يسعنا الا أن نتساءل هل هذا ينسجم مع الفكرة التي يصوغها الكثيرون عن روح العصيان الجامحة هذه والتي تحرك، فيما يبدو، القبائل الجبلية والهامشية ؟

ننتقل الان إلى قبيلة أخرى من الأطلس الكبير، مشهورة أيضا بطبيعتها الشرسة، وهي قبيلة آيت يوسي، الواقعة على منحدري الأطلس، جنوب فاس وصفرو، على المحور

---

(14) محضر الجلسة المحرر في 17 رجب 2/1260 — 8 — 1844، بحضور ممثلي شفشاون وقبيلة الأخماس، والمصادق عليه من طرف قاضي تطوان. (وثيقة في حوزة المؤلف ومسلمة له من طرف كولان G.S. COLIN).

الكبير من الطريق السلطانية الرابطة بين العاصمة وتافلالت عن طريق مدلت. وكما هو الحال في الريف أو لدى الغماريين، فقد كان يوجد عند آيت يوسي هؤلاء ممثل سلطاني يلقب بالقائد، ولكن لم يكن بالامكان أن يديروا شؤونهم الا بأنفسهم نظرا لتفرقهم في مجال جغرافي واسع. كانوا اذن الأنموذج المثالي لهذه القبائل النائية، الشرسة، التي توسم برفضها الخضوع للمخزن.

في 1871 تفجر صراع نجهل أسبابه الحقيقية بين الأفخاذ الثلاثة المكونة للقبيلة. وكانت الهجومات تشن من معسكر لاخر، بل ان القصور المحصنة نفسها لم تبق سالمة. وحيث إن الحرب امتدت دون أن تسفر الا عن الخراب والباس الحداد بجميع المتحاربين بدون تمييز، فقد قرر فخذ آيت مسعود أو علي، الذي يشكل أحد الأطراف الثلاثة، التماس مساعدة السلطان، وعلى الرغم من أن هذا الأخير كان يود كثيرا الاستجابة لندائه، فإنه صرف المبعوثين مصرحا : ان كل محاولة ستكون ضربا من العبث اذا لم تطهروا قلوبكم من كل الأحقاد التي كدرت صفو اخائكم السابق. فارجعوا اذن إلى دياركم ولا تعودوا قبل أن تقروا أنتم بأنفسكم، مع خصومكم، بمبدأ السلم بينكم. وقد تم تبليغ هذا الخطاب. وحيث أن الذي كان يرغب في الصلح هو السلطان نفسه، وليس أحد الأطراف المتحاربة، فقد أصبحت الأرضية ممهدة، لأنه كان يكفي ابداء الطاعة لكي يبقى شرف الجميع مصانا بعد أن تضع الحرب أوزارها، دون أن يكون هناك منتصر أو منهزم. وبالفعل، فان خصوم الأمس سرعان ما انتدبوا وفودهم الثلاثة التي ذهبت جميعا إلى العاصمة، حيث لم يبق سوى تحرير شروط الصلح خلال مناقشات متأنية قادها بمهارة حاجب السلطان : وهكذا فقد تعهد الجميع بتجديد أواصر الاخاء القديم بينهم، واستعاد كل طرف أرضه كما كانت محددة قبل المشاحنات وتكلف أخيرا كل فخذ من الأفخاذ الثلاثة بقسم من الطريق السلطانية التي كانت مسؤولية الأمن فيها تقع دائما على عاتقه. وتم التوقيع على العقد بحضور قواد ثلاث قبائل أخرى كان بوسعها، بفضل موقعها، تنبيه السلطان في حالة ما اذا أخل أحد الأطراف بقسمه. في هذه الحالة، سيقرر السلطان، بحكم القانون، العقوبة المتعينة (15).

(15) نص الاتفاق المبرم بالعاصمة السلطانية في ربيع الثاني 25/1288 — 6 — 1871، بين آيت مسعود أو علي، وآيت هلي وغرابة، وهي الأفخاذ الثلاثة لايت يوسي، تحت اشراف الحاجب موسى وبحضور قائد آيت يوسي وقواد بني مطير ومجاط وكروان (وثيقة غير مرقمة، محفوظة بالمكتبة الصبيحية).

إن تسوية هذا الصراع يذكر في عديد من نقاطه بالتسوية التي رأيناها فيما سبق بين مدينة شفشاون وقبيلة الأخماس المجاورة لها. وهي بهذا تساهم في تأكيد النتائج الأولى التي توصلنا إليها فيما يخص دور المخزن وعلاقاته بباقي الفئات الاجتماعية. الا أنها تتضمن أيضا بعض أوجه التباين التي بفضلها نستطيع في آن واحد تتميم وتحديد هذه النتائج.

نجد أنفسنا هنا أمام صراع حقيقي مسلح بين عناصر جد بعيدة عن المركز، دون وجود مدينة وصلية، مثل شفشاون في الحالة السابقة، لتساعد على التمكن منها. هذا هو بالضبط، كما قيل، الوجه الحقيقي للمغرب القديم حيث كانت الفوضى ضاربة أطنابها. فالقبائل سائبة، متروكة وشأنها، تتجاهل السلطان شريطة أن يتجاهلها بدوره، وهي مستعدة لطرده اذا حاول القدوم إليها.

مع ذلك، ماذا نرى ؟ فمن بين الأطراف المتحاربة الثلاثة، وجدنا أن الطرف الأول قد توجه إلى السلطان لالتماس وساطته، بينما قبل الطرفان الاخران التفاوض بمجرد ما قدمت الوساطة بشرط قبولهما. وتعهدت كلها أخيرا على الاخاء، متناسية دفعة واحدة الأحقاد الناجمة عن المعارك، وكان السلطان هو ضامن تعهدها. وبكلمة أخرى، فان هذا يعطينا رؤية معاكسة تماما للرؤية التقليدية. اذا كانت القبائل تخوض الحرب، فانها لم تكن تخوضها من أجل التسلية أو لنزعة فطرية. لقد كانت تكابدها كجائحة لم تكن لتعرف سبل الاحتراز منها لو تركت وشأنها. وهذا ما كرس الحاجة لديها إلى اللجوء إلى سلطة تتجاوزها، وتتجسد هذه السلطة في شخص السلطان. وكان هذا اللجوء مثمرا ورائعا نوعا ما، اذ أن السلطان تمكن بمجرد كلمة من تحاشي الداء. كيف لا تعطي القبائل لشخصه وزنا روحيا، وألا تخصه باجلال ديني ؟ وبالفعل، لم يجرؤ أي واحد على الاطلاق على جحد هذا الاحترام الديني من جانب القبائل لوضوحه بجلاء. ولكن البعض كان يعطيه قيمة محدودة، اذ أنه لم يكن يكتسي، كما قيل، سوى طابع ديني ويترافق بالتالي على الصعيد الزمني مع التطاول والعصيان والتحدي. لقد رفض هؤلاء التسليم بأن الجانب الديني لم يكن هنا كما هو عليه الأمر في جميع الأنحاء سوى امتداد للجانب الزمني، وأنه يستلزمه بالضرورة. ولدينا هنا الدليل على ذلك، من الأول إلى الاخر، خاصة في المثال الأخير، عندما طالبت الأطراف المتنازعة الثلاثة المتعاهدة من السلطان، باعتباره ضامنا لتعهدها، بمعاقبة من يقوم بنهك هذا التعاهد.

ماذا نقول أيضا عن حقيقة أخرى، وهي أن قبيلة آيت يوسي، التي تشكل الأفخاذ الثلاثة جزءا منها، كانت تضمن الأمن في الطريق السلطانية المارة بأراضيها ؟ والأمر لا يتعلق بمهمة نظرية، كما يشهد على ذلك البروتوكول الملحق بالمعاهدة (16). فقد كانت نقاط «النوازل» التي يلزم حمايتها مذكورة باسمائها واسم الفخذ المكلف بحمايتها. كما أن قيمة التعويض، التي تؤديها القوافل كانت محددة بدقة بالنسبة لكل محطة. لقد كان الكثيرون مقتنعين بأن هذه القبيلة النائية تجهل المخزن في الواقع، فاذا بها تملأ بنفسها وظيفة وطنية، وكان هذا لحساب السلطان وباسمه.

أما بالنسبة للسلطان، فماذا تبقى، بعد هذه الدراسة، من الأطروحة التي تجعل منه رجلا يصطاد في الماء العكر، ويزرع التفرقة بخطة محكمة من أجل فرض سيادته ؟ لقد رأيناه في جميع الحالات المدروسة يعمل لا على زرع الشقاق ولا على اذكاء الاضطراب، وانما بالعكس على التسكين والمصالحة. وفوق ذلك، فقد أمكننا أن ندرك أن سلطته كانت تزداد كلما نجحت المصالحة، اذ أن النجاحات المحصل عليها بهذا الشكل الذي يخلو من العنف كانت تزيد بالفعل من احترام رعاياه له، وكانت سلطته، التي تتخذ طابعا مقدسا، تسمح له بتحقيق نجاحات أخرى بدون عنف.

لا ينبغي أي ينسب إلى القول بأنني أدعي بهذا اقصاء العنف من التاريخ المغربي، لأنه سبق لي أن أوضحت وجهة نظري حول هذه النقطة. وغاية ما أقول هو أن الدولة المغربية لم تكن قائمة فقط على العنف. فبقدر ما كانت تملأ وظائف وطنية واجتماعية لازمة لحياة البلاد، بقدر ما كانت ليست فحسب مقبولة وانما مساندة من طرف السكان. ومن بين الوظائف التي كانت تجعل وجود الدولة أمرا مرغوبا فيه هناك خاصة وظيفة التحكيم التي حاولت تحليلها.

---

(16) برتوكول موقع عليه في نفس ظروف الاتفاقية، ولكن بعد أربعة أيام، في 10 ربيع الثاني 29/1288 — 6 — 1871 (وثيقة محفوظة أيضا بالمكتبة الصبيحية).

الشعور الوطني في مغرب القرن التاسع عشر (*)

تعرض المغرب، على امتداد القرن التاسع عشر، وخاصة منذ احتلال الجزائر، لضغط متزايد من قبل أوربا، آل به الأمر إلى أن سلبه استقلاله. وبالتالي، فان الأمر لا يخلو من أهمية اذا ما نحن تساءلنا فيما اذا عرفت البلاد، ومنذ هذه الفترة، ما نسميه اليوم بالشعور الوطني، لكي نحاول تحديد آثاره فيما بعد اذا كان الرد على السؤال بالايجاب. ذلك أن الأمثلة لا تعد ولا تحصى، منذ ذلك الحين، حول تأثير هذا الشعور على مجرى الأحداث، وأحيانا بشكل حاسم. وان مؤرخ هذه الفترة سيظل مفتقرا إلى إحدى المعطيات الأساسية مادام لم يطرح هذا السؤال، ويقطع فيه برأي حاسم.

نعلم بأننا نثير اعتراضا شائكا منذ البداية بتقديمنا الأمور على هذا الوجه. سيقال بالفعل : أليست النجاحات التي يمكن بحق أن نعزوها إلى هذا الشعور السائد في يومنا، الذي استرجعت فيه كثير من البلدان سيادتها جزئيا بفضله، أليست المؤشر، ان لم نقل الدليل على غيابه في فترة سقطت فيه، على العكس، هذه البلدان في التبعية الواحدة بعد الأخرى ؟ طبعا، يمكننا ويحق لنا أن نتحدث عن ظهور هذا الشعور الوطني كقوة سياسية منذ القرن الماضي، ولكن بالنسبة لأوربا التي كانت فيها الأمم قد تشكلت. ويعيد البعض الى الأذهان في هذا الصدد أن الأمة، وهي حقيقة عصرية، لم تر النور الا مع صعود البرجوازية الكبيرة والحضارة الصناعية : فوحدة التراب، واللغة،

(*) نص المساهمة التي قدمت في الندوة الدراسية لجمعية تاريخ المغرب يومي 12 و 13 ماي 1967، وقد تم نشرها في : «Revue Historique», vol. 488, oct. déc. 1968
(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

والعادات، والماضي، يمكن بالتأكيد أن تشكل القاعدة لدولة ما، ولكنها لا تكفي لتشكيل أمة، لأن هذه تقتضي، بالاضافة إلى ذلك، ترابطا عضويا — والاقتصاد الرأسمالي هو الذي كان وحده قادرا على خلقه حتى بداية القرن التاسع عشر — سواء بين مختلف أطراف البلاد، أو بين السكان المتواجدين فيها. فهل كان بالامكان أن نرى مجموع سكان المغرب القديم يهتزون، متجاهلين بعضهم بعضا، شعورا منهم بأمة لا فكرة لهم عنها، وهو البلد الذي تنعدم فيه الطرق، والسكة الحديدية، والتلغراف، ويتكون سكانه أساسا من وحدات قبلية، تعيش منطوية على نفسها، ولا تخرج من عزلتها الا لدفع الضرائب غصبا عنها، أو لتصفية حساباتها مع قبائل أخرى، تعيش هي أيضا منطوية على نفسها ؟ بالتأكيد لقد تبلورت فيه الظاهرة فيما بعد، كما تبلورت في بلدان أخرى، ولكن ذلك لم يحدث الا بالأمس بعدما طرأت تغيرات جذرية. وبمحاولة اثبات وجودها في وقت سابق، ألا نجازف بالوقوع في خطأ التسلسل التاريخي ؟

في الحقيقة، يتعلق الأمر هنا باعتراض أولي، علينا أن نأخذه بعين الاعتبار، سيما وأن أدبا غزيرا حول المغرب قد كرس في أوربا، منذ قرن، وجهة نظر جاهزة لتدعيمه. ها هو ذا بالفعل ما كان يطالعنا منذ ستين سنة في أطروحة دكتوراه : «ان المجتمع المغربي ما هو الا خليط مضطرب من القبائل ... تنعدم لديها فكرة الوطنية بقدر ما تنعدم الطاعة لرئيس مشترك». ويضيف المؤلف أن الأوربيين وحدهم هم الذين «خلقوا وهم مملكة مغربية»، وأعطوا السلطان المنعوت بالشبح «صورة وهمية للسيادة ... على رعاياه» (1).

وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

صحيح أن هذا الأدب قد تخطته الدراسات نسبيا اليوم، الا أن آثاره التي تراكمت منذ مدة طويلة، لم تنقطع كلية. ومن جهة أخرى، اذا ما نحن رجعنا إلى الدراسات الحديثة المتعلقة بالمغرب، والتي تعالج مجموعة الفترة التي نحن بصددها، سنرى أنها تلوذ بالصمت حول الشعور الوطني، وان كانت لا تصب في نفس القالب.

وفوق ذلك، يوجد كتاب مغربي يعالج الحركات الوطنية في بلدان المغرب الكبير الثلاثة. ففيما يخص المغرب، نجد المؤلف، الذي كان منذ مدة طويلة طرفا في

---

(1) André LEBLANC : «La politique européenne au Maroc à l'époque contemporaine», thèse (Paris, 1906).

الأحداث التي يستعرضها، يرجع بداياتها الأولى إلى سنتي 1907 ــ 1908، حينما أسست نخبة جد محدودة جمعية «لسان المغرب» السرية، فقبل أن تتكون هذه الجمعية بهدف «تنوير عقول» باقي المغاربة، وباستثناء اشارة مقتضبة إلى موجة الاستنكار التي قابل بها الرأي العام المغربي مقررات الجزيرات، فان المؤلف لا يشير إلى وجود أية معارضة ضد التسرب الأوربي الا تلك التي صدرت عن الدبلوماسية الملكية (2). ألا يحق لنا اذن أن نستنتج أن أي حس وطني لم يكن يجيش بعد في أعماق الشعب ؟

بعد كل ما تقدم، فان وجهة النظر هذه تضفي ظاهريا، بالنظر إلى الشخصية التي صدرت عنها، كثيرا من الفعالية على الاعتراض الذي يستوقفنا، ليقنعنا بعدم المضي قدما في بحثنا.

مع ذلك، علينا أن ننتبه إلى أن الاعتراض المذكور لا يستند، في نهاية الأمر، الا إلى آراء وتخمينات، أو إلى مبادىء لم يقطع في صحتها. فمن غير الثابت أن يكون الشعور الوطني مرتبطا، في ظهوره وتطوره، بعملية تشكيل الأمة، أو بكلمة أدق خاضعا لاكتمالها. فاذا ما استندنا إلى المقاييس المذكورة منذ قليل لتحديد أمة ما، فانه لم يكن يوجد بفرنسا، على عهد شارل السابع، لا سكك حديدية، ولا تلغراف، ومع ذلك فقد ظهرت بها جان دارك Jeanne d'Arc. فلا يعقل بتاتا ألا يكون الشعور الوطني قد استيقظ كذلك في مغرب القرن التاسع عشر المحاصر، كتعبير شعبي من أجل الدفاع، على الرغم من الشكل العتيق لدولته، ولاقتصاده، ولمجتمعه.

بيد أن الأمر لا يتعلق بيقظة بقدر ما يتعلق بصحوة. ذلك أننا غالبا ما نتناسى أن الهجمة الأوربية على المغرب بدأت منذ فجر القرن الخامس عشر، وأن البرتغاليين والاسبانيين، منذ احتلال سبتة، لم يتخلوا مطلقا، وبالتناوب، عن مشروع غزو البلاد. فأمام جيوش غزو مسلحة، ومجهزة، وعلى مستوى جد متفوق من حيث التنظيم، فإن الانتفاضة التي قامت بها القوى الشعبية هي وحدها التي مكنت المغاربة من عدم التعرض للابادة، كما حدث بالنسبة لبعض الشعوب الأمريكية. ولولا وجود شعور وطني

---

(2) علال الفاسي «الحركات الاستقلالية في المغرب الأقصى»، طنجة (بدون تاريخ، مع تقديم للمؤلف من القاهرة سنة 1948، ص 93 وما بعدها).

حقيقي، وفعّال، لما أمكنهم، كما فعلوا، أن يحاصروا الغزاة في نقاط نزولهم، لطردهم فيما بعد، خلال كفاح دام أربعة قرون. أجل، أربعة قرون من الدفاع ضد نفس الغزاة : ذلك ما كان عاملا على تحقيق وحدة الشعب المعنوية وتكريسها، حتى في غياب العوامل العصرية التي تحكمت في تشكيل الأمم.

حقا، ان حدثا يكتسي مثل هذه الأهمية لم يمر دون اثارة الانتباه، الا أنه وقع تغيير مدلوله لجعله، كما يقع أحيانا، مجرد ظاهرة دينية، يتعذر معها استجلاء جوهره الوطني. لقد كان الزعماء الروحيون هم الذين استنفروا الناس لحمل الأسلحة، على الأقل في البداية : ولكن من كان مؤهلا دونهم للقيام بهذه المهمة، علما بأن الزعماء السياسيين من الأسرة الوطاسية أصبحوا عاجزين عن الاضطلاع بها ؟ صحيح أن الشعارات كانت تكتسي طابعا دينيا : ولكن هل غاب عن بالنا، فيما يخص العصر، وحتى في عهد جد لاحق، أن الدين كان دائما، حتى في أوربا، حاضرا في أذهان الجماهير عند انتفاضتها من أجل خوض معارك هي في الحقيقة سياسية ؟ فمن أجل طرد الانجليز خارج فرنسا، مثلت جان Jeanne أمام مواطنيها كمبعوثة من السماء، مع أن الانجليز والفرنسيين يعتنقون نفس الديانة. فهل يمكن أن نستغرب مثال المغاربة اذا ما رفعوا راية الاسلام، كمسلمين، تجاه الغزاة المسيحيين، الذين نزلوا بأنفسهم تحت شعار الصليب ؟ ان ما نسميه اليوم بالشعور الوطني لا يتحدد، بالنسبة للمؤرخ، بالشكل الكثير التغيير الذي يتمثله الأفراد الذين يحسون به، ولكنه يتحدد بتأثيره على مجموع سكان بلد ما لحفزهم إلى الانتفاضة، ثم إلى العمل كتلة واحدة، بدلا من الانتفاضة والعمل كل على حدة، على شكل جماعات، وقبائل، وعشائر، وأفراد. وصفوة القول، فانه يتحدد بما يجعل منه قوة تاريخية موضوعية. وبناء عليه، فإن كل عصر، وكل شعب، وغالبا كل فرد، يضفي عليه حلته الخاصة. فعلى الرغم من اختلاف مشارب كل من بكي Péguy وجوريس Jaurès ، فان وطنيتهما تعانقت في مجرى الأحداث. وكان جنود العام الثاني للثورة الفرنسية يرون في المعركة الجمهورية التي تدلهم على الطغاة. ومن جانبهم، فان فرسان كل من محمد الشيخ، والعياشي، والمولى اسماعيل، وجدوا في القرآن الكلمات التي كانت تُذكي حميتهم عندما كانوا يصدون الكفار، الذين وفدوا هم أيضا لذبح أبنائهم ونسائهم.

فعلينا اذا، في الواقع، الرجوع إلى القرن الخامس عشر لنعاين منذ ذلك الحين وجود

حركة وطنية واضحة المعالم على الساحة المغربية. وبالتالي، فليس من المستبعد قطعا، بعد أربعة قرون، أي قبل 1900، أن يكون الشعور الوطني قد لعب دورا ما في البلاد، بل عل العكس، ان ما ينبغي تفسيره هو كيف يمكن لهذا الشعور، الذي لم ينفك يلهب العواطف إلى حدود القرن الثامن عشر، ويزداد تأججا أحيانا، بطرد البرتغاليين مثلا من آخر حصونهم بالجديدة، كيف يمكن أن يحتجب فجأة بعد ذلك، في الوقت الذي أصبحت فيه الظروف متهيئة لتأجيجه أكثر من أي وقت مضى.

ولا يقتصر الأمر على هذا. لأن ثمة ملاحظة يمكن بحق تقديمها : فاذا كان هذا الشعور الوطني، ودائما في القرن التاسع عشر، يؤخذ بعين الاعتبار من الناحية التاريخية، فلماذا لم يقع الاحساس به كما حدث بالنسبة للقرون الماضية ؟ ولكن، اذا كان هذا الشعور في حد ذاته يبدو حقا في المغرب كشعور ديني، كما سبق أن لاحظنا، واذا لم يكن قد نشأ، كما رأينا، الا كرد فعل ضد الغازي المسيحي والأوربي في آن واحد، فانه يصبح بالامكان، بالنسبة لمن اعترف بذلك، أن يلاحظ بأنه لم يمر في الواقع دون أن يفطن إليه أحد. وهكذا، فإن المؤلف الذي أنكر أعلاه على القبائل المغربية وجود أية فكرة عن الوطنية، أو الطاعة لرئيس مشترك، أضاف في الحين : «انها الديانة وحدها التي تشكل الرابطة الاجتماعية لأهل هذا البلد» (3).

فلم يتفطن إلى أن هذه الديانة تنظم بوجه خاص أتباعها تنظيما جماعيا، ليس فحسب من أجل الصلاة، وانما أيضا من أجل العمل والمعركة. ففي نفس الوقت الذي أكد فيه المؤلف انعدام كل شعور وطني، عاد بلا وعي منه، فأقر بوجود هذا الشعور الذي أطلق عليه اسما آخر. وتنطبق نفس الملاحظة على تلك المؤلفات التي ظهرت فيما بعد، والتي نستشف من خلالها وجود نفس الشعور، ولكن دون أن يذكر مطلقا باسمه، بحيث يقع لفه تحت تعريفات مستعارة، مثل «كراهية الأجنبي»، و«التعصب»، و«مناهضة الاصلاحات».

بعد هذا الايضاح الدلالي، نكون قادرين على إدراك المدلول الدقيق، والأبعاد الكاملة لنص كتبه الفرنسي توماسي (Thomassy) في الفترة التي ندرسها. لقد عالج فيه الظروف الناجمة عن معاهدة الصلح المبرمة بين فرنسا والمغرب بعد معركة إيسلي. وفي معرض

(3) Andrée LEBLANC : op, cit. p.10.

حديثه عن السلطان الحاكم يومئذ، وهو المولى عبد الرحمن، صرح قائلا : «ان هذا الأمير، شأنه شأن جميع رؤساء الاسلام .. لا يجد نفسه معضد الجانب الا بالاستناد إلى آراء مسبقة مستقاة من العقيدة التي يعتبر الزعيم الروحي لها، والتي تعد مصدر قوته. انه لا يحكم حكما نافذ المفعول الا بالتمسك قبل كل شيء بعقيدة المسلمين المتحمسين ليضمن، بالمقابل، طاعتهم والسلطة المطلقة التي يوليها كل منهم للزعيم الديني. ولهذا فالروح الثورية لرعاياه لهي قمينة، في هذه الظروف المعقدة التي تتوازن فيها الطاعة والسلطة، بأن تجره للحرب مرة أخرى» (4).

فما علينا الا أن نستبدل في هذا النص «الاراء المسبقة المستقاة من العقيدة»، بـ «الشعور الوطني»، ونقيم «الحمية الوطنية» مقام «عقيدة المسلمين المتحمسين»، كما اقتضت ذلك الاعتبارات السابقة، لكي نستشف وجود وعي وطني، ليس فحسب كظاهرة محتملة لدى مغاربة القرن التاسع عشر، وانما كظاهرة تردد صداها حتى في الخارج وسط المعاصرين، الذين كان بعضهم يراها جد متأججة، وقادرة على إثارة البلاد في انتفاضة مسلحة ضد مشاريع الدول الأوربية.

وهكذا نكون قد حققنا مكتسبا أولا. ولكن في نفس الوقت الذي نقدر أهميته، لايسعنا الا الاعتراف بأنه لا يعبر الا عن رأي لا يمكن اعتباره بتاتا، وان كان ظاهريا يستأهل الثقة، حجة قاطعة، تلك الحجة التي لا يمكن أن تسعفنا بها سوى الوثائق الأصلية وحدها. وهذا يعني أننا لم نقم لحد الان الا بتمشيط الأرضية، وأن المهمة الرئيسية تظل بكاملها مطروحة أمامنا. غير أننا لا ندعي، في دراسة وجيزة كهذه، انجاز مهمة جد واسعة وجد شائكة في ذات الوقت، نفتقر فيها إلى معظم المعلومات. ذلك أنه لم تكن توجد في مغرب القرن التاسع عشر لا كتب مطبوعة، ولا جرائد، تعبر عن الاراء وتحفظها للتاريخ في ذات الوقت.

لا يخفى علينا أن الأفراد كانوا يضمنون الأوراق مشاعرهم الوطنية. الا أن هذه الكتابات المحصورة في دائرة ضيقة، غير كافية لاقناعنا بأنها كانت تترجم حقا التيارات السائدة وسط الرأي العام. وفضلا عن ذلك، فمن النادر العثور عليها. واذا ما حدث ذلك، فانها تكون في الغالب من عصر جد متأخر. وبكلمة أخرى، فقد كانت

(4) R.THOMASSY : «Le Maroc et ses caravanes. ou relations de la France avec cet empire (troisième édition, Paris, 1859). p.89.

الطريقة الشفوية هي التي يتم بها التعبير عن الرأي العام، في صلاة الجمعة، في خطبة الامام، في تجمعات الأسواق، أو في هذه الأشعار المجهولة أسماء أصحابها، والتي تنشد في السهرات الجبلية.

واذا لم يكن من المتعذر العثور هنا أو هناك على نصوص بعض الخطب، فمن ذا الذي سيدلنا بالمقابل على هذا الشعر الشعبي الذي تضمن، بلا شك، أقوى العواطف، وأقدرها على تفجير الانفعالات ؟

قد يقول قائل ان كل هذا مؤس غاية الأسى. ولكن ما الغاية من كل هذه التوضيحات ؟ على القارىء أن يطمئن. ذلك أنها لا تستهدف في شيء تمهيد الجو لتقديم اقرار بالعجز ولا الاستسماح عنه. فاذا كنا عن طريق ما سبق قد حرصنا على اثارة الانتباه الى أن قطاعا واسعا في ميدان البحث يظل محظورا علينا، فانه يمكن مع ذلك القيام باكتشافات كثيرة على ضوء المادة الغزيرة التي تقدمها وثائق الدولة.

تبدو وثائق الدولة، للوهلة الأولى، منجما فقيرا فيما يخص استخلاص هذا الجوهر المجرد الذي ننعته بالشعور الوطني. ذلك أن الاداريين الذين كانوا يحررون هذه المستندات، لم يولوا أي اهتمام بالجوانب السيكولوجية، واقتصروا على الاشارة إلى الحركات والسكنات. غير أن هذا لا يشكل في الواقع عائقا كبيرا بالنسبة للمؤرخ، لأن الدراسة التي يتعين على هذا الأخير انجازها، لا تكتسي طابعا أدبيا أو حتى سيكولوجيا. فالذي يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة إليه ليس الشكل الذي يتم به التعبير شفويا عن الشعور الوطني، وانما كيف عساه أن يتحول فينتقل من حيز الشعور إلى حيز العمل. ومن وجهة النظر هذه، فان الرواية المتعلقة بالحركة والسكنات، التي تقدمها الوثائق، هي ما يمكن أن يفيد أيما افادة.

فمن هذا المنظور، وانطلاقا من هذه المستندات، نود تقديم بعض العناصر الغميسة حول المعطيات التكوينية للوعي الوطني المغربي في القرن التاسع عشر، وحول المكنية التي تفاعلت بمقتضاها. ولا يفوتنا التنبيه إلى أن الأمر يتعلق هنا بعناصره الأولى، وأن الموضوع يمكن أن يشكل، يوما ما، بحثا لدراسة أشمل. وبناء عليه، فسنكتفي بتقديم نظرة اجمالية (5).

(5) ترجع بعض الوثائق المستعملة في هذه الدراسة إلى المجموعة الكتانية بالرباط، والى ربيدة ب =

ان ما يلفت النظر دائما، عند قراءة الوثائق المغربية الراجعة إلى القرن الماضي، هو موقف السكان المناهض، الذي يبرز بكامل الوضوح وراء جميع الأحداث المتعلقة بالتسرب الأوربي، ذلك التسرب الذي اتسم باستمراريته، وتعدد أشكاله، وتغلغله في شتى المجالات. على أن موقفهم المناهض هذا غالبا ما يبرز حتى في مقدمة الأحداث عندما يواجهون بعض المغامرين الأوربيين، وخاصة الأشخاص المغاربة الذين ارتضوا بأن يكونوا عملاء لهم. بيد أن رد الفعل الوطني ينعكس بشكل مباشر، وفي أجلى مظاهره، في الحدود، في المناطق الهامشية، تجاه مليلية وسبتة، في فكيك، في منطقة توات، أو في الشواطىء الاطلنتكية لسوس وفيما وراءها. لذلك فان أمثلتنا ستتركز حول هذه البؤر الحساسة.

بعد أربع مائة سنة من الاحتلال، لم يكن الاسبانيون قد تمكنوا بعد من اجتياز أسوار مليلية دون التعرض لطلقات بعض البنادق الريفية الواقفة لهم بالمرصاد. وهذا ما يدل على أن قبيلة قلعية التي تتاخم مقاطعتها الحصن، اعتبرت نفسها، فيما يخصها، الحرس الأمامي لبلادها تجاه العدو التقليدي، على الرغم من الهدنة التي تمت في الواقع على مستوى الحكومتين. بيد أن السلطان المولى عبد الرحمن كان قد تعرض لضغوط متواصلة من جانب مدريد إلى حد أنه وافق، قبل وفاته، على التخلي عن رقعة من الأرض حول مليلية تخليا لا يزيد على أن يجعل المدينة في مأمن من رماة قلعية.

الا أن المولى عبد الرحمن وافته المنية، كما قامت الحرب المغربية الاسبانية دون أن تكون الاتفاقية قد دخلت في حيز التنفيذ. وبعد انتهاء الحرب، سارع الاسبانيون، الذين كانوا قد احتلوا تطوان وظلوا مرابطين بها، إلى مطالبة سيدي محمد بتنفيذ وعود أبيه. ولم يكن بامكان السلطان التنصل من هذا المطلب في وقت كان فيه استرجاع تطوان هو شغله الشاغل. ولكن كان يتعين باديء ذي بدء اقناع قلعية. وساعتها بدأت المصاعب. ففي البداية، انقاد رؤساؤها إلى الاقتناع، وأظهروا موافقتهم باسم اخوانهم. لكن، عندما اتخذت جميع الترتيبات لتقديم التنازل، وتم رسم الحدود على يد لجنة

= بالقصر الملكي بالرباط كذلك. في حين توجد مجموعة ثالثة ضمن «الرسائل الشريفة» التي نشر صورها محمد نهليل (Nehlil) سنة 1915، والتي بقيت منذ ذلك الحين غير مستعملة. أخيرا، فان الوثائق التي لا يحال على مصادرها ولا على أرقامها هي وثائق عثر عليها المؤلف ضمن مجموعات خاصة واحتفظ بصورها في ملفاته.

من الخبراء، رفض القلعيون رفضا باتا اخلاء المكان (6).

وتجدر الاشارة إلى أن الأمر لم يكن يتعلق برفض فردي من جانب الملاك، الذين كان التقسيم الجديد يجردهم من ملكياتهم. ذلك أن كل واحد منهم كان معوضا مبدئيا من طرف الحكومة المغربية (7). لقد كان الرفض جماعيا يشمل القبيلة التي أحنقتها فكرة فتح المجال أمام العدو للتقدم في أراضيها. انها وطنية بدائية بدون شك، دافعها التعلق بمسقط الرأس. ولكنها ستتبلور أيضا فيما بعد ببضع سنوات بفرنسا (1870) لدى الفلاح النورماندي، الذي لم يستول البروسيون على حقله ولكنه كان مع ذلك يعمد، كلما سنحت له الفرصة، إلى الفتك بهؤلاء الهولان (uhlans) بحد المذراة، نظرا لعدم احتماله وجودهم على أرضه النورماندية. وبدون حصيلة هذه الحركات الوطنية المحلية، البدائية، فان الحركة الوطنية الشاملة لمجموع الأمة يمكن أن تكون مجرد وطنية كلامية.

من جهة أخرى، فان مثال القلعيين يتيح لنا الفرصة لكي نلاحظ كيف أن هذا الهيام بالأرض يفضي، متجاوزا حدوده، الى ادراك واسع لمصالح الأمة. فإذا كانوا قد تنازلوا عن حقوقهم في النهاية، تحت التهديد والاكراه، ووافقوا بعد عدة أشهر على مغادرة الرقعة المسلمة، فانهم اشترطوا ألا يمد الاسبانيون يدهم إليها، وألا يدخلوا عليها أي تغيير بأي وجه كان. فلماذا أدرجوا هذا الشرط اذا كانوا لا يتحسرون الا على خيرات الأرض المتنازل عنها ؟ في الحقيقة، لقد أدركوا جيدا أن الاسبانيين، بتوسيع حدود مليلية، كانوا يتطلعون إلى تعزيز وضعها العسكري بعد انتهاء الحرب التي كانت قد أظهرت مدى أخطار ذلك الوضع على البلاد كلها. وستتأكد مثل هذه المخاوف في مستقبل قريب. فالأحداث التي نستعرضها ترجع إلى 1862، وبعدها بسبع سنوات شرع الاسبانيون في مباشرة أشغال ترمي إلى تحويل مجرى واد ينساب في المنطقة المسلمة، خارقين بذلك الشرط الذي تعهدوا بمقتضاه بعدم احداث أي تغيير فيها. ولنوَضح أن القلعيين أصبحوا يقيمون من جهة عالية الوادي بالنسبة إلى الأشغال، وأن

(6) رسالة مولاي العباس، أخ وخليفة سيدي محمد، إلى محمد بركاش. في 2 يونيو 1862 : (نهليل — X). رسالة سيدي محمد إلى محمد بركاش في 28 يونيو 1869 (نهليل — XXVI).

(7) من مولاي العباس إلى بركاش، في 2 يونيو 1862.

مشروع التحويل لم يكن بالتالي يحرمهم من الماء. الا أنه كان يغذى قلعة تابعة للعدو، أصبح بإمكان حاميتها، المحدودة حتى الان بسبب افتقارها إلى الماء، أن تزداد عددا في المستقبل كما يطيب لها. فبوقوفهم ضد المحاولة، التي لم ير السلطان في البداية أي خطر فيها لعدم اطلاعه على حقيقة الوضع، أظهر القلعيون وعيا وطنيا قد ارتقى إلى مستوى عال (8).

واذا لم تكن هذه الحقيقة قد تجلت في المثال المتعلق بهم، وقد يبدو السبب راجعا للوهلة الأولى إلى روح العصيان التي تجعلهم في موقف مناهض للأوامر السلطانية، فان الأمر يختلف عن ذلك في جهة أخرى لم يجاور فيها السكان العدو منذ عهد بعيد، بحيث لا تطغى عليهم نفس النزعة إلى الاسراع باطلاق النار.

فمنذ 1880 اهتم الانجليز مثلا، بالشواطىء الصحراوية الممتدة من وادي نون إلى رأس جوبي الذي سيسقط فيما بعد تحت الاحتلال الاسباني، وذلك لمحاولة اتخاذ المنطقة مركزا لما يسمى ب «التسرب السلمي». وبكلمة أخرى، فقد حاولوا خفية انزال بعض مواطنيهم مع كميات مخزونة من بضائع التهريب لاستقطاب السكان الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع. وهذا ما قام به بالضبط الانجليزي كورتس (Curtis) سنة 1884. غير أن قبيلة آيت باعمران، التي حل بها، لم تخصه بالاستقبال الذي كان يتوقعه. بل كادت تكون عاقبته وخيمة على يدها لولا أنه أظهر جوازا مزورا كان يحمله معه على سبيل الاحتياط. فلما رأى السكان طابع السلطان، وتقديرا منهم لمكانته، أطلقوا سبيل المهرب. بيد أن الحيلة سرعان ما انكشفت لهم بعد التحريات التي قاموا بها. اذ ذاك وجد العامل، الذي تم انذاره أثناء ذلك، صعوبة في كبح جماحهم، ليتولى بنفسه وضع حد لهذا الانتهاك الترابي، بناء على الأوامر التي تلقاها من فاس (9).

ونورد فيما يلي مثالا آخر من الطرف المغربي المقابل. فقبل الحوادث المذكورة أعلاه بحوالي عشرين سنة، وعلى وجه التحديد سنة 1862، تقدم جزائري يدعى محمودا إلى أهل فكيك، وبني كيل، وأولاد سيدي علي بوشنافة، مصرحا لهم بأنه موفد من قبل المارشال عامل الجزائر، بهدف الاتصال بهم، وربط علاقات تجارية، وعقد

(8) رسالة سيدي محمد إلى بركاش، في 28 يونيو 1869.

(9) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش في 5 فبراير 1884 (نهليل I.XXI).

روابط شركة. كما نرى، فان الأمر هنا يتعلق كذلك بمحاولة للتسرب السلمي، جاءت هذه المرة على يد الفرنسيين، حكام الجزائر. بيد أنها، على الرغم من عدم انطوائها على نهك ترابي، قوبلت برفض قاطع من طرف أهل فكيك، الذين سارعوا، فضلا عن ذلك، إلى مكاتبة السلطان، ملتمسين منه التدخل لدى عامل الجزائر لوضع حد لدسائس محمود (10).

المثال الأخير يرجع إلى وقت سابق بسنة أخرى : ففي 1861، بعث سكان توات بوفد إلى سيدي محمد لاخباره بأن الفرنسيين «هؤلاء الكفار أعداء دينهم»، جاءوا مؤخرا ليعرضوا على سكان توات الدخول تحت سلطتهم. وكان هذا العرض مصحوبا بهدايا تستهدف إغراء جميع الرؤساء وذوي النفوذ. بيد أن العرض والهدايا على السواء قوبلا بالرفض وبالجواب الملائم. واذا بالتواتيين أنفسهم يفدون بعد ذلك، بهداياهم، إلى السلطان والى ابنه وخليفته بتافيلالت، مجددين انتماءهم القديم إلى الأمة المغربية. وفي ذات الوقت، التمسوا من عاهلهم الشرعي أن ينظر فيما اذا كان من الأنسب أن يتدخل مباشرة هو بنفسه لدى الفرنسيين، أو أن يترك للتواتيين مهمة طردهم بحد السلاح (11).

إن هذه الأمثلة الثلاثة الأخيرة، التي استقيناها من مناطق وفي فترات مختلفة، حافلة بمدلول مشترك، وعلى درجات متفاوتة. ان الأمر ما يزال يتعلق في الحالات الثلاث المذكورة سابقا برد فعل محلي من طرف السكان ضد التحرشات التي استهدفتهم مباشرة، ولكن، وعلى عكس القلعية في نواحي مليلية، فان قبائل هذه المناطق الثلاث لم تكن مهددة بأي اغتصاب ترابي، بل بالعكس جيء إليها بأيد فياضة. الا أن ما طلب منها هو روحها المغربية. فالذي يثير اهتمام المؤرخ أنها أدركت توا خلفيات هاته المساومة، وقابلتها بالرفض، في نفس الوقت الذي أحست فيه بضرورة اعادة توطيد

(10) رسالة محمد بركاش إلى سيدي محمد، في فاتح غشت 1862 «المجموعة الكتانية» (2. — ز، ي).

(11) رسالة القائد أو داوود إلى سيدي محمد، في 15 أبريل 1861. مستودع ب بالقصر الملكي بالرباط (ر، 1، 4). ان الكلمة الأصلية التي نحولها هنا إلى «أمة» ليست هي «ايالة»، ومعناها لغويا «المنطقة القيادية التي يشملها نفوذ القائد»، ولكن اذا كان السياق العام يظهر لنا أن الفكرة المتصورة هي نفس الفكرة التي نعبر عنها اليوم بكلمة أمة، فانه لا يصح لنا الشك في صحة هذا التحويل بالاستناد إلى مصطلح لم يكن مستعملا في الفترة.

روابطها مع كيان لابد من تسميته بأمتها أو وطنها والذي يتجسد في أعينها في شخص السلطان.

وعلينا أن نحذر من اعتبار مواقف هذه القبائل مجرد واجهة، لا رصيد لها من الواقع. فلنتذكر أن الفرنسيين قدموا عرضهم الأول هذا إلى أهل توات منذ 1860، وأنهم لم يتمكنوا من اقتحام حصونهم، تحت قصف المدافع الا بعد أربعين سنة. أما بالنسبة لفكيك، التي كانت الأصوات المنادية بضمها كثيرا ما ترتفع في فرنسا وسط العسكريين، وداخل الحزب الاستعماري، فكلنا نعرف أنها بقيت مغربية.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ الان أننا تجاوزنا، دفعة واحدة، وبفضل مادة الوثائق، مرحلة مناقشة الشهادات فيما يخص وجود شعور وطني في المغرب أو امكانية وجوده، وفيما اذا كان علينا أن نختار اما الشعور الوطني، أو التعصب الديني. لقد استعرضنا بعض الوقائع المبنية على حجج قاطعة، والتي تمكننا إلى يومنا هذا من مليلية الى توات، ومن فكيك إلى الشواطىء الصحراوية، من ملامسة واقع هذا الشعور الوطني، وهو شعور ذو مظاهر بدائية بلا ريب، ولكنه تلقائي وجياش، باستطاعته أن يشكل قاعدة لوعي وطني مكتمل المعالم وأكثر تشعبا.

* * *

فلنشرئب بأعناقنا من القاعدة إلى القمة، ولنحاول باديء ذي بدء أن نرى كيف كان السلطان نفسه، ذلك الذي قلنا عنه بأنه الوحدة الوطنية كانت مجسدة في شخصه، كيف كان يرى من الواجب أن يكون أهلا بثقة رعاياه.

من الطبيعي ألا يكون الجواب سهلا على هذا السؤال، اذ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار تعاقب الملوك، الذين كانت لكل واحد منهم شخصيته الخاصة، وتطور الظروف التي كانت تزداد تعقيدا في مجال ممارسة الحكم سنة عن أخرى. فبعد ابداء هذه التحفظات، ومع التوضيح أن تحرياتنا تنحصر في الجانب المتعلق بالدفاع عن البلاد ضد التسرب الأوربي، فان ما يستلفت انتباهنا هو الوعي الذي أظهره غالبية الملوك في الاضطلاع بواجبهم. وقد جاء هذا الرأي بناء على ملاحظات وافية، نرى من المتعذر عرضها ضمن هذه الدراسة الموجزة. الا أن أوضح مثال هو الذي يقدمه لنا موقف سيدي محمد غداة حرب تطوان. لقد كان هذا السلطان الذي سبق له أن قاد بنفسه

الجيش المغربي في ايسلي منذ خمس عشرة سنة، في وضع يؤهله أكثر من غيره لادراك خطر الاصطدام مع جيوش أوربية. مع ذلك، وعندما تقدم الاسبانيون بطلبهم بتنفيذ حكم الاعدام العلني في حق اثني عشر مغربيا، على اثر حوادث ضواحي سبتة، وحين طالبوا بعد ذلك بالتخلي عن بليونش وجبل موسى، كاشفين عن نواياهم الحقيقية، فان السلطان لم يرضخ، وفضل القتال.

لنلاحظ أن هذه الحرب، التي نشبت مع اسبانيا سنة 1860، تعطينا في ذات الوقت الفرصة لنخطو خطوة أخرى في تحليل هذا الوعي الوطني الذي تكلمنا عنه أعلاه. فهي تمكننا، بالفعل، من إدراك الصدى الذي تردد في أعماق البلاد كلها عندما استنفرها العاهل للمعركة. لقد ظلت المعارك محصورة خلال هذه الحرب في المنطقة الشاطئية جد المحدودة، الواقعة بين مدينتي سبتة وتطوان. مع ذلك، واذا كانت قبيلة أنجرة، التي كانت تدافع عن حقولها الخاصة، قد سجلت أروع الصفحات، فان قبائل أخرى أبلت هي أيضا البلاء الحسن، وقد قدمت في الغالب من مناطق جد نائية، اما كمتطوعة، كبني زروال أو زراهنة، أو كنظامية مجندة كفريق الخيالة البربري : ولم تكن هذه تدافع عن مسكنها الخاص، ولا عن رقعتها الخاصة. لقد كانت تقاتل في سبيل بلادها (12).

بالاضافة إلى ذلك، وعندما نأخذ بعين الاعتبار البون الشاسع الموجود في المعدات والعدد المتوفرة لدى الطرفين، وعندما نعلم أن المغاربة لم يكونوا يحاربون اطلاقا بشكل جماعي، ولا يتصورون حتى ظروف حرب عصرية ــ وان كان كل منهم يجيد بلا ريب ركوب الخيل واستعمال السلاح ــ وأنه لا مؤطر لهم الا رؤساء قبائلهم، فانه لا يمكننا أن نفهم كيف تمكنوا من تكبيد العدو خسائر جد جسيمة اذا لم يكن كل مقاتل منهم وطنيا في ذات الوقت. فاذا أخذنا تقريرا من التقارير الموجهة إلى السلطان عن المعركة، كالتقرير الذي جاء على اثر هجوم شنه الاسبانيون بغتة في ضواحي الفنيدق، والذي انتهى بهزيمتهم، تتجلى دقة في الحركة لا يمكن أن يرقى إلى مستواها الا خبير كبير بالاستراتيجية العسكرية مع جند محنكين. أما في الواقع فيبدو أن العمليات كانت تتم بشكل عفوي، دون خطة مسبقة، وحتى بدون وحدة في القيادة بين الجنود

(12) رسالة النائب محمد بركاش إلى سيدي محمد، خلال المرحلة الأولى من الحرب. والتاريخ الصحيح لهذه الرسالة لا يستشف بوضوح من الوثيقة (المجموعة الكتانية، ز، ي، 1، ج، 16).

النظاميين، الذين واجهوا المصادمة الأولى، وبين المجاهدين الذين هبوا لتعزيزهم (13).

وهكذا فان حرب تطوان هذه، التي ستكون دراستها من المنظور المغربي كاشفة بلا ريب في عديد من المجالات الأخرى، تعطينا مثالا عن شعور العاهل بالواجبات الملقاة على عاتقه تجاه الأمة، والدليل على وجود وطنية عسكرية تسمو فوق المصالح الاقليمية من أجل الاسهام المشترك في الذود عن البلاد.

غير أننا على بينة من النتيجة التي تمخضت عنها الأحداث : فهناك المغرب المنهزم، المستنزف، المرهق ماليا من جراء تعويض حربي سيستغرق تسديده عشرين سنة، وهناك تكتل متزايد للدولة الأوربية، العظمى منها والصغرى، والتي تتنافس بينها للاستئثار بمكانة مرموقة فيه، ولكنها مجمعة على فرض الوصاية عليه، وهناك الفشل المؤسي لمحاولات الاصلاحات العسكرية والتقنية. وليست هذه سوى بعض السمات لوضع كان يزداد تأزما يوما عن يوم، بحيث كانت تسنح الفرص يوميا للذود عن سيادة الوطن مع أنه لم يكن يوجد سبيل لاغتنامها، نظرا لتعذر استنفار الأمة كل يوم لحمل الأسلحة. وفي وضع كهذا، تجعلنا الوثائق نحس بالمرارة التي كان يشعر بها السلطان من جراء هاته الانتهاكات، في نفس الوقت الذي تكشف لنا عن مدى عجزه المتزايد. وهكذا فقد انتصب ممثلو الدول اللأوربية في طنجة فكونوا مجلسا للسهر على تطبيق التدابير الصحية في المدينة. وبمقتضى هذا التطاول على سيادة البلاد، اجترأوا يوما على طرد سفينة مع ركابها الحجاج العائدين إلى بلادهم. ولقد اهتز سيدي محمد أمام هذه المبادرة التي اعتبرها تعسفية ولا انسانية في آن واحد كما يتجلى ذلك من قوله : «ولولا أن أهل جبل طارق أذنوا لهم في الارساء واشتراء ما يحتاجون إليه من المئونة لكانوا معرضين للتلف في البحر جوعا ... وأن حكم جميع الاجناس مخالف لهذا ومن جملتهم الصبنيول جعلوا لمن يتوجه من جبل طارق لقادص خمسة أيام كرنطينة وأما رد هؤلاء بالكلية من بلادهم وتعريضهم للهلاك فلا يقول به أحد ولم يتقدم الحكم به لأخذ من الأجناس» (14). بيد أن ردود فعله لم تتجاوز هذا الحد، واكتفى بتوجيه مبلغ مالي لمساعدة رعاياه المنكوبين. أما المجلس الصحي فقد استمر مضطلعا بمهامه، بل

---

(13) الرسالة نفسها. كان المجاهدون يشكلون فريقا يختلف عن الجنود النظامين المجندين من طرف السلطان.

(14) رسالة سيدي محمد إلى محمد بركاش، في 16 شتنبر 1865 (NEHLIL/XVIII).

ووسع تدريجيا نطاق اختصاصاته. وهكذا فقد وجدناه على عهد المولى الحسن، فيما بعد بثلاثين سنة، يفرض نطاقا صحيا حتى في داخل البلاد، مانعا المسافرين القادمين من فاس من الدخول إلى طنجة، ومتشوفا أيضا إلى مد هذا النطاق إلى المراسي الأخرى، ولم يتردد حتى في طرد «الرقاصين» الحاملين رسائل السلطان. في هذه المرة، ثارت ثائرة هذا الأخير. فكتب مخاطبا نائبه بطنجة الذي وافق على الاجراء : «وتعجبنا من قبولك منهم ذلك الكلام وسماعه فضلا عن العمل به مع أنه مخالف لشريعتنا المطهرة... وكيف يسوغ لنا أن نمنع رعيتنا من المخالطة مع بعضهم في بلادنا التي تعمها احكامنا ونحدث فيها ما لم يحدثه اسلافنا الكرام من غير شرع ولا طبع ولا قوانين وكيف يسوغ لهم ان يتحكموا في بلادنا ويلزمونا ما ليس في الشروط» (15). «وما كنا نظن أن يبلغ بك مساعدة النصارى هذا المبلغ حتى تمكنهم من التحكم علينا في بلادنا والتصرف في مكاتيبنا ومنع أصحابنا من تبليغ أوامرنا الشريفة» (16).

تلك لهجة تناسب، بالتأكيد، مقام سلطان. بيد أنه لم يعد آنذاك بالامكان ترجمة هذه الكلمات إلى واقع. اذ علينا أن نلاحظ أنها تكشف لنا، بتنديدها بالمجاملة التي أظهرها نائب المولى الحسن نفسه تجاه المسيحيين، عن جانب جديد وغير متوقع من مجرى الأحداث.

* * *

بالنسبة لعصرنا، لعبت البرجوازية في المغرب دورا جوهريا منذ الثلاثينات في الحركة التي حررت البلاد. على أنه لم يحدث الا عكس ذلك بالنسبة للدور الذي لعبه في القرن الماضي التجار الذين اغتنوا فجأة بفضل التجارة مع الأجانب الذين كثيرا ما انضووا تحت حمايتهم. وتصرفوا في كثير من الأحيان كعملاء للتدخل الأجنبي. وكان نفوذهم، المتزايد، يمتد داخل الحاشية بوسائل ما يزال الكثير منها مجهولا لدينا. مع ذلك، فان الذي لا شك فيه أن احدى هذه الوسائل ترجع إلى المساندة التي قدمها لهم خفية، ولكن بشكل فعال، نائبان أو ثلاثة نواب، شغلوا منصب ممثلين للسلطان بطنجة أزيد من خمسين سنة. فتارة كان هؤلاء يغمضون أعينهم، واضعين السلطان

(15) المولى الحسن إلى محمد بركاش، في 9 شتنبر 1878 (NEHLIL/XXXIX).

(16) المولى الحسن إلى محمد بركاش، في 21 أكتوبر 1878 (NEHLIL/X 41).

بذلك أمام الأمر الواقع، كما رأينا أعلاه بالنسبة للنطاق الصحي، أو كما سيحدث سنة 1889، عندما سيستورد الانجليز إلى طنجة، بلا علم من المولى الحسن، حبلا بحريا، ويربطون المغرب بأوربا عن طريق التلغراف (17). وطورا عندما يكون السلطان على علم بالمشروع، ويبدي معارضته، كانوا يعملون جادين على اضعاف مقاومته، ودفعه شيئا فشيئا إلى التنازل أمام الارادة الأجنبية. واذا كان يتعذر علينا تقديم كل الأمثلة التي نتوفر عليها لتوضيح هذا التكتيك، فاننا لا نجد مفرا من ذكر مثال واحد على الأقل حتى يتم استجلاء سياق الاستنزاف البطيء هذا، الذي تعرضت له الارادة الوطنية، حتى لدى الملوك الذين كانوا أكثر تحليا بها.

لم تهمل مختلف الدول العظمى أية وسيلة للتدخل في الحياة المغربية الداخلية. وقد ارتكزت احدى هذه الوسائل على وجود أقلية يهودية بالمغرب. وهكذا، وفي أعقاب حملة صحفية شنت خاصة في انجلترة للدفاع عن اليهود، الذين كان يقال عنهم بأنهم مضطهدون من طرف السلطان، قدمت شخصية بارزة من الدوائر المالية الانجليزية إلى المغرب سنة 1864، ودفعت سيدي محمد إلى اصدار ظهير يأمر بحسن معاملة رعاياه اليهود. وقد رأى بعض كبار التجار اليهود المرتبطين عن طريق تجارتهم بالمصالح الأوربية، على غرار التجار المسلمين الذين تحدثنا عنهم أعلاه، رأوا في هذا الظهير فرصة للاستفزاز : ففي مختلف الملاحات، في دمنات، آزمور، سلا، الصويرة، أثاروا اختلالا خفيفا، متذرعين بحجة أو بأخرى، ووجهوا شكاوى إلى الوزراء الأجانب بطنجة ضد عمالهم ؛ وقد اغتنم هؤلاء الفرصة للتدخل، وعلى رأسهم السفير الانجليزي : فعن طريق بركاش، النائب السلطاني لديهم، بعثوا بالتظلمات اليهودية إلى فاس مدعمة بمساندتهم، منصبين بهذا انفسهم في المغرب كمحامين لرعايا مغاربة تجاه عاهلهم.

وكان جواب سيدي محمد إلى بركاش واضحا جدا : فبما أن اليهود يشكلون قسما من رعيته، فانه ينكر على أي واحد حق التدخل في شؤونهم، واذا عنّ لهم التظلم، فما عليهم الا أن يتقدموا إليه مباشرة، وسينصفون عند الاقتضاء. وزيادة على ذلك، فقد بين السلطان أن رعاياه اليهود لم يسبق لهم مطلقا صياغة الادعاءات التي اجترأوا اليوم على تقديمها. كما أبدى استغرابه من اقدام الوسطاء على التدخل في شؤون هؤلاء الرعايا،

(17) المولى الحسن إلى القائد المهدي الجراري بطنجة، في 2 فبراير 1889 (NEHLIL/4 XXV).

وتشجيعهم إلى حد أن بعض المتعجرفين من بينهم وصل بهم الأمر إلى التمشدق بالافتراءات ضد عمالهم. وأضاف بأن موقف الوسطاء هذا ينطوي على نهك للعادات وللأعراف الجارية ولحقوق الناس. وتساءل في الختام : «هل يدخل أحد من سلاطين النصرى في رعية من السلاطين ملوك أوربا. لا» (18).

وهكذا فقد أبدى السلطان رفضا قاطعا وأمر بركاش بأن يجيب سفير انجلترة بهذا المعنى. الا أن بركاش لاذ بالصمت دون الامتثال للأوامر أو الاجابة عليها. ولم يتحرك الا بعد أن وقع تنبيهه إلى القيام بالواجب، حيث تقدم بشروح مشوبة بالارتباك : «ولم يساعد الوقت للمقابلة في الكلام مع النواب في نازلة اليهود، وردهم عما صدر منهم من البهتان لأجل ما وجهناه لحضرة سيدنا من مكاتبهم ونسخ شكواهم ليطالع ذلك سيدنا أيده الله ويظهر في موجب الحق وتعطى كل نازلة ما تطلبه من الحق فاذا تفرغنا منها نتصدى للكلام معهم بالمعقول فيما تعدوه من الحدود وارتكبوه من الجسارة وخرجوا به عما هو معهود في حقهم ويكون لذلك موجب قوي بخلاف ما إذا تعرضنا للكلام الان فيتوهمون أن ذلك اعتراض عما يشتكون به من المظالم وينشأ عنه كلام مصادم للغرض وها نحن ان شاء الله بصدد الكلام مع باشدور النجليز وغيره من النواب ونشرح لهم القول في ذلك حسبما أمر به مولانا نصره الله...» (19).

فنرى هنا كيف أن بركاش كان في حاجة إلى من يشد أذنه قبل أن يتدخل. ونرى أيضا لأي سبب. فبينما كان السلطان يرفض التدخل الاجنبي رفضا مطلقا، كان بركاش يقبل النظر في مشروعية العرائض التي قدمها السفراء الأجانب. وبذلك فقد قبل التدخل وحاول دفع السلطان هو الاخر إلى قبوله. ويمكننا بالفعل أن نلاحظ أن مجهوداته أعطت ثمارها بعد شهرين. فقد بعث له بملف كامل ذهب فيه إلى حد التبرؤ أمام السفراء الأجانب من الطريقة التي عومل بها اليهود المتظلمون منه، وصرح مستبشرا أن يهود دمنات، على الأقل المستاءون منهم الذين أثاروا كل هذه الضجة، قد تصالحوا مع عمالهم. حينئذ اندفع بركاش بحماس مفاجىء، مزفا النبأ إلى السفراء، كل على حدة،

---

(18) ان موقف سيدي محمد والعبارات التي استعملها وردت من جديد في الجواب الذي بعث له به محمد بركاش، في 28 يونيو 1864 (المجموعة الكتانية، 2، ٧، ز، ي، 83).

(19) رسالة محمد بركاش إلى سيدي محمد، في 28 يونيو 1864، المجموعة نفسها.

فخورا بنيل رضاهم تجاه صاحب الجلالة السلطان (20).

كان من الضروري أن نعرض على الأقل هذا المثال بالتفصيل لاستجلاء هذا الميكانيزم المتعلق بالتعرية القوية التي خضع لها خلال جزء كبير من القرن الرجل الذي كان مؤتمنا على السيادة الوطنية. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن الا وأن يسفر عن اختلال تصاعدي للميكانيزم الذي كان يعمل بمقتضاه ما نسميه بالوعي الوطني. لقد عرفنا هذا الوعي كظاهرة ناجمة عن الاحتراز، تستهدف فضح أي مساس بمصالح أو سلامة الجماعة التي يشعر المرء بأنه عضو فيها، والتي يعتمد عليها لضمان دفاعه الخاص، في نفس الوقت الذي يكون فيه مستعدا هو نفسه للتضحية من أجلها. وكان الالتحام بين الفرد، أو بكلمة أدق بين المجموعات والأمة يتمثل بصورة محسوسة في شخص السلطان. فهو الذي يتم تنبيهه في حالة وقوع خطر من الأخطار، وهو الذي كان يجند مجموع قوى الأمة أو قسما منها لتنظيم الدفاع. وتلك هي الكيفية التي جرت بها الأمور في حرب تطوان، والروح التي وجه بها أهل فكيك وتوات وآيت باعمران نداءهم إلى السلطان.

ولكن، وبسبب الظروف التي استعرضناها أعلاه، أو التي قمنا بتحليلها، أحس السلطان بأنه لم يعد يتوفر على القوى الكافية داخل الأمة لانقاذها من الاعداء الذين شددوا عليها الخناق. فاذا به يتخلى عن استنفارها ويقتصر في حمايتها على الاعتماد على وسائله الخاصة، محاولا ضرب عدو بآخر، مستنجدا بكرامة هؤلاء الأعداء أو بضميرهم، مصرا على مثل هاته المحاولات لأن ذلك من واجبه أو من عادته، ولكن مجهوداته كانت تبوء دائما بالفشل. وأمام ذلك فقد ظل مضطلعا بمهامه كقائد سفينة، شاعرا بأن جميع جهوده أصبحت عديمة الجدوى.

من جهة أخرى، فقد أحس الشعب أيضا بأن السفينة تتقاذفها الأمواج. وبهذا فقد غمرت القلوب موجة من الذهول والقلق، تحولت إلى موجة من الغضب على توالي السنين، وتبلورت فيها العزيمة من أجل العمل على جميع المستويات، اعتمادا على النفس، وبأية طريقة كانت، لاحياء جسد الأمة الساكن والنهوض به من كبوته. أما الخط البياني النازل ثم المتصاعد لهذا السياق من الانحلال، المشفوع بمحاولة النهوض،

(20) محمد بركاش إلى سيدي محمد، في 30 غشت 1864 (المجموعة الكتانية، 2، V، ز، ي، 90).

فيشغل على الأقل نصف قرن. ولا ندعي بأننا سنقوم برسمه في هذا البحث، ولكننا نود فقط تحديد نقطة أو نقطتين منه، يمكن تسميتهما بنقطتي التصدع، كاشفين، ودائما بالاعتماد على مادة الوثائق، عن بعض الوقائع التالية.

* * *

في نوفمبر 1876، قدم الاسبانيون طلبين إلى المولى الحسن عن طريق نائبه بطنجة محمد بركاش : لقد رغبوا في الحصول على موافقة السلطان على بناء تحصينات عسكرية في المنطقة المسلمة منذ خمس عشرة سنة حول مليلية، كما سبق أن رأينا، وحيث كانت قبيلة قلعية تضطلع دائما بدور الحراسة، وتقف بالمرصاد لأية محاولة لرفع البناء. كما أراد الاسبانيون أن يقوم السلطان بتسليمهم افني وفق معاهدة الصلح، التي مضت عليها ست عشرة سنة، والتي تنص على التنازل عنها. وقد أجاب السلطان مخاطبا بركاش : «وأنت أعمل جهدك في ذلك وكن عند الظن بك في مدافعته وتأخيره عنهما بكل ماأمكنك اذ لا يخفاك ما ينشأ عن ذلك من الهرج والفتنة وتشويش قلوب المسلمين [يعني المغاربة] (21). وان ظهر لك شيء يكون فيه اعانة لك على المدافعة والتأخير فاعلمنا به لنرى فيه ثم اذا لم يمكن دفاع وقطعت منهم الخير بالكلية وأيست من رجوعهم عن ذلك فأجبه عن أبراج حدود مليلية بأن البلاد سلمت لهم على حدودها وما أخرناهم عن البناء فيها الا رغبة في طول الهناء للجانبين وتوقيا مما يجلب موجبات الشنئان بين الدولتين المحبتين والا فالأرض المسلمة لهم يفعلون فيها ما شاءوا ودرك ما ينشأ عن ذلك محسوب عليهم وحال قبائل الريف معروف عندهم وعدم استقامتهم وامتثالهم مشهور في جميع الافاق وهو يرى كيف دافعوهم عن عمل الجير والآجر والقرمود بازاء حصنهم كما زعم في دعواه فكيف بالبناء» (22).

أما بالنسبة لافني، فقد أضاف السلطان : «وأما المحل الذي قرب وادي نون فقد

(21) كان السلطان يستعمل كلمة «المسلمين» و «الرعايا» للدلالة على شعبه باعتباره «راعيا» له. وعلى الرغم من أن اسم «المغرب» استعمل كثيرا من الناحية الجغرافية للدلالة على البلاد، فانه لم يحدث بتاتا استعمال كلمة «المغاربة». وعندما كان يريد شخص ما غير السلطان تسميتهم، فيقتصر على القول «أرباب المغرب».

(22) رسالة المولى الحسن إلى بركاش، في 21 نوفمبر 1876 (NEHLIL/XXXVII).

بحثنا الجوار عنه ومن له خبرة بذلك واعتناء وولوع بالأخبار والتواريخ فأخبرنا على وجه التحقيق أن المحل المذكور قريب من الصحراء الغير الممكن فيها الأحكام ويسمى بالعجمية صانطا كروز لبكنيا وهو الذي كان بيد الصبنيول قبل هذه المدة بنحو المائتين سنة يصطادون فيه السمك والأمر فيه سهل ان لم يصدر من أهله حرج فنتأمل في ذلك ونسلمه لهم على شروطه ومنهم إليه بحيث لا تكون علينا عهدة ولا درك فيما يلحقهم من الجيران ومن أعانهم من المتطوعين غير المخزن» (23).

اذا كنا قد أوردنا هذا النص بتفصيل، فما ذلك الا أنه بدا لنا كاشفا من عدة زوايا. فهو يبين لنا كيف كان السلطان يدرك الصدى الذي سيخلفه وسط رعياه كل تنازل من التنازلات المقدمة للأجانب، وأن هذا الادراك كان في أصل المبدأ الذي يود أن يبني عليه مواقفه. وبكلمة، فهو يؤكد لنا أن الشعور الوطني لدى السلطان كان يستمد مقوماته من نفس هذا الشعور السائد بين الشعب.

ثم ان هذا النص يدلنا، ان جاز التعبير، على التصدع الذي بدأ يظهر على النظمية التي عرفناه فيما سبق، باعتبار أن العاهل يقبل التنصل من هذه المسؤولية التي تربطه بكل فرد من رعيته : فعلى الاسبانيين أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم مباشرة مع أهل الريف أو أهل افني «فلا عهدة ولا درك على المخزن».

أخيرا، فان هذا النص يجعلنا نستشعر أيضا كيف أن السكان، بعد أن تركوا وشأنهم بالتدريج، سيتعين عليهم أن يتدبروا الوسيلة التي تضمن استبدال النظيمة المنهارة.

لنطو الان الصفحة، ولنتوقف عند الأحداث التي طرأت بعد ثلاثين سنة، وعلى وجه التحديد في غشت 1907. في هذا التاريخ، كان المولى عبد العزيز، الذي مضى على حكمه وقتئذ ثلاث عشرة سنة، قد أظهر عجزا متزايدا في مقاومة التسرب الأوربي، في الوقت الذي ازداد الوضع تأزما بعد مقررات الجزيرات المتخذة في السنة السابقة. وهكذا فقد أخبر السلطان عمال المراسي في 21 يونيو بأنه وجه مراقبين فرنسيين للاستقرار بجانب الأمناء المغاربة لاستيفاء القرض الأجنبي (24). ثم قام في 5 غشت،

---

(23) الرسالة نفسها.

(24) رسالة المولى عبد العزيز إلى القائد عبد الرحمان بركاش، في 21 يونيو 1907 (NEHLIL/CXV).

على إثر الاضطرابات التي أثارها هذا الاجراء، بالتنديد بكل قبيلة، مبينا لها أن «جلوس هذا المراقب مع من ذكر تقدمت له نظائر عديدة في عهد سيدنا الجد رحمه الله (سيدي محمد) وفي حياة سيدنا المقدس بالله (المولى الحسن)»، مضيفا بأن هؤلاء المراقبين «انما جلسوا للمراقبة على مال سلفهم الذي اقترضه منهم المخزن على العادة الجارية في ذلك منذ قديم الأعمار وبمجرد ما يتوصلون به ينهضون لشأنهم كذلك ولا ضرر في ذلك على المسلمين ... نعم ان حدث عندهم ما فهموا فيه ضررا فليرفعوه لحضرتنا الشريفة على يد عاملهم لننظر فيه...» (25).

لماذا لم يتوجهوا إلى السلطان ؟ بامكاننا الان، بعد كل ما رأيناه، معرفة السبب. لذا فقد ظلت تحذيرات المولى عبد العزيز عديمة الجدوى. بالفعل، وبعد أربعة أيام، وجدناه لا يرى بدا من التصريح بأن تنصيب المراقبين الفرنسيين قد أدى إلى مقتل عدد من الأوربيين على يد مديونة وأولاد زيان، وأن سكان الدارالبيضاء قد قاموا بالاعتداء على وحدة «كومندو» تابعة للبحرية الفرنسية (26). ثم بعد ذلك بأحد عشر يوما، صرح في رسالة تحذيرية بأن قبائل بربرية من أهل تادلا وزعير «تتشوف للجهاد» كرد فعل ضد الاحتلال الفرنسي للدار البيضاء، مبرزا بأن ظروف هذا الجهاد غير متوفرة : «لجهلهم بحقيقته وأصوله وشروطه وعدم حدوث موجباته الان لكون الواقعة المذكورة خاصة بالدار البيضاء وجيرانها هم الذين سعوا فيها لطيشهم وعدم تدبرهم في العواقب»، مضيفا بأن احتلال الدار البيضاء ووجدة احتلال مؤقت (27).

ان جميع هذه النصوص، التي ترسم نهاية الخط البياني الذي حددنا بدايته منذ قليل، تلقي أضواء جديدة على هذا الشعور الذي اعتبرناه في البداية وباختصار بدائيا، والذي يظهر الان مكتمل المعالم.

لقد انطلقت الحركة من الدار البيضاء. لا كرد فعل ضد طرد السكان من عقر دارهم، أو لانزال الجنود الاجانب بها : وانما لأن مدنيا تسلل خفية إلى مكتب الجمارك.

(25) المولى عبد العزيز إلى القائد عبد الرحمن بركاش، في 5 غشت 1907 (NEHLIL/CXVI).

(26) المولى عبد العزيز إلى قواد وأعيان قبيلة الشياظمة، في 9 غشت 1907 (NEHLIL/CXVII).

(27) المولى عبد العزيز إلى قواد وأعيان قبيلة الشياظمة، في 20 غشت 1907 (NEHLIL/CXXII).

فالحافز لم يعد يكتسي طابعا ماديا يمكن الاحساس به توا. بل كان ذا طابع سياسي، بمعنى أنه يتطلب، لكي يتم الاحساس به، وعيا سياسيا قادرا على استيعاب العواقب البعيدة لحادثة بسيطة، تبدو تافهة في ظاهرها. كما يتطلب أيضا وعيا سياسيا لادراك كيف ان وجود الجمركي أو وجود الجنود فيما بعد لن يكون مؤقتا. وسيظهر المستقبل إلى أي حد كان رجل الشارع على بصيرة في هذه النقطة أكثر مما كان عليه السلطان المولى عبد العزيز (28).

---

(28) ان العلاقة المباشرة التي تبدو هنا قائمة بين أحداث الدار البيضاء في يوليوز غشت 1907، وبين استقرار المراقبين الفرنسيين في الجمارك المغربية، قد تثير الدهشة لسببين : السبب الأول يكمن في أنه لا توجد أية إشارة إلى مثل هذه العلاقة في رواية الأحداث المقدمة في أوربا خلال الفترة. فهذه الرواية ترجع بداية الفتن إلى ذعر السكان البسطاء من مشهد القطار الذي اكتسى في أعينهم طابعا سحريا، والذي استخدم مؤخرا لبناء المرسى. كما عزا البعض الأسباب البعيدة إلى تأثير الشيخ ماء العينين، المنعوت بالساحر، والذي سبق له أن زار المغرب في السنة السابقة (Bulletin du Comité de l'Afrique française, août, 1907)

وقد ترسخت وجهة النظر هذه لأن أي واحد لم يطعن فيها منذ ذلك الحين.

أما السبب الاخر، والذي يعتمد على رواية ثانية وقع تداولها على نطاق واسع، فترجع إلى تواجد المراقبين الفرنسيين في مهامهم منذ سنة 1904، وهذا بالطبع يستبعد وجود أية علاقة للأحداث التي ستطرأ بعد ثلاث سنوات. على أنه، كيف يتطرق الشك إلى وثيقة مختومة بطابع السلطان، وموجهة إلى أحد الموانىء الجمركية، ليس في 1904، وانما في 1907، وقد جاء في هذه الوثيقة : «فلأجل مصلحة تحسين المرسى وزيادة الضبط في عملها اقتضى نظرنا الشريف على وجه الاختيار تنفيذ اجراء عمل المرافقة بالفعل على يد أرباب القرض الفرنصاوي الجاري بجلوس أحد الأعضاء منهم بالديوانة السعيدة مع أمنائها لمدة من خمس سنين من تاريخ الشروع في العمل وقد أصدرنا شريف أمرنا للأمناء المذكورين بقبوله للجلوس معهم وتمكينه من التصرف على مقتضى ضابط خدمته وعليه فنأمرك بقبوله لذلك والكون منه على بال وشد عضده فيما يتوقف عليه من أمور تكليفه الراجعة لخدمة المرسى وضبط جميع أعمالها» : المولى عبد العزيز إلى عبد الرحمن بركاش، عامل الصويرة، في 10 جمادى الأولى 21/1325 يونيو 1907 (نهليل — CXV).

والحقيقة أن الرواية، بارجاعها القضية إلى 1904، تخفي حدثا جوهريا سبق أن وضحه ريني مارشال René Marchal في كتابه : Précis de législation financière marocaine (Rabat : 1948)

بمعنى أن «مبدأ المراقبة» هو الذي كان وحده قد تقرر في الواقع سنة 1904. أما فيما يخص المراقبة نفسها «فقد بقيت غير سارية المفعول إلى غاية 1907»، أي بالضبط حتى عشية =

وقد قيل للسكان فيما بعد : ان هذه القضية لا تهم الا الدار البيضاء. الا أن الحركة انتشرت في بضعة أيام حتى إلى قلب البلاد، تادلا، كما أثارت البربر وقبيلة زعير العربية على السواء. وهكذا فقد قامت البلاد عن بكرة أبيها من أجل الدار البيضاء.

قد يقال، فيما يخص هذه القبائل الفتانة، أن كل ما حدث انما كان ذريعة لشق عصا الطاعة على السلطان. بيد أن الأمر لم يكن كذلك هذه المرة. ففي فتوى العلماء التي ستظهر المولى عبد الحفيظ كمغتصب، وقع اتهام هذا الأخير بأنه «استهوى .. قلوب العامة... بالادعاء بأنه يريد مدافعة الأجانب» (29).

فترى أن الشعب لم يخلع سلطة المولى عبد العزيز، ويختر المولى عبد الحفيظ كسلطان جديد، الا من أجل طرد الأجانب. ولطرد هؤلاء الأجانب إنه خاض فعلا معركة مسلحة.

لنلاحظ في الختام أنه في الوقت الذي حملت فيه العامة السلاح، قام العلماء، أديولوجيو الفترة، بوضع توقيعاتهم على البيان الذي طالبهم فيه المولى عبد العزيز بادانة «العصيان».

= حوادث الدار البيضاء. ففي هذا التاريخ لا غير، وبمقتضى اتفاقية جديدة، «أمكن للجنة أصحاب الأسهم المعينة سنة 1904 ان تعين موظفا في كل ميناء، له الحق هذه المرة في أن يأخذ مكانه في الجمارك بجانب الامناء. ففي هذه المرة أمكن حقا ممارسة مراقبة فعلية». (ص 240 — 241).

وهذا يؤكد التلاحق الزمني الذي أقمناه بين الحادثتين بناء على صحة الوثيقة المذكورة أعلاه.

ولا نرى لماذا يتعين الشك في علاقة السببية الموجودة بينهما كما تنص على ذلك الوثائق اللاحقة. ويقتضي مثل هذا الشك أن نقتنع اما بكون السلطان كان أقل اضطلاعا من الاجانب على حقيقة مشاعر السكان، وهذا ما يستبعد تماما بالنظر إلى ظروف الفترة، واما بانه كان يحاول ايهام حتى عماله وأعيان القبائل بذلك، وهذا ما لا يمكن أيضا تصوره، سواء على وجه العموم، أو بحكم انه كان ينتظر منهم بالضبط مساعدته على تطويق اخطار وضع كان يتعين عليه أن يعرض عليهم معطياته الحقيقة. وبالمقابل، فان التزام جانب الصمت في أوربا حول السبب الحقيقي للاضطرابات امر مفهوم، وقد جاء خاصة لاخفاء الفشل الذي لقيته حتى وقتذاك لجنة المراقبة الفعلية للقرض، وبالتالي لتفادي حالة الذعر بين أصحاب السهم.

(29) نص هذه الوثيقة منشور في : (نهليل — CXXIII).

وعلى ضوء مثل هذه الملاحظة، هل يصح التساؤل للتأكد من أن الدعوة إلى مقاومة الهيمنة الأوربية لم تأت على يد بعض الفقهاء الحجاج الذين عادوا من الشرق حاملين اديولوجية جديدة ؟ ان ما يبدو مؤكدا، على ضوء ما تقدم، هو أن الكفاح قد انبثق من داخل المغرب، واتخذ طابعا قويا لم يقدم عنه المشرق حتى وقتذاك أي مثال. لقد طالما ردد البعض بأن المغرب كان غير خاضع، وغير موحد. مع ذلك، وعلى الرغم من وجود عوامل جد معاكسة، قادرة على شله في أكثر من حالة، فانه مغرب تجذر فيه منذ قرون شعور وطني حقيقي، لا نبالغ اذا قلنا بأنه قوى ناضج ؛ وبلا شك، فانه نفس الشعور الذي سبق، في وقت مبكر، أن أعطى هذا «المغرب الأقصى»، مكانة جد مرموقة في افريقيا أو العالم الاسلامي. لقد قادته الظروف آنذاك إلى الهزيمة. الا أن أحداث نصف القرن المنصرم بعد ذلك، أبانت بجلاء بأنه لم يكن قد تحطم.

المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1850 ــ 1920) (*)

كما هو معروف، فان الريف يمتد، من وجهة نظر الجغرافيين، على طول الواجهة المغربية المتوسطية، الواقعة بين نهر ملوية ومضيق جبل طارق. الا أن ريف الريفيين أصغر بكثير من ذلك، اذ يقع بكامل رقعته في الشطر المجاور للجزائر من هذه الواجهة. أما بالنسبة للريفيين، فلم يكونوا يشكلون، منذ خمسين سنة خلت، سوى ساكنة متواضعة لا يتجاوز عددها ثلاث مائة ألف نسمة. مع ذلك، فقد تناقل العالم فجأة أخبارهم في القرن الماضي كقراصنة متوحشين، يجرؤون على مهاجمة السفن الأوربية، ويوفقون في نفس الوقت الى الافلات من عقوبتها. وعندما تقوم الدول المعنية، بعد عجزها عن ردعهم، بمطالبة مولاهم السلطان بضمان الأمن في شواطئه، يقف هذا الأخير عاجزا. بحيث ان هذه القبائل كانت تتحدى، في آن واحد، كلا من العالم المتمدن والسلطة المتغيبة لعاهلها الذي تعترف فقط بسيادته الاسمية، مع أن مجرد وجودها كان يخلق وضعا شاذا على أبواب أوربا، فضلا عن أنها كانت تبدو، بما نسب إليها من ضراوة، محكوما عليها بأن يفني بعضها بعضا في خضم تناحرها الداخلي.

تلك هي، على الأقل، الصورة التي قدمت لنا عن الريفيين، بيد أنها تظل غريبة وان نالت رضى الجميع فيما بعد، وكرست باجماع المؤرخين، وحظيت مؤخرا بتأييد السوسيولوجيين. وبما أن مجموعة من الوثائق المتطابقة أصبحت متوفرة لدينا منذ بضع

(*) كانت هذه الدراسة موضوع مساهمة قدمت إلى المؤتمر الدولي للمستشرقين التاسع والعشرين الذي انعقد في باريس من 16 إلى 22 يوليوز 1973. نشرت في «Revue Historique». Tome CCLIV, 2, 1975.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

سنوات، وأعطتنا صورة أخرى عن الواقع، فقد تبينت لنا اليوم ضرورة اعادة فتح هذا الملف المغمور، على أن نعطي المشكل كامل أبعاده، وأن ندرس جانبيه المتكاملين. من أجل هذا يتوجب علينا طبعا أن ننظر إلى المجتمع الريفي من الداخل ؛ ولكن علينا أيضا أن نرصد الطبيعة الحقيقية لعلاقاته مع السلطة المركزية المغربية. أما بالنسبة للفترة الزمنية لهذه الدراسة، فسنحصرها بين حدود 1850، أي قبل حرب تطوان ببضع سنوات، و1920. ففي هذه الفترة بالفعل، بدأت الحالة الاجتماعية والسياسية في الريف تتدهور وتستفحل، إلى اليوم الذي جاءت فيه فجأة حرب الريف لوضع حد لهذا التدهور، وإعادة الوضع إلى مجراه الطبيعي.

قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الأمر يتعلق هنا بموضوع تافه، قمين فقط باثارة اهتمام الاخباريين المحليين. مع ذلك، علينا أن نلاحظ أن النظيمة السياسية المغربية لم يوجد لها نظير، على الرغم من بعض أوجه التشابه الثابتة، لا في المغرب الكبير، ولا في باقي أنحاء العالم الاسلامي. والحالة هذه أن هذه النظيمة الأصيلة لم تكن عديمة الوزن في التاريخ العام، ويكفي أن نذكر في هذا المجال المقاومة التي أبدتها ضد الغزو الأوربي أو التركي. بيد أن هذه النظيمة نفسها لم تحظ، إلى يومنا، الا بدراسات غير شافية. لذا، فان معالجة بعض المسائل الدقيقة، كالمسألة التي يتناولها بحثنا، ستساعدنا على تمحيص هذه الدراسات، وإعادة تقييم بعض الآراء المتداولة.

من جهة أخرى، فان الريفيين ــ وهذا ما يسجل لصالحهم هذه المرة ــ أثاروا الدهشة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، كأبطال لمأساة اتخذت طابعا مهولا، إلى حد أنها زعزعت مجموع الحياة السياسية والاجتماعية في اسبانيا، وهددت، لوقت معين، السيطرة الفرنسية في افريقيا الشمالية، واستقطبت الانتباه في العالم لمدة خمس سنوات تقريبا. فبدون وجه للمقارنة، سواء مع المنطقة أو مع سكانها، فان حرب الريف ــ لأن الأمر يتعلق بها هنا ــ تشكل بالنسبة للمؤرخ حدثا يتسم بنوع من الغموض. ومن المفروض أننا سنفهم أحداث هذه الحرب بوضوح أكثر، اذا ما نحن أعدنا النظر في المفاهيم التي قدمت لنا حتى اليوم عن الريفيين، وعن مجتمعهم، وعن علاقاتهم بباقي أنحاء المغرب.

* *

من الثابت، أن المجتمع الريفي كان جد بدائي. صحيح أننا نجده متكونا من مزارعين مرتبطين بالأرض، منهم الفلاحون المتعاطون لزراعة الحبوب والخضروات، وغراسو الأشجار المثمرة، ومربو الماشية، والمهرة في أعمال الري. الا أن وسائل العمل كانت ما تزال بدائية، أساسها المحراث الخشبي العتيق، والرحى، والمغزل، والخزافة الخشنة. أما الطرق فمنعدمة، وكذا الأمر بالنسبة للعربات. وبما أن الدواب قليلة، فان النقل على ظهر الانسان هو الشائع.

لا ريب أن مثل هذا التأخر كان يسود أيضا في باقي أنحاء المغرب. الا أن المستوى التقني المنخفض في عديد من المناطق الأخرى اقترن بتركيز أكبر لوسائل الانتاج. يضاف إلى هذا أن التجارة البعيدة المدى ساعدت، في جهات أخرى، على ازدهار مدنية حضرية. في حين ظل التعمير زراعيا في الريف، وهو اقليم هامشي جبلي، سبق للاسبانيين فضلا عن ذلك أن سيطروا على منافذه البحرية لمدة قرون. فاذا كان هذا التعمير مركزا، إلى حد ما، في سهل شاطىء ما، فانه يتناثر بصفة خاصة في بطون الأودية، وعلى جوانب السفوح. بيد أن المؤشر الحقيقي على الخصوصية الريفية يكمن في الصيانة القوية للهجات البربرية، وبصورة لا يكاد يشوبها انفصام، بحيث لا يوجد الا بعض النساخ الذين تقتصر معرفتهم للغة العربية على المبادىء الأولية اللازمة لتحرير العقود الشرعية (1).

بمثل هذا المستوى، وعلى الرغم من وجود ملكية خاصة للأراضي الزراعية، وعلى الرغم أيضا من كون الانشطة موسومة سلفا بتقسيم العمل، فان القبيلة البدائية تظل

---

(1) لا نتوفر على معطيات مكتوبة عن الوضع الديموغرافي في لريف قبل 1927. غير أننا نعلم أن الحكومة الريفية قد أجرت استفتاء خلال حرب الريف، في ظروف غير واضحة، أسفر عن رقم تقريبي، قوامه 300.000. أما بالنسبة لظروف الحياة الاقتصادية، فقد ظل بالامكان رصد جوانبها حتى بعد الاحتلال الاسباني والتغييرات التي تمكن من احداثها، خاصة فيما يتعلق بمستوى الانتاج، وتوزيع الأراضي، والعلاقات المرتبطة بالانتاج. ينظر في هذا الصدد :

- Emilio Blanco Izaga, «La vivienda rifeña» (Curso de perfeccionamente de oficiales del Servicio de Intervención. Revista Africa, Ceuta, 1930) ; Andres Sanchez Perez «Aprovechamientos comunales y formas de cooperación en las yemaas del Rif» Africa, Madrid, nov. 1947, et G. Maurer, Les paysans du Haut Rif central, in Revue de géographie du Maroc, n°14, 1968.

هنا، أكثر مما هو عليه الأمر في مناطق أخرى، الاطار المتين لكل المجالات الحياتية (2). وهذه القبيلة مقسمة إلى أفخاذ، ومتفرعة إلى مجموعات أسر، يجمع بينها الشعور بالانتماء إلى رابطة القرابة، مما يجعلها تشكل كيانا اجتماعيا متميزا. وهي أيضا وحدة

---

(2) في الحدود الضيقة لهذه الدراسة، التي تكتسي طابعا تاريخيا أكثر منه سوسيولوجيا، نقتصر على ابراز السمات العامة للحياة الاجتماعية والسياسية، متحاشين على وجه الخصوص، فيما عدا بعض الاستثناءات الضرورية أو المناسبة، استعمال المصطلحات العربية أو البربرية، للدلالة على المؤسسات. لمزيد من التفاصيل ينظر أساسا : Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930, الذي يقدم شروحا عديدة حول الريف، وخاصة دافييد مونتكومري هارت David Montgomery Hart الذي يعد بحق أحسن خبير بالحياة الريفية، بفضل دراسته الميدانية الطويلة لها. وهذه الدراسة موجودة حاليا تحت الطبع (صدرت تحت عنوان : «The Ait Waryaghar of the Moroccan Rif. An Ethnography — and History», Tucson, the University of Arizona Press, 1976, in 4°,556 P. (المترجمان)) الا ان المؤلف تفضل بتزويدنا بفصول من مخطوطه، تهمنا مباشرة. من جهة اخرى، فقد نشر هارت بحوثا ضمنها وجهة نظره من المسألة، نذكر منها على الخصوص :
An ethnographic survey of the rifian tribe of ait Wariaghil, in Tamuda, II, 1954, PP. 51-86; Emilio Izaga and the Berbers of the Central Rif, in Tamuda, VI, 1958, pp.171-237. et Clan, lignage et communauté locale dans une tribu rifaine, in Revue de géographie du Maroc. n°8, 1965, PP.25-33.

أخيرا الدراسة الحديثة التي قدمها في الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسوسيولوجية التي انعقدت في باريس من 18 إلى 20 يناير 1973، تحت عنوان :

De Ripublik à Republique : Les institutions socio-politiques rifaines et les réformes d'Abdelkrim,

وعلى الرغم من أننا لا نأخذ هنا، في نقاط جوهرية، بالنتائج التي توصل إليها دافيد هارت، فإنه لا يسعنا الا الاعتراف بكوننا مدينين له، كما سيعترف بذلك، دون شك، جميع من يهتمون بالمجتمع الريفي. وقد استفدنا أخيرا من مجموعة من الوثائق المكتوبة باللغة العربية، جمعها في الريف امليو بلانكو ايزاكا (Emilio Blanco Izaga). ونشرها بنفسه مع ترجمتها الاسبانية وتعليقاته عليها، تحت عنوان :

El Rif, 2a parte : «La ley rifeña», II.«Les canones rifeños comentados», Ceuta, 1939,

وان إعادة التمحيص المباشر لهذه الوثائق النفيسة، التي قمنا بها شخصيا، ثم الانكباب على تمحيص وثائق مغربية أخرى غير منشورة، هو الذي مكننا من التوصل إلى النتائج المخالفة للتي استخلصها كل من بلانكو ايزاكا ودافيد هارت.

جغرافية ذات مقاطعة واضحة المعالم، تتكون حسب رقع متوازنة، من المزروعات، والغابة والمرعى. ضمن هذا الاطار، وحول مختلف الأسواق الاسبوعية، تنساب الحياة الاقتصادية بين القبيلة أولا، الا أن المبادلات تقوم أيضا مع القبائل المجاورة، وتمتد تدريجيا حتى إلى مدينة فاس. والنتيجة الطبيعية لذلك أن الحياة السياسية تظل محصورة بدورها في نفس الاطار، على أنها تتدرج حسب مختلف المستويات التي تتميز داخل القبيلة، أي الافخاذ، ثم مجموعات الأسر في مستوى أدنى.

أما بالنسبة لأشكال هذه الحياة السياسية، فتقوم على أساس توزيع الأراضي بين أعضاء القبيلة. وحيث أن هؤلاء لم يكونوا كلهم ملاكا في الحقبة المعاصرة، فقد كان الفلاحون المحرومون من الأرض مجرد أتباع لمشغليهم. من جهة أخرى، واذا كانت الملكيات ذات امتدادات متفاوتة، فإنها لم تؤد إلى ظهور ملاك كبار، وانما إلى وجود فلاحين ميسورين، نظرا لضيق المساحات المتوفرة، ولكثرة عدد الملاك، الشيء الذي أضفى على المجتمع الريفي طابع الاتزان والاستقرار النسبي. وهؤلاء الفلاحون الميسورون، المعضدون بوفرة ذريتهم وثُلةِ أتباعهم، كانوا — داخل المجالس التي يؤسسونها — يتقاسمون السلطة، وغالبا ما يتنازعونها سواء عن طريق المشاركة الجماعية، أو عن طريق التفويض، وذلك في المستويات المشار إليها أعلاه، أي مجموعة الأسر، والفخذ، ومن الممكن أحيانا القبيلة بأسرها.

نقدم فيما يلي مثالا دقيقا، انتقيناه من بين أمثلة عدة، عن الطريقة التي تتم بها الأمور في أدنى مستوى. ففي 24 ماي 1868، اجتمعت «الجماعة»، أو المجلس الابتدائي لمجموعة الأسر الكائنة بتامسنت، احدى قرى قبيلة بني ورياغل. بمقتضى السلط التي أولى عناية خاصة بالتذكير بها، أصدر المجلس المذكور، الذي حضره اثنا عشر عضوا، عقوبات مختلفة لزجر المخالفات لحق الجوار، وواجبات الضيافة، ثم قام بانتخاب شيخه، وهو الرجل الذي فوضه سلطته، والذي قال عنه : يتوجب أن تكون أوامره مطاعة (3). ومن بين الحاضرين الاثنى عشر الذين انتخبوه، نجد عضوا يطلق عليه هو الاخر لقب الشيخ، وهو بالطبع شيخ شرفي انتهت مأموريته، ولا توجد أية قرابة مباشرة بينه وبين المنتخب، كما يتبين ذلك من اسمه. فمن هذه العناصر المجتمعة

(3) وكما جاء في الوثيقة : «والشيخ عليهم هو علي بن محمد بن عزوز ما يقول هي تكون»
E. Banco Izaga, op.cit., Doc. n°4.

نستخلص أن الأمر يتعلق بوظيفة انتخابية، مؤقتة، لا علاقة لها بالوراثة (4).

لننتقل الان إلى المستوى الموالي. هنا نجد أن محضر جلسة، صالحا ومستوفيا للشكل ـــ وهذا ما ينطبق على المثال السابق ـــ يفيدنا هذه المرة أن عشرة أشخاص اجتمعوا بنفس القبيلة في 11 يونيو 1907، أمام ضريح سيدي بوحفاف من أجل تأسيس سوق أسبوعية جديدة تعقد يوم الأربعاء. هؤلاء الأشخاص هم أعيان فخذ آيت خطاب، على رأسهم شريف أضفى حضوره طابع الاجلال على هذا العقد العام. أما الاخرون فهم شيوخ، وبالتالي منتخبون من طرف المجالس الابتدائية ؛ وكما نستشف ذلك، فقد تم اختيار كل منهم من طرف مجموعة الأسر لتشكيل الهيئة التي تحكم الفخذ. فجميع هؤلاء اذن سيتولون أسبوعيا ضبط إدارة السوق، معتمدين كل منهم على مساعدة عدد من «اخوانه»، أو بعبارة أخرى، على أهل ناحيته، وهم مجموعة من الأسر الذين توجد أسماؤهم مثبتة أيضا في محضر الجلسة (5).

هذا التسلسل المنطقي للنظيمة يفترض حسب الظاهر أن نجد كذلك، في مستوى أعلى، وهو مستوى القبيلة كلها، ادارة من نوع جماعي، يتم انتخابها هذه المرة على ثلاثة مستويات. الا أن الوثائق، أو الشهادات الأخرى، لم تمكنا على الاطلاق من تجاوز مستوى الفخذ المتوسط هذا، سواء عند معاينته على انفراد، أو في الحالات العرضية التي يكون فيها مرتبطا بفخذ مجاور. ويمكن أن نفترض أن هذه الهيئة العليا قد انحلت في وقت ما على الأقل كجهاز منظم، بعدما وجدت بالفعل في الماضي. ذلك أن القبيلة ولو أنها تشكل وحدة متميزة، توجد مندمجة منذ عشرات القرون داخل الدولة المغربية، التي مهما قيل عن ضعفها فانها ظلت صامدة إلى يومنا هذا، وان تغيرت قيادتها. ومن ثم وجدت سلطتان سياسيتان متعارضتان، يتوقف عليهما في الواقع مصير القبيلة : الأولى، وهي محلية محضة، تنبع من القاعدة، في حين أن الثانية، وهي واردة من الخارج لمقابلتها، فتصدر عن المخزن، أي عن الدولة. أما الالتحام بين السلطتين، فيتم في شخص القائد. هذا الأخير الذي يعينه السلطان، أو يختاره من بين أعضاء القبيلة، هو الذي شغل المنصب الذي بقي شاغرا بعد انحلال المجلس الحاكم القديم.

(4) نفسه.

(5) Ibid, Canon de los Ait Jattab.

لنرجىء الآن دراسة هذا الالتحام والنتائج المترتبة عنه، على أن نلاحظ، بناء على التحليل الوجيز السابق، أنه لم يحدث أي تغيير في جوهر النظيمة السياسية الداخلية للقبيلة. وعلينا أن ننظر عن كثب إلى ما تمثله هذه النظيمة، وإلى الطريقة التي يعيش بها الأشخاص الذين يمارسونها.

لقد عاينا مجالس ابتدائية تشرع القوانين على الصعيد المحلي، وتفوض سلطتها لشيوخ يتولون الحكم باسمها وتحت اشرافها، ويمثلونها في مجلس الفخذ للمساهمة داخله، وعلى قدم المساواة، في الادارة الجماعية. والأمر يتعلق هنا بمؤسسات جمهورية، كما قال البعض عن قبائل مغربية في مناطق أخرى (6). الا أنه يمكننا أن نضيف، فيما يخص الريف على الأقل، أننا أمام نوع من الديموقراطية، ديموقراطية الفلاحين الميسورين. وهي بالطبع ليست ديموقراطية مطلقة، اذ نجد أولا — كما يتسنى لنا استنتاج ذلك من المستندات — أن رؤساء الأسر وحدهم هم الأعضاء الرسميون في المجالس من دون أبنائهم، حتى الكبار منهم. ثم ثانيا، وعلى الأخص، لعدم مشاركة الفلاحين الذين لا أرض لهم. مع ذلك فهي ديموقراطية واسعة نسبيا، لأن تقارب المصالح، على صعيد الأسر، أقوى من التناقضات، ولأن اتخاذ القرارات، على الصعيد العملي يتم — حسب الروايات — بصورة جماعية داخل تلك الأسر. أما بالنسبة للفلاحين المعدمين، فلا يمثلون أكثرية تجاه أقلية من كبار الملاك. فالملكيات كثيرة، متواضعة، ان لم نقل مفتتة ؛ ولا يمكنها أن تشكل القاعدة الاقتصادية للعسف الفظيع الذي يتطلبه كل استغلال فاحش. فعلى عكس ما كان عليه الأمر في أثينا أو رومة، فان الفلاح الذي لا أرض له كان تابعا، ولكن دون أن ينحط إلى مستوى القنانة. لقد كان حقا مستغلا لاشتغاله مقابل الخمس، الا أنه كان شريكا. فهو تابع خضوع، ولكنه يشعر حينما يقوم بمساعدة سيده أنه حليف له. فتلك علاقات أبوية تذكرنا بجمهورية ساكني الكهوف التي تخيلها منتسكيو Montesquieu ، ولو أنها كانت في حاجة، لكي تعيش، إلى مواطنين كلهم أفاضل.

لنبادر إلى القول بكل أسف بأن المجتمع الريفي لم يتميز في نظر الجميع لا بالفضيلة ولا حتى بالاستقرار الذي ذكرناه نحن فيما سبق. فمنذ 1895، أعطى موليراس Mouliéras انطباعه بوهران، ورأى على العكس أن الوحشية الفظيعة هي شعار

(6) Robert Montagne, op. cit., chap. IV et V du liv. II.

الريفيين. أما بالنسبة لنمط العيش لديهم فهو التناحر ان صح التعبير. بالطبع، عندما يحدث صدفة أسر بعض المسيحيين «فيتم ذبحهم بدون شفقة بنسبة تسع مرات على عشرة» (7). بيد أن القاعدة المألوفة هي أن يتواجه الريفيون فيما بينهم. في هذا الصدد يقول موليراس :

«تنشب معارك حقيقية بالبنادق بين أعضاء مختلف القبائل».

ثمة مثال :

«في هذا اليوم، على سوق سبت بني زركت، خلفت معركة بين بني ورياغل وبني مزدوية عشرة من القتلى. بيد أن الناس كانوا، على بعد معين من ساحة المعركة، منصرفين إلى مباشرة أعمالهم دون تأثر».

كيف يمكن أن يتأثروا فعلا اذا كانوا، عند تعليقهم مساءً — حول مائدة الكسكس — على وقائع النهار «مجمعين كلهم على القول بأن اليوم كان أهدأ يوم شهدته السوق. ذلك أن القاعدة المألوفة هي أن تنشب كل سبت أربع أو خمس معارك على الأقل، يلاقي فيها خمسون أو ستون شخصا حتفهم» (8).

بيد أنه ينبغي أن نلاحظ أن الأمر هنا لا يتعلق الا بسوق واحدة. فاذا أخذنا بعين الاعتبار أن ثمة عدة أسواق أسبوعية داخل كل قبيلة، أدركنا، بالسرعة التي يقودنا بها هذا المؤلف، أن عقدا أو عقدا ونصف كانا كافيين لابادة الجميع. بيد أن موليراس كان الملاحظ الوحيد المعاصر للأحداث، وقد تجاهل البعض أنه هو نفسه لم يطأ بقدميه الريف على الاطلاق، وأنه بالتالي لم يكن الا بمثابة شاهد مزيف. لذلك، وبعد خمسة وسبعين سنة، فان التصور الذي قدمه لنا عن «نهاية العالم»، استمر مهيمنا، تغذيه دوريا الدراسات المنجزة مؤخرا.

في 1926، كان جاك دومين Jacques Dumaine أول من ركز من جديد على الفوضى الريفية، على دمار الحروب الداخلية الناشئة لأتفه الأسباب، كـ «حروب السبع

---

(7) Auguste Mouliéras. Le Maroc inconnu, Oran, p.132.

(8) نفسه، ص 83.

سنوات» التي نشبت بسبب هلاك أحد الكلاب (9). بعد ذلك بأربع سنوات، فان روبير مونتاني Robert Montagne الذي لا شك مطلقا في أن جاك دومين لم يكن سوى اسمه المستعار، تناول هذه الوقائع بتعابير مماثلة (10). في ذات الوقت تقريبا، طاب لوسترمارك Westermarck وبعده لكون Conn أن يتحدثا عن أعمال تتميز بقساوتها الفظيعة دون تقديم تبرير لها. يحكي لنا وسترمارك، على الخصوص، عن هذه الفترة الماضية، أن الريفي لم يكن يعتبر كامل الرجولة اذا تزوج ولم يسبق له أن قتل ولو مرة واحدة (11).

نصل أخيرا إلى دافيد هارت الذي أقام في الريف مدة طويلة خلال الخمسينات، منكبا على دراسة الوضع الراهن بكيفية لا مثيل لها، وموليا وجهه أيضا نحو الماضي. وعلى غرار سابقيه، فقد بدا له هذا الماضي قاتما، الا أنه قدم عنه نظرية جديدة. في رأيه، لم يكن السبب الحقيقي لتلك المجازر الكثيرة أخلاقيا، وانما ذا طابع اقتصادي.. فالريف، وهو اقليم جد فقير، لم يكن قادرا قط على تغذية جميع أبنائه. كان اذن على المجتمع الريفي أن يقدم بلا وعي ضريبته السنوية للموت كقربان، لامتصاص الفائض من سكانه (12). وهذا ما جعل هارت، اضافة إلى ذلك، ينساق في الغلو ويصحح، كما توهم، خطأ وقع فيه الريفيون أنفسهم عندما ذكر له مسنوهم أن قلاقلهم حديثة لا ترجع، حسب ذاكرتهم، الا إلى سنتين بالضبط قبل نهاية القرن

---

(9) Jacques Dumaine, Les éléments du problème rifain, in Renseignements Coloniaux, fév, 1926, pp.86-99

(10) Robert Montagne, op.cit., pp.238-241. et la vie sociale et politique des Berbères (Leçons professées à la Faculté des Lettres de L'Université de Paris, nov. déc., 1930), Paris, 1931, p.82.

(11) Edward Westermarck, Ritual and Belief in Morocco, 2 vol., Londres, 1928 ; vol. II p.12.

(12) «In the last century, the Ait Wuryaghil found blood feuding a sure outlet to reduce their overpopulation», Hart : An ethnographic survey.., p.53;

وفي موضع آخر :

«كان الريف الأوسط دائما منطقة مكتظة بالسكان. ولمعالجة هذا المشكل، كان يلجأ دائما إلى حلين :

1) الهجرة العمالية إلى الجزائر... 2) شريعة الذحل، الانتقام، أخذ الثأر، وديون الدم، والتي كانت سائدة على الأرجح لدى بني ورياغل أكثر مما كانت عليه في سائر القبائل المغربية الأخرى : (De Ripublik à République).

الماضي، وذلك في الظروف التي استعرضوها. فهارت يأبى تصديقهم، فقانون الغاب لم يكن وليد الأمس. وبالتالي، فقد عاش الريفيون في الفوضى منذ مدة طويلة، وبالضبط منذ القرن الحادي عشر الميلادي (13). وطبيعي أن تعد هذه الفوضى حجة في حد ذاتها على عدم الخضوع للمخزن، الذي كان من الممكن، بلا ريب، أن يضع حدا لها لو كانت له سلطة في الريف.

تلك هي آخر كلمة عن مشكل أدَّت به تدريجيا إلى هذا الحد، الأعمال المتقاربة لمختلف السوسيولوجيين. وبتناول هذه القضية بعدهم من جديد، نخشى أن يعيب علينا البعض اقتحام مجال غريب حقا علينا، هو السوسيولوجيا. بيد أن ما تجدر ملاحظته هنا هو أن السوسيولوجيين أو الاثنوغرافيين السابقي الذكر، باستثناء مولييراس، هم بالأحرى الذين حالوا احتراف مهنة المؤرخ بدراستهم وقائع ترجع إلى الماضي. ذلك أن المؤرخ هو الذي يتعين عليه أن يبحث فيما اذا كان مجتمع ما في الماضي، وبالتالي المجتمع الريفي قبل 1920، يعيش في سلم أو في حالة حرب، خاضعا أو غير خاضع لسلطة الدولة التي يكون جزءا منها، ومنذ متى، ولأية أسباب. لذلك فقد اعتزمنا القيام بهذه الدراسة كمؤرخين وفقا لاتجاهين متكاملين : في البداية، سنمتحن الروايات المتداولة حتى اليوم والمنهج المتبع في استغلالها، وبعد ذلك سنقدم وثائق جديدة، وهي بالأحرى وثائق مكتوبة، وبالتالي أقل قابلية للتأويل.

ان الروايات الموظفة منذ مولييراس إلى دافيد هارت روايات شفوية في مجموعها تقريبا، تعرضت لتحريف كبير بفعل الزمان والمكان. حقا لقد تحدث مولييراس عن الريفيين المعاصرين له، الا أنه هو نفسه كان مقيما بوهران، على بعد مئات الكلمترات، وتنتصب على الأخص بينه وبينهم حدود لم يقترب منها على الاطلاق. أما الذين جاءوا

---

(13) أضاف هارت بعد ان ذكر بأن كلمة «ريبوبليك» Ripublik تعني عند الريفيين حالة «الفوضى القبلية» : «اذا كان بعض مخبرينا قد ألحوا على أن «ريبوبليك» بدأت بعد الحملة التي قامت بها المحلة الشريفة على الريف بقيادة بوشتة البغدادي لتأديب القراصنة البقيويين سنة 1898 ....، فاننا نعتقد شخصيا أن شعار ريبوبليك Ripublik يلخص القسم الأكبر من تاريخ الريف الاجتماعي (De Ripublik à République...) وفي موضع آخر، حدد بداية هذه المرحلة من الفوضى بتحطيم مملكة نكور من طرف يوسف ابن تاشفين سنة 1084م.

بعده، فقد كانوا أقرب منه أو في عين المكان. الا أن تاريخ الروايات التي أتوا بها يرجع أحيانا إلى أكثر من خمسين سنة.

لنتكلم الان عن حرب السبع سنوات الشهيرة المذكورة فيما سبق. ان هارت مستعد لأن يعطينا عنها ايضاحات وتفاصيل لن تترك مجالا للشك : العصر، المكان، السبب، الأطراف المتواجهة (14). الا أن جاك دومين وروبير مونتاني ــ اللذين لم يكونا بلا ريب ــ كما سبق القول ــ الا شخصا واحدا ــ كانا قد سردا قبله الحرب المذكورة بنفس الدقة (15). فاذا بالروايتين مختلفتان في جميع النقاط، بدون استثناء. فالأولى ترجع العصر إلى حوالي 1900، وبالأحرى قبل ذلك، والثانية إلى حوالي 1915. وبالنسبة للأولى، فان المعارك دارت بين آيت علي وأيت يوسف أو علي، أما بالنسبة للأخرى، ففي ديار بني عبد الله. ولأي سبب ؟ حسب هارت يرجع السبب إلى منع امرأتين من ارتياد أحدى الأسواق. وحسب مونتاني، فهو راجع إلى هلاك كلب.

هذا ما يبعث على الحيرة حقا. ناهيك عن بعض عناصر الرواية التي تبدو متناقضة عند هارت بمجرد ما نريد تأريخها. وناهيك عن الرقم الاجمالي لعدد الضحايا في كلا الطرفين، والذي قدمه دومين ومونتاني في ثلاث مناسبات، ولكن بأرقام مختلفة في كل مرة. وبالتالي، ألا يمكن الاعتقاد أننا أمام حدث حرفته الأسطورة، وأخرجته سلفا عن نطاق التاريخ، وأن الأمر يتعلق بإحدى هذه الملاحم الحربية التي تدوم عادة سبع أو عشر سنوات ؟ دون شك، كان من الممكن، لو وسعنا إطار التنقيب، أن نقف على روايات أخرى محبوكة بنفس الديباجة، ولكن يتعذر التوفيق بينها (16). فأية استنتاجات مقنعة يمكن الاستناد إليها بناء على مثل هذه الأخبار ؟

---

(14) D.M. Hart et José R.Erola, The arabization of a berber political system : a study in the recent history of the central Rif,

هذه الدراسة غير منشورة، الا أن مادتها أدرجت ضمن كتاب د.م. هارت الموجود تحت الطبع (سبقت الاشارة إلى أن الكتاب الأخير صدر سنة 1976 : المترجمان).

(15) Jacques Dumaine, Les éléments du problème rifain, loc. cit., Robert Montagne. Les Berbères et le Makhzen.., p.239, et la vie sociale et économique des Berbères, p.82.

(16) وبالفعل، نجد اشارة إلى «حرب سنوات سبع» ثالثة في مؤلف صدر بعد كتابه هذه السطور، نشبت هي الأخرى بسبب حادثة تافهة، ولكنها من نوع آخر. ويتعلق الأمر بعدم تسديد قرض قدره ست سنتيمات. أما بالنسبة للأطراف المتحاربة فهي قبيلتا بني يدر وبني عروس الواقعتان =

هل يمكن كذلك أن نأخذ مأخذ الجد ما يقوله وسترمارك عن التزام الريفيين المزعوم بأن يقتل كل منهم على الأقل مرة واحدة قبل الزواج ؟ ان هذا قد يعني، عند تطبيقه حرفيا، أنه مقابل عدد الريفيين الذكور الذين هم على قيد الحياة، سيوجد في كل لحظة ما يعادله أو يفوقه من عدد الجثث. ولن يكون هذا الا مقدمة، اذا ما كانت «المؤسسة السياسية» السائدة عندهم، كما يقول هارت فضلا عن ذلك، هي شريعة الذحل (17). فبما أن النصف الراقد منهم تحت التراب، كان ينتظر أخذ الثأر، فان النصف الاخر الموجود على قيد الحياة لن يكون سوى محكوم عليه مع وقف التنفيذ. فأين موليراس نفسه من مثل هذه المذبحة ؟.

أما بالنسبة لنظرية دافيد هارت، التي تجعل من أخذ الثأر «مؤسسة سياسية» تتوخى امتصاص الفائض من السكان، فيبدو أنها تمس غائية يخضع لها المجتمع المشخص بصورة غامضة، ولكن أكيدة. واذا كان الأمر كذلك، فاننا نتردد في اعتمادها في التاريخ.

بيد أنه عند امعان النظر، فان الغائية المعنية ليست لا شعورية تماما مادامت توجد كامنة، وبدون أن يكون معبرا عنها صراحة، في التشريع الذي اعتقد هارت اكتشافها فيه. ان العقوبة الوحيدة المنصوص عليها في قانون يتعلق بشرطة سوق بني عبد الله، هي عقوبة القتل المرتكب اما داخل السوق، أو في السبل المؤدية إليه. فاذن ألا يمكننا أن نستنتج أن المشرع، عند تحديده تدخل العدالة بهذا الشكل، قد فتح المجال عمدا لأخذ الثأر الشخصي بعيدا عن السوق، يوم انعقاده وفي أي مكان كان بقية أيام الأسبوع ؟ ان دافيد هارت لمقتنع بذلك (18).

في رأينا، أن هذا التأويل لا يأخذ بعين الاعتبار جميع المستندات التي نتوفر عليها. لقد سبق القول إن القانون المدروس هو قانون بني عبد الله. الا أن هارت لا يحدده.

= على بعد 200 كلم غربا. وتحتفظ الرواية حتى باسم القارض ! ولكنها تعجز ــ وندرك السبب ــ عن تحديد عصر هذه الحادثة : ج. أحمد البوعياشي «حرب الريف التحريرية»، طنجة، 1975، ج 2» ص 231.

(17) De Ripublik à République.

(18) المرجع نفسه : «كان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو جعل السوق ويوم السوق اليوم الوحيد والمكان الوحيد للسلم، داخل أسبوع يكون مشحونا بأعمال الانتقام».

ويخيل إلى البعض، عند قراءته، بأنه قانون مشترك، ذو دلالة عامة. وهذا ما يختلف تماما عن الواقع.

ها هو ذا بالفعل فخذ بني عادية الذي يجاور بني عبد الله بحكم انتسابه إليهم. فقد كان له أيضا قانون. وهو ينص، بعكس سابقه، على معاقبة جميع جرائم القتل، سواء أكانت لها علاقة بالسوق أم لا. ويحدد ممارسة العقوبة من طرف مجموعات الأسر المكونة للفخذ، دون استثناء المجموعة التي ينتمي إليها المتهم. والأمر لا يتعلق بشبه عقوبة، فلنطمئن إلى ذلك، اذ، بالاضافة إلى ذعيرة باهضة، فان العقوبة تنص على انزال الخراب بالقاتل وتجريده من متاعه هو وأفراد عائلته، بإحراق جميع متاعهم، ونفيهم (19). فأمام رد فعل قوي كهذا للهيئة الاجتماعية كلها، كيف يمكن اعتبار أن هذه ترى في جريمة القتل المقترفة فائدة لها، أو مجرد تخفيف عنها، وأنها ترى فيها، ولو بصورة غامضة، منفذا للاكتظاظ السكاني ؟

وانه لمن الدلالة القوية في هذا المجال، أن المجتمع يمارس عقوبته على المصالح المادية لا على الأرواح البشرية التي يستبقيها على العكس في شخص القاتل وأسرته، مما يفضي تماما إلى عكس الهدف المنسوب إليه، والمتمثل في إقامة توازن بين ساكنة فائضة، ووسائل عيش غير كافية.

ذلك إذن هو مثال بني عادية. ويبقى علينا أن نفسر القانون الشاذ لبني عبد الله الذي يتجاهل الجرائم المقترفة بعيدا عن السوق أو في يوم آخر من الأسبوع (20). طبعا، يمكننا تأويله انسياقا مع هارت، وهذه هي النقطة الأساسية، كدعوة ضمنية إلى إراقة الدماء بمجرد انتهاء السوق في هدوء. بيد أنه ينبغي التوضيح، مرة أخرى، أن الأمر يتعلق بقانون محلي، خاص، وبالتالي لا يجوز تعميمه. ولكن، ألا يستحسن، قبل الوصول إلى هذا التأويل، أن نسلك طريقا أقرب إلى الصواب ؟ لنفرض مثلا أن القانون المذكور لم يكن يمثل سوى فصل واحد من قائمة القوانين العامة للفخذ المعني بالأمر، وهو المتعلق بالجرائم المقترفة في السوق، والتي تبث فيها محكمة الفخذ كله، مادام هذا الأخير يوجد مجتمعا فيها. اذا كان الأمر كذلك، فان الجرائم الأخرى غير المشار

---

(19) E.Blanco Izaga. op. cit., El canon de la fracción de los Ait Aadia.

(20) Ibid., Canon de la fracción de los Beni Abdallah.

إليها في هذا الفصل، سيكون منصوصا عليها في فصول أخرى، سيما اذا كان البث فيها من اختصاص محكمة مغايرة، توجد في مستوى آخر. لتدعيم هذه الفرضية، يكفي أن يوجد مثال واحد عن محكمة أخرى غير محكمة الفخذ، تبث في الجرائم المقترفة دون أن تكون لها علاقة بالسوق. والحالة هذه أن هذا المثال موجود. ها هو ذا بالفعل تحليل لمحضر احدى الجلسات، وهو من أكثر التحاليل وضوحا في هذين المجالين. فقد كان عدد من مجموعات من الأسر مرتبطا، داخل الفخذ، بمعاهدة سلم، ثم حدث أن تم قتل رجل على يد شخص ينتمي إلى مجموعة أخرى غير مجموعته. حينئذ توجه جميع الأعيان مع مجموع السكان إلى الناحية التي يقيم بها المتهم. غير أن «اخوة» هذا الأخير، وبعبارة أخرى، سكان ناحيته الذين يعتبرون، حسب العادة، المسؤولين عنه والمؤازرين له، لم يكونوا قادرين مجتمعين على اداء الغرامة الباهضة المقررة، فاضطروا بالتالي إلى تسليم جميع متاعهم إلى الجماعة، من أراض ومساكن. وقد عمدت هذه الأخيرة إلى تقييمها بثمن بخس وأعطت امتياز الاستفادة منه إلى الاخوة المباشرين للضحية، وهم اخوته في الدم، اذ ذاك تم اقتسام المبلغ المتجمع بين جميع المجموعات المتعاقدة، على أن يأخذ كل واحد من الأعضاء الذين يشكلونها حصته (21).

ها نحن اذن أمام حالة قتل، لم تتم لا في السوق، ولا في الطرق المؤدية إليها. دون شك، لم يقع اخبار محكمة الفخذ. ولكن، لماذا هذا الاخبار طالما أن الجريمة قد بث فيها، مسبقا، في عين المكان، وعلى جناح السرعة، من طرف السكان المعنيين مباشرة بالأمر ؟ فنرى اذن أن السلم الاجتماعي كان في الحقيقة مصانا، ومضمونا، في كل يوم، وفي كل مكان، وبصورة متلائمة مع الظروف.

ان قساوة العقاب الذي يفرض، زيادة على القاتل، على مجموعة الأسر التي ينتمي إليها، يطرح جانبا، وبصورة قطعية، كل افتراض بالرضى عن القتل، سواء أكان مبهما، أم لا، كما ينحي أطروحة ضرائب الموت المنسوبة إلى الريفيين منذ موليبراس. ان عنصر المبالغة ثابت وصارخ. أية مجموعة بشرية كانت قادرة على البقاء ازاء هذا الوضع ؟ بيد أن الريفيين ظلوا محافظين على وجودهم منذ الأزمنة الغابرة. لقد عرفوا بلا ريب

---

(21) Ibid., Doc. n°2.

قلاقل خطيرة، وسنرجع إليها، الا أن هذه القلاقل لم تكن على جانب كبير من الخطورة، وعلى الأخص ذات طابع أزلي بالشكل المنسوب إليها. واذا كانت قد اتخذت طابعا ملحميا في عقول الجيل الأخير، فذلك لأن الناس أحسوا بها كحالة أزمة، لا ترجع بالتالي إلى أبعد من ذاكرة الانسان. غير أن السوسيولوجيين لم يأخذوا هذه الحكايات الاسطورية كأحداث تاريخية فحسب، وانما أبوا الا أن يروا فيها تاريخ الريف منذ الأزل، على الرغم من شهادات الريفيين أنفسهم. فتعين اذن ارجاع السبب إلى إحدى الشوائب الأصيلة، الكامنة دوما في قلب الريفي أو مجتمعه، الشيء الذي مرر في الظل التدخل الأوربي الذي تغلغل مع ذلك في جميع الشؤون المغربية خلال القرن الماضي، ووجد في الريف بالضبط إحدى الجهات المفضلة لممارساته. ولم ينتبه إليه الا في نهاية المطاف للقول بأنه وحده وضع حدا لفوضى مزمنة. ان هذا يعني تقديم صورة مغايرة تماما للواقع. لقد سبق أن رأينا أن المجتمع الريفي، وان كان قد بقي في مستوى جد منخفض، قد عاش مع ذلك واستمر بفضل مؤسسات داخلية ملائمة. ولكنه لم يتمكن من الحفاظ على وجوده الا ببقائه أيضا في حضن الدولة المغربية. سنرى بالفعل، فيما بعد، طبيعة العلاقات التي كانت تربطه بهذه الدولة، الى أن جاء الضغط الأوربي، على العكس، ليخل بالنظيمة، محدثا أزمة سنتعرض في الختام إلى ذكر بعض جوانبها الخاصة.

* * *

إنها لفكرة متداولة تلك التي تميز في المغرب القديم بين «بلاد المخزن»، أي البلاد التي توجد فيها القبائل خاضعة حقا للسلطان، و«بلاد السيبة» حيث القبائل، في ذات الوقت الذي تعترف فيه لهذا الأخير بسلطة دينية، ترفض الخضوع لحكمه، وترفض خاصة أداء الضريبة، دون أن يكون لها اذن الا انتماء نسبي للدولة. وبإدراج الريف عمدا ضمن «بلاد السيبة»، يزعم البعض أنه عاش دائما في استقلال تام. صحيح أنه يمكننا لتدعيم هذا الرأي، أن نستذكر السلط الواسعة التي كانت تمارسها مجالس منبثقة مباشرة من السكان المحليين، وفي شتى المجالات دون استثناء مجال العدالة كما رأينا فيما سبق. فكل هذا كان يتم في غياب تام لسلطة الدولة. اضافة إلى ذلك، وخلال النزاعات التي قامت منذ 1860 بين الأوربيين والقبائل الريفية، وجدنا أن السلطان نفسه يتعلل بعجزه عن اخضاع هذه القبائل. أخيرا، وخلال حرب الريف، نسب البعض إلى

قائدها ابن عبد الكريم الرأي القائل بأن الريفيين عاشوا دائما مستقلين. وبدون الرجوع هنا مرة أخرى إلى مصطلح «بلاد المخزن» و «بلاد السيبة»، الذي تنكره تماما وثائق الدولة، ولا إلى الطبيعة الحقيقية للفوارق التي يعبر عنها، لنقل مع ذلك، فيما يخص فقط مثال الريفيين، أنهم كانوا في مجموعهم رعايا مستقيمين للدولة المغربية، على الأقل إلى السنوات الأولى من القرن العشرين. واذا كان البعض، لاعتيادهم على أمور العصر الحاضر، لا يسلمون بوجود دولة ما الا اذا كانت حاضرة على جانب كل جشرة، في شخص الدركي، والقاضي، والجابي، والموظفين الاخرين المعينين جميعهم رأسا من العاصمة، فانهم يتناسون أن هذه المركزية القوية ما هي الا بذخ حديث، أثارث سلفا ردود فعل قوية. وقد تناسوا أيضا أن كثيرا من المدن كانت في الماضي، حتى في أوربا، في دول جد منظمة، تتمتع بالبراءات الاعفائية، وأن كثيرا من الأقاليم حافظت على مجالسها التي كانت تساوم الملك في مساهماتها سنة بعد أخرى.

بالنظر إلى تلك الحرية التي كان الريفيون يديرون بها مقاليد حياتهم اليومية، استنتج البعض أن السلطان، وهو مستبد في التعريف الذي أعطي له، قد عانى الأمرين في محاولة اخضاعهم. ولم يروا أن المخزن، ككل الدول المعروفة في التاريخ، وان كان يمثل نظيمة قهرية، كان يقوم أيضا بوظائف اجتماعية ايجابية، وأن علاقاته مع كل قبيلة لم تكن تأخذ طابعا حربيا الا في حالات استثنائية. فلماذا اذن سيعمد السلطان، حتى لو كان قادرا على ذلك، الى التدخل في مؤسسات تستجيب أيما استجابة لحاجيات شعبه، وتكفيه في ذات الوقت عناء تولي الادارة بنفسه، شريطة أن يتحقق هدف كلا الطرفين ؟ ما هي متطلبات السلطان ازاء القبائل الريفية ؟ الضريبة أولا، وبكيفية منتظمة. وثانيا، ولكن عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، تقديم مساهمة عسكرية. أما بالنسبة للقبائل، فما هي رغباتها ؟ انها تبتغي سلطة قوية لحسم مادة النزاعات القائمة بينها، والقابلة للانفجار، وتريد دعما للبلاد في مواجهتها للمسيحيين الذين يحتلون شواطئها، حيث لم يكن بإمكانها ايقاف زحفهم بالاعتماد فقط على قوتها. فهل التزم كل طرف بشروط هذا العقد ؟ هذا هو الطرح الحقيقي والوحيد للسؤال. فإذا لم يكن الأمر كذلك، وأقررناه معززين بالوثائق، سيحق لنا الكلام حينئذ عن السيبة، عن العصيان، وحتى عن الاستقلال. ولكن الوثائق تفيدنا، كلما عثرنا عليها، أن الأمر كان على النقيض من ذلك، وهذا ان لم يكن دائما، فعلى الأقل إلى فجر هذا القرن، كما سبق القول.

وهكذا فقد تسنى لنا، دون توسيع اطار التنقيب، اعداد قائمة بأسماء عمال، تمتد ما بين 1835 و 1900، تشهد، وان كانت ناقصة، على استمرار حضور ممثلين مباشرين للسلطان في الريف. هذا بالاضافة إلى وجود ست قصبات في مختلف أطراف الاقليم، وهي عبارة عن ثكنات محصنة مع حامياتها. كيف كان اذن بإمكان الريف المستقل أو المتمرد أن ينظر بعين الارتياح إلى وجود هاتين العلامتين اللتين تكرسان حضور السلطة المخزنية. ولنضف على الفور أن هاتين العلامتين لم تكونا رمزيتين. فقد كان العامل يمارسهما حقا، بمقتضى السلط التي يتقلد مهامها : فقد كان يمارس سلطات عسكرية تجاه الوحدات الاسبانية المرابطة على الشاطىء، والتي تراقب تحركاتها نصف القصبات. في حين كان النصف الاخر، الموجود في قلب المنطقة نفسه، يزوده بالجند من أجل ممارسة سلطاته المدنية. فما هو الطابع الذي اتسمت به هاته السلطات ؟ ثمة مثالان سيفصحان لنا عنه.

في 1835، قام نزاع حول تقسيم مياه الري بين ثلاثة أفخاذ من قبيلة بني ورياغل. على اثر ذلك، سارع الفخذان، اللذان اعتبرا نفسهما متضررين من طرف الفخذ الثالث، الى ايفاد ممثلين عنهما إلى العامل. وقد قام هذا الأخير، بعد استدعائه الأطراف المتنازعة، بحسم مادة النزاع بينهما، بمساعدة مجلس من القضاة، ثم تعهد الجميع كتابة باحترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه (22).

وانه لنزاع من نوع آخر ذلك الذي قام سنة 1847 بين قبيلتين متجاورتين، احداهما ريفية، وهي متيوة، والأخرى تنتمي إلى اتحادية غمارة. فقد ساورت مجموعة أسر داخل القبيلة الثانية فكرة الاحتماء بمتيوة المجاورة لها، وحتى بالانضمام إليها مع أراضيها، نظرا لأنها كانت مسؤولة عن جريمة قتل اقترفها أحد أفرادها. وهكذا فقد حاولت الانسلاخ عن السلطة القضائية لقبيلتها المحضة. الا أن هذه، وندرك سلفا ضغينتها، استدارت ضد متيوة التي ساعدت على حبك الدسيسة. فها نحن أمام جرثومة حرب. بيد أن عامل غمارة تدخل باسم القبيلة المتضررة، لا بشكل مباشر وإنما باحالة القضية على السلطان نظرا لأن متيوة لا تندرج ضمن سلطته. وقد أصدر هذا الأخير، بمجرد اشعاره، أوامره إلى عامله بالريف بالزام متيوة باحترام جيرانها الغماريين (23).

(22) Ibid., Procès-verbal de la p.120.

(23) رسالة أحمد بن مرزوق، عامل غمارة، إلى السلطان المولى عبد الرحمن، بتاريخ 5 ربيع الأول =

في كلا الحالتين، يتعلق الأمر بقضايا تواجهت فيها اما أفخاذ أو قبائل. وهذا هو المستوى الذي ينحصر فيه بالفعل نشاط العامل، الذي كانت مهمته هي السهر على السلم العام، دون التدخل، على مستوى أدنى، في الشؤون الداخلية. وهذا ما يجعلنا نفهم كيف أن عاملا واحدا كان كافيا لهذه المهمة إلى حدود 1880. وباستثناء الحالة المتعلقة بالقبائل جد الصغيرة، فقد كانت له علاقة مع الأفخاذ عن طريق أحد الشيوخ الذي أصبحت له، بمقتضى ذلك، حظوة وحتى سلطة ميزته عن نظرائه. ومما لا شك فيه، أن العامل كان يلجأ إلى جنده في تسوية النزاعات، ولكن هؤلاء كانوا، على ما يبدو، أشبه برسلاء، بالنظر إلى قلة عددهم. أما حقيقة قوته، فتكمن في السلطة التي يجسدها في نظر الجميع كممثل عن السلطان، تلك السلطة التي يُلتمس تدخلها تلقائيا عند الحاجة. وكان بإمكانه أيضا أن يعتمد داخل كل قبيلة، على بعض «الشرفاء»، أو «الطلبة»، ممن لهم شهرة دينية، والذين كان تأثيرهم في المجتمع المغربي القديم أشد وقعا من جيش بكامله. انها بالطبع سلطة على جانب كبير من المرونة. ولكنها سلطة على كل حال. واذا كان قد حدث تغيير على عهد المولى الحسن، فما ذلك الا من أجل تقريب السلطة المركزية من القبائل، بتعويض العامل الوحيد بقائد، وأحيانا بأكثر، على رأس كل منها. ففي أي وقت اذن حدث ثمة تنكر من جانب المخزن لامتيازاته ؟

أما بالنسبة للريفيين، فلم يثبت أحد إلى اليوم أنهم لم يكونوا يؤدون ضريبتهم إلى الدولة، إمَّا نقدا أو جنودا. وعلى العكس، وأثناء حرب تطوان ضد اسبانيا سنة 1860، وجدنا أن وحدات الريفيين تتقاطر على جبهة سبتة، على الرغم من بعدها عن الريف (24)، بينما كان اخوانهم في عين المكان، يضطلعون بعبء جبهة مليلية، ويوجهون فيها للعدو ضربات قوية. وقد دفع هذا محمد الخطيب، النائب السلطاني، عند تبليغه لهذه الحوادث، إلى أن يقترح تعبئة جيش ريفي بكامله، ولو اقتضى الحال مكافأة الريف عن

= 22/1263 فبراير 1847، مع الملاحظات المثبتة على ظهرها (مجموعة الوثائق المصورة الموجودة لدى المؤلف).

(24) رسالة محمد الخطيب إلى محمد الزبدى، بتاريخ 27 جمادى الأولى 20/1276 دجنبر 1859، أوردها : ابن زيدان، اتحاف اعلام الناس، ج 3، ص 429. 430، الرباط، 1931.

ذلك باعفائه من الضرائب لمدة عشر سنوات (25). فنرى من خلال هذا أمرين : من جهة، أن الريفيين يرتضون بالتضحية من أجل الذوذ ليس فحسب عن اقليمهم الضيق الرقعة، وانما عن مجموع التراب المغربي ؛ وهذا ذو دلالة في حد ذاته. من جهة أخرى، وفيما يخص رفضهم دفع المال، ينبغي أن نقتنع، ان كانت تلك هي عادتهم، بأنها على الأقل لم تكن شائعة، طالما أن ممثل السلطان نفسه كان على غير علم بها، كما يتبين من اقتراحه المتعلق باعفاء الريفيين من الضرائب.

كان على غير علم بها بالفعل، لأنها مجرد افتراء. ففي 1889، أي بعد 29 سنة حدث أن بعض القبائل الريفية لم تمتثل الأمر بتوجيه جنودها للالتحاق بالمحلة السلطانية التي كانت تقوم بحركة عبر مجموع الشمال الغربي من البلاد. وعلى الرغم من أن امتناعها كان لعامل الزمن، الذي انطبق مع موسم الحصاد، فان السلطان قام بمعاقبتها عن تخلفها، بأن فرض غرامة على كل منها (26). أليست مثل هذه المواقف، من أولها إلى آخرها، دليلا على أن السلطان كان يعامل الريفيين كما يعامل راعاياه الاخرين، وأنه كان قادرا على القيام رأسا بذلك ؟

هذا مع العلم أن الحادثة الأخيرة وقعت في فترة تميزت بهزات عنيفة زعزعت مشاعر السكان المعنيين. لقد كان الشعور بالتبعية والولاء لدى هؤلاء السكان البسطاء تجاه سلطانهم، يظهر في تقوى دينية. وهكذا، وحتى بداية هذا القرن، كان يقال في الريف، عندما يتأخر نزول المطر : «ان سيدنا السلطان غاضب علينا». ولنشر في سياق حديثنا إلى كم هو طريف أن نسمع البعض يردد بأن سلطة العاهل في بلد متمرد، كالريف، لم تكن سوى دينية، كما لو أن هذه السلطة الدينية، الممارسة ازاء سكان مطبوعين بالطابع الديني، لم تكن تتجاوز السلطة الزمنية. ولكن، لاستئناف الحديث عن الريفيين، المستعدين بكامل الخضوع لتقبل غضب سيدهم الذي يحبس المطر بسبب معاصيهم، فانهم سيصابون بالحيرة اذا ما جاء على العكس لمعاقبتهم بما هم أهل له. وبالتالي، كيف كان بإمكانهم أن يفهموا بوجه آخر المجرى الجديد للأحداث بعد

---

(25) رسالة محمد الخطيب إلى السلطان سيدي محمد، بتاريخ 8 شعبان 2/1276 مارس 1860 : الوثائق الكتانية، الرباط، 1، 5، زي.

(26) بيان الغرامات المفروضة على القبائل الريفية، وثيقة مؤرخة في 14 ربيع الثاني 8/1307 نوفمبر 1889 : الوثائق الملكية بالرباط، محفظة ب، غير مرقمة.

1860 ؟ ففي هذه السنة بالضبط، كانوا قد أبقوا العدو الاسباني محاصرا في مليلية وراء الاسوار، كما فعل أجدادهم منذ ثلاثة قرون. فاذا بالسلطان نفسه يلزمهم، بعد استتباب السلم، بالتخلي للعدو عن جزء من أراضيهم، من حقول، ومساكن، ومسجد. وكما يلاحظ ذلك شاهد عيان اسباني : «فقد كان أمرا جد مقلق بالنسبة للقبائل أن ترى جيوش السلطان، وعلى رأسها أمير، تقدم لفرض إرادة أمة أجنبية عليهم. انه لمشهد لم يسبق له نظير في هذه المملكة» (27).

كان حقا قلقا عميقا، وجد معقد بلا ريب، نجم عن حدة الغضب ضد الغزاة، وكذلك عن الشعور بالالم من جهة، وبخيبة الأمل، من جهة أخرى تجاه السلطان، عندما ستتجدد مثل هذه الحوادث، حتى نهاية القرن. ذلك أن جيوش السلطان ستعود إلى الريف في أربع مناسبات، لقتل الناس وتحطيم المساكن (28). وكان ذلك في كل مرة بسبب النزاعات المحلية مع الاسبان. فهل يصح القول، بناء على ذلك، ان الريفيين أصروا على ألا يكونوا مغاربة، أو أن نقول، بالأحرى، انهم كمغاربة لم يرتضوا بالغزو الاسباني ؟

نحن على يقين بأننا سنصطدم في هذا الصدد بوجهة النظر التقليدية، التي نجد بمقتضاها أن الشعب الريفي كان، على العكس، يثير بشكل الزامي ردود فعل الاسبانيين، ومعهم الدول الأوربية الأخرى. الا أن الحجة الرئيسية التي تقدم لتدعيم هذه الأطروحة تكمن في هذه القرصنة الشهيرة التي تكلمنا عنها في البداية، والتي أثارت ضجة كبيرة آنذاك. بيد أن الوثائق المغربية، التي أهملت حتى اليوم، ستساعدنا، كما سنرى، على تسليط أضواء جديدة على هذه القضية.

---

(27) رسالة ميري اي كولوم (Mery y Colom) ، الوزير المقيم لاسبانيا بطنجة، الموجهة إلى وزير الدولة بمدريد، في 19 نوفمبر 1863، أوردها : Jeronimo Becker, Historia de Marruecos. p.286.

(28) في 1864، جردت حملة تأديبية ضد سكان الحسيمة بناء على استرعاء الاسبانيين، بعد احتجاز زورق اسباني، وقتل بحارته. في 1871، اضطر السلطان إلى تجريد جيش إلى مليلية لارغام قبيلة كلعية في الحدود على قبول تحويل مجرى مائي بمحاذاة المدينة، من طرف الاسبانيين. في 1893، وبعد احتجاز سفينة صغيرة من طرف قبيلة بقيوة، كانت في الظاهر تقوم بتهريب الأسلحة، تم ارسال حملة تأديبية جديدة، أخيرا، جردت حملة أخرى سنة 1898، في ظروف سنتعرض إليها فيما بعد.

لقد كانت التجارة البحرية في المغرب تتم عن طريق الشاطىء الأطلنتكي وحده تقريبا، نظرا لأن جميع النقاط المتوسطية السهلة البلوغ كانت، لمدة عدة قرون، بيد الاسبان أو تحت مراقبتهم. لذلك، وعلى الرغم من وقوعه بمحاذاة بحر يعد من أكثر بحار العالم رواجا، فان الريف، طريق المغرب المسدودة، كان يعيش منعزلا عن العالم. وبلا ريب، فان سبب تأخره التاريخي الكبير راجع إلى هذا الوضع أكثر مما هو راجع إلى جباله أو تربته المجدبة. لكن، مع 1860، عندما احتدمت المنافسة بين مختلف الدول الأوربية طمعا في غزو السوق المغربية، فان الريف، الواقع تجاه جبل طارق وملقا، قدم شواطئه المهجورة لتجارة تهريب هامة في عدة مجالات. فقد كان يعفي بالطبع من الرسوم الجمركية، ولكنه يفتح المجال أيضا لترويج البضائع المحظورة، خاصة الأسلحة عند الوصول، والماشية عند الاقلاع. أخيرا، فقد كان يتيح امكانية حبك الدسائس وسط القبائل الشاطئية، وفتح المجال أمام التسرب الأوربي. وكان التهريب، بالاضافة إلى الأضرار التي يلحقها بمالية البلاد واقتصادها، يتسبب في قيام اضطرابات داخلية تلغم سلطة الدولة، كما كان يتسبب في وقوع اصطدامات تعمل على تبرير التدخل الأجنبي. وكان كل هذا يسهم في بلورة ما يسمى بالقضية المغربية.

وقد اثار هذا الوضع قلق السلطان، الذي وجه نداءات ملحة ومتكررة إلى الحكومات الرئيسية المعنية لتكف عن تغطية المهربين الذين ينتمون إلى كل منها. لكن دون جدوى (29). وكانت العمليات تتم في الغالب في جون الحسيمة. في هذا الجون، على مسافة قريبة من الشط، كان يوجد محل اسباني تم تشييده فوق جزيرة. وتحت اشراف القبطان، تقوم السفن القادمة من ملقا أو جبل طارق بافراغ شحناتها من البترول،

(29) في 9 نوفمبر 1896، أصدر أحمد بن موسى تعليمات المخزن إلى محمد اللبادي، وهو من أعضاء نيابة طنجة، لاحاطة وزير بريطانيا علما بحركة التهريب التي تتم انطلاقا من جبل طارق، والتي كان هذا الأخير على حد قوله، على علم تام بها (رسالة مؤرخة في 3 جمادى الثانية 9/1314 نوفمبر 1896. وثائق تطوان، 26/23). وتفيدنا رسالة مؤرخة في 27 يوليوز موجهة أيضا من أحمد بن موسى إلى اللبادى، بأن هذا الأخير كان قد أجرى مباحثات جديدة مع وزيري اسبانيا وانجلترة اللذين نصحاه بأن يتولى السلطان بنفسه حراسة الشاطىء المغربي، في الوقت الذي كان مطلوبا منهما أن يتدخلا لدى سلطات جبل طارق وجزيرة الحسيمة (حجرة النكور)، لوضع حد لتجارة التهريب بين هاتين النقطتين. (رسالة 26 صفر 27/1315 يوليوز 1897، تطوان 29/24).

الشموع، النسيج، البنادق، الرصاص. بعد ذلك يتم اعادة نقل البضائع حتى الشط على متن بعض القوارب يمتلكها أفراد من قبيلة بقيوة، لا يتجاوز عددهم 12 رجلا. وهؤلاء هم الذين كانوا يتقاسمون احتكار هذه التجارة (30).

وأحيانا قد يحدث ما لم يكن في الحسبان. فقد يدفع ثمن بضاعة مسبقا دون أن يقع تسليمها بتاتا، أو أن يتم العثور على أحد الريفيين مقتولا على الحرشف، بعدما كان قد انطلق إلى الجزيرة حيا يرزق. فنظرا لانعدام أي ملاذ، كان يتعين حينئذ أن يصفي المرء بنفسه حساباته بالوسائل التي تسنح بها الفرصة. وأحسن وسيلة هي أن يقوم بأسر بعض رهائن مركب أوربي صغير، انحبس على مقربة من الشاطىء بسبب هدوء مطلق، ثم المساومة فيهم للحصول أخيرا على التعويضات (31). حقا، لا يتم ذلك الا بعد ضجة صاخبة، فمن جهة، كانت الصحافة الأوربية تقوم بشن حملة مسعورة، ومن جهة أخرى كانت القطع البحرية تحضر أمام مرسى طنجة، في حين ينتاب القلق السلطان، فينفجر مهددا، ويفاوض، ويتوسل، وينتهي به الأمر إلى تسديد الفاتورة، على أن يحمل جميع أهل بقيوة وحتى جيرانهم على أداء ثمنها، يوما ما، ودفعة واحدة، عندما تسنح له الفرصة بذلك.

---

(30) في 16 غشت 1897، كتب أحمد بن موسى إلى النائب السلطاني بطنجة، محمد الطريس، ليخبره خاصة بوصول مركب من جبل طارق في 13 يوليوز المنصرم إلى جزيرة الجسيمة حيث يوجد المحل الاسباني، وأنه أنزل به أكثر من 700 برميل من البترول، وكمية كبيرة من النسيج. وقد تم نقل كل هذه المواد على متن مراكب ريفية «ولو كان ذلك كله محضنا عنهم لما أفضى بهم الحال إلى ما ذكر». (رسالة 17 ربيع الأول 16/1315 غشت 1897، تطوان 39/24). في 19 يوليوز، 1898، أخبر أحمد بن موسى محمد الطريس بوصول مركب إلى الشاطىء الريفي من حيث شحن خفية 300 ثور سلمها مهربو قبيلة بقيوة (رسالة أحمد بن موسى إلى محمد الطريس، متم صفر 19/1316 يوليوز 1898، تطوان 28/28).

(31) «وأن ما يصدر منهم [أهل الريف] انما ينشأ عن المنازعة مع من يخوض معهم من الأوربيين في أمور الكطربانض»، (أحمد بن موسى إلى اللبادى، 3 جمادى الثانية 9/1314 نوفمبر 1896، تطوان، 26/23). «لا يخفى ان منشأ فساد هؤلاء هو ترويج باركيات الصبنيول التي تتصارف معهم ويتعاملون مع رؤسائها في الكطربانض ويغيبون عن أهل الريف بالبعض من أعيانهم وبالدراهم التي يتصارفون بها معهم فيترتب على ذلك ترصد أهل الريف لأخذ الثأر منهم وقد صرحوا في هذه القضية بأن السبب فيها هو ما لهم عليهم من التباعات كقضية الرجل الذي قتل من أغنيائهم ببلاد الصبنيول وأخذوا متاعه داخل حجر النكور ولم ينقادوا لاعطاء حق =

ذلك هو السيناريو الذي كانت الأمور تجري بمقتضاه في الغالب في التسعينات، إلى أن تعقدت المسألة سنة 1896. في هذه السنة احتجز الاسبانيون ثلاثة عشر ريفيا، بينما احتجز أهل بقيوة فرنسيا ويونانيا، بالاضافة إلى بعض البرتغاليين. في هذه المرة، لم يحصل السلطان من البقيويين على أي تنازل، على الرغم من رصيده الدبلوماسي. ولكم كانت دهشته عندما اكتشف أن هؤلاء المتمردين لم يكونوا يعملون من تلقاء أنفسهم. ذلك أن جزائريا، يتقلد سلطات قنصلية من قبل دولة أوربية، قدم إلى عين المكان لتأجيج مقاومتهم، بالاشتراك مع الفرع المحلي للزاوية الوزانية، التي كانت محمية بدورها من طرف نفس الدولة، ومنفادة لخدمتها، ولم يقتصر الأمر على هذا، اذ عندما لم ير السلطان منفذا الا باستعمال القوة، وأنفذ حملة تأديبية إلى عين المكان، كان المجرمون قد لاذوا بالفرار : فهؤلاء القراصنة الذائعو الصيت، وعائلاتهم، وبطانتهم، أبحروا بسلام في اتجاه الجزائر، على متن سفينة بخارية قدمت حتى إلى ديارهم لتنقلهم على متنها (32).

= لأولاده بعدما أكثروا من الشكايات عليهم وكقضية أحد أغنياء أهل الريف الذي تقاعد له أحد رياس الصبنيول على خمسة آلاف ريال فيما كان تعامل به معه من الكطربانص ولم يجدوا سبيلا للانصاف منه...». (رسالة أحمد بن موسى إلى الطريس، 17 ربيع الأول 6/1315 غشت 1897، تطوان، 39/24). «اذا صدر من أرباب المراكب تقاعد عن الوفاء من حقوق أهل الريف المترتبة لهم عليهم يحمل ذلك أهل الريف على ترصد مراكب جنس المطالبين بحقوقهم فينشأ عن ذلك ما يكدر الخواطر بدليل أن هؤلاء أهل الريف لا يمدون اليد في شيء من الموسوق بتلك المراكب ولا بشيء من حوائجها وإنما يأخذون بعض الأشخاص الذين بها كفافا في حقوقهم ولو وقف نواب الاجناس الذين تروح مراكبهم بتلك الناحية في منعها من المعاملة مع أولائك القبائل الفساد لبقي هم وجانب المخزن في الراحة وبقيت خواطر الجانبين سالمة من شوائب المكدرات بما يدعي تجارهم وبما يلحق جانب المخزن من الضرر بكثرة الغرامات». (رسالة أحمد بن موسى إلى محمد الطريس، 7 ربيع الثاني 1315 – 4 – 5 شتنبر 1897 تطوان 48/24). لنلاحظ أنه كان من السهولة بمكان الاستجابة لطلب المخزن، لأنه كان يكفي بالنسبة للسفن المهربة أن تفرغ بضائعها في حجرة النكور.

(32) توجد مجموعة كاملة من الرسائل تدعنا نتتبع كيف تمكنت الحكومة المغربية تدريجيا من اماطة اللثام عن الدور الذي لعبه في هذه القضية كل من : 1) الفرع المحلي للزاوية الوزانية. 2) الزاوية الأمة التي تشكت منها الحكومة المغربية لدى حاميها، وهو سفير فرنسا. 3) المسمى علال العبدي الذي كان يتقلد وظائف قنصلية، والذي أقل إلى عين المكان على متن طرادة فرنسية. 4) وزير فرنسا نفسه. ينظر على الخصوص : رسائل أحمد بن موسى إلى =

إن هذا ما يعطي القرصنة أبعادها الحقيقية، ومدلولها الصحيح. ففي ديار أزمورن وهم فخذ من قبيلة بقيوة الصغيرة، كان حوالي اثني عشر من المجرمين يضطلعون في عقر ديارهم بحركة التهريب الأوربي، الذي كانوا ثمرة له، تغطيهم وتحركهم دولة هي أيضا أوربية، لخدمة أغراض الغزو. فإلى هؤلاء يدين الريفيون، في مجموعهم، بالضرورة التي اشتهروا بها، والتي كرسها المؤرخون، وأورثوها من بعدهم للسوسيولوجيين كإحدى معطيات العمل.

= محمد الطريس، بتاريخ 16 جمادى الأولى 13/1315 أكتوبر 1897، تطوان 69/24 : 23 جمادى الأولى 20/1315 أكتوبر 1897، تطوان، 76/24 : 17 جمادى الثانية 13/1315 نوفمبر 1897، تطوان 88/24 : 17 شعبان 11/1315 يناير 1898، تطوان 125/24 : 10 شوال 10/1315 مارس 1898، تطوان 143/24 : 3 ربيع الأول 22/1316 يوليوز 1898، تطوان 25 – 37. في هذه الرسالة الأخيرة، يسترعي انتباهنا على وجه الخصوص أن وزير فرنسا كان قد أكد، خلال سفارته إلى مراكش، أنه منع علال العبدي من مواصلة حشر أنفه في هذه القضية :

«غير خفي عن جناب الباشدور ما انجز إليه الكلام معه فيهم [فساد قبيلة بقيوة] بسبب ما دار معه في شأن العبدى إلى أن ذكر أنه رده عن الخوض فيهم ... وانما الذي كان في بال المخزن أعزه الله لما تبرأ الباشدور منهم وفروا من القبيلة بسبب نزول المحلة عليها أنهم ذائعون وأن المخزن في طلبهم حتى يظفر بهم ولم يخطر ببال المخزن من جهة القانون النظامي أن يقبلهم أحد على ما هم عليه اذا فروا حتى توجه المدد الأول بعد سبقية الأوامر الشريفة إليهم بالتحذير والانذار ولما وصل المدد الثاني وجدهم فروا وعند الضرب فر المتكلم عليهم وقبلهم البابور وحملهم لوهران مع أنهم من أكابر العتات وفيهم رؤساء أصل الفساد بل فيهم الذين كانوا قابضين على مساجين النصرى (من بينهم ربان سفينة فرنسية) تحت أيديهم ومنهم الحاج علي عمر وزيان والحاج عمر شعيب ودادى ابن سعود الذي كان يغريهما على عدم تسريح النصرى حتى يسرح اخوانهم المسجونون على يد المخزن أعزه الله حيث تكفل العبدي بتسريح اخوانهم ... ولهذا أشكلت هذه القضية على جانب المخزن أعزه الله كما استشكل موجب التكلم فيها أصالة فضلا عن اظهار التعرض فيها على طائفة من رعية المخزن في بلاده وأرضه وقد شاع بغيها وعلم فسادها الخاص والعام وأرادت سريان فسادها في الأقاريب والاباعيد ودفع في المغارم المترتبة على فسادهم أموال عريضة ولما وجه المخزن من وجهه لمعاقبتها وردها للجادة أريد ايقاعه في الحرج والتشغيب بزيادة القيل والقال والتعرض على رؤساء الفساد بسبب موالاتهم للعبدي الذي تقهر حاله وعلم القريب والبعيد ما له من اليد في ذلك حتى أقر الباشدور نفسه بضمن ذلك لما رفعت إليه الشكوى بالأعتاب الشريفة حيث صرح بكونه على علم من أنه ... صدر منه ما لا يصدر من العقلاء مع أن هذا الباشدور قد رفع لجانب المخزن ... في سفارته هذه قضايا عديدة كلها ساعد المخزن فيها وراعى خاطره في مباشرتها...».

حوالي نفس الوقت تقريبا، عندما تزعزعت في البلاد الريفية الثقة بالمخزن تحت تأثير الأحداث المذكورة أعلاه، طرأت تغيرات هامة حتى وسط القبائل. ففيما مضى، كان كل رجل في الريف، كما هو عليه الأمر في باقي جهات المغرب، على الأقل في القبائل، يقتني بندقيته بمجرد ما تتوفر له الوسائل لذلك، بيد أن البندقية العتيقة، التي كانت تفتقر من الناحية العملية إلى أسلوب التصويب، والتي تسند بمشقة إلى الكتف لتخطىء هدفها على بعد عشرين قدما، كانت جد ملائمة في حرب بين فريقين تتوخى اسماع دوى البارود دون إراقة الدماء، ولانقاذ شرف الطرفين لا غير، واتاحة الفرصة حينئذ لتدخل الوسطاء المصالحين.

بيد أن الأمر سيختلف عن ذلك كثيرا عندما ستبدأ البندقية الحربية الأوربية، التي تقتل، ومن بعيد، في التسرب عن طريق التهريب، ابتداء من الثمانينات. فبامتلاك هذا السلاح، كان بإمكان شخص ما أن يتحدى وحده الارادة الجماعية داخل الفريق الذي ينتمي إليه. بالطبع، وبعد ظهور بنادق أخرى بأيدي أفراد آخرين، كان يتم إعادة التوازن. الا أنه توازن من نوع خاص، لا باعتباره غير قار ككل سلم مسلح، وانما لأنه كان يلزم، بالنظر إلى الثمن، أن يكون المرء غنيا لاقتناء السلاح الجديد والحصول على الذخائر بقدر كاف. وبالتالي فان أخطار الحرب كانت محدودة. والظاهرة الحقيقية المستجدة هي أن الأقلية من الأغنياء لا يمكنها، بعد التسلح، الا أن تدرك أن من مصلحتها التفاهم، رغم أسباب النزاع بينها، لتفرض إرادتها الجماعية على الكتلة الساحقة من «إخوانها» العزل أو الناقصي التسليح. وبالفعل، وحتى في أشد الفترات اضطرابا، والتي ينبغي حصرها ــ كما سنرى ــ بين 1910 ــ 1920، وهو الوقت الذي لم تعد فيه البندقية أداة نادرة في البلاد، لم يحدث اطلاقا ما يذكر بالمجازر التي رواها أو أوحى بها موليراس ووسترمارك. فقد ظلت السوق بالنسبة لهؤلاء الجمهوريين المتأصلين ساحة للنقاش حتى في الوقت الذي احتدمت فيه أهواؤهم السياسية، تتخذ فيه المعركة شكلا كلاميا، ولا يلجأ إلى الأسلحة إلا في الحالات القصوى. وعلى العكس، فان جمهوريتهم هي التي اتخذت الان شكلا مخالفا، وجه أولغارشية تمكنت فيها الفئة الأكثر غنى، والتي استقوت بأسلحتها، ولكن أيضا باتفاقها، من أن تزداد ثراء على حساب الكتلة الساحقة. وقد استطاعت، بدون تغيير المؤسسات، وبتحريف

مجراها لا غير، أن تحول نفوذها إلى سلطة سياسية حقيقية (33). أما بالنسبة للفلاحين الميسورين سابقا، فقد انتقلوا إلى حالة اتباع بعدما تقلصت وضعيتهم الاقتصادية والسياسية.

نتصور مدى البلبلة التي تمكنت في هذه الظروف من الاستحواذ على عقول الريفيين في بداية هذا القرن. فعلى مستوى القمة والقاعدة من حياتهم، تزعزعت كل مفاهيمهم التقليدية. اذ بينما كان السلطان، في المستوى الأول، قد تركهم وشأنهم، ويبدو لهم منحازا ضدهم إلى جانب اسبانيا، كان عليهم، في المستوى الثاني، هم الرجال الأحرار، أن يطأطئوا الرأس أمام عدد قليل ممن كانوا أندادا لهم في الماضي. أي شيء اذن يحمل على الدهشة اذا كان الريف قد استجاب بسرعة وعلى نطاق واسع لنداء بوحمارة الشهير، بوكاتشيف المغربي Pougatchev، الذي انتصب ضد المولى عبد العزيز سنة 1902 ؟ ولم تكن هذه الاستجابة بالنسبة للريفيين، كما قيل فورا، بدافع من الميل إلى الانشقاق، ذلك أن هذا الدعي كان يمثل في نظرهم الوريث الشرعي، الابن الأكبر للعاهل الراحل، وكانوا يعتقدون أنهم سيجدون سلطانهم بالضبط في هذا البطل المزيف للقضية الوطنية. ولم ينبذوا عنهم هذا الوهم الا ليعلقوا آمالهم، مع جميع المغاربة، على ابن آخر من أبناء المولى الحسن، وهو عبد الحفيظ، الذي كان الأمل معقودا عليه لانقاذ البلاد. ولكن هاهو ذا السلطان بدوره، بعد أن تركهم وحدهم يحاربون الاسبانيين، لا يتدخل في نهاية المعارك الا لقبول الهزيمة بالتوقيع على اتفاقيات 1910. ثم بعد سنتين، كان هو الذي وقع أيضا على معاهدة الحماية التي سلمت البلاد كلها. بالتأكيد، لقد انهارت كل الامال المعقودة على هذا الجانب.

هل كان بإمكان القبائل على الأقل أن تعتمد على نفسها بالنظر إلى الحالة الجديدة السائدة في كثير منها ؟ ان صغار الأوليغارشيين، الذين فرضوا منذئذ أنفسهم عليها بأسلحتهم، ومتاعهم، وأتباعهم، لم يكونوا آخر من استخلص العبر من فشل

(33) لم يكن من قبيل الصدفة أن نرى، ابتداء من هذه الفترة، ظهور كبار القواد في جنوب المغرب. وقد سبق لروبر مونتاني أن لاحظ وجود علاقة بين قيام هذه القيادات الكبرى في الجنوب، وظهور البندقية العصرية 335. ...Les Berbères et le Makhzen.

ولكنه في نفس الوقت الذي لاحظ أن تهريب الأسلحة كان يتم في آن واحد على شواطىء الريف وسوس، لم يكلف نفسه عناء التساؤل حول أثر هذه الظاهرة داخل المجتمع الريفي.

الملكية المغربية. فبما أن الهيمنة الاتية لاسبانيا على الريف، لم تعد توضع موضع شك، فان آفاقا واسعة انفتحت أمام أولائك الذين سيساعدون، وبشكل فعال، على مجرى الأحداث. ومسبقا، فقد حدث بينهم تنافس حول الامتيازات والمكافآت التي كان الاسبانيون يغدقونها قبل الاوان، وقدموا أنفسهم لهم كأعوان نشيطين.

منذئذ لم يبق أمام عامة الشعب، الذين لم يكونوا يتوسمون أي خير في الاسبانيين، ويقفون بقوة ضد سيطرتهم، الا أن ينضووا لمقاومتهم، تحت راية أي قائد جديد يظهر على مسرح الأحداث. وهكذا، فقد ظهر بالفعل منذ 1910 محمد أمزيان، الذي بدأ معه تكتل أولائك الذين سيطلق عليهم «حزب عامة الناس». الا أن وفاة أمزيان في المعركة في ماي 1912 أحدث فراغا كبيرا كان الاحساس به شديدا خاصة وأن المخزن كان قد ارتمى حقيقة هذه المرة في أحضان الحماية، وترك بصفة نهائية هذه الوحدات القبلية وشأنها، بعدما كان دائما عنصر تماسكها. كان يتعين على هذه الدويلات أن تتلمس طريقها بحثا عن بعضها البعض، وأن تجد من الان فصاعدا سبل الوحدة. بيد أن الفئة القليلة من الأعيان، المأجورة من طرف اسبانيا، والتي تتلقى الأوامر من مليلية، كانت تعمل بالعكس على تأجيج الخلافات، مستغلة نفوذها الذي تزايد شأنه. اذ ذاك، اذ ذاك لا غير، أخذ الريف يتسم بالمعالم المشابهة، ولكن من بعيد وهذا ما ينبغي توضيحه — للصورة المروعة التي يود البعض رسم خطوطها العريضة. سنورد في هذا الصدد شهادتين لا يمكن أن نجد ما هو أوثق منهما. الأولى صادرة عن ضابط قاد بنفسه، ولحساب اسبانيا، أعمال التخريب التي نحن بصدد الحديث عنها. ففي التوضيح الذي قدمه فيما بعد أمام لجنة التحقيق المعينة من طرف الكورتس، صرح هذا الضابط، وهو العقيد ريكلمي Riquelme ، متحدثا عن أحد عملائه من أعيان قبيلة بني ورياغل :

«كانت الخطة ترتكز على العمل بشكل يصبح معه بنو ورياغل في حالة حرب مستمرة، وذلك عن طريق تحطيم النظيمة المسماة ب «نظيمة الغرامات». لقد كانت القبيلة تفرض غرامة عندما تقع جريمة قتل، وبذلك يستتب السلم. الا أن الخطة التي اعتمدها كانت تقوم بالضبط على الحيلولة دون أداء هذه الغرامة. منذئذ وقع اللجوء إلى التراشق بطلقات النار على الأسواق التي تعطل جمعها، وتمخضت عن ذلك المطالبة بالثأر، وبديون الدم. كان القتل يتم من قرية لأخرى، ولم تتمكن القبيلة اطلاقا من

التوصل إلى اتفاق بينها للالتحاق بأولائك الذين كانوا يحاربوننا. لقد تمكننا من الحفاظ على هذا الوضع طوال سنوات عدة. كانت الحرب دائما بينهم، ولم تكن أبدا ضدنا» (34).

الشهادة الثانية صادرة عن مستوى أعلى. انها رواية كوميز خوردانة Gomez Jordana الذي كان قائدا عاما خلال ثلاث سنوات لوحدات الاحتلال في قطاع مليلية، ثم، وإلى غاية وفاته سنة 1919، رئيسا للحملة الاسبانية في المغرب. في 1914 كتب إلى السيناتور الدون توماس ميستيرى Don Tomas Maestre ، متحدثا عن الريف الذي كان يعمل جادا لغزوه :

«إن هذا الفريق الموجود رهن إشارتي في مجموع أراضي العدو، هو الذي يتيح بسهولة تفكيك التكتلات المسلحة التي كانت قد احتشدت في جو حماسي لابادتنا. فأعضاء هذا الفريق لابد وأن ينفذوا داخل هذه التكتلات لكي يزرعوا فيها روح الهزيمة قبل أن نتعرض لأي هجوم. وهذا الفريق هو الذي يثير أيضا بينها، وحسب رغبتي، صراعات دامية، كتلك التي تمزق مثلا، في هذه الاونة، قبيلتي بقيوة وبني ورياغل، بغية شل الريف عن ارسال أي وحدة للقتال على نهر كرت. فبالنسبة لهؤلاء الأهالي، تبقى الحرب المستمرة دائما مثلا أعلى. ولا أدل على ذلك من أنهم لا ينفكون عن القتال فيما بينهم، قبيلة ضد قبيلة، أسرة ضد أسرة، رجلا ضد رجل. ولكن ما يلاحظ هو أن نشاطنا السياسي يعمل على تحريف إرادتهم عن الهدف الذي ارتضوا بأنفسهم أن يكون مخصصا لها. لذلك، فانهم يقضون كيانهم ويحطمونه بأنفسهم، بلا وعي، وكضرورة أولية للكفاح الذين يريدون خوضه ضدنا فيما بعد، في حين أننا نتابع طريقنا بعزم وسكينة» (35).

في التصريح الذي قرأناه الساعة نجد إشارة إلى «مثل أعلى لحرب مستمرة»، من

---

(34) شهادة العقيد ريكلمي أمام لجنة التحقيق التابعة للكورتس، بتاريخ 29 يوليوز 1923، في :

De Anual a la Republica, «Documentos relacionados con la información instruida por la llamada «Comisión de responsabilidades acerca del desatre de Anual», Madrid, Javier Morata, 1936, p.137, (Il s'agit des procès-vervaux de ladite Commission).

(35) المرجع نفسه، رسالة موجودة بين الوثائق الملحقة، ص 28 وما بعدها.

شأنه أن يعمل على اشغال الريفيين، وهو يشابه كثيرا ما ذكره جميع المؤلفين الذين نخالفهم في الرأي. ولكن، لنلاحظ أن الجنرال خوردانة لا يعبر، عند تقديمه، الا عن رأي لا نجد مندوحة من القول بأنه يفتقر إلى التفكير الرصين، نظرا لأن شهادته نفسها مناقضة له من أولها إلى آخرها، ولأن الشهادة المتطابقة للعقيد ريكلمي تناقضه أيضا في جميع النقاط. يبقى اذن أن الشاهدين المذكورين يضعاننا، بصراحتها الجديرة بالتقدير، أمام عنصر تعمد البعض تجاهله، مع العلم أنه يشكل المفتاح نفسه للقضية. فدراسة المجتمع الريفي بمعزل عن التدخلات الأجنبية سيكون بمثابة التقوقع داخل البيضة والتغافل عن الدجاجة التي تحضنها. عندما يخبرنا هارت بأن أهل الريف كانوا يفضلون إشاعة دين الدم بدلا من قبض ثمنه (36)، فانه لم يكن يعلم أن هذا كان من عمل العقيد ريكلمي. ومن هنا جاء تفسيره القائم على التربة المجدبة، والانجاب الريفي المفرط. ان اميليو بلانكوا ايزاكا Emilio Blanco Izaga يرق قلبه لمجتمع تعجز مؤسساته، كما يقول، عن انتشاله من الفوضى (37). ويزايد دافيد هارت، نظرا لأن هذه المؤسسات ما وجدت، في نظره، الا لتكريس الفوضى. أما العقيد ريكلمي، الذي كان يوجد في مكان مناسب، ويدفع الثمن، بالمعنى الحقيقي للكلمة لمعرفة ذلك، فقد أعاد وضع الأمور في نصابها : «لقد كانت القبيلة تفرض غرامة عندما تقع جريمة قتل، وبذلك يستتب السلم». وبكلمة أخرى، فان قوانين القبيلة لم تكن تستهدف سوى صيانة السلم الاجتماعي، وفق التحليل الذي قمنا به أعلاه، وكانت تصونه بالفعل في الظروف العادية. ولهذا لم يكن بالامكان زرع الفوضى الا بشل النظيمة من الخارج. وبكلمة أخرى، ولكن هذه المرة من وجهة النظر المتعلقة بالتسلسل التاريخي، كان الريف يعيش في سلم، ولم تشتعل الحرب تدريجيا الا بعدما حل فجأة الأجنبي. وهذه النتيجة تلتقي مع ما سبق أن قلناه عن الطابع الحديث للاضطرابات، وأيضا مع ما يقوله الريفيون.

ومن أجل تأريخ أحسن للأحداث، ينبغي القول اننا لا نعني بالأجنبي هنا الاسباني وحده، على الخصوص في البدايات. فكما رأينا، كان الممثل الرسمي لفرنسا هو الذي نظم منذ ما قبل 1900 قضية القراصنة الشهيرة. وبفرض أن نشاط الفرنسيين قد

(36) D.Hart, An ethnographie survey.., p.63.

(37) E.Blanco Izaga, op.cit., Commentaire du Document n°1.

توقف يوما ما، فانه استمر على الأقل زهاء عشر سنوات أخرى. وتجدر الاشارة في هذا الصدد، فضلا عن ذلك، إلى أمر غريب. فمن أجل الدلالة على هذه الفترة، التي تهمنا، اختار الريفيون لفظا غريبا، وهو «ريبوبليك». فكيف نفذ إلى المنطقة، ولكي يلعب هذا الدور ؟ ان هارت لم يندهش كثيرا عند اكتشافه اياه. مع ذلك، فمن الأهمية بمكان استجلاء هذه النقطة التي تدخل ضمن علم الدلالة والاشتقاق. فمن الواضح أن الريفيين لم يتمكنوا من تلقاء أنفسهم من الغوص وراءه. أما فيما يخص معرفة من الذي أوحى إليهم به في عين المكان، فذلك أمر ليس باليسير. ولكن من بين جميع الألفاظ الدخيلة المشتقة في العصر من اللغات الأوربية، يلاحظ أن هذا اللفظ وحده، أو وحده تقريبا، كان لا ينطبق على النبرة الاسبانية، وانما على الطريقة الفرنسية، كما وقف على ذلك هارت «ريبوبليك» Ripublic ، وكما وقفنا عليه نحن بأنفسنا «ريفوبليك» «Réfoublique».

ولنوضح مع ذلك أن الاضطرابات الواقعة قبل 1910 لم تكن سوى مؤشرات، بالرغم من أهميتها، وسواء أتم توظيفها لصالح الفرنسيين، أو لمنافسيهم الاسبانيين. وبالمقابل فلقد تم تأسيس «مكاتب الشؤون الاهلية» «Oficinas de Asuntos Indigenas» سنة 1908. وابتداء من هذا التاريخ تحددت الأزمة، واتخذت بسرعة طابعا حادا، إلى درجة أن الجنرال خوردانة سيتبجح فيما بعد بست سنوات، باذكاء نيران الحرب حسب رغبته، هنا وهناك. وهذه هي الحقيقة. وسيستمر الوضع على هذا الشكل إلى غاية 1920.

أما فيما يخص الفريق الذي كان الاسبانيون يستخدمونه في هذه الأغراض، فلا تتوفر لدينا ايضاحات حول تكوينه من خلال الشهادتين المذكورتين أعلاه. ولكن الوثائق، تزودنا بمادة غزيرة عنه. وحيث أننا لا نستطيع استغلالها في هذا البحث، باعتبار أننا سنتناولها في دراسة أشمل، فلنقتصر على القول، اعتمادا على صحتها، بأن الاسبانيين كانت لهم في الريف، قبل 1908 بكثير، علاقات منتظمة مع صغار الأوليغارشيين الذين برزوا في غضون العقود السابقة. وقد رأينا، فيما يتعلق بهذه الفئة الأخيرة، أنه ينبغي ربط ظهورها بظهور البندقية العصرية، وبالتالي بالتهريب الأوربي. وقد عمل الاسبانيون، من جهتهم، على تدعيم نفوذها عن طريق مختلف الامتيازات، وتمكينها خاصة من التزود بالأسلحة في اسبانيا، وجعلها الوسيط الذي لا غنى عنه بينهم وبين السكان في علاقات الجوار، الحسنة أو السيئة، والتي كانت تتسع بالتدريج. وفيما بعد،

ستتوزع بين هؤلاء الأعيان «أهل النفوذ» (Hombres de prestigio) المعاشات الشهرية، على مقدار استحقاقهم، لتشكيل حزب أصدقاء اسبانيا، والانهماك في النشاط الذي نحن على علم به.

لم يكن بالامكان أن يحدث هذا بكل سهولة لولا الفراغ الذي طرأ في الريف لسلطة السلطان. وهو فراغ فعلي أولا، ناجم كما رأينا عن ضعف الدولة المغربية المتزايد من جراء الاغتصابات الأجنبية. وهو فراغ رسمي، بعدما أُخرج شمال البلاد عن سلطته التشريعية سنة 1912. فبعد غيابها، لم تعد السلطة المذكورة قادرة، كما كانت عليه في الماضي، على سد الطريق أمام كل علاقة غير قانونية بين اسبانيا وبين امثال تلك الفئة من رعاياه. وهكذا لم يعد بإمكانها أن تقوم بدور التحكيم في النزاعات، والحيلولة دون وقوع الاصطدامات، وتحذير المحرضين على الفتن. لذلك، وعلى عكس الرأي الشائع، لم تكن فوضى الريفيين المزعومة هي التي أدت إلى حركة عصيان مزمنة ضد المخزن، بل بالعكس، كان العجز الذي اعترى هذا الأخير في الفترة الحديثة هو الذي فتح المجال أمام فوضى حقيقية.

يبقى علينا، من جهة أخرى، أن نحدد المضمون الحقيقي لوضع ننعته تساهلا، كما فعل آخرون، بكلمة الفوضى هذه، والمأخوذة بمفهومها العامي. انه وضع تصورناه حتى اليوم كفوضى ضاربة أطنابها، لا تخضع وقائعها لأي منطق بشري، لا هدف ولا اتجاه لها، الا أنها تقود المجتمع إلى حافة الدمار، وتحطيم كيانه بنفسه. كانت أتفه حادثة تؤدي إلى نشوب الحرب، فتنتشر نيرانها انتشار النار في الهشيم بمقتضى نظيمة بالغة التعقيد من التحالفات التي نجد مشقة في استجلاء تشابكاتها السلالية العويصة. أما بالنسبة للأفراد، وهم أدوات مسخرة بيد الأقدار، فلم يبق لهم الا القتل، أو الاستسلام للقتل، حتى الفناء. فنرى أن الصورة قد أجيد رسمها لتذكيرنا بمأساة أشيل (Eschyle) ــ ومن الممكن أن الأمر هنا لم يكن مجرد صدفة ــ بيد أن روابطها بعيدة أشد البعد والحقيقة التاريخية. أولا، وقد سبق أن افصحنا عن ذلك، فانها تنطوي على كثير من الغلو. ففي التقارير الوافية، الموجهة في طراوتها من طرف ضباط المخابرات الاسبانية، لانجد أي أثر لهذه المذابح. أحيانا، كان يتم احراق عدد من المساكن. ولكن القتل كان يحدث بدرجة أقل. وعلى سبيل المثال، فقد ترك اغتيال الشريف بورجيلة أثرا عميقا إلى حد أن الناس ما يزالون إلى اليوم يتحدثون عنه في الريف. وثانيا،

وهذا هو الأهم، لم تكن الحرب الحقيقية تنشب بسبب هلاك كلب، ولا بسبب مشاكل الجوار، كما أنها لم تكن بلا هدف. وانما كانت دوافعها توجد في مستوى أعلى. يقول خوردانة : «ان الهدف الذي ارتضاه الريفيون هو خوض الكفاح ضدنا». فالأمر يتعلق هنا لا أقل ولا أكثر، بطموح وطني. وهو شعور شائع على نطاق واسع، ما دمنا نرى، حسب نفس الشاهد أن «التكتلات كانت قد احتشدت في جو حماسي لابادتنا». ومن ثم جاءت ضرورة العمل السياسي الاسباني عن طريق العملاء الريفيين، الذين عملوا جادين على اثارة صراعات هامشية. وهكذا فقد انتقصوا بالطبع من مستوى الكفاح، في نفس الوقت الذي لفوا أهدافه بهالة من الغموض. فكان الريفيون يتقاتلون فيما بينهم بدلا من التوجه إلى القتال على وادي كرت. ولكن، اذا كان عدد كبير قد انساق وراء الدعوة إلى الفتنة، فان عددا كبيرا آخر قد أماط اللثام عنها، وانتصب ضد محركيها : «فانهم يقضون بأنفسهم كيانهم كضرورة أولية للكفاح الذي يريدون خوضه ضدنا فيما بعد». ولنعدل قليلا من حدة الغلو التي تنطوي عليها بداية الجملة هذه، باعتبار أن الريفيين لم يُفْنِ بعضهم بعضا، ولنتنبه، كما يدلنا على ذلك الجنرال خوردانة، ولكن بعبارات أخرى، الى أن الكفاح الوطني، الذي تعين شنه ضد الاسبان، قد واكبه كفاح سياسي، تعين خوضه في الداخل، بادىء ذي بدء، أو جنبا لجنب، ضد الباعثين على الفتنة.

فاذا كانت روح الانتقام قد طغت باغراء من هذه الفئة الأخيرة، مؤلبة جماعات بكاملها بعضها ضد البعض الاخر، بمقتضى نظيمة التضامن، فان العناصر الواعية كانت تتدخل أكثر فأكثر لاعادة استتباب السلم. حينئذ كانت النزاعات القائمة بين الأفراد أو العشائر تختفي، لتحل محلها بالتأكيد، أعمال العنف، ولكنها تقوم ضد هذا أو ذاك من الأعيان الموجودين في خدمة اسبانيا، ضد متاعه الذي ينهب، أو ضد شخصه ولكن بدرجة أقل في الغالب. وكانت مثل هذه الأعمال تؤدي بدورها إلى اضطرابات، الا أن هذه بالذات قوبلت بعدم الرضى من طرف اسبانيا. وبعدم التمييز بينها وبين الاضطرابات الاخرى، تلك التي كانت هي نفسها تحرض عليها، فاننا سنكون في موقف يتعذر معه علينا بتاتا استيعاب التحول العميق الذي طرأ داخل القبائل الريفية، والنتائج التاريخية المتمخضة عنه. في الخلافات المحبوكة من طرف مأجوري اسبانيا، فقد تم توظيف الروابط القديمة لتضامن المجموعة أو الفخذ. ولكن في الكفاح

ضد اسبانيا، فان مقياسا جديدا ذا طابع اجتماعي وسياسي هو الذي قاد التجمعات. فمن جهة، هناك فريق الأعيان، ان لم يكونوا في مجموعهم، فعلى الأقل في غالبيتهم، سواء أكانوا ينتمون إلى مجموعة، أو فخذ، أو قبيلة. وفي الجانب المقابل، هناك فريق «حزب عامة الناس» ممن يسعون إلى ربط الصلات بينهم، ويجدون بعضهم بعضا فيما وراء حدود المجموعات. وبين الفريقين، تنتصب كتلة مترددة ما تزال خاضعة لنظيمة التضامن، وتدخل اذن في إطار لعبة الأعيان. ولكنها تستيقظ تحت ضغط الظروف لتعي الواقع الجديد، وستقابل بآذان صاغية أكثر فأكثر نداءات الفريق المعارض. انها حالة مضطربة بالطبع، نظرا لأن الكفاح السياسي كان على أشده. وهي حالة يشوبها ظاهريا الغموض، ولكن بالنسبة لملاحظ تعوزه الخبرة. الا أنها لم تكن غامضة لا بالنسبة للاسبانيين، ولا بالنسبة لكلا الفريقين اللذين كانا يتجابهان بصددهم. وهي أيضا حالة كفاح غير منظم في ظاهره، لأنه غالبا ما يتكرر، مع ذلك فقد كان يتجه نحو منفذ بمقدار ما كانت الكتلة المترددة تتحرر من هيمنة الأعيان لتنقلب يوما ما إلى جهة المعسكر الاخر. ولقد حل هذا اليوم. فبعد سبع سنوات من التصريحات الشافية التي أدلى بها خوردانة، وعلى الرغم من الاثار التي خلفها عجز المخزن وخيانة أعيانهم، فان جميع الريفيين وجدوا أنفسهم متحدين في مختلف أطراف الاقليم، وبدون تمييز قبلي. فاذن لم يكونوا قد أفنوا بعضهم، بل بالعكس فان وحدتهم على الرغم من أنها تمت في ظروف جد مستجدة، أعطتهم قوة كان أعداؤهم هم الذين اختبروا فعاليتها في النهاية.

وبهذا يكون الدليل قد أقيم على الحيوية وعلى فضائل التكيف التي كانت تنطوي عليها نظيمتهم العتيقة.

الصداقة الجرمانية المغربية (*)

«انني أعتبر السلطان عاهلا كامل السيادة...»

إن هذه الكلمات، التي أدلى بها غليوم الثاني خلال زيارته التاريخية لمدينة طنجة سنة 1905، لتثير في جميع الأذهان ذكرى أول انذار سبق كارثة 1904. بيد أنها استقرت في المغرب في أعماق الوجدان كرسابة بقيت موسومة بها إلى اليوم تلك الصورة عن ألمانيا الكريمة الابية التي تسارعت إلى نجدة أمة مضيق عليها الخناق. انها صورة متأصلة لن تنال منها مساومات السنوات التالية، عندما ستوافق ألمانيا على استقرار فرنسا في المغرب مقابل قطعة من الكونغو : صورة جعلت ستار النسيان يسدل في حينه على بعض الحوادث المؤلمة، تلك الحوادث التي كانت خلالها السيادة المغربية، المصرح بها علانية في طنجة، قد انتهكت نهكا سافرا من طرف الألمان قبل ذلك بعشر سنوات.

حول هذه الحوادث المغمورة، تتضمن وثائق دار النيابة السعيدة سابقا بطنجة، والموجودة حاليا بتطوان، معلومات قيمة سيكون تناولها بالتحليل، في المستقبل القريب، من الأهمية بمكان. إلا أنها تتعلق بحوادث طرأت فجأة لتضع حدا لفترة الانقياد غير المتحفظ للمغاربة تجاه أصدقائهم الأقوياء. بحيث أنها تظهر، من جهة، هذه الفترة من العلاقات الودية في الظاهر على وجهها الحقيقي، بينما تبين، من جهة أخرى، بأنه لا

(*) نشرت هذه الدراسة للمرة الأولى في : "Etudes Maghrébines. Mélanges Charles - André JULIEN" (Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Paris, Série "Etudes et Méthodes", tome 11), P.U.F. Paris, 1964.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

يمكن حقا فهم معنى الأزمة التي أفضت إليها هذه الفترة أو فهم مكانتها في تاريخ المغرب، اذا كنا نجهل الأحداث التي سبقتها.

لقد كان اذن من اللازم تأجيل معالجة الأزمة ذاتها (1894–1897) إلى ما بعد البحث الذي يشكل موضوع الدراسة الحالية. وتتعلق هذه بالضبط بالسنوات التسع (1885–1894) التي بدأت فيها وتوطدت ما اعتبره المخزن أو حاول اعتباره صداقة جرمانية مغربية.

وحول هذه السنوات التسع، فان وثائق تطوان غنية أيضا بالمعلومات، بحيث أن كل الصفحات التالية ستستند إليها بشكل خاص تقريبا. مع ذلك، يظهر لسوء الحظ بأن رىائد تطوان لا تتضمن جميع الوثائق المغربية المتعلقة بهذه القضية. ومن غير المؤكد، من جهة أخرى، أن تكون مصالح الدولة المغربية قد احتفظت، بشكل منظم، بآثار مكتوبة عن جميع المباحثات السرية الجاري بها العمل آنذاك بين الطرفين. لذا، فان أكثر من سؤال في هذا البحث سيظل معلقا إلى غاية استقصاء معلومات إضافية، سواء بالمغرب أو في الوثائق الألمانية (1).

ولكن، مهما كانت النتيجة المنتظرة من هذه المعلومات الاضافية، فإنها لن تغني عن هذه الدراسة : فهي باستندادها استنادا وافيا إلى وثائق مغربية ستسهم من الداخل في توضيح تاريخ لم يكتب عمليا إلى يومنا إلا من الخارج (2).

عندما عينت ألمانيا ممثلا لها في المغرب لأول مرة سنة 1873، فان هذا الحدث لم يكن له مدلول خاص. ففي نفس التاريخ، كان هناك ممثلون ألمان مستقرون تقريبا

(1) أما فيما يخص الوثائق الألمانية، فهي تشكل حاليا مصدرا أساسيا لأعمال بيير غلان Pierre Guillen الاستاذ بالرباط، لتهيء أطروحة حول كل جوانب العلاقات الألمانية المغربية قبل 1912.

(2) الوثائق المستعملة في هذه الدراسة تتكون بالاساس من رسائل موجهة من السلطانيين المولى الحسن و المولى عبد العزيز، أو من وزرائهما، الى محمد الطريس المكلف بالشؤون الخارجية مع الممثلين الأجانب بطنجة، و لكنها تتضمن أيضا رسائل كثيرة موجهة مباشرة الى الوزير الالماني أو صادرة عن المفوضية الالمانية، و التي تم ايداع نسخ منها ضمن وثائق دار النيابة. و علما بأن الرسائل الصادرة عن الجانب الألماني كانت محررة هي نفسها بالعربية، فإن الفقرات الواردة منها نقلت عن الأصل.

في مختلف جهات العالم. ولكن، بعد ذلك بخمس سنوات، عندما تم استقبال سفارة مغربية في برلين بحفاوة بالغة، أصبح من الواضح في باريس ولندن، ان ألمانيا تريد أن يحسب لها حسابها منذئذ في المغرب.

مع ذلك، فقد انصرمت بضع سنوات أخرى قبل أن تترجم ألمانيا على الصعيد العملي ارادتها التي أكدتها على هذا النحو. فنعرف، مثلا، أن بسمارك ساند في مؤتمر مدريد سنة 1880 أطروحات فرنسا «التي كان لها في المغرب مصالح عليها أن تدافع عنها» على حد قوله. ولكن ألمانيا سرعان ما دخلت مسرح الأحداث تحت ضغط الظروف الاقتصادية (3). ففي 1884، كانت قد أقامت في افريقيا أولى مؤسساتها. ثم انتقلت إلى طور العمل في المغرب في السنة التالية.

بالفعل، وجهت السفارة الألمانية بطنجة، عن طريق رقاص خاص، رسالة في 29 شتنبر 1885، إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار، لتسليمها للسلطان المولى الحسن، معبرة فيها عن رغبة حكومة الامبراطورية في إبرام معاهدة صداقة، واتفاقية تجارية مع المغرب. وفي 2 أكتوبر، تم توجيه رسالة ثانية في نفس الموضوع إلى محمد بركاش الموجود بالرباط. أخيرا، فان الوزير تيودور ويبر Théodor Weber الذي عاد مؤخرا من ألمانيا صحبة خلفه المعين طسطا (Testa)، وجه من جديد رقاصا خاصا إلى المولى الحسن ليخبره بعودته، وليؤكد له مرة أخرى رغبة حكومته الأكيدة في التوصل إلى إبرام المعاهدة (4).

كما نرى، فقد كان الألمان يوالون مساعيهم بشكل صاخب. بيد أن الجانب المغربي ظل لائذا بجانب الصمت، إلى حد أن طسطا عمد إلى قلمه من جديد في 5 نوفمبر، وكتب بلهجة يستشف منها بوادر التهديد، ولكن هذه المرة إلى ممثل السلطان بطنجة محمد الطريس، كما تنص على ذلك التقاليد.

«فمن الكتاب الأول إلى اليوم مضت أيام 37 ومن الكتاب الثاني إلى اليوم مضت أيام 34 وإلى الان ما ظهر لنا جواب. فهل يظن جناب الوزير الأكبر أن ليس لازم له أن يجاوب على مكاتب رسميات من دولة محبة في أمر مهم الذي أكثر نفعه عائد على

---

(3) P.Renouvin, Histoire des relations internationales. T.VI : Le XIX[e] siècle, p.90.

(4) من ويبر وطسطا الى الطريس، 5 — 11 — 1885 (تطوان، 49 / 38).

دولة المغرب فقد أخذنا العجب من عدم الاعتناء وقلة الالتفات لدولتنا المعظمة ولا نعلم ما هي الأسباب المانعة له من اتمام الواجب عليه كما هو جاري بين الدول لتعجيل الجواب مع كثرة تأكيدها عليه أولا وثانيا فنطلب منه البيان على عدم الجواب لأجل تقديمه لدولتنا كما هو واجب علينا ولها النظر» (5).

ثم ألح ويبر على ضرورة إحاطة السلطان علما بمسعاه، وختم قائلا : «لأننا نعلم علم يقين لو قدم جناب الوزير الأكبر مكاتبنا لحضرة السلطان ساعة وصولهم لكان صدر أمره بالجواب عاجلا» (6).

لقد ألمح اذن إلى أنه يتوفر على معلومات حول اعتراض مزعوم من طرف الوزير ابن العربي ابن المختار. فهل هذا الاعتراض، سواء أكان واقعيا أو مفترضا، هو السبب الحقيقي للصمت المغربي ؟ وبماذا يمكن تفسيره في حالة ما إذا كان الرد بالايجاب ؟ ثمة وثيقة يمكن أن تزودنا ببعض المعلومات حول هذه المسألة. حقا لقد كان الطريس قد أخبر السلطان بأنه سمع، قبيل عودة ويبر إلى طنجة، أي قبل 21 أكتوبر، بأن الحكومة الألمانية أوفدت سفيرا خارقا للعادة سيصل مع ويبر (ويتعلق الأمر فعلا بطسطا)، وأن الرجلين سيتوجهان إلى العاصمة معا فور وصولهما لاجراء مباحثات متعلقة بمعاهدة تجارية مع الحكومة المغربية. الا أنه أشار، من جهة أخرى، إلى أن وزير انجلترة كان قد ذكره في هذه الظروف بما كان قد قدمه هو من المطالب، وبالوعود التي أعطيت لبلاده بشأن مراجعة معاهدة 1856 المغربية الانجليزية، طالبا بألا تمنح الأفضلية لدولة أخرى، باعتبار أن انجلترة هي أول من قدمت طلبها (7).

فصرح السلطان في جوابه بأنه أحاط الوزير الانجليزي علما بموافقته بخصوص مراجعة المعاهدة المعنية، وأنه تم تعيين مفاوضين لهذا الغرض في 5 أكتوبر، واختتم الرسالة بقوله : «وكتاب البروس (الألمان) انما ورد في الخامس عشر من شهر تاريخه ولازال لم يجب لا بالمساعدة ولا بغيرها» (8).

---

(5) من ويبر و طسطا الى الطريس، 5 — 11 — 1885 (تطوان 48 / 38).

(6) الوثيقة نفسها.

(7) من المولى الحسن الى الطريس، 9 — 11 — 1885 (تطوان 4 / 20).

(8) الوثيقة نفسها.

من دراسة مختلف المعلومات السابقة، يتبين لنا أن الألمان والانجليز دخلوا في تسابق من أجل الاستئثار بمعاهدة تجارية جديدة. بالطبع، فان امتيازات هذه المعاهدة ستعمم على جميع الدول العظمى بدون استثناء، بمقتضى لعبة «الدولة الأكثر تفضيلا». مع ذلك، فقد كان من شأنها أن تمنح أسبقية واضحة للدولة التي تكون قد تفاوضت في إبرامها. أما بخصوص توفر الطريس على معلومات عن نوايا ويبر منذ ما قبل عودته، فلا شك في أنه مدين بها للوزير الانجليزي بطنجة، علما بأن الدبلوماسية المغربية لم تكن تتوفر، بإمكاناتها الخاصة، على أية شبكة أو وسيلة اخبار في الخارج. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الالمان كانوا يتوفرون على مجسات بالغة الدقة حتى في البطانة المباشرة للصدر الاعظم. ونلاحظ بالفعل بأن جواب السلطان إلى الطريس لا يذكر، من بين الرسائل الالمانية الثلاث، سوى الرسالة المؤرخة في 21 أكتوبر، والتي وصلت إلى فاس في 24. أما رسالتا 29 شتنبر و2 أكتوبر، فقد وقع تمريرهما في صمت، الشيء الذي يعطي بعض الوزن لتلميحات الألمان. وعلى هذا فقد تكون الأمور مرت كما لو أن الصدر الأعظم احتجز الرسالتين الأولتين ليعطي الانجليز الوقت الكافي لتقديم طلبهم أو تجديده، سابقين بذلك منافسيهم ببضعة أيام (9).

مهما يكن من هذه الفرضية، التي لاشك أن وثائق أخرى ستساعد على تمحيصها عما قريب، فيبدو أن الحكومة المغربية كانت في خريف 1885 في أخذ ورد بين الألمان والانجليز للتوقيع على معاهدة تجارية جديدة، تلك المعاهدة التي نعرف بأنها مقيتة إلى قلبها لما تنطوى عليها دائما من تنازلات بالنسبة إليها، ولكنها تفضل أن تمنح الانجليز الأسبقية، اذا كان عليها أن تختار بين الدولتين المتنافستين.

ذلك ما كان عليه الوضع في نوفمبر 1885. غير أنه لم يمض سوى شهر، حتى وجدناه قد تغير رأسا على عقب. وبالفعل، تخبرنا رسالة من المولى الحسن إلى الطريس في 7 دجنبر، بأن مفاوضين مغربيين سيتوجهان إلى طنجة (10). ولكنهما لن

(9) الا اذا كان المخزن قد أصر على اعتبار الرسائل الموجهة اليه مباشرة دون المرور عن طريق الطريس، لاغية وباطلة. فقد كان يحرص بالفعل على أن تبقى هذه الطريق متبعة (تطوان 4 / 51 : من المولى الحسن الى الطريس، 1885/12/18). بيد أن الصدر الأعظم مرر في صمت فقط الرسائلتين الاولتين في حين أن الرسائل الثلاث كانت قد وجهت مباشرة. الأمر الذي يعطي بعض الوزن للفرضية التي قدمناها هنا.

(10) تطوان 4 / 43.

يتباحثا مع الانجليز وحدهم، إذ أن المفاوضات ستجرى أيضا مع الالمانيين ويبر وطسطا، كما تفيدنا بذلك رسالة اخرى مؤرخة في 16 دجنبر (11). وبالفعل بدأت المفاوضات، وقطعت أشواطا بعيدة منذ صيف 1886 : حيث تمت دراسة مشروع أولي بين الطرفين. وبعد أن اقترح الألمان إدخال بعض التعديلات عليه، أجاب السلطان بأنه يوافق على جوهرها، ولكنه أبدى بعض التحفظات فيما يخص الأخرى (12).

لم نتمكن من العثور على نص هذا المشروع مع التعديلات الالمانية والتحفظات المغربية. ولكننا نعرف بأن المولى الحسن قام في شهر يونيو، أي قبل إعطاء جوابه، باستشارة موسعة لأعيان فاس من تجار وقضاة ورجال الدين : هل يمكنه، في رأيهم، أن يوافق على مطالب دولة أجنبية بتسريح تصدير الحبوب والبهائم ؟ غير أن الجواب كان سلبيا في مجموعه (13). بحيث أن المفاوضات تعثرت، هذه المرة على الأقل بسبب هذه النقطة الرئيسية. بيد أن المهم هنا لا يكمن في فشل أو نجاح المباحثات. المهم أن نأخذ بعين الاعتبار مدى النفوذ الذي اكتسبه في وقت وجيز الدبلوماسيون الألمان وسط المخزن وعلى حساب الانجليز. فمنذ مدة طويلة، وإلى غاية هذه الاونة، كان السلطان يعتمد على الانجليز في معالجة القضايا الشائكة. فهم الذين استشارهم مثلا قبل بضع سنوات عندما طالبه الفرنسيون بكمية من الحبوب لمنطقة وهران المفتقرة إليها، حيث كتب قائلا «اننا نوافق إشارته (الممثل الانجليزي) ونستحسنها لا سيما في أمور البحر (الدولية)» (14).

إن هذا ما تبخر فجأة. وبقراءة الرسالة التي ألحق بها المشروع المعدل، تسترعي انتباهنا حرارة الشعور الذي عبر عنه الوزير باسم المولى الحسن سواء تجاه الدبلوماسيين أو تجاه حكومتهما : فلم يشر فيه فحسب إلى الصداقة الألمانية المغربية، وإنما أيضا إلى المبادرات الألمانية لصالح المغرب (15). يقول الصدر الأعظم : «ودعى أيده الله

---

(11) من المولى الحسن الى الطريس، تطوان 4 / 46.

(12) من ابن العربي بن المختار الى ويبر وطسطا، 21 — 7 — 1886 (تطوان 51 / 26).

(13) من المولى الحسن الى باشا فاس، و من المولى الحسن الى علماء فاس، 26 — 6 — 1886 في : ابن زيدان «اتحاف اعلام الناس»، ج 2، ص 389 — 394.

(14) من المولى الحسن الى بركاش، في : ابن زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 395.

(15) من ابن العربي بن المختار الى ويبر و طسطا، 21 — 7 — 1886، تطوان 51 / 26.

(أي السلطان) لكم بخير ولدولتكم المحبة بدوام الفخامة والثروة والضخامة».

إن هذه العبارات لم تكن تناسب البرتوكول المغربي العادي حتى ولو أدخلنا في الحسبان الضرورة الدبلوماسية بل وحتى «ميل المشارقة إلى التفخيم» لتفسير هذا الأسلوب. وفضلا عن ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن الحكومة ظهرت في النصف الأول من هذه السنة (1886) بمظهر الاريحية تجاه الألمان : المرة الأولى عند تسوية القضية التي تواجه فيها مع السلطات المحلية بالدار البيضاء مواطن ألماني سيكون اسمه بارزا في أزمة 1894 ـــ 1897، وهو فرانز نومان Franz Neuman (16). والمرة الثانية عندما تسارعت إلى افتداء سبعة غرقى ألمان كان قد تم أسرهم من طرف ثكنة، احدى قبائل درعة، حيث كانوا تحت غطاء «النشاط الجغرافي» يتعاطون للتهريب، ودون شك أيضا لشيء من الجاسوسية (17).

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أنه على الرغم من نتيجة المفاوضات السلبية، فان السلطان قرر في السنة التالية استقدام مهندس ومعماري من ألمانيا لبناء برجين بالرباط والصويرة مجهزين بمدفعية ثقيلة تم طلبها من دار كروب Krupp (18). وبذلك تم تدشين هذا التيار من الصفقات الذي سيجعل الحكومة المغربية في السنوات التالية زبونا مخلصا لمعامل الحرب والمصانع البحرية الألمانية.

أخيرا، فان المغرب اعتمد على المساعي الحميدة لألمانيا في بداية 1888 لمساعدته على تسوية النزاع الذي قام بينه وبين الولايات المتحدة (19). وبهذه المناسبة تسمح لنا الوثائق للمرة الأولى باماطة اللثام عن وجود وسيط شبه رسمي وعن الدور الذي قام به، وهو منصور ملحمة، مترجم السفارة الألمانية. لقد تم ايفاده بالمناسبة لدى السلطان بذريعة التأكد من صحة الترجمة العربية لاحدى الرسائل (الموجهة من الوزير الألماني)، وليدلي مشافهة في ذات الوقت ببعض التوضيحات الاضافية (20).

---

(16) من ابن العربي بن المختار الى طسطا، 26 ـــ 4 ـــ 1886، تطوان 51.

(17) من المولى الحسن الى الطريس، 23 و 26 ـــ 4 ـــ 1886، تطوان 4 / 148 ـــ 150.

(18) من المولى الحسن الى الطريس، 22 ـــ 11 ـــ 1887، تطوان 6 / 26.

(19) من الوزير الألماني الى غريط، 22 ـــ 4 ـــ 1888، تطوان 50 / 20.

(20) الوثيقة نفسها.

وستتعدد منذئذ روحاته وغدواته السرية بين طنجة وفاس. ان هذا العميل، الذي استقطبه الألمان من الشرق، والذي كان يحظى بتقديرهم إلى حد أنهم كانوا يكلفونه بإدارة السفارة أثناء غيبة السفير، قد عرف كيف يستفيد من ميزتيه كعزبي ومسلم، ليتقمص دور الصديق النصوح، العامل خفية بدافع الاهتمام بالمصالح المغربية.

نرى اذن أن ألمانيا، ولو أنها كانت ظاهريا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى هدفها، لم تتمكن في الأخير من انتزاع المعاهدة التجارية التي أبدت نحوها اهتماما فائقا. بيد أنه لا يمكن القول بأن ذلك يعد فشلا لها. لأن مناخا جديدا أصبح يطبع علاقاتها مع المغرب، ولأنها وطدت روابطها، وقطعت مرحلة أولى كانت تجعل من الممكن مستقبلا تحقيق مكاسب جديدة.

وهذا ما حدث بالفعل، وفي مدة وجيزة. فقد أفادتنا الوثائق بأن سفيرا مغربيا سيتوجه إلى برلين منذ أكتوبر 1888، وأن الألمان أعربوا عن رغبتهم في أن يكون هذا السفير مفاوضا كفئا وساميا (21). وأخبر السلطان في جوابه بأنه اختار القائد عبد السلام برشيد، وهو من كبار «خدامه»، ومن سامي رجالاته (22). وقد انطلق هذا الأخير فعلا من طنجة، في بداية يناير 1889، وتم استقباله من طرف غليوم الثاني بحفاوة أثارت القلق في الصحف الفرنسية والانجليزية. وبعد ذلك ببضعة أشهر أعلنت ألمانيا بدورها بأنها ستوفد إلى طنجة وفاس رسول «صداقة» في أجل أقصاه ستة أشهر (23). ثم أوضحت عقب ذلك، بأنها ستكون جد سعيدة لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة التجارية، والتي لم تسفر عن أية نتيجة منذ 1886 (24).

وبذلك تحددت المأمورية الخاصة التي سيضطلع بها الممثل الجديد لألمانيا إثر وصوله، وهو طاطنباخ. ان الوثائق التي تمكنا من الرجوع إليها لحد الآن لا تزودنا بأية معلومات حول الكيفية التي زاول بها طاطنباخ أعماله. وتفيدنا فقط احدى الرسائل بأن انطلاقته إلى فاس كانت متوقعة في 15 أبريل 1890 (25). وما عدا ذلك، فإننا لا

(21) من المولى الحسن إلى الطريس، 18 ـ 10 ـ 1888، تطوان 18/7.

(22) من المولى الحسن إلى الطريس، 4 ـ 11 ـ 1888، تطوان، 28/7.

(23) من المولى الحسن إلى الطريس، 2 ـ 5 ـ 1888، تطوان 7.

(24) من المولى الحسن إلى الطريس، 2 ـ 6 ـ 1889، تطوان 124/7.

(25) من المولى الحسن إلى الطريس، 18 ـ 3 ـ 1890، تطوان 100/8.

نتوفر الا على رسالة فاتح يونيو التي تتعهد فيها الحكومة المغربية بالموافقة على المادة الرئيسية في المعاهدة الموقعة في نفس اليوم، والمتعلقة بتسريح تصدير الحبوب : «اقتضى نظر سيدنا أيده الله بما له من الرغبة في تقوية التجارة وتكثيرها في ايالته السعيدة وجلب النفع لرعيته وللتجار أن يسرح وسق الحبوب من جملتها القمح والشعير» (26).

عندما نعلم بأن السلاطين المغاربة كانوا دائما يتخوفون من العواقب المحتملة عن تحرير تجارة الحبوب، وعندما نعلم بأن الانجليز استغلوا عبثا نفوذهم لتحقيق ذلك طوال ثلاثين سنة، يمكننا أن نقيم في آن واحد، خطورة التنازل الممنوح من طرف المولى الحسن (27)، ومركز الثقل الذي أصبحت تؤثر به ألمانيا في الحياة السياسية المغربية. بالتأكيد، لقد تضمنت الرسالة بعض التحفظات. فالتسريح لم يمنح الا لمدة ثلاثة سنوات، وهو قابل للتجديد وغير قابل، تبعا لارادة السلطان، الذي يمكنه، في حالة محصول رديء، حظر التصدير وان كان جاريا. ولكن، لنرجع إلى نص المعاهدة نفسه، وحينئذ لن نجد فيه بتاتا أثرا لهذه التحفظات، فهو يقتصر على القول : «إن الجلالة الشريفة تسمح لرعية الدولة الألمانية تصدير البضائع والمواد المذكورة في التعريف الاتي...» وفي مقدمة التسعيرة، يوجد القمح والشعير (28). وبما أن الفصل السادس ينص على أن المعاهدة الحالية ستبقى سارية الفعول ما دامت لم تراجع وتعوض بمعاهدة جديدة، فمن الواضح أن التحفظات المشار إليها أعلاه لم تكن في الواقع الا شروطا شكلية.

لا نرى مندوحة عن طرح السؤال : كيف آلت الأمور إلى هذا الوضع ؟ من الجانب الألماني، كانت الأهداف واضحة جدا. فعن طريق كسب هذا النفوذ، وسط الحاشية المغربية، فان الأمر لم يكن يتعلق بالحصول على محطة فحمية عند مصب واد

(26) رسالة موجهة إلى طاطنباخ من طرف الوفد المغربي الذي كان يرأسه غريط، 1 — 6 — 1890، تطوان 42/51.

(27) «بعد مقاومة قروية دامت أزيد من خمس سنوات، وضد رأي الكثيرين من المستشارين»، كما قال مؤلف مغربي معاصر (أورده ابن زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 393).

(28) نص المعاهدة المغربية الألمانية المؤرخة في 1 — 6 — 1890، المنشور من طرف رواد دو كار (ROUARD DE CARD).

كيس (29)، كما راجت بذلك الاشاعات يومئذ، وإنما أساسا بجعل الصناعة الألمانية المزود الرئيسي للدولة المغربية فيما يخص حاجياتها العسكرية والتجهيزية. كما كان الأمر يتعلق في نفس الوقت بدعم نشاط التجار الألمان، لمساعدتهم على الاستئثار بمكانة في السوق المغربية بين الانجليز والفرنسيين. وبالفعل، لم تكد تمضي سوى بضعة أيام على إبرام معاهدة فاتح يونيو، حتى أجرت الشركة الالمانية هسنر وجوكمسون Haessner et Joachimsohn (فرع طنجة) صفقة مع الحكومة المغربية من أجل شراء خمسة ملايين رصاصة (30). وفي نفس الوقت، دشنت السفن الالمانية التابعة لشركة أطلس ربط خطوطها بالموانيء المغربية الستة الرئيسية. وستتكفل هذه السفن منذئذ بالرواج التجاري للالمان المقيمين بالمغرب. وهي التي ستتولى نقل رسائل البريد الالماني، هذا البريد الذي طالب طاطنباخ بالتعامل معه على قدم المساواة مع البريد الانجليزي (31).

فهدف السياسة الالمانية هو بالتأكيد القيام بتسرب، ان لم نقل بغزو، للسوق المغربية من القاعدة والقمة.

وفيما يتعلق بالمغرب، فإننا نجد أنفسنا أمام عدة تساؤلات. ففي بلد يتميز بمردودات جد ضعيفة، وحيث لا يكاد فائض محصولات السنوات الجيدة يكفي الا لمواجهة مخاطر المناخ ومخاطر الظروف الطبيعية الأخرى، أية حاجة ماسة أجبرت السلطان، رغم هلع الرأي العام، على الخروج عن قاعدة ظل الالتزام بها جاريا به العمل بصرامة إلى حدود عهده، للتخلي كليا، وربما نهائيا، عن حظر بل حتى عن مراقبة تصدير الحبوب ؟ دون شك، يمكننا ان نفترض بأن النفوذ المتزايد للتجار المغاربة كان له تأثيره على هذا القرار. ولاشك أن الحسن السملالي كان يعبر عن وجهة نظرهم عندما علل تسريح الحبوب — ولكن بعد انقضاء الأمر، ولاقناع الرأي العام بالموافقة عليه — بضرورة استجلاب الأموال إلى البلاد. ولكن، هل يصدق أن يكون هذا التأثير كافيا في حد ذاته ؟ وحتى لو كان كذلك، فينبغي أن نفسر أيضا لماذا وظف لصالح دولة جديدة ظهرت على مسرح الأحداث في المغرب، وهي ألمانيا، في حين أن

(29) على الأقل، لا تشير أية وثيقة من الوثائق التي نتوفر عليها إلى مثل هذا الطلب.

(30) عقد 9 — 6 — 1890 بين الطريس وشركة هسنر (تطوان 42/51).

(31) من طاطنباخ إلى الطريس، 19 — 6 — 1890 (تطوان 48 — 111).

انجلترة لم تتمكن اطلاقا من أن تفوز به، رغم روابطها التقليدية سواء مع التجار أو مع السلطان.

لا نجد مندوحة عن القول بأننا نفتقر إلى بعض المعطيات لتقديم جواب شاف عن مثل هذه الأسئلة. وقد يتعين علينا الانتظار إلى أن نضطلع على ما دار في برلين سنة 1889، خلال سفارة عبد السلام برشيد. ولكن، ومع تعذر التوصل إلى جواب نهائي، فإنه بإمكاننا أن نقدم منذ الآن فرضية من شأنها أن تلامس الحقيقة.

في 1880، كان مؤتمر مدريد قد انعقد مبدئيا من أجل وضع حد للخرق الواقع في الحماية الأجنبية الممنوحة لرعايا السلطان فوق الأرض المغربية، والتي كانت مثار احتجاجات المخزن. غير أن المؤتمر انتهى، بالعكس، إلى إعطاء هذه المساوىء، التي كانت بالذات مصدر قلق المغرب، صبغة المشروعية التي كانت تفتقر إليها حتى هذا الوقت. لذلك، وبدلا من أن تتقلص مساوىء الحماية بعد 1880، فإنها لم تفتأ تتفاحش سنة بعد أخرى، وأصبح من الواضح لدى الجميع بأن الحركية بتواصلها على هذا النسق ستفضي إلى ما أفضت إليه في تونس، إلى ضياع الاستقلال، وإلى السيطرة الأجنبية. ولكن أي ملاذ، في ظروف العصر، يمكن أن تحتمي به بلاد ضعيفة، وأسيرة مسبقا، ضد التحرشات المتضافرة لدول قوية كانجلترة وفرنسا ؟ أي ملاذ من دون مساعدة دولة أو عدة دول، لها من القوة هي نفسها ما يجعلها قادرة على أن تنتصب حائلا، شريطة التوصل إلى كسب وحتى إلى شراء صداقتها لو اقتضى الأمر ذلك ؟ وما عسى تكون هذه الدولة، أو تلك الدول ؟ لقد تعهدت ثلاث قوى مسبقا باحترام السيادة المغربية (32). ولكن لم يكن ينتظر أكثر من ذلك بالنسبة لاحداها، وهي إيطاليا. أما بالنسبة للدولتين الأخريتين، وهما انجلترة وإسبانيا، فقد كان يخشى بالذات من تراميهما على السيادة المغربية التي يتعلق الأمر بصيانتها. ناهيك بفرنسا التي كانت تحتل مسبقا تونس والجزائر، والتي كان ضغطها على طول الحدود مصدر قلق دائم. ماذا تبقى ؟ ألمانيا ؟ الولايات المتحدة ؟.

مهما يكن، فإن المولى الحسن اتجه بأنظاره فجأة في مثل هذه الظروف إلى هاتين الدولتين وذلك في نوفمبر 1885. وكما تفيدنا بالفعل رسالة 7 دجنبر (33)، فإن

(32) من المولى الحسن إلى الطريس، 17 — 8 — 1891 (تطوان 4/10).
(33) من المولى الحسن إلى الطريس، 7 — 12 — 1885 (تطوان 43/4).

الطريس .كان قد أخبر مؤخرا الممثلين بطنجة بأن حكومته ترغب في أن توفد إليهما سفارة بهدف تجديد أواصر الصداقة. ولئن كان الأمريكي قد اكتفى بمجرد التعبير عن ارتياحه، فإن الالماني سارع بالعكس إلى اغتنام هذه الفرصة، ليذكر «برغبة حكومته الأكيدة في الحصول على جواب على مطالبها المتعلقة بإبرام معاهدة» (34). انها مطالب متكررة، كما نتذكر، وعديمة الجدوى، على الأقل فيما كانت تبدو عليه، والتي لا يكاد يرجع آخرها، وهو أكثرها إلحاحا، سوى إلى بضعة أسابيع. وعلى هذا فقد أصبح المولى الحسن أمام اختيار حاسم، ولم يجد بدا من الاعلان عن موافقته. فقبل شهر، كان السلطان قد ذكر الطريس بأن الانجليز منحوا الأسبقية، وأنه تم ايفاد مبعوثين إليهم للتفاوض. وفي 7 دجنبر نراه بالفعل يعلن عن انطلاقة هذين المبعوثين، ولكن ليتفاوضا أيضا مع الالمان.

هل يصعب علينا فهم مغزى هذا التحول بالنظر إلى الظروف التي تم فيها ؟ يتعلق الأمر ما في هذا شك بمعرفة الثمن الذي سيحدد به الألمان دعمهم وصداقتهم.

إننا على بينة من بقية الأحداث : استشارة الأعيان، والقضاة، ومقاومة الرأي العام التي يترجمها جوابهم. ثم قطع المفاوضات. فهل اعتبر الثمن باهضا، أو ربما أن الألمان لم يقدموا ضمانات كافية ؟

وعندما طرح الألمان القضية من جديد، بعد ذلك بثلاث سنوات، فإن الصفقة لم تتغير في طبيعة عناصرها. اللهم إلا أن آفاق «الحماية» كانت قد استشرت في ظرف ثلاث سنوات، وأن الاحساس بالحاجة إلى الدعم الألماني ازداد عموما لدى الجانب المغربي. أما فيما يخص الجانب الألماني فيبدو أن الشروط الالمانية قد تقلصت، على الأقل فإن نص المعاهدة لا يومىء بتاتا إلى الماشية التي طولب في المرة الأولى بتسريحها مع الحبوب. من جهة أخرى، هل يكون طاطنباخ قد قدم وعودا أو تلميحات تفوق تلك التي قدمها قبله ويبر وطسطا ؟ ليس بوسعنا تأكيد ذلك ولكن بإمكاننا أن نأخذ بعين الاعتبار بعض المواقف. ففي صيف 1889 مثلا، تدخلت الدول العظمى لدى السلطان ليسهم في نفقات بعض الأشغال المتعلقة بمنارة رأس اسبارتل. الا أن الألمان امتنعوا عن المشاركة في هذا المسعى، وأطلعوا بموقفهم السلطان الذي أجاب :

(34) الرسالة نفسها.

انه الموقف الذي تمليه الصداقة (35).

ولكن مهما كان من أمر هذه الاعتبارات، فان المولى الحسن كتب رسالة أخرى إلى الطريس، بعد يومين من هذه الكلمات التي أتينا الساعة على ذكرها، نلاحظ منها أن الأمر ما يزال متعلقا بنفس القضية : منح بعض التسهيلات التجارية شريطة استئصال مساوىء الحماية، وضمان السيادة المغربية :

«بين لهم أن الذي يشرع فيه أولا هو دفع أضرار الحماية واثبات الحرية ثم بعد الفراغ منها يقع التسهيل في أمر التجارة ... ولا يقدم التسهيل في التجارة على رفع أضرار الحماية واثبات الحرية لما في تقديمه من الدسائس» (36).

إنه تقييم في غاية الدقة. مع ذلك، هل احترم الشرط المقترح من طرف السلطان بعد 11 شهرا، عندما وقع ممثلوه مع طاطنباخ في 1 يونيو 1890 ؟ ولقد كانت المعاهدة جد صريحة فيما يمنحه المغرب. بيد أنها كانت تلوذ بالصمت حول الضمانات المنتظرة. فهل قام السلطان بصفقة خاسرة بوضع الثقة في شريكه ؟ لو رصدنا الأمر من زاوية الفتور الذي ترجمت به المعاهدة على الصعيد العملي، فذاك بلا ريب هو الشعور الذي هيمن على المخزن.

قبل المصادقة على المعاهدة، تشوف السلطان إلى موافقة جميع الدول العظمى. ولكنه، هو نفسه، لم يحرك ساكنا للحصول عليها، بل فوض الأمر لطاطنباخ. ومرت الشهور. وعيل صبر الألمان. وفي 23 نوفمبر، وبعد 6 أشهر من التوقيع، أعلن طاطنباخ بأنه حصل أخيرا على آخر موافقة، وهي الموافقة الفرنسية. فلم يعد هناك اذن الآن ما يحول دون ختم المعاهدة. بيد أن التجار كانوا قد خزنوا الحبوب في المراسي بدون أن يتمكنوا من شحنها، مما تسبب في خسائر جسيمة كان المغرب هو الذي يتحمل مسؤوليتها (37). وجاء جواب المخزن بأنه سيقوم باللازم، بل وقام به مسبقا : لقد تم توجيه الأوامر إلى أمناء المراسي ليبادروا بتصدير الشعير والقمح (38). مع ذلك، وبعد

(35) من المولى الحسن إلى الطريس، 15 — 7 — 1889 (تطوان 161/7).

(36) من المولى الحسن إلى الطريس، 17 — 7 — 1889 (تطوان 166/7).

(37) من طاطنباخ إلى محمد غريط، 23 — 11 — 1890 (تطوان 22/50).

(38) من محمد غريط إلى طاطنباخ، 30 — 11 — 1890 (تطوان 22/50 مكررة).

أربعة أشهر، لم يتخذ أي إجراء في المراسي، وكانت المعاهدة نفسها ما تزال غير مختومة. لهذا عمد طاطنباخ إلى السخرية : فكتب في 11 مارس 1891 : «وفي برلين لم يعلموا سبب هذه العطلة لاتمام ما ذكر [ختم المعاهدة] ولربما أن في برلين يدخل ببالهم شيء الذي ليس هو بنية دولة الحضرة الشريفة» (39).

ثم بذل مسعى جديد بعد شهر لا يقل إلحاحا عن سابقه، وأعقبته تطمينات مغربية جديدة : ان نسخة المعاهدة، المختومة من طرف السلطان، قد وجهت الان لتستبدل في طنجة بالنسخة الألمانية (40). ولكن الأمر سيتطلب منها في الحقيقة خمسة أشهر لتقوم بهذه الرحلة التي لا تستغرق عادة سوى يومين. فقد أرسلت على ما قيل لنا من الجديدة في 10 أبريل، ولكنها لن تسلم إلى طاطنباخ الا في شتنبر، أي بعد مضي خمسة عشر شهرا على التوقيع. بيد أن كل الدلائل تدعو إلى الاعتقاد بأن الرحلة كان من الممكن أن تطول أكثر لو لم يطرأ عنصر جديد قبل ذلك ببضعة أسابيع، لزعزعة الوضعية.

في 17 غشت كان المولى الحسن قد وجه بالفعل على الطريق البحري والطريق القاري في آن واحد، رسالة مستعجلة إلى الطريس لاخباره بالواقعة الجديدة : لقد أخبر سفير فرنسا في مراكش حيث تم استقباله ــ ويتعلق الأمر بباطنوطر Patenôtre ــ بأن حكومته لا تعتبر توات أرضا مغربية. بالتأكيد، لقد أدلى له على الفور بكثير من الحجج الدامغة : رسائل سكان توات، أو الرسائل المتبادلة التي وجهها إليهم السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم. كما أن السفير طلب نسخا منها مذعنا للحقيقة بيد أنه لم تكد تمضي سوى مدة وجيزة، حتى وجدناه في الرباط، حيث كان يقيم وقتئذ المولى الحسن، يعاود الكرة مغيرا الأسلوب. فأقر بأن توات أرض مغربية، إلا أنه رجا من السلطان أن يتنازل عنها بطريقة أو بأخرى. وقد أجيب طبعا بالرفض، غير أنه تبين أن الجولة ستكون صعبة. لذلك، وبدون انتظار نهاية المباحثات، صدرت الأوامر إلى الطريس بإنذار ممثلي جميع الدول بطنجة، وخاصة بإنذار البلدان التي التزمت باحترام السيادة المغربية وهي انجلترة وإسبانيا وإيطاليا (41).

---

(39) من طاطنباخ إلى الطريس، 11 ــ 3 ــ 1891 (تطوان 124/48).

(40) من المولى الحسن إلى الطريس، 19 ــ 4 ــ 1891 (تطوان 80/8).

(41) من المولى الحسن إلى الطريس، 17 ــ 8 ــ 1891 (تطوان 4/10).

كما نرى فإن ألمانيا لم تكن ضمن الدول التي كان السلطان ينتظر منها دعما خاصا. فكيف نفهم ذلك مع أنها هي التي تم مؤخرا الارتباط معها بمعاهدة تجارية ؟ كيف ذلك، الا بكون المصادقة على هذه المعاهدة بقيت دائما معلقة ؟ وكيف نستغرب أيضا أن تكون قصارى الجهود قد بذلت في الأيام التالية لكي تستدرك فورا آثار تأخير بالغ الشؤم ؟ ففي بداية شتنبر، تبودلت وثائق المصادقة. وعادت توا لهجة الصداقة من جديد في المراسلات : فعلى ظهر سفينة حربية، رمز للقوة، وقع غليوم الثاني نص المعاهدة. وأضاف إليها بخط يده عبارات الصداقة الموجهة إلى السلطان، طالبا بأن تترجم بدقة (42) ... ومن علامات الاعتبار أيضا ترقية طاطنباخ إلى رتبة الوزير المفوض. فكتب السلطان إلى الطريس :

«جازه خيرا على ما ظهر من دولته المحبة من مد يد المحبة والصداقة بحسن وساطته وهو مقبول ملحوظ لدينا بما ملحوظ به عند الفخيمة من مزيد الاعتناء والاعتبار وأكثر فكلمه بالنيابة عن جانبنا العالي بالله في مجازاتها على ذلك بما يناسب» (43).

وبالمصادقة على المعاهدة، يكون المغرب قد أدى ثمن الصداقة الألمانية. وأصبح من حقه منذئذ أن يستعين بها. ان الدول الثلاث التي تم انذارها بصدد توات من طرف الطريس قد ردت بجواب مشترك اكتفت فيه، فضلا عن ذلك، بأن نصحت بإرسال مذكرة إلى فرنسا تعرض فيها وجهة النظر المغربية. وبعد أن تم تحرير مشروع المذكرة، قرر الطريس عرضه على طاطنباخ لابداء الرأي. حقا، انه سيعرضه أيضا، بعد طاطنباخ، على السفير الايطالي (44). ولكن ذلك سيكون للمرة الأخيرة. فضلا عن أن هذا الاختيار ذو دلالة في حد ذاته : ألم تكن إيطاليا يومئذ حليفة عسكرية لألمانيا ؟

ابتداء من هذا التاريخ ــ بداية 1892 ــ وإلى غاية وفاة المولى الحسن وبعيدها، يمكننا القول بأن الصداقة الألمانية ستصبح نوعا من قطب الرحى بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية. وشهرا بعد شهر، كان نفوذ طاطنباخ، الذي برز دوره خاصة في العلاقات مع انجلترة وفرنسا، يسير في خط متصاعد. فهو الذي قاد اللعبة في قضية

(42) من المولى الحسن إلى الطريس، 17 ــ 9 ــ 1891 (تطوان 10).

(43) من المولى الحسن إلى الطريس، 6 ــ 12 ــ 1891 (تطوان 74/10).

(44) من المولى الحسن إلى الطريس، 31 ــ 12 ــ 1891.

توات. نصح بدءا بعدم اقحام دول أخرى عدا الدول الثلاث التي سبق التوجه إليها : انجلترة، وإيطاليا، وإسبانيا. وزاد قائلا : «إن دولته هو تعين في ذلك سرا عند مفاوضة الدول الثلاثة معها في النازلة» (45).

وبعد أربعة أشهر، أخبر الطريس بأن حكومة الامبراطورية قامت باتصالات حول توات مع حكومة باريس قائلا : «إن دولة الفرنصيص ما ظهر لها ملاحظة دولة ألمانيا لمسألة توات واهتمام جانبنا العالي بالله بها عدلت عن التوجه إلى توات تاركة ذلك لوقت آخر وأنها ردت التفاتها الان للتجارة مع القبائل التي وراء وهران قبلة «فلهذا أشار طاطنباخ» بأن يصرف المخزن الهمة إلى استمالة قلوب أهل تلك القبائل بأنواع التودد والاعتناء بكبرائهم وشؤونهم ليكونوا على قلب واحد وينقطع تشوف المتشوفين منهم للميلان للغير». ان السلطان لموافق حيث قال : «ما أشار به النائب في شأن أولائك القبائل هو المتعين وهو الذي عليه العمل». وكان امتنانه حارا خصوصا وأن الطريس أخبره بأن «الغير من الأجناس لم يظهر منهم أثر في هذه النازلة» (46).

وبالاضافة إلى أن باقي الدول لم تحرك ساكنا، فإن دولتين منها بدأتا تثيران مخاوف جدية بدورهما. فهناك أولا إسبانيا التي اتهمت بالتواطؤ مع فتنة اللانجزة ومع زعيمها ولد الحمام (47). هذا بالاضافة إلى حوادث أخرى تفجرت في حدود مليلية كان يتعين أداء تعويض عنها. وكان يعرف بالتجربة في فاس ان هذا النوع من الحوادث انما هو مؤشر على زوابع لا يمكن التكهن بمدى عنفها. وذلك ما لبث أن تأكدت صحته.

ثم هناك انجلترة التي كانت الشكوك تحوم حولها، مثل اسبانيا، بمساعدة ولد الحمام ؛ ناهيك بالسفارة التاريخية لممثلها ش. افان سميث Ch. Evan Smith في غضون صيف 1892. لم نتمكن بعد من جرد جميع الوثائق المغربية المتعلقة بالمطالب الانجليزية التي صيغت بهذه المناسبة وكل ما نعرفه أن السلطان اعتبرها غير مقبولة في مجموعها (48)، وأنه رفض الترخيص على الخصوص بمساحلة بين

(45) من المولى الحسن إلى الطريس، 4 — 1 — 1892 (تطوان 84/10).
(46) من المولى الحسن إلى الطريس، 12 — 4 — 1892 (تطوان 188/10).
(47) من المولى الحسن إلى الطريس، 16 — 6 — 1892 (تطوان 162/10).
(48) من المولى الحسن إلى الطريس، 17 — 6 — 1892.

الشواطىء من شأنها أن تجعل التجارة الداخلية نفسها تحت رحمة الاجانب (49). واذا صدقنا صحف العصر، فقد قدم الانجليز بالفعل لائحة مثيرة من المطالب يستشف منها بجلاء مقدمات الحماية. ولكن مهما يكن من أمر هذه المطالب نفسها، فاننا نتوفر على رسالة مقلقة صادرة عن المولى الحسن، يخبر فيها الطريس بتصرفات السفير البريطاني الغريبة : لقد تجرأ هذا الأخير على رفع العلم الانجليزي في قلب فاس، وسط هياج السكان : (وأمام هذا التحدي) أقسم فريق من الفاسيين على الفتك بالسفير ــ و بعامل المدينة ــ في حين أن البرجوازيين بدأوا يتحدثون عن بيع ممتلكاتهم للاعتصام بالجبال. حقا، لقد عمد السفير في الأخير الى أخذ علمه، ولكن لرفعه من جديد فوق منزل تاجر انجليزي بفاس قرر تنصيبه قنصلا (في المدينة) من تلقاء نفسه، وبدون استشارة المخزن. ولتفادى ما لا تحمد عقباه، تمكن العامل ليلا من احاطة منزل سميث بالحرس. الا أن هذا الأخير حمله محمل السوء، وادعى بأنه تعرض لمحاولة اعتقال. ان هذا الرجل لقادر على أن يرفع لحكومته تقارير مزيفة، وأن يعرض المغرب لأعمال انتقامية يصعب التكهن بعواقبها. فليسارع اذن الطريس مرة أخرى الى انذار جميع الدول، وليحاول اخبار لندن مباشرة بحقيقة الأمور (50).

وبطبيعة الحال فقد امتثل الطريس. الا أنه صرح في جوابه بأنه رأى من غير المناسب اخبار وزراء آخرين عدا الوزير الالماني، مما يدل بوضوح على أن هذا الأخير كان وحده محط ثقته. وفضلا عن ذلك، فان طاطنباخ أدرك جيدا أن استفزازات سميث انما توخت زرع الرعب في قلب السلطان لارغامه على الرضوخ لمطالبه. لذا، فقد عمل على تلطيف قلق الطريس. وبما أن السفارة الانجليزية بطنجة رفضت احالة رسالة الطريس على وزارة الخارجية الانجلزية ــ كما كان منتظرا ــ فان طاطنباخ تفضل باستشارة حكومته ليعرف هل يمكنه هو نفسه أن يتكلف بالمأمورية.

كيف لا يمكن، في مثل هذه الظروف، تصعيد الاعتماد على طاطنباخ ؟ وهكذا فان المولى الحسن أعد مذكرة لتوجيهها الى الحكومة البريطانية، وبعث بها الى الطريس. فقام هذا الأخير باحالتها على طاطنباخ راجيا منه أن يتولى توجيهها اما بنفسه أو عن طريق الحكومة الالمانية.

---

(49) من المولى الحسن إلى الطريس، 3 ــ 7 ــ 1892 (تطوان 173/10).

(50) من المولى الحسن إلى الطريس، 18 ــ 6 ــ 1892 (تطوان 10 ــ 163 و 174).

واذا تعذر ذلك، فعلى طاطنباخ أن يرشد الطريس الى طريقة أخرى. على أنه لابد من ابقاء الأمر سرا بين الرجلين. ولا ينبغي اخبار أية سفارة أخرى (51).

ألا يدل هذا بجلاء على أن طاطنباخ أصبح منذ 1892، صاحب السر، والمستشار، والرجل الذي لا غنى عنه بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية ؟ فاذا ما تذكرنا أن الاسبان أنزلوا في السنة التالية عشرين ألف رجل في مليلية، وأن حملة مسعورة شنت في ذات الوقت في شبه الجزيرة تحت شعار «الحرب على المغاربة»، وأن القضية تمخضت عن تعويض ساحق حدد في البداية بعشرين مليون، واذا علمنا، من جهة أخرى، أن فرنسا استأنفت زحفها الى توات في منتصف 1894، تماما في الوقت الذي هلك فيه المولى الحسن إثر مرض قصير، فاننا ندرك أيما ادراك أن المغرب، كسفينة يتقاذفها البحر، اعتقد أنه لن يجد وسط العواصف الهوجاء، الا ملاذا واحدا، هو المانيا.

في الواقع، ما هي الفوائد التي جناها المغرب من صداقة ألمانيا ؟ لدينا اليوم متسع من الوقت لنترك هذا السؤال معلقا الى أن تتكفل الأحداث بالاجابة عليه. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمغاربة العصر. وحيث أن وظائف المؤرخ لا تقوم على التنبؤ، وانما على الفهم والمعرفة، فعلينا أن نتساءل عن مفهوم هذه الصداقة لدى الرجال الذين سعوا اليها هم أنفسهم لأن هذا يعد عنصرا هاما بالنسبة لتاريخ المغرب. ولئن كانت وثائق تطوان جد متحفظة عموما من حيث التوضيحات المتعلقة بهذا النوع من المشاكل، فانها مع ذلك لا تخلو منها كلية.

في الوقت الذي تعين على المولى عبد العزيز، وهو ما يزال يافعا، ان يضطلع بمهمة الحكم الشاقة خلفا لابيه، كانت الحالة خطيرة في كافة أنحاء البلاد. فقد ظهرت معالم العصيان وسط القبائل بين آسفي والرباط. وفي نفس الوقت، دخل الفرنسيون في الصحراء الى غورارة وتدكلت. وأفادت الأخبار بأنهم أصبحوا على ثلاث مراحل من القصور (52). في مثل هذه الظروف، أصبحت الآمال معقودة على الالمان أكثر من أي وقت مضى للخروج من هذه الورطة. ويخيل الينا أن ألمانيا كانت لا تفارق أذهان

(51) من المولى الحسن إلى الطريس، 11 — 7 — 1892 (تطوان 17/13).

(52) من المولى عبد العزيز إلى الطريس، 21 — 9 — 1894 (تطوان 17/13).

المسؤولين، بحيث لم يعد يشار اليها بذكر اسمها، وانما أصبحت تعرف في الرسائل الموجهة الى الطريس ب «الدولة المحبة»، كما أصبح ممثلها طاطنباخ يعرف ب «النائب المحب». وهذه هي الروح التي أعطيت فيها التعليمات الى الطريس بدعوة الالمان لا الى مجرد دعم دبلوماسي، وانما الى عمل مباشر لطرد الجيش الفرنسي. بالطبع، فان طبيعة العمل لم تكن محددة، ولكن الكلمة كانت مدرجة.

وهنا نجد أن الطريس قد اعتقد أن من واجبه عدم الامتثال. فعلى الرغم من الأوامر التي تلقاها بعرض الرسالة نفسها على أنظار السفير الألماني، فانه اقتصر على تبليغها له شفويا، ومنقحة غاية التنقيح. ثم كتب الى المخزن شارحا موقفه. فأوضح بأنه لا يمكننا طلب مثل هذا العمل المباشر. و نعلم ذلك اعتمادا على جواب السلطان الذي جاء فيه :

«ذكرت أنك لما طالعت كتابنا الشريف لك بذلك الفيت فيه لفظة ليقف النائب المحب [السفير الألماني] في رده عن ذلك [أي رد الفرنسيين عن تسربهم الى توات] و يشير بما يكون فيه. فاقتضى نظرك عدم مطالعته على هذا الكتاب لأجل تلك اللفظة اذ ربما تتمكن هذه الدولة [ألمانيا] و تحصل على ما كانت تؤمله و تسعى في طلبه كغيرها من دول الأجانب من الاستغلال بالنيابة عن جانبنا العالي بالله لما في ذلك عندهم من الدسائس و الأغراض... وقد أحسنت في ذلك» (53).

هذا التحذير من جانب الدبلوماسي العجوز لعاهله الشاب و للوزير الجديد أحمد بن موسى على السواء ليس جديرا بالسرد فحسب، بل هو جدير أيضا بأن نقف عنده نظرا لأنه يسلط فجأة بصيصا من النور على فترة جد مأساوية من تاريخ المغرب. فهو يبين أن المسؤولين المحنكين قد أدركوا بجلاء الهدف الذي تصبو اليه مطامع الدول العظمى و الوسيلة التي كان عليها، مبدئيا، تحقيقه وبواسطتها، وهي «تفويض السيادة» ذلك التفويض الذي سيعرف في التاريخ باسم «الحماية». و من هذه الدول الحائمة حول المغرب، الذي كان ما يزال محافظا على استقلاله و لمدة وجيزة فقط، فانهم لم يكونوا يستثنون بتاتا «الدولة المحبة»، ألمانيا، التي تفطنوا أيضا الى لعبها. و بالتالي فقد كانوا يدركون بجلاء أن اللجوء الى الألمان لم يكن بالنسبة اليهم سوى ضرورة. فمثل

(53) الرسالة نفسها.

ملاح يستعمل الرياح ليسير ضد اتجاهها، فانهم كانوا يأملون عن طريق المطامع الألمانية تفادى المطامع الأخرى. و لئن كنا لا نعرف هل كان لهم الاحساس المسبق بأن هذا الأمل سيكون مجرد وهم في الأخير، فان الذي لا شك فيه هو أنه تحكم في موقفهم تجاه ألمانيا.

بيد أن هذه الملاحظة في حد ذاتها قد تعطي كذلك فكرة غير مضبوطة عن واقع الأمور : فهي لا تستوفي كل جوانب التحليل. و هكذا، مثلا فان طاطنباخ ذكر في احدى مذاكراته في ذلك العصر، بمشروع سبق له أن عرضه على السلطان الراحل المولى الحسن : مشروع سري لافشال المطامع الفرنسية في توات «و لكن دون أن تتمكن الدول الأخرى من أن تميط اللثام فيه عن دور المانيا» (54). وهذا العمل الذي كان متكتما غاية التكتم الى حد أن حقيقته أصبحت محجوبة، هل كان الألمان عازمين حقا على القيام به، أم أنهم كانوا يخدعون به أصدقاءهم لا غير ؟ لقد أكد طاطنباخ أيضا للطريس بأن حكومته تدخلت في باريس و حملت الفرنسيين على توقيف زحفهم الى توات. فما هي اذن حقيقة هذه التأكيدات ؟ ذلك ما قد تكشف عنه الوثائق الألمانية أو الفرنسية. الا أن المغاربة، فيما يخصهم، لم يكلفوا أنفسهم عناء طرح مثل هذه الأسئلة.

لماذا ؟ هل كانوا سذجا ؟ ذلك ما لا يدل عليه نفاذ بصيرة الطريس. فيبقى أن الظروف كانت بالنسبة إليهم من الخطورة بحيث كان من الصعب عليهم الاعتماد فقط على نفاذ البصيرة. لقد اضطروا إلى اختيار «الصداقة» الألمانية. تلك الصداقة التي أدوا ثمنها باهضا. فسواء أكان لهم إحساس سابق بالنهاية أم لا، فانه لم يكن بوسعهم، دون الارتماء في أحضان اليأس، الا أن يعلقوا ولو حدا أدنى من الأوهام على هذه الصداقة.

وهذه الأوهام هي التي سيعملون جادين لانقاذها، رغم أن الأحداث كذبتهم فجأة، وحتى قبل نهاية سنة 1894.

(54) من المولى عبد العزيز إلى الطريس، 21 — 1894 (تطوان 15/13).

أزمة الصداقة الجرمانية المغربية (1894 ـ 1897) (*)

يلمح أحد المؤرخين في كتاب ظهر له مؤخرا، وبدون أي تعليل، إلى أن النفوذ الألماني الحديث العهد بالمغرب كان قد دخل في طور الاضمحلال منذ 1892، ان لم يكن قد اضمحل نهائيا (1). بيد أن الحقيقة تتجلى لنا في صورة مغايرة تماما من خلال الوثائق المغربية. ذلك أن سنة 1892 لم تكن البتة ايذانا بالأفول بقدر ما كانت السنة التي توطد فيها النفوذ الألماني ليسود بعد ذلك سيادة مطلقة. فإلى حدود هذا التاريخ لم تكن ألمانيا قد حققت أي تفوق حاسم برغم المواقع التي اكتسبتها في أمد وجيز على حساب الفرنسين وخاصة الانجليز، وبرغم النتيجة الباهرة التي حصلت عليها بمقتضى اتفاقية 1890. في حين أنها أصبحت تعتبر في فاس، وبعد هذا التاريخ على وجه التحديد، الدولة الصديقة المثلى، وان ظل هذا مجهولا في العصر. ولم يعد الجانب المغربي يقطع أمرا على صعيد السياسة الخارجية بدون مشورة أو دعم الممثل الألماني طاطنباخ.

(*) نشرت هذه المقالة للمرة الأولى في :
"Hespéris-Tamuda", Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Vol.v, fasc. unique, 1965.

(تعريب : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

(1) J.L. MIEGE : "Le Maroc et l'Europe, 1830-1894", P.U.F., Paris 1963, t. IV, p.206.

يذكر المؤلف لتدعيم وجهة نظره تصريحا أدلى به لينارس (LINARES)، الطبيب الخاص للمولى الحسن وأحد جواسيس السفارة الفرنسية بطنجة. ولكن، ألم يكن المخزن يشك في الدور المزدوج الذي كان يلعبه هذا الرجل ؟ لقد كان بإمكان المخزن في هذه الحالة أن يضلله عمدا بالافضاء إليه بأسرار مزعومة. وبالتالي، ينبغي أن تخضع أقواله للتمحيص.

والحقيقة أن الصداقة الجرمانية المغربية التي توطدت في هذا التاريخ بالذات، لن يكتسب لها البقاء طويلا، لأنها ستنهار على إثر اعتداءات سيتعرض لها بعض الألمان فوق التراب المغربي. مع ذلك فيبقى من الأهمية بمكان، وهذا ما قمنا به في دراسة أخرى، انتشال هذه الصداقة من سراير المفوضيات حيث كانت مغمورة (2). فمن شأن ذلك أن يساعدنا، أولا، على أن نفهم بشكل أفضل السياسة التي طبعتها بطابعها طيلة ثلاث سنوات ؛ وثانيا، على تقييم البعد الكامل للأزمة التي أعقبتها، والتي تشكل موضوع الدراسة الراهنة (3).

كان المولى الحسن قد عانى في السنوات الأخيرة من حكمه من التكالب المترافق تقريبا للدول الأوربية المتحرشة ببلاده. وهكذا فقد طالبت فرنسا علانية بتوات منذ 1891، ولم تفتأ جيوشها تقترب منها منذ ذلك التاريخ. وفي 1892، اعتقدت انجلترة أنها هي التي ستكسب الجولة، عندما ادعى ممثلها أووان سميث Evan Smith فرض بداية للحماية. أخيرا، فقد تمكن الاسبان في أعقاب بعض الحوادث من إنزال جيش بكامله في مليلية، وطالبوا مرة أخرى بغرامة (4).

وكانت هذه التهديدات تقابل داخل البلاد بقلق الرأي العام، سيما وأن كل مغربي

---

(2) Germain AYACHE : "La première amitié germano-marocaine (1885-1894), in "Etudes maghrébines", Mélanges Charles André Julien, Public. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Paris, série Etudes et Méthodes, t. II, 1964.

(3) إن المصادر المعتمدة في هذه الدراسة ترجع إلى نفس المصادر التي اعتمدناها في دراسة الفترة السابقة المتعلقة ب «الصداقة الجرمانية المغربية» : فهي في جوهرها على الأقل مأخوذة من مظان «دار النيابة» بطنجة المحفوظة اليوم بتطوان. كما أن طبيعة هذه المصادر لم تختلف عن سابقتها، اذ أنها عبارة عن المراسلات المتبادلة بين كل من المخزن والممثل السلطاني بطنجة والسفارة الألمانية بنفس المدينة. وقد نقلت النصوص الواردة في هذه الدراسة عن أصولها.

(4) حول مسألة توات، انظر :
— J.L. MIEGE : op. cit., pp. 249-sq.
— Germain AYACHE : art. cit., p.69

حول سفارة سميث، انظر
— MIEGE, ibid, p.269.
— AYACHE, ibid, pp. 71-72

أما بالنسبة لحوادث مليلية، فقد تعرضت لذكرها صحف العصر. لقد أنزلت اسبانيا 000 25 جندي، وطالبت بتعويض قدره 20 مليونا. وقد تحدث عن هذه المسألة عدد كبير من المؤلفين. أما بالنسبة لمييج، الذي يصف السياسة الاسبانية في المغرب ب «التسرب السلمي»، فقد اكتفى بمجرد إشارة عابرة (نفسه، ص 223).

تقريبا كان تحت رحمة المستوطنين الأوربيين في حياته اليومية. ذلك أنه عندما نتحدث عن مغرب العصر، فلابد من الاشارة بالحاح إلى الفوضى التي كان يفرزها الحضور الأجنبي، وهذا في الوقت الذي لم يكن باستطاعة السلطان أن يحظر على الاوربيين الدخول إلى موانئه أو الاستقرار داخل حدوده، حتى ولو كانوا عناصر غير مرغوب فيها (5). من جهة أخرى، فقد كان الأوربي يوجد في مأمن من السلطة المغربية في حالة ارتكابه لاحدى المخالفات. وكان قنصل بلده مخولا وحده قانونيا بمتابعته (6). الا أن التجربة أكدت في الواقع أنه كان يحميه باستمرار، حتى في أخطر الحالات. فلو اغتال أحد الاسبان مغربيا داخل بلده ـــ والحالة ليست خيالية ـــ فان السلطان يكون مرغما على التخلي عن القاتل لعدالة بلاده. غير أن هذه كانت تعمد حينا إلى الافراج عنه، بحيث نراه يعود إلى طنجة بعد مدة وجيزة، ويستقر فيها بكامل الحرية (7). وقد تكررت هذه الحالة بعد حوالي ثلاثين سنة بفارق واحد هو أن القاتل هذه المرة كان انجليزيا. وبالتالي، كان أحد قضاة جبل طارق هو الذي أجرى التحقيق، وأرخى سبيل المتهم حتى بدون محاكمته (8).

بالمقابل، كانت الأمور تأخذ مجرى آخر بمجرد ما يدعي أحد الأوربيين تعرضه لاعتداء في نفسه أو متاعه. ففور اشعاره، كان الوزير الذي يمثل بلاده في طنجة يعبىء

---

(5) لا توجد أية معاهدة تلزم في نصها السلطان على أن يستبقي داخل مملكته أجنبيا غير مرغوب فيه. غير أن التطبيق العملي لمختلف المعاهدات كان يفرض هذا الأمر الواقع. وينص الفصل الثاني من معاهدة 1767 مع فرنسا على أنه : «بإمكان رعايا الدولتين السفر، والمتاجرة والملاحة، في أمن وفي أية جهة اختاروها برا وبحرا داخل حدود المملكتين، دون أن يخشوا من التعرض للمضايقة أو الخطر، تحت أية حجة كانت». فنرى كيف كانت هذه المعاهدات قد تركت المجال مفتوحا أمام التأويلات التعسفية عندما ستختل موازين القوى بين المغرب وأوربا.

(6) انظر على الخصوص الفصلين الثامن والتاسع من معاهدة 1856 مع انجلترة، والفصل الحادي عشر من الاتفاقية الاسبانية المغربية سنة 1861.

(7) ورد هذا المثال في رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمن الى النائب السلطاني بطنجة محمد بركاش بتاريخ 18 ربيع الثاني 1284 / 19 غشت 1867. وتوجد صورة هذه الوثيقة في نهليل «الرسائل الشريفة»، وثيقة XXIV. وتجدر الاشارة الى أن الوثائق التي نشر نهليل صورها لم تستغل لحد الآن.

(8) رسالة الوزير ابن موسى الى الطريس بتاريخ 26 شوال 1316 /5 مارس 1899 : تطوان 25 / 137.

الادارة المغربية من القمة والقاعدة ولا يتورع، ان اقتضى الحال، عن تجشم مشقة السفر إلى العاصمة لانتزاع تعويضات من السلطان. ولم يكن في الغالب يستسيغ أية مهلة، بل وحتى الوقت الكافي للتأكد من صحة تظلماته. ولتدعيم تدخلاته، كانت السفن الحربية تظهر دوريا قرب الشواطىء مصوبة فوه مدافعها نحو سكان الموانىء (9). فتحت غطاء هذا الافلات من القصاص، وتحت حماية هذه الدولة أو تلك، كيف يمكن لمستوطنين يتصفون بقلة الاستقامة ألا يستفزوا الوسط المغربي ؟ فبالنسبة إليهم، كان من السهولة بمكان ألا يسددوا ديونهم، أو يعملوا بالعكس على تضخيم ما على غيرهم من دين بطريقة غير مشروعة. هل ينبغي اذن أن نتذرع بكراهية الأجنبي، أو بالتعصب، كما كانت تفعل صحف العصر، وكما فعل بعدها المؤرخون، لفهم العداء الذي كان الأوربيون يقابلون به ؟ وعند ذكر الأوربيين، فلا يوجد أي استثناء حول هذه النقطة، ولو لصالح الألمان. فلئن كان الدعم الألماني للمغرب قد ثبت يوما، فإنه بقي دائما في طي الكتمان، لأن الرأي العام كان يجهله. أما ما كان لا يجهله، فهو اتفاقية 1890 التي رسمت في الأذهان شبح المجاعة عندما نصت على تصدير الحبوب بشكل مستديم. وحيث إن ألمانيا هي التي انتزعتها، فقد كان لا مناص من تحميلها المسؤولية. فإذا كانت الصداقة الجرمانية قد رأت النور في وقت من الأوقات، فانها كانت اذن سرية، ومنحصرة في الدوائر الحكومية. أما بالنسبة لرجل الشارع، فإنه كان حاقدا على الأوربيين بلا استثناء. وكان بوده أن يصب عليهم جام غضبه لولا أن السلطان كان يسهر على احتواء هذا الغضب، ويقوم أحيانا بردعه، حرصا منه على عدم اتاحة فرص جديدة أمام التدخلات الأجنبية. وبما أن هذه التدخلات كانت تتجدد مع ذلك، فقد كان الشعب لا يهضم هذا الحذر، وكان غضبه المكبوت يزداد بالعكس اضطراما.

ذلك هو المناخ الذي كان سائدا في نهاية سنة 1894، عندما توفي المولى الحسن وترك البلاد مفتقرة إلى سلطة قوية.

في هذا التاريخ (9 شتنبر)، هاجم ثلاثة فرسان مغاربة بعض المتجولين الأوربيين قرب الدارالبيضاء، وتمكنوا تحت تهديد أسلحتهم من أن يسلبوا الأول فرسه، وأن يبتزوا

(9) لا يمكننا هنا ذكر الامثلة العديدة التي نتوفر عليها عن هذا النوع من الحوادث. بيد أننا سنتعرض لبعضها في الصفحات التالية من هذه الدراسة.

من الاخرين، اللذين كانا راجلين، ساعتهما وشيئا من اللباس.

انها حادثة عادية فيما يظهر، كما أنها عادية بالنظر إلى هذه الظرفية التي تواكب عادة بداية حكم جديد. مع ذلك، فإنها لم تقابل بمثل هذا الاحساس، سواء من هذا الطرف أو ذلك. لقد وقعت الحادثة في نهاية المساء، أي في وضح النهار، وعلى بعد مائتي متر لا غير من أبواب المدينة. كما أن المهاجمين لم يرصدوا من بين الجمع الغفير سوى الأوربيين. ففي مثل هذه الظروف، لم يكن عملهم يبدوا من قبيل أعمال النهب بقدر ما كان يبدو تحديا بالنسبة للبعض، وعملا بطوليا بالنسبة للبعض الاخر. وعندما دخل الاجانب الثلاثة إلى المدينة، كان الخبر قد سبقهم إليها. فتبين لهم أن قضيتهم لم تحظ هذه المرة بتعاطف الحضريين في سياق تضامنهم التقليدي ضد «لصوص» البادية. وفوق ذلك، فقد كانوا محط سخرية عامة، أو هذا ما توهموه. لذا، وشعورا منهم بالامتهان، فانهم ألقوا القبض بمحض التخمين على ساذجين فضوليين، واقتادوهما لدى العامل، مطالبين بسجنهما. ولم يكن بوسع هذا الأخير الاستجابة للطلب دون أن يصدم مواطنيه صدمة عنيفة. مع ذلك فقد استجاب، حرصا منه لا بلا ريب على تفادي ما لا تحمد عقباه. ولكن بدون جدوى. ذلك أن قنصل الضحايا دخل مسبقا في حلبة المواجهة، مطالبا بتعبئة حرس استثنائي من أجل المحافظة على الأمن. وهذا يعني اجمالا أنه أراد أن يعامل معاملة المجرمين، ليس فحسب ذينك البائسين المذكورين أعلاه، وانما سكان المدينة قاطبة. لذا، فقد أصم العامل أذنيه هذه المرة ولو أن الأمر لم يصل به إلى حد إعلان رفض رسمي (10).

مع ذلك، فقد أصبح واضحا أن الأمور لن تقف بتاتا عند هذا الحد. فما كان في البداية مجرد حادثة عادية، كشف القناع الان عن المعارضة التي كان يثيرها الحضور والنشاط الأجنبيان وسط السكان. زيادة عن ذلك، فقد كانت المواقف قد تبلورت في شروط القنصل وفي الرفض الذي قوبلت به عمليا من طرف العامل. فكان على أحد الأطراف أن يتنازل حتما. فلو أذعن القنصل، فانه سيفقد اعتباره ويفقده في نفس الوقت للأوربيين الذين باتت جهودهم المتأنية مهددة. ولتلافي ذلك، فوض الأمر للوزير الذي يمثل بلاده في طنجة. وكانت مهمة التدخل لدى العامل تقع على عاتق القنصل

(10) حول ظروف هذه الحادثة، وحول تطورها، انظر التقرير الذي وجهه طاطنباخ الى الطريس في 16 شتنبر 1892، تطوان 49 / 8.

الألماني، نظرا لأن اثنين من ضحايا الحادثة الثلاث كانا من الألمان، ولأن الثالث، وهو هلندى، كان يوجد في المغرب تحت رعاية السلطات الالمانية. وفي طنجة، كان الوزير الألماني طاطنباخ هو الذي أحيلت عليه القضية. فها هو ذا اذن الوزير الصديق، ذلك الذي كان في نظر قادة فاس يبذل قصارى جهوده منذ ثلاث سنوات لاحباط المخططات الأوربية في المغرب، ها هو ذا قد وضع فجأة أمام ضرورة اتخاذ موقف حاسم، ولكن علانية هذه المرة، اما لصالح السيادة الوطنية، أو لصالح الاعتداءات الاجنبية (11).

وبالفعل، فقد حسم موقفه بكل جلاء. فبعد سبعة أيام من الحادثة (16 شتنبر)، تلقى الطريس، النائب السلطاني بطنجة، رسالة مشحونة بلهجة التهديد. فللحيلولة دون تمخض الحادثة عن مضاعفات خطيرة، أمره فيها الألماني بأن يكتب بالأمر الصارم إلى عامل الدارالبيضاء ليتخذ مع قواد الشاوية كل التدابير اللازمة للكشف عن هوية المجرمين والضرب على أيديهم ؛ وعلى السلطات المغربية أن تحذر بوجه خاص من إطلاق سراحهم بدون علم من السلطة الألمانية ؛ وفي انتظار دخول الاعتقال حيز التنفيذ، ينبغي حجز بعض الرهائن من ذويهم ليلحقوا في السجن بالحضريين اللذين تم مسبقا اعتقالهما ؛ أخيرا، على العامل أن يتوجه إلى قنصل ألمانيا ليعبر له رسميا عن تأسفاته.

كانت هذه الشروط قاسية جدا. غير أن طاطنباخ زاد من حدتها. فبدلا من أن يوجه الطريس الأمر مباشرة إلى العامل، كان عليه أن يسلمه إليه. وبالتالي، فهو الذي سيتولى إرساله (12). وبهذا سيتسلمه العامل من سلطة ألمانية ويكون قد رضخ لها على مرأى من الجميع.

ترى، ما هو الجواب الذي قابل به الجانب المغربي هذه اللائحة من الأوامر ؟ ذلك ما لا نعرفه على وجه الضبط. فالاشارة الوحيدة التي نتوفر عليها تدل بالفعل على أنه تمت محاكمة ثلاثة أشخاص في هذه القضية. ولكننا لم نعلم ذلك الا بمحض

(11) منذ 1892، كانت هذه العبارة : «النائب المحب» هي التي تطلق عادة على طاطنباخ في المراسلات الرسمية، كلما اكتسى مضمون الرسالة طابعا سريا.

(12) وردت جميع هذه الشروط التي قدمها طاطنباخ في رسالة 16 شتنبر 1894، تطوان 49 / 8.

الصدفة، بعدما مضت ثلاث سنوات، عندما كان المحكوم عليهم يواصلون قضاء مدة عقوبتهم تحت المراقبة الصارمة للوزير الألماني (13). في ابان الحوادث، فان وثائقنا تلوذ بالصمت سواء حول هذه النقطة أو باقي النقاط الأخرى. بيد أن هذا الصمت ذو دلالة في حد ذاته. اذ لو احتج الطريس واعترض، أو استشار السلطان، لترك ذلك بصماته في الوثائق. ولعدم وجود هذه البصمات، وعلما بأن طاطنباخ لم يكن بالرجل الذي يقدم مطالبه دون الفوز بها ــ وهذا ما ستكشف عنه البقية ــ فمن حقنا الاعتقاد بأن الطريس رضخ رضوخا تاما، ومن الممكن دون أن يكون قد أخبر آنفا السلطان بفضل سلطاته الواسعة. ومهما يكن، وحتى لو افترضنا أن الجانب المغربي نجح في إسقاط بعض الشروط، وهو أمر بعيد الاحتمال، فإن مذكرة طاطنباخ (16 شتنبر) فتحت أعين الطريس وقادة فاس على السواء على حقيقة مؤلمة. فاستعمال لهجة التهديد، والمطالبة بالرهائن وكأن الأمر يتعلق ببلد مفتوح، واخضاع قرار القضاة المغاربة لموافقته، وتركيع السلطة على مرأى من الجميع، ترى هل كان بالامكان توقع كل هذا من رجل «يتمتع بالاحترام في المغرب قدر ما يتمتع به في بلاده أو أكثر» (14) ؟ لقد منيت الصداقة الجرمانية المغربية في هذه الحادثة بأول انتكاسة. ولكن الجانب المغربي كان قد علق عليها من الأوهام ما جعل من العسير عليه التضحية بها دفعة واحدة. لذلك كابد الصدمة، ولم يبد تذمره. ولعله كان يأمل أن يتكفل المستقبل بإرجاع الأمور إلى نصابها.

ولكن المستقبل لم يعمل من سوء الطالع الا على تعكيرها. فلم يكد يمضي سوى شهرين حتى وقعت حادثة أشد خطورة من سابقتها. فقد تم اغتيال أحد الأوربيين، وقرب الدارالبيضاء مرة أخرى. وبالصدفة، تبين أنه ألماني هو الاخر.

والحقيقة أن الصدفة لم تكن مسؤولة وحدها. لقد أحيط الرائد الألماني للحقبة الاستعمارية بهالة من الفضائل المثلى : فقيل انه يحسن لغة البلاد، ويمتزج بالسكان، ويحترم عاداتهم، ويدرس أذواقهم لارضائهم على أحسن وجه. غير أن أوصاف الألمان المتواجدين بالمغرب لم تكن من هذا الطراز، على الأقل في نظر المغاربة. وتلك بصفة

(13) من المولى الحسن الى الطريس، 5 شوال 1314 / 9 مارس 1897، تطوان 15 / 102.

(14) بهذه الكلمات تحدث المولى الحسن عن طاطنباخ في رسالة الى الطريس بتاريخ 5 دجنبر 1891، تطوان 10 / 84.

عامة هي حالة جميع الألمان الذين احتفظت الوثائق بمعلومات عنهم. ناهيك بفرانز نومان Franz Neumann الذي وجد ذات صباح ميتا على طريق الدارالبيضاء.

لم يكن فرانز نومان يمتلك ثروة كبيرة عند وصوله من مسقط رأسه، حيث أنه اضطر سنة 1877 إلى قبول وظيفة مستخدم لدى نائب قنصل انجلترة بالدارالبيضاء (15). مع ذلك، فان الوثائق تفيدنا في أول إشارة لها عنه بأنه كان يستخدم منذ السنة التالية سمسارا مغربيا (16). وبعبارة أخرى، فقد بات يحترف التجارة. وكانت تجارة مربحة، حيث أنه غدا ملاكا عقاريا في ظرف ثلاث سنوات. ففي وسط قبيلة المعارف، اشترى أرضا واتخذها مقرا لاقامته، وهذا دون أن يتخلى عن تجارته بالدارالبيضاء التي مكنته، بالاضافة إلى شراء أراض أخرى، من أن يشيد على أرضه بالمعارف ضيعة حقيقية مع مرافقها داخل جدار مسور (17). وفي هذا المكان، سنجده بعد خمس سنوات محفوفا بزوجته، بجانب مغربيين يقومان بخدمته، ممتلكا عددا من الأبقار والثيران، بالاضافة إلى حمار وفرس، ومستعملا في عمليات الحرث محاريث رفيعة، ومترددا في كل يوم إلى الدارالبيضاء على متن عربة (18).

وعليه، فقد أصبح ملاكا ميسورا وذا ثراء كبير. مع ذلك فانه لم يقم مطلقا، حتى في هذا الوقت، بتسديد ثمن الايجار البسيط المطالب به عن متجره بالدارالبيضاء. كما أنه لم يسدد، وهذا ما يقر به وزيره بنفسه، مجموعة أخرى من الديون التي كان غارقا فيها (19). وفي مثل هذه الظروف، فلم يكن من شأن ثروته الا أن تثير استنكار الناس. وفعلا فقد كانت تثير استنكار الخواص الذين كان من بينهم على وجه الخصوص الدائنون المخدوعون، كما كانت تصدم السلطات المغربية التي أدركت أن عليها أن تحسب الحساب مع نومان منذ بدء استقراره في البلاد.

---

(15) Guillen et Miège : ''Les débuts de la politique allemande au Maroc'' , in ''Revue Historique'', t. CCXXXV, oct. déc., 1965.

(16) من السفير الألماني ويبر Weber الى محمد بركاش، 13 ماي 1881، تطوان 50 /25.

(17) من ويبر الى محمد بركاش، 13 مارس 1884، تطوان 50.

(18) رسالة القنصل الألماني بالدار البيضاء الى عامل المدينة العربي محمد بريشة، 28 فبراير 1886، تطوان 51.

(19) من ويبر الى الطريس، في 24 فبراير 1885، تطوان 48 / 11.

لامتلاك عقار، كان على الأجنبي المقيم بالمغرب أن يحصل على اذن سابق من المخزن (20). بيد أن هذا الأخير كان يتحفظ في الترخيص به، لأن الملكية المنقولة في مثل هذه الظروف كانت تصبح أرضا حبيسة على الأجانب بمقتضى لعبة المعاهدات. وكان تحفظه يزداد عندما يتعلق الأمر بملكية موجودة بالبادية، لأن كل أوربي منعزل يخلق مشكلا يتعلق بأمنه. وهذا بالذات هو المشكل الذي طرح عندما وقع اختيار نومان على أرض بالمعارف سنة 1881. ولكنه على الأقل تجاهل بكل بساطة الاجراءات، حيث اشترى الأرض مستبدا برأيه، وبدون استئذان أي كان، تحسبا منه بلا ريب لرفض جد محتمل. بالطبع، عندما أراد بعد ذلك اثبات حق ملكيته، فانه اصطدم برفض العدول الذين تم تحذيرهم من طرف عامل الدارالبيضاء. ولكن ذلك لم يجد فتيلا. فلئن حيل بينه وبين الحصول على وثيقة، فانه قرر التوجه إلى عين المكان لاثبات حقوقه. وهكذا فقد استأجر مجموعة من البنائين، وجمع قطيعا من 27 حمارا، بالاضافة إلى جمل، وتأهب لاعطاء شكل نهائي لملكيته برفع سور من الأحجار حولها (21).

وفي هذه الجهات، حيث يقيم الناس في الأكواخ، كانت الحجارة امتيازا موقوفا نوعا ما على السلطة. فهي التي كانت تميز قصبة العامل ومنزل الشيخ. لذا، فان نومان الذي لم يعبأ مسبقا بالقائد أو بفيتو عامل الدارالبيضاء، وجه الان تحديا مباشرا لعامل مديونة وسط المنطقة التي أقام فيها نوعا من السلطة المنافسة. وكانت سلطة منافسة بالفعل. لأن العامل المرغم على مواجهة التحدي، كان عاجزا عن القيام بأي عمل ضد نومان، واقتصر رد فعله على اعتقال البنائين وحجز القطيع. ومع أن هذا الرد لم يكن مشرفا، فإنه كان فعالا. على الأقل لمدة معينة. ذلك أن نومان توجه إلى طنجة. وبدلا من أن يقوم هناك وزيره بتنبيهه إلى التزام جادة الصواب، فانه تبنى قضيته بكثير من الحماس بشكل جعل مواطنه يعود شامخ الأنف. وهكذا فقد أرغم عامل مديونة على اطلاق سراح الأشخاص والبهائم. أما بالنسبة لعامل الدارالبيضاء فقد صدر له الأمر من السلطان

(20) نص من جديد على هذا الشرط في الفصل الحادي عشر من اتفاقية مدريد سنة 1880.

(21) حول جميع الملابسات التي سبقت أو جاءت من بعد، والتي واكبت استقرار نومان في المعارف، انظر الرسالة المطولة التي بعث بها المولى الحسن الى بركاش في 13 نوفمبر 1881 (نشرها نهليل، وثيقة XLVII).

نفسه بالمصادقة على الصفقة غير المشروعة. وفوق ذلك فقد انتزع نومان اعترافا بمبدأ تعويضه عن خسائره المزعومة.

لقد جرت هذه الحوادث 1881، في وقت كان فيه نومان حديث العهد بالاستقرار بالمغرب، ومفتقرا إلى النفوذ والموارد. وعندما رسخت أقدامه فيما بعد، فانه لم يستقم بتاتا. ففي 1889، تسلط على أرض مخزنية، وعمد إلى تفليحها على يد أحد أعوانه. وعندما احتج العامل، قدم له ترخيصا مختوما من طرف السلطان. وكان ترخيصا مزورا بالطبع كما تبين ذلك من تحقيق سريع. وقد وجه ملف المزور إلى السلطان الذي أحاله على الطريس بطنجة ليتدخل لدى طاطنباخ. فهل يمكن القول بأن النتيجة لن تكون هذه المرة موضع شك، طالما أن القضية كانت بلا لبس ولا إبهام ؟ كلا. لقد كان الطريس يهاب أيما هيبة جانب طاطنباخ، ويتوقع أيما توقع ردود فعله، بحيث أنه لم يجرؤ على تقديم الملف، وأرجعه إلى السلطان، لمزيد من التوضيحات على حد قوله. وحسبنا القول بأن نومان احتفظ بالبقعة التي انتزعها من الدولة (22).

ذلك هو الشخص كما ساعدته الظروف على فرض نفسه. وبما أن أي ملاذ شرعي ضده كان ضربا من العبث، ان لم يكن من شأنه أن ينقلب لصالحه، فلم يبق أمام الخواص الذين يشتكون منه أية وسيلة أخرى لانصاف أنفسهم سوى أن يتولوا بأيديهم أخذ حقوقهم ذات يوم. أما بالنسبة للسلطات المغربية، فيخيل إلينا أنها كانت موزعة بين التخوف من أن يلاقي نومان مصيرا لا تحمد عقباه، لانها مسؤولة عن أمنه، وبين الرغبة الكامنة في أن يثأر لها منه اذا ما لقن درسا يحد من غطرسته. فكانت تقلق عندما تراه يتوغل في البوادي بدون حرس، كما ينص على ذلك القانون. وكانت تدعوه بين الفينة والأخرى إلى التزام النظام. مع ذلك، فقد كانت تغتبط في قرارة نفسها عندما يصدر عن أحد مواطنيها، ممن ثارت ثائرته، عمل زجري ضده أو ضد أعوانه. لقد احتفظت لنا بعض الحوادث بآثار عن هذا المناخ الفكري.

كان نومان يستخدم من أجل قضاء أوطاره بعض المغاربة المنقادين له، والذين

---

(22) رسالة الطريس الى المولى الحسن، في 17 رمضان 1306 /16 ماي 1889. لقد عثرنا على هذه الوثيقة في المستودع ب بالقصر الملكي بالرباط عندما كنا نقوم بفهرسة محتويات هذا المستودع. وقد علمناها برمز ح VIII — 1.

شملهم بالحماية التي كان القنصل يظلله هو نفسه بمظلتها. وبينما كان أحد هؤلاء الأعوان يتجول ذات يوم ببغلة سيده، أوقفه مواطنان مغربيان، واحتجزا منه البغلة، ثم اقتاداه إلى خليفة القائد الذي أودعه السجن. وكان قنصل ألمانيا هو الذي احتج ضد الحادثة، ولكنه احترز أيما احتراز عند سردها من استقصاء أسبابها. ولكن كان من الواضح، بالطريقة التي تمت بها الحادثة، أن المهاجمين لم يكونا من اللصوص، وانما قاما بمجرد تصفية حساب اقتصر دور الرجل والبغلة فيه على تحمل ذنوب نومان. وتلك كانت فضلا عن ذلك هي وجهة نظر الخليفة نفسه (23).

وقد تطورت الأمور إلى حد خطير في مناسبة أخرى، حيث اقتحم جماعة من الناس بيت نومان على حين غرة، وطاردوا مزارعه حتى إلى غرفة زوجته. وخلال المطاردة، تلطخ وجه نومان بالدماء، كما ضرب نفسه في عنقه وظهره بصفح شفرة السكين. وعلى الرغم من أن أسباب الحادثة لم تسرد لنا مرة أخرى، فمن الصعب ألا نشم منها رائحة الثأر. وكانت هناك أيضا قرينة لا مجال للشك فيها، اذ من بين المهاجمين الثلاثة كان يوجد أعوان للسلطة (24).

كما نرى، فإنه توازن محفوف بالأخطار، وينتهي به الأمر إلى الاختلال. فقد يأتي يوم لن يشفى فيه الغليل بمجرد الثأر من أعوان نومان المغاربة، أو لن يتعرض فيه هو نفسه للضرب بمجرد صفح السكين. لذا، وعندما أسلم الروح مغتالا، فانه لم يكن من غير المشروع، والحق يقال، النظر في أية جهة ينبغي البحث فيها عن المسؤول.

دون شك كان على القضاة المغاربة أن ينظروا إلى القضية من هذه الزاوية لو أتيحت لهم فرصة التحقيق فيها. لأنها كانت مبدئيا من اختصاصاتهم. الا أن تلك المعاهدات التي سبق أن تكلمنا عنها كانت تلزمهم، خلافا للقانون الدولي، بالترخيص بحضور قنصل نومان (25). انها صيغة غامضة لا يوضحها أي نص، وتترجم بتطفل في التحقيق وبضغوط ساعة اصدار الحكم، سيما اذا كان القنصل يمثل دولة كبرى. بيد

(23) رسالة من هنكل Henckel الى الطريس، 25 شتنبر 1893، تطوان 48 / 156.

(24) من القنصل الألماني بالدار البيضاء الى العربي بن محمد بريشة، عامل المدينة، 24 جمادى الأولى 1303 / 28 فبراير 1886، تطوان 51.

(25) «سيكون من حق القنصل أن يحضر في المحاكمة طيلة مدة انعقادها» (معاهدة 1856 مع انجلترة، البند التاسع).

أن هذا السياق وقع تجاوزه نظرا لأن طاطنباخ أخذ على عاتقه منذ البداية قيادة مهمة العمليات، حالا بهذا محل قنصله.

منذ أن وصل الخبر بوقوع الجريمة، فتحت السلطات المحلية التحقيق، وأعطى السلطان من جانبه تعليمات صارمة باعتقال القتلة. غير أن طاطنباخ أضرب صفحا عن هذه الجهود، وكان أول عمل قام به هو الكتابة رأسا إلى السلطان، لا عن طريق الطريس كما تنص على ذلك التقاليد. فأخبره برغبته في أن يتم اعتقال المتهمين، وصرح بأن قائد مديونة مسؤول في نظره، وختم بأنه أحاط حكومته علما بالقضية (26). وهكذا، وبتظاهره بتجاهل المجهودات المبذولة من طرف السلطات المغربية، وباعتبارها علانية مسؤولة، وبتصريحه بأن برلين قد دخلت في معترك الصراع، فإنه ألمح بوضوح إلى أنه سيجعل من هذه الجنحة المدنية حادثة بين دولتين. وفضلا عن ذلك، فلم تكن يوجد بين هاتين الدولتين أية موازنة، لأنه كان مجرد موظف تابع لحكومته ويتفاوض مع السلطان ندا لند.

وقد أحدث التهويل التأثير المنتظر. ففي 17 نوفمبر كتب السلطان ليخبر الطريس، الذي بقي على الهامش كما نعرف، طالبا منه التدخل مشافهة لتدعيم نص جواب بعث به في نفس الوقت إلى طاطنباخ. هذا الجواب لا نعرفه الا من خلال رسالة الطريس. ولكن ذلك كاف لنلاحظ بأن السلطان بدلا من أن يرفض الادعاءات غير المقبولة، سواء في شكلها أو مضمونها، اكتفى بدفاع متهيب لا يستهدف سوى تبرئة ساحة موظفيه (27).

بيد أن طاطنباخ لم يكن بالرجل الذي يقيم وزنا لمثل هذا الدفاع. بحيث أنه غادر المقر المخصص للدبلوماسيين ميمما وجهه صوب العاصمة. وهذا دون أن يترك للسلطان الوقت الكافي لارسال نص دفاعه، أو حتى لتحريره. وبالفعل، فقد أخبرت صحف باريس بانطلاقته منذ يوم 16 (28). وبعبارة أخرى، فان السلطان، عندما كتب إلى الطريس في اليوم التالي من الشهر طالبا منه التدخل لدى طاطنباخ، كان يجهل أن

(26) من مولاي عبد العزيز الى الطريس، 18 جمادى الأولى 1312 / 17 نوفمبر 1894.

(27) نفسه.

(28) "Le Temps" du 16 nov. 1894.

هذا الأخير كان قد انطلق من طنجة، وأنه كان وقتئذ على مرحلة أو مرحلتين من فاس. لقد وصل طاطنباخ إلى العاصمة دون سابق استدعاء، بل حتى دون استئذان، أو على الأقل الاشعار بزيارته. لقد كانت الاهانة بليغة. مع ذلك، وبما أن قادة فاس كانوا دون مستوى رفعها، فقد تم استقبال السفير بجميع الرسوم والتقاليد المرعية (29).

بعد ذلك، تمت تسوية القضية رأسا لرأس. لذا، فان وثائق دار النيابة بطنجة لا تزودنا، على الأقل للوهلة الأولى، بأية معلومات حول فحوى المباحثات والقرارات المتخذة. فقط، في وقت لاحق، سترد بالصدفة شذرات عن كل ذلك متفرقة هنا وهناك، مما جعل من الممكن حينئذ، مع اضافات استقيناها من مظان أخرى، اعادة بناء النقاط الرئيسية لهذه السفارة والتكهن بها أحيانا.

نتيجتها الأولى ظهرت يوم 31، عندما تم اعدام شخص يدعى الدكالي بتهمة قتل نومان (30). في هذا التاريخ، لم يكن قد اكتمل شهر على اعتقاله. مما يدل على السرعة الكبيرة التي جرى بها التحقيق، والحكم، والتنفيذ. مع العلم أن الحكم بالاعدام أمر نادر جدا في المغرب في الجنح المدنية، ولا يخلو من اثارة الشبهات.

وهي شبهات مؤكدة لو علمنا أنه بالاضافة إلى عقوبة الاعدام، كان ثمة تعويض هام لزوجة نومان. لا يخفى علينا أن القانون الاسلامي الجاري به العمل في المغرب، يعطي القاضي حرية الاختيار بين فرض العقوبة عينا أو ثمن الدم نقدا. أما الجمع بينهما، فهو محظور. وبالنسبة للمسلم، خصما كان أو حكما، فان القانون يحظى من الاحترام قدرما تحظى به ديانته التي يشكل أحد عناصرها العضوية. أما في حالة نومان، فكان ثمة جمع. لقد كان الخرق من الخطورة إلى حد أن السلطان وجد نفسه مضطرا إلى تقديم التعويض المذكور تحت غطاء مكافأة، باعتبار أنه منحه بمحض إرادته، تعبيرا عن الصداقة التي يكنها لألمانيا ولممثلها طاطنباخ. وهذا ما سيكتب به شخصيا إلى الطريس فيما بعد (31). وفوق ذلك، وعلى الرغم من هذه الحيلة، فانه التمس من

(29) "Le Temps" du 29 nov. 1894.

يؤكد رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بفاس أن طاطنباخ لم يشعر السلطان بمجيئه الى «الحضرة الشريفة»، وثائق وزارة الحرب بفانسين C 8, Vincennes، دجنبر 1894.

(30) وثائق وزارة الحرب بفانسين، C 8، يناير 1895.

(31) من مولاي عبد العزيز الى الطريس، (14 ذي القعدة 1312 / 9 ماي 1895)، تطوان =

طاطنباخ أن يبقي هذه المبادرة في طي الكتمان. وكل هذا يدل على أن الحكم لم يكن ليصدر عن محكمة تعقد في ظروف عادية. لقد كان طاطنباخ هو الذي أملاه. بل نزيد فنقول إنه لو طالب بمجرد حكم واحد من الحكمين اللذين نفذا بالفعل، لأصبح الاخر ليس فحسب عديم الجدوى، بل ومرفوضا كذلك. لقد طالب اذن بهذا وذاك، وتمكن من فرضهما معا.

وهكذا فان طاطنباخ تقمص دور السيد في أقواله في بلد لم يكن فيه مبدئيا سوى ممثل عاد. فبمحض إرادته، حج لملاقاة السلطان. وكان نومان مغامرا خليقا به أن ينفق أيامه في غياهب السجن في ألمانيا لو سار فيها سيرته في المغرب. ولا ريب أن الافلات من القصاص الذي كان يتمتع به في المغرب هو السبب الحقيقي لسوء سلوكه. الا أن طاطنباخ نصب نفسه محل قضاة البلاد. وطالب برأس ثمنا لرأسه حتى بدون أية محاكمة. وقد نال مبتغاه، الا أنه لم يقتنع، بل طالب أيضا بتعويض ساحق يصل إلى 000 100 فرنك فرنسي، كان على الخزينة المغربية بالطبع أن تتحمله (32). ولتقديمه على حساب خرق القانون الاسلامي، كان لا مفر من استعمال الحيل.

= 13 / 115.
انظر كذلك رسالة الطريس الى طاطنباخ، 3 قعدة 1312 / 28 أبريل 1895، تطوان 51 / 67.

(32) طرح المبلغ الحقيقي المتعلق بتعويض نومان مشكلا شائكا نظرا للطابع السري الذي أراد المخزن أن يحيطه به. وحيث أننا لا نتوفر على أي وثيقة تدل صراحة على أن المبلغ يصل الى 000 100 ف، فقد كان من اللازم علينا أن نقوم بتحديده اعتمادا على اشارات متعددة ومتناقضة كلها في الظاهر. فللمرة الاولى، أي في بداية فبراير 1895، قدم طاطنباخ الى أمناء طنجة صكا لتسديد 000 25 ف كان السلطان قد سلمه اياه كـ «مكافأة» لأبناء نومان (تطوان 12،49 مكررة). وبعد أن عجز الأمناء عن تسديد قيمة الصك التجأ طاطنباخ الى الطريس، الذي كان لا علم له بهذه المسألة الى هذا الحين. وقد اعتقد بناء على رسالة طاطنباخ أن مبلغ 000 25 ف يشكل المبلغ الاجمالي للتعويض (تطوان 49 / 12). وهذا ما كنا نعتقده معه كذلك. لذلك لم يسعنا الا أن نشاطره اندهاشه عندما تقدم طاطنباخ بطلب جديد يتعلق بأداء مبلغ آخر من 000 25 ف، وهذا بعدما كان قد تم تسديد المبلغ الأول من 000 25 ف.
لقد اعتقد الطريس ان الأمر يتعلق بزيادة لا مبرر لها. وعندما أخبره السلطان بأن هذا المبلغ الجديد يشكل بالفعل جزءا من «المكافأة»، فقد اعتقد مرة أخرى ان ذلك هو أقصى ما يمكن أن يقدمه المخزن، (عبد العزيز الى الطريس، 14 قعدة 1312 / 9 ماي 1895، تطوان =

وعندما التمس منه ابقاء الأمر في السر، أذاعته صحف أوربا في اليوم التالي (33). في كل هذا، لا نجد أي اعتبار لأبسط الحقوق الانسانية. وواضح للمؤرخ أن سفير ألمانيا سيمضي قدما منذ هذا التاريخ في النهج الجديد الذي دشنه غداة حوادث شتنبر بالدارالبيضاء. لقد بات مساره منذئذ معاديا للحكومة المغربية، وأصبح يبذل بالغ الجهد لتوريطها في المشاكل.

وبطبيعة الحال، فقد كان من المستحيل ألا يتفطن المغاربة بدورهم، اللهم الا إذا كانوا عميا، إلى التغيير المفاجيء للشخص الذي كان صديقهم بالأمس. ولكنه كان صديقا قويا، لا تهضم امكانية الاستغناء عنه. زيادة على ذلك، فقد أخذوا على حين غرة. وعندما وجد فجأة في فاس، استقبل بوصفه صديقا. ومن يدري، فلعله كان صادق الاستياء في قرارة نفسه. ومهما يكن، فقد أعطيت له ضمانات جديدة بتلبية جميع مطالبه. ولا يوجد ما يدل على أنه هو نفسه لم يعرف قبل عودته كيف يظهر هادىء الخاطر، معترفا بالجميل، ومستعدا لاعطاء الدليل باستئناف مساعيه الحميدة لصالح السلطان، كما كان بالأمس القريب.

أن تكون مواقف وأحاسيس قد أخذت تقريبا هذا المجرى، فذاك أمر لا يمكننا بالطبع الا تخيله انطلاقا من بعض المعطيات : من ذلك هذا التعبير عن الصداقة الذي اقترن بمنح التعويض، والطابع السري الذي أحيط به.

بيد أن ثمة نقطة أكيدة من شأنها أن تؤيد وجهة نظرنا بما فيه الكفاية، وهي أن المغاربة اضطروا إلى بذل ما في وسعهم لانقاذ الوفاق الذي كان على مشارف الهاوية. ونعرف أنهم ساعة الافتراق، كانوا يؤملون على الأقل ان لم يكونوا متأكدين من أنهم توصلوا إلى ذلك.

منذ خمسة أشهر، كانت فرنسا قد نصبت عميلا قنصليا بفاس ضد إدارة السلطان

= 131 / 115). غير أن كثيرا من الوثائق أشارت فيما بعد الى «بقية تعويض نومان»، محددة اياها ب 000 50 ف (سيحان على المصادر في حينها). وهذا ما يشكل في المجموع 000 100 ف، أي ما يعادل المبلغ الذي سيطالب به المخزن في قضية أخرى سنتحدث عنها فيما بعد.

(33) Le ''Temps'' du 30 déc. 1894.

الراحل المولى الحسن، ومنذ ذلك الحين، تواصلت ضغوط باريس الملحة على خلفه الذي رفض هو الاخر الأمر الواقع. وفي هذه الظروف، كلف السلطان سفيره بريشة في شهر دجنبر بإجراء مباحثات حول القضية مع السفير الفرنسي. ولكنه كتب إلى الطريس عشية هذه المباحثات بأن يمهد السبيل لمقابلة سرية بين بريشة و«النائب المحب»، وبعبارة أوضح، مع طاطنباخ. فكان على السفير المذكور أن يقوم بزيارة الطريس سرا وأن يحدد الرجال الثلاثة جميعهم نص جواب مضاد للادعاءات الفرنسية (34). الرسالة مؤرخة في 2 يناير 1895 : وتاريخ تنفيذ الحكم في الدكالي لم يكن قد مر عليه سوى يومين، بينما لم يكن أول فلس من تعويض نومان قد قدم بعد. مع ذلك، وبقراءة هذه الرسالة، يخيل إلينا أننا عدنا القهقرى سنة أو سنتين إلى أزهى عهود الصداقة بين البلدين. لقد ردت لطاطنباخ دور الصديق والمؤتمن على السر، والمستشار، والسند، ذلك الدور الذي قام به بالأمس حيال فرنسا وانجلترة، كما لو أن أية سحابة لم تظلم سماء العلاقات الودية، أو أنه تم تبديد كل أثر لها منذئذ.

والواقع أنه لا أساس للصحة لكل هذا. اننا نجهل الجواب الذي أعطي عن هذه الرسالة. ولكن أيا كان فيبدو، لو نظرنا إلى الأمر اليوم، أن السلطان لم يقم الا ببذل آخر محاولة باحيائه هذه الصداقة التي كانت الملاذ، وسيتعين عليه قريبا أن يعترف بواقع الحال.

لم تطل الهدنة سوى ثلاثة أشهر. ففي 3 أبريل، غادر أحد الألمان آسفي متوجها صوب الجديدة، مغررا هو الأخر بنفسه، بالسفر بدون حرس. وعند وصوله إلى إقليم القائد زيرى، في ديار غربية الواقعة على مشارف عبدة ودكالة، احتدم نزاع في ظروف غامضة، بينه وبين جماعة من الجمالين كان قد استأجرهم، وقد تعرض هذا الألماني المدعو روكستروه للضرب وعاد على اثر ذلك جريحا إلى آسفي.

بعد أن تم اشعاره على جناح السرعة، أكد طاطنباخ للطريس أن مواطنه تعرض للنهب، وأن الجمالين هاجموه اذن عمدا. لذا، فقد طالب بتوجيه انذار إلى زيرى وعامل

(34) من عبد العزيز الى الطريس، في 5 رجب 1312 / 12 يناير 1895، تطوان 15 / 71. توجد هذه الوثيقة مدرجة في ملف 1314 / دجنبر 1896، وذلك ناجم عن خطأ في قراءتها.

آسفي بإجراء التحقيق، معبرا مقدما عن رأيه مرة أخرى بعجز السلطان.

بيد أن الطريس لم يكد يمتثل حتى حل بطنجة القنصل الألماني بآسفي، زافا بنفسه الخبر : لقد أسلم روكستروه الروح متأثرا بجراحه.

أمام هذا العنصر الجديد، اتخذ طاطنباخ اجراءات هائلة. فانتزع من الطريس، الذي كان يمارس عليه حسبما يظهر سلطانا عظيما، انتزع جواز سفر ليتوجه إلى آسفي، ويقف بنفسه على حقيقة الأمر. وفعلا، فقد أبحر على متن سفينة حربية، وتوغل حتى الصويرة (موغادور) من حيث رأيناه، كما فعل كل من نومان وروكستروه، يسير في اتجاه آسفي من كل حدب وصوب. وبعد وصوله إلى هذه المدينة الأخيرة، نصب معسكره في الفلاة، مصما أذنيه عن توسلات العامل، الذي انتابه الذعر وتوسل إليه بالدخول إلى المدينة. وقد أنفذ إليه هذا الأخير حرسا مسلحا يتكون من خمسين رجلا ليلا، ومن 25 نهارا. غير أن طاطنباخ امتنع، معتزما تغطية حراسته بوسائله الخاصة. فمن السفينة التي التحقت به، أنفذت إليه فرقة من 12 بحارة مدججين بسلاح حربي لحراسته، ولارهاب السكان الذين كان الانزال المسيحي قد أثار فورتهم. وانطلاقا من هذا المقر العام، الذي سيظل فيه زهاء شهر، سيخوض طاطنباخ مع المغاربة جولة حامية الوطيس. وهي جولة بالغة التعقيد في نفس الوقت، حيث شاركت فيها أطراف أخرى، سواء في طنجة، كما هو الشأن بالنسبة للطريس وملحمة، أوفي في فاس، مقر الحاشية والحكومة، أو في برلين. ذلك أن طاطنباخ رجع في شتى المناسبات إلى ولهمستراس Wilhehmstrasse أي الوزارة الألمانية الخارجية التي بقي على اتصال بها على ما يبدو. وعليه، فهي جولة يصعب إعادة رسم خطوطها العريضة انطلاقا من المراسلة المتبادلة حيث تكون الأجوبة في الغالب قد حررت بعد تغير الوضعية التي تثيرها، وحيث يقوم أصحابها بتغيير أو اخفاء جانب من آرائهم، وحيث تعوزنا أحيانا بعض الوثائق في الأخير. وهذا الغموض هو الذي سنحاول استجلاءه (35).

---

(35) حول ظروف الحادثة وردود فعل طاطنباخ الأولى، وحول تسليم الطريس جواز سفر له، وحول ملابسات هذا السفر الى آسفي، انظر الوثائق التالية :

ـــ من المولى عبد العزيز الى الطريس، نهاية شوال 1312 / 25 أبريل 1895، تطوان 13 / 99.

ـــ من الطريس الى طاطنباخ، 3 قعدة 1312 / 28 أبريل 1895، تطوان 51 / 67. =

إلى حين وقوع هذه الحادثة التي أودت بحياته، فإننا لا نعرف شيئا عن روكستروه، ومرجع ذلك على ما يبدو إلى أنه لم يتح من الفرص ليتحدث الناس عنه بالقدر الذي أتاحه نومان. وهذا ما سيكون لصالحه تماما. مع ذلك، فإنه هو الاخر ضرب عرض الحائط، بسفره بدون حرس، بقانون كانت وفاة نومان تذكر بضرورة احترامه. زيادة على ذلك، فانه جرح لا غير على الرغم من وجوده بين 12 من الجمالين. فكيف يكون ذلك ممكنا لو أن خصومه الاثنى عشر عقدوا النية حقا على الفتك به ؟ الأغلب على الظن أن نزاعا احتدم بينه وبين أحد هؤلاء الجمالين، وأن النزاع استشرى. فنحن للوهلة الأولى أمام قتل غير متعمد من شأن تحقيق نزيه وجدي أن يبين إلى أي حد كان الضحية هو الذي تسبب فيه بنفسه. بيد أن طاطنباخ لم يكن بطبيعة الحال على استعداد لاجراء هذا التحقيق.

لقد تحدد رأيه بسرعة. ذلك أنه قبيل وصوله، وعلى الرغم من أننا لا نعرف التاريخ على وجه التحديد، وجه إلى مساعده الذي بقي بطنجة، مذكرة يعدد فيها الشروط التي ستملى على الطريس باسمه، وقد بلغت ثمانية : 1) معاقبة جميع المتهمين أمام الشهود : 2) تقديم تعويض من 000 100 لعائلة روكستروه : 3) خلع القائد زيرى : 4) نقله إلى فاس قصد محاكمته : 5) محاكمة القاضي لما أظهره من مرونة : 6) تحية العلم الألماني من طرف مدفعية طنجة : 7) الأداء الفوري، وليس في أكتوبر، لما تبقى في ذمة المغرب من تعويض نومان (000 50 فرنك) : 8) المهلة الالزامية من

= — من الطريس الى طاطنباخ، 11 قعدة 1312 / 6 ماي 1895، تطوان 51 / 68.
— من مولاي عبد العزيز الى الطريس، 21 قعدة 1312 / 16 ماي 1895، تطوان 13 / 119.

في عدد يونيو 1895، تحدثت «نشرة افريقيا الفرنسية» "Bull. de l'Afrique française" عن الكيفية التي تمت بها الحوادث، وذلك اعتمادا على "Gazette de Francfort" : لقد توجه طاطنباخ بحرا الى آسفي (لا الى الصويرة)، وأمام ضغط القناصل الأجانب الذين هددوا بالابحار جميعا على متن الباخرة الألمانية التي أقلت السفير الألماني، قبل قائد آسفي أن ينزل هذا الأخير مع اثني عشر من الملاحين. الا أن الوثائق المغربية المتباينة المصادر تتفق كلها ولا تترك مجالا للشك حول الكيفية التي استعرضنا بها الحوادث. وستتاح لنا الفرصة لكي نلاحظ مرة أخرى كيف ان الأخبار المنشورة في الصحافة الألمانية حول هذه الحادثة كانت جد مشكوك في صحتها.

ثلاثين يوما لتنفيذ هذه الشروط (36).

تسليم 12 رجلا للجلاد، وأداء 750 كيلو من الفضة، وخلع موظفين ساميين، واحالتهما على المحاكمة، وانذار من ثمانية شروط : ان كل هذا يوحي بوجود حالة الطوارىء.

ولكن الأمر كان يتطلب يومين الى ثلاثة أيام لكي تصل وثيقة طاطنباخ الى خليفته ملحمة. وعندما سيتوصل بها الطريس، فانه سيوجهها الى فاس، أو يتظاهر بارسالها ليتأتى له القول فيما بعد بأنه يحمل جواب السلطان ؛ وسيتطلب كل ذلك ثمانية أيام اضافية. واذا ما اضفنا يومين أو ثلاثة أيام للعودة الى آسفي، فستكون الحصيلة 12 يوما والا 14، من الانتظار الطويل، وهو أمر لا يمكن أن يستسيغه طاطنباخ. مع ذلك، فلم يكن نفاذ الصبر هو الذي حفزه في 28 أبريل، عندما كانت المهلة ما تزال جارية، الى كتابة مذكرة جديدة و توجيهها هذه المرة، لا الى طنجة، وانما الى أحمد بن موسى، وزير السلطان الشاب عبد العزيز. ذلك أن هذه المذكرة لم تستبق من الشروط الثمانية التي نصت عليها المذكرة السابقة سوى ثلاثة وهي : أحكام الاعدام، والتعويض، والأداء الفوري لما تبقى من تعويض نومان. أما الشروط الأخرى، فقد لاذت حولها بصمت تام. باستثناء اشارة صغيرة تذكر بالانذار الأصلي، والذي جاء على صيغة المطالبة بجواب عاجل (37). فمن الوثيقة للأخرى، ولو أن الثانية ظلت متشددة، حدث من التراجع ما لا يمكن أن يقوم به طاطنباخ من تلقاء نفسه. وهذا يجعلنا نعتقد أن الشروط الثمانية، الواردة في المذكرة، قد وجهت من طنجة الى برلين. و بفضل التلغراف، كانت المواصلات أسرع في العصر بين هاتين المدينتين منها بين فاس و طنجة، اللتين كان الاتصال بينهما مؤمنا عن طريق الرقاصة لا غير. وبهذا فقد تأتى لطاطنباخ الاطلاع على وجهة نظر حكومته قبل أن يجيب الطرف المغربي. وعليه، فمن المحتمل أن تكون برلين هي التي رأت أن موقفه محفوف بالأخطار، وقامت بتقليص لائحة مطالبه من ثمانية الى ثلاثة. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أننا لا نعرف مباشرة النص الأول، فاننا متيقنون بأن طاطنباخ كان يتحدث فيه باسمه الخاص. أما النص الثاني، الذي نحن على اطلاع عليه، فيقول فيه صراحة بالعكس بأنه يتحدث باسم حكومته.

(36) من الطريس الى طاطنباخ، 3 قعدة 1312 / 28 أبريل 1895، تطوان 51 / 67.

(37) من طاطنباخ الى أحمد بن موسى، 28 أبريل 1895، تطوان 50 / 51.

فالاختلاف ذو دلالة. ولكن سواء أكان التراجع قد جاء من برلين أو منه شخصيا، فقد كان فشلا بالنسبة إليه.

على الأقل كاد يكون فشلا، لولا المساعدة الطارئة التي قدمتها له الظروف. اذ أن الطريس أجابه من طنجة على الشروط الثمانية الواردة في الرسالة الأولى، وذلك في نفس اليوم الذي وجه فيه رسالته الثانية. ووجدناه لا يناقش في الأساس الا الشروط الثلاثة التي استبقاها الألمان : فصرح بأن انتهاء مهلة التعويض عن مقتل نومان لن يتم الا في اكتوبر ؛ أما بالنسبة للجمع بين التعويض والحكم بالاعدام، فان القانون يحظره حظرا تاما ؛ أجل، لقد قدمت في قضية نومان مكافأة ودية، وهي سرية فوق ذلك ؛ فهل يجوز اليوم أن نجعل منها سابقة ؟ ان أقصى ما يمكن تقديمه هو اعطاء حرية الاختيار بين التعويض — ويحتمل أنه الأفضل — وبين الحكم بالاعدام ؛ بيد أن هذا الحكم لن يسرى الا على القاتل أو القتلة المباشرين للضحية ؛ أما بالنسبة للاخرين، وهم مجرد شهود، فسيقتصر الأمر في شأنهم على السجن المؤبد.

هذا فيما يخص الشروط المستبقاة. أما فيما يخص الشروط الملغية، فان الطريس لم يبد بالعكس سوى اعتراض ضعيف أو لم يعترض بالمرة. لقد أشار فعلا الى أن مهلة الثلاثين يوما غير كافية، كما صرح بأن تحية العلم لا تجوز الا في حالة اهانة هذا العلم نفسه. أما بالنسبة للقائد والقاضي، فانه لم يرفع صوتا للدفاع عنهما، بل قطع عهدا أكيدا باسم السلطان بمحاكمتهما بعد خلعهما (38).

هل تلقى الطريس حقا تعليمات من السلطان — كما زعم — بالتعهد بمثل هذا الالتزام ؟ بالنسبة الينا، فان السؤال يطرح. حيث سبق له أن سلم طاطنباخ جواز سفر عندما توجه الى آسفي دون استشارة السلطان. كما أنه تجاوز من جديد اختصاصاته بعد ذلك و في حالة أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها. أما بالنسبة لطاطنباخ، فان الأمر لم يكن يستلزم طرح سؤال. فعلى الرغم من أن الالتزام أصبح متجاوزا لما تبقى من الشروط الألمانية، فانه كان مستوفى من الناحية القانونية. وسيكون من الصعب انكاره عندما يراد في الوقت المناسب المطالبة بتنفيذه. وهكذا نرى كيف تحول فشل 28 أبريل الى نجاح شخصي بالنسبة لطاطنباخ.

(38) من الطريس الى طاطنباخ، 3 قعدة 1312 / 28 أبريل 1895، تطوان 51 / 67.

زيادة على ذلك، فقد كان هذا النجاح ينطوى على درس. فمن الجانب المغربي، أتيحت لطاطنباخ فرصة الاقتناع بأن بامكانه أن يحطم بدون كبير عناء ارادة المقاومة لدى خصم تسهل كثيرا مفاجأته. ومن جانب برلين، برهن لرؤسائه أن اتخاذ موقف التطرف، سواء من طرفهم أو من طرفه، هو الأجدى دائما كذلك. فتأتى له منذئذ أن يحصل على حرية العمل وعلى الدعم الكامل. وبالفعل، يبدو بوضوح أنه قرر منذئذ، بعدما اختبر مقاومة الخصم، و ضمن تغطيته هو، خوض لعبته الحاسمة، والمضي قدما الى أبعد ما يسمح به مجرى الأحداث.

فتلك هي ما يمكن أن تكون استعداداته عندما توصل في 28 أبريل بالجواب على مذكرته الثانية المعدلة الى ثلاثة شروط. وكان هذا الجواب الجديد، الموقع هو الآخر من طرف الطريس، والمؤرخ في يوم 6 ماي، أكثر دلالة بصمته منه بمضمونه. لقد ذكر باختصار بموقف المغاربة المعروف من الشروط الثلاثة التي بقيت مطروحة على بساط الدرس، الا أنه تحاشى التعرض الى كل ما يتعلق بالتحول الطارىء على الموقف الألماني مع ما فيه من الغرابة. أو الى التنازلات المجانية التي وقع التسرع في تقديمها. دون شك، كان الطريس يأمل بالتزامه الصمت على هذا النحو أن يلغي أو ينسي المباحثات الأولى التي يمكن ألا تستأنف، باتفاق ضمني، الا ابتداء من 28 أبريل مع المذكرة الألمانية الثانية. ومن أجل حمل طاطنباخ على أن يطوى ذكرها في ثنايا النسيان، أو أن يلعب اللعبة الجديدة، حاول الطريس التأثير عليه، فكتب اليه :

«مَا وقع للتاجر ركسطر المذكور بلغ لحضرته الشريفة قبل ورود كتابك وتكدر منه خاطره الشريف وأصدر الأمر لعمال عبدة ودكالة وعامل آسفي بالبحث في النازلة وتحقيقها والقبض على الفعال حسبما قدمنا لك الاعلام به. ثم تبين أن التاجر المذكور غر بنفسه وسعى لها في ذلك بثقته ببعض المخالطين من الجمالة وخروجه معهم للبادية حتى غذروه واغتالوه وكان من حقه لما أراد الخروج لها أن يطلب من عامل آسفي مخزنيا يرافقه وفق القانون الجاري مع التجار في خروجهم من بلد لأخرى».

بعد هذا عاتبه عتابا وديا مثيرا كل التفاصيل المتعلقة بالمغامرة بين الصويرة وآسفي التي كان السفير ما يزال مرابطا على مقربة منها (38 مكرر)، وحيث كان الطريس

(38 مكرر) كان الطريس يعتقد على الأقل أن طاطنباخ ما يزال مرابطا قرب المدينة، وحسب الأخبار=

يدعوه متوسلا للدخول قصد تأمين سلامته :
«فاستغرب دام علاه [أي السلطان] صدور هذا من الأحباء أمثالك لمنافاته للمحبة والصداقة بما فيه من فتح باب هذا الخرق لغيرك» (39). وهنا نستشف اشارة متكتمة تذكر بدور الوصي الذي كرس له طاطنباخ نفسه بالأمس.

الا أن هذا الأخير أصم أذنيه عن كل هذه النبرات. وعلى العكس، فقد علم عند عودته أخيرا الى طنجة، حوالي 10 ماي، أن سفينة هلندية صغيرة تورطت على الشاطىء الريفي في نزاع مع سكان الناحية، لقد كان يعرف جيدا أن هذا النوع من المشاكل كان ينطوي على تصفية للحسابات بين المهربين من مزودين وزبناء. علاوة عن ذلك، فقد كان البعض يتحدث في هذه الظرفية حتى عن تهريب حربي (40). غير أن طاطنباخ لم يكلف نفسه عناء طرح سؤال. فبوصفه مكلفا برعاية المصالح الهلندية في المغرب، فانه حدد مبلغ الخسائر ب 000 100 ف، وأضاف المذكرة الى الملف (41).

= التي أدلت بها البعثة الفرنسية العسكرية بفاس، (فانسين 9، 20 ماي 1895)، كان طاطنباخ قد غادر آسفي يوم 8 على متن سفينته الحربية، ونزل بالرباط والدار البيضاء في الأيام التالية، مطالبا تحت طابع التهديد بتسديد قرضين تقدم بهما تجار ألمان. غير أن هذه الأخبار التي تتناسب أيما تناسب مع ما نعرفه عن السفير الألماني لم تترك من سوء الطالع أصداءها في الوثائق المغربية. ولعدم توفرنا على هذا التأكيد في الوثائق المذكورة، أو في الوثائق الألمانية، التي لم نعتمد عليها، فاننا لم نتمكن من أخذها بعين الاعتبار. واذا ما كانت صحيحة، كما هو محتمل، فان طاطنباخ كان قد غادر آسفي في 6 ماي عندما كتب اليه الطريس رسالة جديدة، أو أنه كان على وشك مغادرتها.

(39) من الطريس الى طاطنباخ، 11 قعدة 1312 / 6 ماي 1895، تطوان 51 / 68.

(40) "Bulletin de l'Afrique française", août 1895.

(41) انظر عن هذه الحادثة :

— رسالة المولى عبد العزيز الى الطريس، 11 قعدة 1312 / 6 ماي 1895، تطوان 13 / 112.

— رسالة الطريس الى طاطنباخ، 15 قعدة 1312 / 10 ماي 1895، تطوان 51 / 69.

— حول مبلغ التعويضات، انظر :

رسالة المولى عبد العزيز الى الطريس، 9 محرم 1313 / 2 يوليوز 1895، تطوان 14 / 3.

ولم يرد على مذكرة 6 ماي الا فيما بعد، في يوم 17، ومرة أخرى فانه لم يكتب الى الطريس وانما الى الوزير ابن موسى. ومن جديد، كان الانذار :

«اذا ليس مما تباليه الحضرة الشريفة أن الاناس الذين ارتكبوا جريمة القتل والنهب في ايالتها يعاقبون أولا أو اذا ليس للحضرة الشريفة الكافية حتى أوامرها الشريفة تكون مرعية فما لنا الا أن نطلب تعريضا تاما من الخسائر التي حصلت. فعليه تطلب دولتي الفخيمة لقتل التاجر المذكور تعويضا قدره 000 200 فرنك من السكة الفرنصيصية ويؤدى هذا المبلغ بعد مدة أربع جمعات من تاريخه فاذا جميع العدد المذكور ليس مدفوعا لحد اليوم المشار اليه أي الرابع عشر من شهر يونيو الاتي، فتطلب دولتي الأداء جبرا وقهرا» (42).

لم يحدث اطلاقا أن كانت اللهجة بمثل هذه الخشونة. الا أن قادة فاس كانوا قد تعودوا على هذا الأسلوب الجديد. لذا، فان ما كان يصعب عليهم بلا ريب هو أن يطالبوا فيما يخص التعويض بتقديم لا 000 100 فرنك، وانما الضعف، خاصة وأنه كان من اللازم أداؤه بالعملة الفرنسية، في حين أن الأمر لم يكن يتعلق بدءا الا بالريال الاسباني الذي كان يسهل كثيرا الحصول عليه. ترى، هل سيكون المخزن قادرا في ظرف أربعة أسابيع على جمع مثل هذا المبلغ الكبير ؟ لقد كان أجل كثير من الاستحقاقات الأخرى يستوفى في نفس الوقت. وهذا دون أن نأخذ بالحسبان أن المخزن كان يتشوف الى شراء طرفاية من الانجليز الذين كانوا يطالبون بثمن باهض مقابل التخلي عنها. ولكن كيف يمكن الصمود أمام تهديد صريح باللجوء الى القوة ؟

على كل حال، واذا ما قدرت حق قدرها، فان رسالة طاطنباخ كانت تنطوى أيضا على عنصر ايجابي. لقد كان التعويض مضاعفا، الا أنه كان جامعا. وهذا يعني منطقيا أن الألمان قد تخلوا بالمقابل عن المطالبة باعدام المتهمين، كما تخلوا عن المطالبة بمعاقبة العامل وقاضي الغربية حيث أنهم لم يتحدثوا عنهما من جديد وللمرة الثانية. صحيح أن نص الرسالة لم يكن يفصح علانية عن هذا التراجع، الا أنه كان يستشف منها بوضوح. وصفوة القول، وعلى ما تأتي لقادة فاس اعتقاده، فقد كان الألمان يقومون بمساومة تحت الاكراه. ولكن حتى اذا كان من الواجب المزيد من الاعتراض،

---

(42) من طاطنباخ الى أحمد بن موسى، 17 ماي 1895، تطوان 50 / 2.

فان الصفقة كانت كما هي مقبولة مقدما.

غير أن قادة فاس تفطنوا الى شذوذ غريب جدا. فاذا كان اسم وألقاب الوزير الألماني مذكورة بالفعل في نص الانذار، ومخططة بأحرف عربية بخط يد المترجم، فان هذا النص لم يكن يحمل لا توقيعه بالألمانية ولا طابع المفوضية. وبدون التساؤل حول هذا الشذوذ، فقد لاحت منه قبل كل شيء فرصة لكسب الوقت. فهذه المخالفة الشكلية، التي جعلت الوثيقة باطلة، لم تكن تستلزم الرد عليها، على الأقل في مضمونها. كان يكفي أن يشعر بها الطرف الخصم، الذي سيكون عليه أن يتدارك اهماله. وبهذا سيتم كسب أسبوع بكامله.

وهذا ما قام به قادة فاس عن طريق أول بريد. وبنفس المناسبة، أمروا الطريس بالاجتماع بطاطنباخ، واستعمال كل مواهبه لحمله على التراضي على قاعدة الالتزامات المغربية السابقة للانذار والمؤرخة في 6 ماي. وهكذا فقد واصلوا المساومة، ولم يروا أن الخطر قد داهم عقر الدار (43).

على العكس من ذلك، فان الطريس لم يعرف في طنجة كيف يحافظ على رباطة الجأش. كان الانذار قد مر بين يديه. وكان بالتالي على علم به. وحيث أنه لم يطق، وبلا ريب، الصبر طيلة أسبوع الى حين وصول التعليمات الملكية، فانه تكفل منذ 20 ماي، أي على رأس ثلاثة أيام، بالاجابة لا مشافهة خلال مقابلة يجريها رأسا، كما أرادت فاس، وانما مكاتبة، وهو ما كان تصرفا طائشا. ناهيك بأنه لم يتمكن في هذه المناسبة أيضا من التحكم في قلمه. لقد استهل بقوله بأنه يتولى الاجابة باسم سيده. الا أن أبسط دراسة للتواريخ تبرهن أن لا أساس للصحة لذلك. ولكن كان من مصلحة طاطنباخ أن لا يمعن النظر في ذلك. اذ ها هو الطريس يجدد تلقائيا، وبدون أدنى انتظار، الالتزام المشؤوم الذي قطعه على نفسه في 28 أبريل حول معاقبة العامل وقاضي غربية. كما أنه وعد أيضا، وهذا ما لم يتكلم عنه أي شخص بعد على الاطلاق، بالسجن المؤبد في حق المتهمين، لو رضي طاطنباخ بالتعويض وتخلى عن الحكم بالاعدام. وبعد هذه التنازلات المجانية، تعرض أخيرا للانذار الذي أجاب عليه سيده،

(43) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 29 محرم 1313 / 22 يوليوز 1895. ومن ابن موسى الى طاطنباخ (نفس التاريخ)، تطوان 51 / 75.

على حد زعمه، كما يلي :

«والدراهم المذكورة اذا أوجب الحق اعطاءها تؤدى لا محالة في أجل يمكن تيسيرها فيه واما أجل أربع جمعات فلا يمكن لضيقه» (44).

وبالاختصار، فقد انصاع.

وهكذا، وبينما كان السلطان قد قرر اعتبار الانذار غير مقبول ما لم يختم ويوقع، كان نائبه يناقشه مسبقا في نقاطه الرئيسية. وبينما كان السلطان يعتبر أن الشروط الجديدة، في حالة قبولها، تلغي على أية حال الشروط القديمة، وتلك كانت على ما يبدو وجهة النظر الألمانية نفسها، كان الطريس قد قبل جملة الشروط الجديدة واستبقى القديمة في آن واحد. ونتصور حينئذ الحالة التي ألفى نفسه عليها بعد بضعة أيام، عندما جاءه الأمر من فاس بأن ينبه طاطنباخ الى بطلان الوثيقة غير الموقعة وأن يستأنف المباحثات حول القواعد التي سلمها. ليس فحسب أنه لا توجد أية وثيقة تشير الى أنه امتثل، بل وكذلك لا توجد أية منها تخبرنا بأنه أشعر فاساً بمبادرته المشؤومة حتى بعد فوات الأوان. لقد ورط السلطان. ولكن كان على هذا الأخير أن يبقى على اعتقاده بأن له مهلة ما دام طاطنباخ لم يخرج عن صمته المقصود.

بيد أن طاطنباخ، الذي كان وحده يعرف كل خلفيات اللعبة، التزم الصمت من جانبه. على الأقل، فقد أحجم عن اتخاذ أية مبادرة رسمية. ولكنه قدم في الكواليس خليفته،الترجمان ملحمة.

كان ملحما هذا عربيا ومسلما، وهو أمر نادر دون شك. وهذا ما مكنه من أن يلعب على الحبلين في فاس، وكانت له في ذلك مهارة بالغة. ونذكر على سبيل المثال أنه دخل في احدى المناسبات بزى فاخر، وقبل بكل تواضع رداء السلطان على مرأى من الدبلوماسيين الأوربيين المشمئزين (45). وهذا في الوقت الذي كان رئيسه طاطنباخ يشق طريقه نحو آسفي في الظروف التي نعرفها.

ذلك اذن هو الشخص الذي تم ايفاده الى «العالم المقتدر»، الوزير ابن موسى. وقد

(44) من الطريس الى طاطنباخ، 25 قعدة 1312 / 20 ماي 1895، تطوان 51 / 70.

(45) ''Le Temps'' du 13 av. 1895.

جاء حاملا خبرا سارا، زاعما بأنه مزود بتعليمات كتابية : ف 000 200 التي كان المغرب مطالبا بها بالعملة الفرنسية، لم يكن هناك بأس من أدائها بالعملة الاسبانية. زيادة على ذلك، فقد كان بمقدوره أن يؤكد بأن المبلغ يعوض عن وفاة نومان وعن الخسائر الأخرى. بحيث لا تبقى الحاجة الى تنفيذ الشرط المتعلق بالحكم بالاعدام. كان يكفي اعتقال المتهمين عندما يتأتى القبض عليهما، وسجنهما مدى الحياة. أما بالنسبة للقايد وقاضي غربية فيتعين، بداهة، خلعهما ومعاقبتهما (46).

كما نرى، فقد كان غصن الزيتون محفوفا بالأشواك. لقد عمل طاطنباخ على تلطيف انذاره، الا أنه قدم أيضا شرطين لم يكن ينص عليهما. وكان الشرط الثاني منهما قد أسقطه من تلقاء نفسه منذ ثلاثة أسابيع. أما بالنسبة للأول، فانه لم يتكلم عنه بتاتا الى هذا الحين.

منذ بداية الأزمة، عبر طاطنباخ عن ارادته أربع مرات : أربع مرات بشروط مختلفة. وكان من شأن هذه التقلبات أن تربك المغاربة الذين لم يروا فيها الا الفوضى وانعدام الانسجام. والواقع أن طاطنباخ كان يناور. فلم يكن هدفه التعويض عن الخسائر، وانما غزو مواقع أمامية بقدر الامكان. فاذا كان في البداية قد تخلى عن بعض المواقع، فعلى أمل الفوز بها من جديد. وازاء خصم عاجز عن الافلات ولكنه يقاوم، كانت خطته تقوم على أن يوهم بأنه سيزيح كابوسه هنا، أو يرخي قبضته، شريطة أن يسمح له بتشديدها في موضع آخر.

وهكذا فان انذار 17 ماي لم يتحدث عن شروطه الأخرى لتمرير 000 100 ف من التعويض الاضافي. وعندما أقنعته رسالة الطريس بنجاح الخطة، أوهم عن طريق ملحمة بأنه سيتساهل في أداء المبلغ، شريطة تأكيد الالتزامات الاضافية التي قطعها الطريس على نفسه.

وكانت الخطة محبوكة. فمقابل المسعى شبه الرسمي والشفوي الذي قام به ملحمة، أجاب ابن موسى طاطنباخ رسميا وكتابيا. وبالنسبة للشرطين اللذين ينصان على معاقبة المتهمين والموظفين، فانه انصاع بدون أن ينبس ببنت شفة على الرغم من أنهما كانا دخيلين على الانذار. وبالمقابل، فانه لم يعترض الا على المبلغ الذي كان

---

(46) من طاطنباخ الى أحمد بن موسى، 4 محرم 1313 / 27 يونيو 1895، تطوان 50 / 5.

موضوع الانذار. فصرح بخصوص هذه المسألة بأنه لا يمكن التنازل الا اذا كتب القيصر بنفسه والى السلطان.

ومعنى هذا أنه تنازل على طول الخط على الرغم من الاشارة الختامية (47). ولكن جوابه كان مؤرخا في 14 يونيو. وهو تاريخ انتهاء المهلة على وجه الضبط. واذا كانت المذاكرات قد تواصلت الى هذا التاريخ، أفلا يدل هذا على أن قادة فاس كانوا محقين في عدم التخوف ؟ لقد كانوا في البداية يتكهنون حتى بوقوع خلاف بين طاطنباخ وبرلين. وهل كان من باب التهور أن يأملوا في أن يقوم القيصر، الذي طلب منه التحكيم، بتنبيه سفيره المتعجرف الى التزام جادة الصواب ؟

ومما زكى هذا الأمل أن مر أسبوع ثم آخر دون أن يقوم طاطنباخ برد الفعل. لم يشك المغاربة في أنه مجرد وقت أخذه لكي يحصل في المدة الفاصلة على موافقة حكومته، أو ان يوهم خصومه، الذين كان يتنبأ برأيهم، بأنه حصل عليه. مهما يكن، فانه لم يفته، عندما خرج عن صمته بعد أسبوعين، في 27 يونيو، أن يوضح بأنه يترجم أوامر حكومته. فكتب الى الوزير أحمد ابن موسى :

«فأعلم سيادتكم أن استغربت مضمن كتابكم المذكور لكون ترجماننا المذكور لم يكن مأمورا مني قط باعلام ما ذكرتموه في كتابكم. فقد أنهيت مضمن كتابكم المذكور الى دولتي العظيمة فأمرتني باعلامكم أنه من اللازم تستمر على ما طلب وأبين سببه بكتابي بتاريخ 17 مايو الفارط موافق 22 ذي القعدة... فانني أنبه سعادتكم على أن فات الأجل المعين لتنفيذ مطلبنا في كتابي المذكور» (48).

وهكذا فقد عارض بشجبه كلمات ملحمة المعسولة بعدما أصبح يتوفر الآن بفضلها على الالتزام المكتوب. وأكثر من ذلك، فانه كان قد اتخذ جميع الترتيبات لاجترار المفاوضات فيما وراء المهلة الممنوحة. ثم أدرج أخيرا في نفس الرسالة التي تعلن انقضاء هذه المهلة، النموذج الجديد لانذاره المؤرخ في 17 ماي بعد توقيعه وختمه حسب الضرورة (49). وبعبارة أخرى، فان الانذار في شكله الصحيح أرسل الى

(47) الرسالة نفسها.

(48) الرسالة نفسها.

(49) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 20 محرم 1313 / 23 يوليوز 1895، تطوان 14 / 17.

السلطان بعد 13 يوما من التاريخ الذي حدد له للرضوخ. وعليه، فقد كان من السهولة بمكان على طاطنباخ، عندما عمد الى قلمه في اليوم التالي (28 يونيو)، أن يكتب مذكرة جديدة مؤرخة بشكل مزور في يوم 18، ليحرر الاثبات الرسمي لانقضاء المهلة (50).

كانت الطريقة قابلة للنقاش. الا أن طاطنباخ لم يكن ليلجأ اليها لوكان قادة فاس يأنسون من أنفسهم القدرة على مناقشتها. وعلى العكس من ذلك، فقد كانوا يشعرون أنه آن الأوان للانصياع. ومن الممكن أنهم رأوا النتيجة قد تكون أسوأ لو أن طاطنباخ رجع الى انذاره المؤرخ في 17 ماي، واجترأ على أن يقدم بالاضافة الى ذلك — وهو الأمر الذي لم يقم به — الالتزام الموقع فيما بعد تجاه ملحمة وتجاهه هو نفسه. ومهما يكن، فان الرغبة في الخلاص أصبحت واضحة منذ هذا التاريخ. فمع أن 000 200 ف لم تكن في مغرب العصر مبلغا يسهل جمعه، فانه كان جاهزا بعد بضعة أيام. حقا لقد كان ثلثاه بالعملة الاسبانية، الا أنه أخذ بعين الحسبان مبلغ اضافي من 15 % لتحويله في طنجة مقابل الفرنك الفرنسي (51). وهكذا فان المغاربة لم يحاولوا التملص حتى حول هذه النقطة. وكان الأمر قد أعطي مسبقا الى الأمين بنجلول بأن يخفر انطلاقا من مكناس الألف كيلو من الفضة عندما بادر ابن موسى في 16 يوليوز الى زف الخبر مباشرة الى طاطنباخ : لقد عبر السلطان عن تأسفاته العميقة لحكومة برلين وقدم المبلغ المطالب به والذي سيتولى الطريس تسديده في الأيام القريبة بطنجة، أما نصف هذا المبلغ، فيمثل ثمن الدم الذي يحق شرعا لعائلة الضحية. أما نصفه الآخر، فهو هدية ودية من صاحب الجلالة السلطان لارضاء الحكومة الألمانية (52). وغير خاف أن هذا التمييز كان يستهدف في نفس الوقت الذي يحفظ فيه نسبيا ماء الوجه، الحيلولة مستقبلا دون أن يرتفع ثمن الدم بالنسبة لأوربي الى المبلغ الذي قدم في قضية روكستروه. ولكن سواء بهذا التمييز أو بدونه، وبغض النظر عن المهلة، فان شروط 17 ماي نفذت تنفيذا دقيقا. وعليه، فقد كان يحق لقادة فاس أن يعتقدوا بأنه بات في امكانهم أن يتنفسوا الصعداء. وفي 9 يوليوز، كتب السلطان الى الطريس : «قد وقع

(50) الرسالة نفسها.

(51) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 15 محرم 1313 / 8 يوليوز 1895، تطوان 14 / 6.

(52) من ابن موسى الى طاطنباخ، 13 محرم 1313 / 6 يوليوز 1895، تطوان 51 / 72.

الفصال مع نائب الألمان في نازلة الالمان المقتول» (53).

مع ذلك، وفي هذا الوقت بالذات، أنذر طاطنباخ الطريس بالخبر المهول : لقد أرسلت حكومته أسطولا الى المياه المغربية. وهذا يعني اذن اللجوء إلى القوة على الرغم من رضوخ الطرف المغربي. وقد أوضح طاطنباخ أن الأسطول سيظل مرابطا ما لم يتوصل بتعويض روكستروه، كما أراد بنفس المناسبة الحصول على 000 50ف المتبقية من تعويض نومان. هذا بالاضافة الى 000 110 كتعويض عن مهاجمة السفينة الهلندية (54).

بمجرد اشعاره، طلب ابن موسى من الطريس أن يؤكد بأن مال روكستروه في الطريق، وأن موعد دفع المبلغين الآخرين لن يحل الا في أكتوبر، وبأن طاطنباخ يخرق اتفاقياته بمطالبته بهما فورا، ولكن كيف يمكن الاعتراض ؟ فاذا ما ألح، فسيتم تسديدهما أيضا (55).

لا شك أن ابن موسى كان يأمل برده العاجل الحيلولة دون وصول الأسطول. وقد فاته أن وحدتين كانتا قد رستا بميناء طنجة في الوقت الذي كان يحرر فيه رسالته. ولم يكن يظن أن تطميناته، حتى لو وصلت الى وجهتها، لن تحول دون وصول التعزيزات : وبالفعل، فقد وصلت سفينة ألمانية أخرى، ثم وصلت سفينة ثالثة، ولحقت بها بعد حين سفينتان هلنديتان، وهذا دون أن يفكر طاطنباخ في تسريح هذه السفن. على العكس، فانه ألقى بالأوراق التي ظل محتفظا بها لحد الآن بعدما أصبح يتوفر على هذا العدد من المدافع. فبمجرد ما تم قبول التسوية المستعجلة المتعلقة باستحقاقي أكتوبر، لوح بالالتزام الذي انتزعه ملحمة، مطالبا اذن بمعاقبة المجرمين وبالخلع الفوري لعامل وقاضي غربية من أجل معاقبتهما (56).

وكان السلطان يتخوف أيما تخوف من هذين الاجراءين، خاصة الأخير منهما، نظرا للاضطرابات التي قد تندلع في البلاد فور الاعلان عنهما. لذا، فاننا نستشف من

(53) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 16 محرم 1313 / 9 يوليوز 1895، تطوان 14 / 8.

(54) من ابن موسى الى الطريس، 19 محرم 1313 / 13 يوليوز 1895، تطوان 22 / 54.

(55) الرسالة نفسها.

(56) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 29 محرم 1313 / 22 يوليوز 1895، تطوان 51 / 75.

الجواب المحرر باسمه في 22 يوليوز بأنه يحاول الحصول على الأقل على مهلة في التنفيذ يمكن اطالتها بعد ذلك طالما أنه كان عاجزا عن الجواب بالرفض. وقد جاء في الرسالة أنه سيتم اعتقال ومعاقبة المجرمين، كما سيتم خلع القاضي والقائد، ولكن بعد أن تهدأ الحالة المضطربة التي تعاني منها البلاد في هذا الوقت (57).

إن وعدا احتماليا كهذا لم يكن ليرضي طاطنباخ سيما وأن جواب السلطان لا يشير فيما يخص الموظفين الا الى خلعهما دون معاقبتهما. لنلاحظ مع ذلك منذ الآن، أن طاطنباخ التجأ الى ملحمة، رجل مساوماته، بدلا من أن يجيب بالرفض القاطع الذي كان منتظرا منه. وبينما كان هذا الأخير يفضل عادة التدخل مشافهة، فان الظروف جعلته هذه المرة يستعمل قلمه. مما أتاح لنا فرصة التوفر على الوثيقة الوحيدة التي نحتفظ بها عنه والتي تجسد طريقته أيما تجسيد. في هذه الرسالة، الموجهة لا الى ابن موسى وانما إلى محمد غريط، أخبر بتوصله برسالة 22 يوليوز، ثم زاد قائلا : «لكن الباشدور [طاطنباخ] وجد فرقا عما كان طلبه في كتابه الأخير في شأن عامل الغربية وقاضيها وعقابهم على ما يستحقونه شرعا لأن هذا الأمر ساهل للمخزن بعزل خدامه. فهذه العبارة لم جعلتموها في الجواب النهائي لنهي هذه القضية. وليس خاف عن علمكم أن دولة المانيا اذا وجدت شيء ناقص عن ما طلبته تحسب لذلك اهانة لها أمام رعيتها وأمام الدول وتحسب أيضا عدم اعتناء بها من قبل دولة المغرب.. فعليه أخبركم سرا أن ترسلوا حالا حالا كتاب آخر ولا يلزم المراجعة في كل شيء بل يكون فيه العبارة الموضحة على أن صدر الأمر الشريف بعزل عامل الغربية وقاضيها وعقابهم على ما يستحقونه بموجب الشرع وذلك قد ذكرتموه في احد المكاتيب السابقة فلأي سبب تبديلها. واني مرسل لكم ايه المحب ذلك على وجه السر لتكونوا على بال والفرق قليل لكن لا أعلم أن جوابكم بالايجاب يصل بالوقت قبل اصدار شيء فعجلوا به دون تعطيل ساعة واحدة. وعلى الله الاتكال واصلاح الحال مع اهداء سلامي لحضرة الوزير الأعظم الفقيه المعتبر السيد أحمد بن موسى وما يلزم من الخدمة تقضى على الرأس والعين وعلى المحبة الدائمة والسلام» (58)

منصور ملحمة أمنه الله

---

(57) من ابن موسى الى طاطنباخ، 29 محرم 1313 / 22 يوليوز 1895، تطوان 51 / 75.

(58) من منصور ملحمة الى غريط، 30 يوليوز 1895، تطوان 50 / 23.

لقد حررت هذه الكلمات المعسولة في 30 يوليوز. وبالتالي، فقد كان على غريط وحكومة فاس أن يدركا بأن طاطنباخ كان ما يزال متصلبا في هذا التاريخ ان لم يكن على وشك الانفجار. الا أنه خرج عن صمته، وفي اليوم التالي على وجه الضبط، لأن رسالته الى الطريس مؤرخة في 31. وكانت المفاجأة. ذلك أنه كذب ملحمة تكذيبا قاطعا. وصرح بلهجة تفاجىء باعتدالها بأن حكومته مرتاحة بالعكس من جواب المغرب المؤرخ في 22 يوليوز، الا أنها ترغب في الحصول على رسالة من السلطان تعد بأن يتم خلع الموظفين المتهمين على جناح السرعة. أو على أية حال بعد أربعة أو ستة أسابيع. وحينئذ سيغادر الأسطول المياه المغربية (59).

كيف لا نندهش من اللهجة الجديدة وغير المنتظرة التي انطوت عليها الرسالة ؟ حقا لقد ظل أمر مغادرة الأسطول موقوفا على خلع الموظفين، ولكن هل انتبهنا الى أن الأمر لم يعد يتعلق بمعاقبة هذين الأخيرين ؟ وحتى بالنسبة لخلعهما، ماذا يقال اذا كان بالامكان ألا يتم هذا الخلع، المطالب به دائما على جناح السرعة، الا في أربعة أو حتى في ستة أسابيع ؟ مع ذلك فان عنصرا واضحا جدا تجلى من هذا الغموض. ذلك أن طاطنباخ أخذ بعين الاعتبار المصاعب التي تذرع بها المغاربة في 22 يوليوز. وزيادة على أنه قبل تقديم تأجيل فإنه أعلن أن الأجل قابل للتمديد، فاتحا بهذا الباب أمام تأجيلات جديدة، سيما وأن طاطنباخ وضع ضمنيا الحدود التي لن تتجاوزها منذئذ تظاهرته البحرية. بالطبع، لم تكن الأزمة قد انتهت. و لكنها كانت قد غيرت اتجاهها مع هذه الرسالة. فقد كان الالمان الى هذا الحين ينيخون بكلكلهم، فاذا بهم يرخون فجأة قبضتهم.

بيد أن رسالتي ملحمة ورئيسه وصلتا الى فاس على التوالي، الأولى حاملة أمرا، والأخرى مكذبة اياه. لذلك فان الارتباك الذي كان يتخبط فيه قادة فاس من جراء تقلبات طاطنباخ منذ أربعة أشهر، بلغ مداه : فكتب السلطان حينئذ الى الطريس : ما أكثر التناقضات المحيطة بهذه القضية. وحيث إنه لم ير في موقف خصمه سوى جانب الارتباك، وبما أن فكرة الأسطول المرابط في طنجة كانت تقض مضجعه، فانه تنازل في البداية في جميع النقاط، بأن أبدى موافقته على الأمر وعلى الأمر المضاد معا (60).

(59) من طاطنباخ الى أحمد بن موسى، 31 يوليوز 1895، تطوان 50 / 7.

(60) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 13 صفر 1313 / 5 غشت 1895، تطوان 14 / 25.

مع ذلك، وبامعان النظر في جواب السلطان المؤرخ في 5 غشت، فاننا نجد فيه، بعد تطمينات حول معاقبة المتهمين، هذا التصريح الواضح : لن تتم معاقبة المتهمين لا في أربعة ولا في ستة أسابيع، وانما في التاريخ الذي يحدده السلطان (61). وهذا أيضا عنصر جديد. لقد كان السلطان الى هذا الحين ينصاع تارة ويحاول التملص تارة أخرى. واذا اتخذ الآن موقف الرفض، بشكل لبق ولكن بوضوح، فمن الممكن أن يكون قد أحسن بشكل أوبآخر بأن طاطنباخ قد تلقى ضربة مضادة. وبالفعل، فان هذا الأخير لم يقم برد الفعل. فعلى الرغم من عدم جدوى الوعد الذي قدم له، فانه لم يجب على رسالة 5 غشت. بالتأكيد، فان الأزمة لم تغير فحسب من اتجاهها بل ودخلت في مرحلة التصفية.

اذا تكلمنا عن ضربة مضادة، فهذا لا يعني أننا نتوفر على الدليل عليها، هذا الدليل الذي لا يمكن أن يقام على أية حال انطلاقا من وثائقنا. ولكن لا يعقل أن يقوم طاطنباخ تلقائيا بتغيير سياسته تغييرا جذريا بين عشية وضحاها من 30 الى 31. وعليه، فمن المؤكد أن يكون قادة برلين قد رأوا ضرورة التدخل بعدما قيموا فجأة أبعاد المغامرة مع نتائجها البعيدة وأخطارها المباشرة. ذلك أن قطعا جديدة اسبانية وانجليزية وفرنسية رست في الأيام التالية على مقربة من الأسطول الألماني (62). لقد كان الأمر يتعلق حسب الصحافة البريطانية بتأكيد الحضور لا أقل ولا أكثر (63). ولكن هل يمكن أن تخطىء برلين في تقديرها منذ ان أحيطت علما بهذه التظاهرة البحرية ؟ ان مثل هذا الحضور الجماعي يعد بمثابة تحذير. فبوصف ألمانيا آخر دولة عظمى ظهرت على مسرح الأحداث في المغرب، فقد تم تحذيرها بعدما صالت فيه وجالت بضرورة احترام مطامع الدول الأخرى، تلك المطامع التي كانت أكثر رسوخا ولا تقل عنها اصراراً.

بيد أن ثمة عنصرا ينبغي أخذه بالحسبان. وهو أن الصحافة الألمانية أعلنت في نفس الوقت عن استدعاء الأسطول نظرا لأن السلطان، حسبما زعمت، انصاع بخلع

(61) من أحمد بن موسى الى طاطنباخ، 13 صفر 1313 / 5 غشت 1895 تطوان 51 / 78.

(62) ''Le Temps'', des 5,10 et 12 août 1895.

كان الاسبان قد وجهوا بارجة حربية وثلاث سفن للاستخبارات. وفي 12 غشت، كانت هناك تسع سفن تابعة للدول الثلاث «مرابطة» بجانب الوحدات الست الألمانية الهلندية.

(63) نقلا عن : ''Le Temps'' du 14 août

الموظفين المعينين له (64). لقد كان خبرا كاذبا. فكما رأينا، فان هذا الخلع لم يبث في شأنه في 5 غشت الا على أساس تنفيذه في مستقبل غير محدد. أما بالنسبة للاسطول، فقد بقي مرابطا. فلماذا اذن قامت الصحف بتقديم مثل هذا الاعلان ؟ ألم يكن يستهدف ستر تراجع كانت تتوقعه ؟

لم يكن هناك من يستطيع مكابدة هذا الاحساس أكثر من طاطنباخ. لذلك لا يبدو فحسب أن القرار لم يكن صادرا عنه، وانما نعتقد أنه حاول بالعكس قبره. وعلينا أن نتذكر انقلابه الغريب بين 30 و31 يوليوز. هل يجوز القول بأن الأوامر وصلت من برلين في نفس الوقت الذي وجه فيه ملحمة رسالته إلى غريط ؟ أو أنها وصلت آنفا، الا أن طاطنباخ حاول أن يبذل آخر محاولة قبل الاذعان لها ؟ في هذه الحالة يمكن أن نفهم سبب الحماس الذي اظهره ملحمة في إلحاحه على غريط قصد اقناعه بالتعهد حرفيا وعلى جناح السرعة. فلو حالفه التوفيق، لأمكن لطاطنباخ اخبار برلين حينا بأن الأوامر وصلت متأخرة، ولم يبق هناك الان مبرر لها. من جهة أخرى، لا يبدو أنه أذعن اذعانا تاما في الوقت الذي كتب في العبارات الجديدة التي نحن على بينة منها. لأنه وجه رسالته من جديد بدون طابع ولا توقيع (65) : مرتين في شهر وشهرين ؟ لم يكن طاطنباخ رجلا ساهيا. وان معاودته لتفضح بالعكس الخلفيات التي كانت مازالت تطبع دائما مواقفه.

منذ أن بدأت الأزمة تأخذ طريقها نحو الانفراج، فانها أخذت تكتسي طابعا يطغى عليه السرية. ومنذئذ، أصبحت وثائقنا نادرة ومثغورة. وتفيدنا احدى هذه الوثائق المؤرخة في 23 غشت بأن الألمان تسلموا مبلغ 200 000 ف لفائدة روكستروه، ومبلغ 50 000 ف استيفاء لما بقي في ذمة المغرب في قضية نومان (66). وبعد شهرين، أي في 22 أكتوبر، تسلموا أيضا مبلغ 110 000 ف كتعويض عن مهاجمة السفينة الهلندية (67).

(64) "La Gazette de l'Allemagne du nord", citée par "le Temps" du 12 août 1895.

(65) من المولى الحسن الى الطريس، 13 صفر 1313 / 5 غشت 1895، تطوان 14 / 25.

(66) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 2 ربيع الأول 1313 / 23 غشت 1895، تطوان 14 / 41.

(67) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 3 جمادى الأولى 1313 / 22 أكتوبر 1895، تطوان 14 / 78.

وبذلك تم تنفيذ جميع الشروط الألمانية. ويفيدنا تاريخ آخر دفعة أن الألمان تسلحوا بالصبر الى غاية حلول الأجل، مقلعين بهذا عن تعنتهم. أما المغاربة، فقد قدموا من جانبهم تاريخ تسوية قضية نومان بعدة أسابيع. وهكذا أظهر الطرفان معا حسن نيتهما أو استعدادهما.

ونسجل نفس الملاحظة فيما يخص الشروط الأخرى. ففي بداية شتنبر، تم اعتقال أولائك الذين اعتبروا قتلة لركستروه، سواء أكانوا قتلة حقيقيين أم لا (68). وتفيدنا الوثائق بأن بعضهم كانوا مجرد شهود للنزاع، بل وأن آخرين كانوا بالصدفة مجرد عابرى سبيل (69). ولكن بئس الأمر. فالمهم ألا تُسنح للألمان فرصة للاحتجاج. وبالمقابل، فان هؤلاء لم يلحوا من جانبهم في خلع العامل والقاضي اللذين لم تعد أية وثيقة تتحدث عنهما، واللذين يمكننا أن نعتقد مبدئيا، بأنهما لم يمسا بسوء.

لم تبق اذن سوى معاقبة المعتقلين. وهاته لن يحين موعدها الا بعد مرور سنة (70). مع ذلك، يمكن القول بأن حالة الأزمة قد انتهت مع اعتقالهم في شتنبر 1895.

بعد مرور سنة واحدة على حادثة الدار البيضاء الأولى، هل يمكن أن يبقى أثر لما سميناه ب «الصداقة الجرمانية المغربية» ؟ بيد أنه في اللحظة التي كانت فيها هذه الصداقة تحتضر، ظهر أن طاطنباخ قد قام بمناورة جديدة. ولئن كنا لن نتمكن من استجلاء كل جوانب هذه المناورة، فانها مع ذلك ستسلط أضواء نهائية على طريقته في العمل. فبعدما رأيناه يناور منذ عدة أشهر لتوريط المغاربة، فوجئنا باشارة مؤرخة في

(68) من أحمد بن موسى الى الطريس، 17 ربيع الأول 1313 / 7 شتنبر 1895، تطوان 22 / 67.

(69) من أحمد بن موسى الى فون شنك von Schenk (خلف طاطنباخ)، 20 رمضان 1314 / 22 فبراير 1897، تطوان 51 / 84.

(70) في 4 يونيو 1896، كانت المحاكمة وشيكة (من الطريس أو ابن موسى الى السفير الألماني، 22 ذي الحجة 1313 / 4 يونيو 1896، تطوان 51 / 81). وفي 22 فبراير أصبح الحديث عنها يجري في الماضي (من المولى عبد العزيز الى الطريس، 20 رمضان 1314 / تطوان 23 / 49).

شهر نوفمبر تفيد بأنه كان «يواصل بذل مساعيه لتحقيق ما وعد به في قضية روكستروه» (71).

على الرغم من أن هذه الاشارة المستقاة من احدى رسائل الطريس كانت عابرة، فانها تظل مع ذلك ذات وزن ودلالة. فهي تضفي على طاطنباخ، دفعة واحدة، الصبغة التي كان يتحلى بها سابقا، أي أنه ملتزم حيال السلطان، ومهتم منذ مدة ـــ وهنا الذروة ـــ بايجاد تسوية لصالحه في قضية روكستروه نفسها. متى، وكيف، ولماذا قام بهذا الانقلاب ؟

وتفيدنا وثيقة أخرى بأنه توجه الى فاس (72). وخلال هذه الزيارة التي تمت في غضون شتنبر (73)، اعتمادا على اشارة موثوق بها، التزم بالتعهد المشار اليه. الا أن قضية روكستروه في هذا الوقت كانت قد سويت في جميع نقاطها عدا النقطة المتعلقة بمصير الموظفين المطالب بخلعهما. فما هي الوعود التي عساه يكون قدمها، اللهم الا تلك المتعلقة بمزيد من التأجيل الى وقت لاحق فيما يخص العقوبة أو الغائها نهائيا. على الأقل، قد يكون وعد في هذا الاطار بالحصول على موافقة برلين. وهذه هي المهمة الشائكة التي ظل مضطلعا بها بعد شهر.

ماذا يعني هذا ؟ هل كان طاطنباخ يريد محو آثار ضربته الفاشلة بكسب ثقة السلطان من جديد ؟ في هذه الحالة، سيكون قد سافر الى فاس قصد التصالح حاملا اليها كقربان ما لم يعد بوسعه رفضه منذئذ. على الخصوص، قد يكون أكد بأنه لم يكن في هذه النزاعات الشائكة سوى أداة تنفيذ في يد حكومته. وبما أن الوقت حان لتقديم وساطته، فقد حضر بنفسه لاستئناف مساعيه الحميدة.

على الرغم من أننا لا نستطيع الجزم بأنه سار على هذا النهج، فان ثمة ما يدعونا

(71) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 17 جمادى الأولى 1313 / 5 نوفمبر 1895، تطوان 14 / 89.

(72) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 7 قعدة 1313 / 20 أبريل 1896، تطوان 14 / 170.

(73) في 23 شتنبر 1895، وجهت المفوضية الألمانية رسالة هامة الى الطريس، موقعة من طرف المكلف بأعمالها فون شنك. وعلى هذا فان طاطنباخ لم يكن وقتئذ بطنجة. وهو التاريخ الذي توجه فيه إلى فاس. مع العلم أن اي سفير أجنبي لم يكن يغادر طنجة بدون سبب رسمي.

الى اعتقاد ذلك. الا أنه في هذه الحالة كان قد فات الأوان. بالطبع، لم يكن بوسع السلطان أن يرفض عرضا ينطوى على هذه الخدمات الجديدة، الا أنه كان منفعلا لكثرة ما كابده من شدائد. وعندما أخبره الطريس بعد ذلك بأن طاطنباخ قد أقيل من منصبه، كان ذلك نبأ عظيما بالنسبة اليه، فكتب : «كفى الله شره وشر كل ذي شر. أما نقل المحدث عنه فمن باب ما عوده الله من جميل صنعه» (74).

وهكذا فقد أدرك قادة فاس بجلاء الدور المحرك الذي لعبه طاطنباخ في الأزمة. وكان من شأن اقالته اذن أن تعتبر من طرفهم اجراء لتهدئة الخواطر. مع ذلك، فان هذه الاقالة لم تكن كافية لاصلاح ذات البين. فاذا كانت شكوك السلطان قد حامت مرتين في أن يكون السفير يخطط سياسته دون موافقة رؤسائه، فان الأمور اتضحت بعد وصول الأسطول : لقد كانت لعبة طاطنباخ هي لعبة حكومته أيضا، طالما أن هذه لم تكن تحجم عن تزويده بالوسائل.

وفضلا عن ذلك، فان خلفاء طاطنباخ لم يقوموا بأي مجهود من شأنه ان يساعد على التقارب، ولو أن موقفهم كان في الظاهر أقل تطرفا. على العكس، نلاحظ كيف اتسمت ردود فعلهم أو ردود فعل تابعيهم بالعجرفة والتحدي في شتى المناسبات. في 1896، كان بوش Bosch هو الذي شغل منصب السفير بالنيابة. في هذا الوقت، استغل أحد رعايا السلطان، المدعو ولد يحيى، استغل «الحماية» التي يظلله بمظلتها قنصل ألمانيا بالرباط، وتحول الى رئيس عصابة، بأن أخذ ينهب المسافرين في طريق عودتهم من الأسواق. وقد استشرى الداء بشكل دفع قائد المنطقة الى التفكير في معاقبة هذا المحمي. وحيث أنه كان من اللازم الحصول أولا على موافقة القنصل، فانه التمس من هذا الأخير أن يتحقق من جنايات محميه. فماذا كان جوابه ؟ لقد رد القنصل أولا بأنه لا يوجد أي شخص رهن اشارته للتوجه لاجراء التحقيق، وثانيا، أن القائد سيتحمل شخصيا المسؤولية اذا مست قلامة ظفر من ولد يحيى (75). وبوصفه مكلفا بالتبليغ،

---

(74) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 7 قعدة 1313 / 20 أبريل 1896 تطوان 14 / 170.

(75) من القنصل الألماني بالرباط الى محمد السويسي، باشا المدينة، 5 جمادى الأولى 1314 / 12 أكتوبر 1896، تطوان 51 / 82 مكررة.

كتب باشا الرباط الى القائد : لا تلحوا في هذه القضية (76).

وفي السنة التالية، عندما عين فون شنك Von Schenk خلفا رسميا، قام ألماني يدعى شولتز، Schultz بسب وضرب أمين الجمارك بالرباط، ثم بقتل كلب تابع للحرس الجمركي. حتى في هذه الحالة البالغة الخطورة، لم تكن هناك وسيلة أخرى سوى تقديم الشكوى للقنصل. وبعد التحقيق، أجاب هذا الأخير بأن الضربات لم تكن مسبوقة بالسب، وبأنها فضلا عن ذلك كانت طفيفة، ولم تحدث الا تحت تأثير الغضب. أما بالنسبة للكلب، فهو حيوان كان يضايق كثيرا شولتز وزوجته. وصفوة القول، كان القنصل مستعدا لمتابعة التحقيق في القضية، ولكن كان من اللازم أن يمثل الأمين بين يديه ليدلي بنفسه بشهادته (77). وعندما أشعر فون شنك بدوره، أعلن بأنه لا يمكنه فرض العقوبة ما لم يعرف بالتفصيل أعمال العنف المقترفة، والكلمات المصاغة، لأن «عدالتنا»، كما أوضح في اشارة لا تتسم بالأدب، «تستلزم أن تكون التظلمات مشروحة شرحا وافيا قبل اصدار الحكم». هل كان بامكان المغاربة أن يصوغوا بالتفصيل الشتم الذي تفوه به شولتز بلغته الأعجمية ؟ في الواقع، كان فون شنك يتهكم ويلمح الى أنه غير مستعد لفرض أية عقوبة (78).

لنلاحظ أن العنصر الجديد في هذين المثالين لا يكمن في كون قنصل ألمانيا أو سفيرها غطى مخالفات مواطنيه. لقد رأينا هذا جيدا بالنسبة لنومان. الجديد يكمن في طبيعة المخالفات التي كان عليه أن يتدخل لتغطيتها. فمن جرأة أو مكر نومان الى اهانات شولتز الى لصوصية ولد يحيى، كانت هناك خطوة قد تم اجتيازها. وكان مثال طاطنباخ هو الذي أجج هذه الروح الحربية التي لم يعمل ذهابه على اخمادها.

زيادة على ذلك، فانه لم يكد يهدأ آخر صدى من الأزمة مع الأحكام المعلن عنها في آسفي ضد القتلة المتهمين بقتل روكسترو، حتى فجرها حادث جديد بالغ الخطورة. في الأسابيع الأخيرة من 1896، اغتيل في نواحي طنجة الألماني هسنر

(76) من محمد السويسي الى القائد عبد السلام برشيد، 5 جمادى الأولى 1314 / 12 أكتوبر 1896، تطوان 51 / 82.

(77) من القنصل الألماني بالرباط الى باشا المدينة، 14 يوليوز 1897، تطوان 51 / 90.

(78) من فون شنك الى الطريس، 18 صفر 1315 / 19 يوليوز 1897، تطوان 49 / 82.

Haessner أحد كبار تجار المدينة. لقد نزل هذا الخبر نزول الصاعقة في فاس من حيث وجه السلطان تعليمات صارمة الى نائبه بطنجة منذرا اياه بالعثور على القتلة حتى ولو كانوا أجانب (79).

كان فون شنك يعرف أن هسنر قد قتل من طرف رجل اسباني وأن جميع شركائه ينسلخون عن السلطة المغربية. لذا، فانه بدأ اتصالاته بسفير اسبانيا (80). الا أن هذا لم يمنعه من الكتابة الى الطريس بأن حكومته تعتبر المغرب مسؤولا حتى ولو لم يكن الجاني من رعايا السلطان (81).

أما السلطان فقد أبى الا أن يجيب بالرفض، فكتب : «أما طنجة وان كانت هي في سائر الأحكام مثل غيرها من البلدان فلم يمكن للمخزن ضبط العسة فيها داخل البلد فضلا عن خارجها على ما ينبغي لما فيها من كثرة الأجانب وكل من كبرائهم اذا حصلت جريمة من أحد رعياهم يتعرض على اجراء الحكم عليه وان وقع القبض عليه بالفعل لا يمكن لحاكم البلد أن يتصرف عليه وحتى ان دفع لكبيره يصير يدافع عنه ولا مفهوم لرعايا الأجانب فكم من رعية المخزن ان صدرت منه جريمة وتفلت لدار أحدهم يصير يناضل عنه اما بوجه الصحبة أو وجه الحماية وبمقتضى ما ذكر فكيف يمكن جعل الدرك على المخزن ؟ (82).

اذا كانت هذه التوضيحات قمينة اليوم بارشادنا، فانها لم تكن في العصر لتقنع فون شنك. الا أن هذا الأخير لم يكن ينوي خوض الحرب التي شنها طاطنباخ. زيادة على ذلك، فان جنسية القاتل كانت تميز القضية الجديدة. لقد اكتفى اذن، على الأقل في الوقت الراهن، بعريضته الأولية، وشرع في البحث عن القتلة بالاتجاه نحو أولائك الذين كانوا تابعين لهم حقا، وقد سلمت السفارة الفرنسية اثنين منهم كانا في خدمة محميها «شريف وزان». وكان شخص ثالث قد احتمى بنفس الشريف، ثم لاذ بالفرار، مما

(79) من المولى العزيز الى الطريس، 23 رجب 1314 / 28 دجنبر 1896، تطوان 15 / 77.

(80) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 22 شعبان 1314 / 26 يناير 1897، تطوان 23 / 41.

(81) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 20 رمضان 1314 / 22 فبراير 1897، تطوان 49/23.

(82) الرسالة نفسها.

مكن المغاربة من اعتقاله بالدار البيضاء. ثم اعتقل شخص آخر في ظروف نجهلها (83). بعد ذلك، تم التحقيق في القضية دون مشاركة المغاربة (84).

في ماي 1897، قدم فون شنك الى الطريس نتائج تحرياته : سينقل القاتل، وهو اسباني، الى شبه الجزيرة حيث سيتم اعدامه. ومن بين المغاربة الثلاثة الذين يستفيدون من الحماية الفرنسية، والذين تم تسليمهم الآن الى السلطات المغربية، فقد طالب شنك باعدام أحدهم في طنجة، وهو المدعو الغزاوى، بتهمة التواطؤ. أما المتهمان الآخران، ودورهما ثانوي، فقد تركهما لعدالة القاضي (85).

لاشك أن السلطان قد تنفس الصعداء بعدما ظلت القضية منحصرة عند هذا الحد، لذلك فانه لم يجادل في شروط فون شنك، خاصة وأن هذا الأخير لوح باثارة قضية روكستره من جديد بأن صرح بأن الأشخاص الثلاثة المتورطين فيها ما يزالون حسب الأخبار التي توصل اليها، ينعمون بالحرية (86). لذلك فقد أعطى الأمر باعدام الغزاوى بعد الحصول كتابيا بالطبع على موافقة السفير الفرنسي، واحالة الشخصين الثانويين الى القاضي (87). مع ذلك لم تكن جميع المصاعب قد دللت. لقد أصدر القاضي ضد الشخصين الثانويين الحكم بالسجن المحدد وبتقييدهما بالأصفاد. وكان في هذا يطبق بدوره «قانون بلاده». الا أن فون شنك لم يرتح لهذا الحكم، وطالب بتصعيد الحكم بدون مراعاة الأصول، وهو مرتاح الضمير بشكل أكثر مما كان عليه عندما تعلق الأمر

(83) من فون شنك الى الطريس، 20 رمضان 1314 / 22 فبراير 1897، تطوان 49 / 65، 29 رمضان 1314 / 3 مارس 1897، تطوان 49 / 67. ـــ ومن أحمد بن موسى الى فون شنك، 23 قعدة 1314 / 25 أبريل 1897، تطوان 51 / 87.

(84) عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الذين كانوا ينسلخون عن سلطة المخزن، فان الفصل 14 من معاهدة 1856 مع انجلترة ينص على ما يلي : «لا يحق لأي عامل أو قاض أو أية سلطة مغربية التدخل». ونجد نفس الشروط في الفصل 19 من معاهدة 1861 مع اسبانيا.

(85) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 24 ذي الحجة 1314 / 26 ماي 1897، تطوان 23 / 76.

(86) من أحمد بن موسى الى فون شنك، 20 رمضان 1314 / 22 فبراير 1897، تطوان 51 / 84.

(87) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 24 ذي الحجة 1314 / 26 ماي 1897، تطوان 23 / 76.

بمعاقبة شولتز (88). بيد أن القاضي الذي اضطر السلطان الى التدخل لديه خرقا للتقاليد، تذرع بالقانون، وتمسك بموقفه. حسنا. ولكن ماذا يقال لفون شنك ؟ فوقع اجترار الجواب حتى أنه صب ذات يوم جام غضبه على الطريس. وقبل أخيرا أن يهدأ. ولكن ليخرج من جيبه مذكرة نفقات. انها كما قال النفقات التي تطلبتها تحرياته قصد العثور على قتلة هسنر (89) !

طبعا، لم يكن الأمر يتعلق هنا الا بحرب صغيرة بالمقارنة مثلا مع الهجمة الشرسة التي شنها طاطنباخ. ولكنها كانت حربا على كل حال. وقد مضى عليها الآن ثلاث سنوات دون أن تضع أوزارها. ولكن قبل هذه الأحداث ببضعة أسابيع لا غير، كان فون شنك قد دخل من ألمانيا. وصرح حينئذ للطريس بأنه غير مرتاح من احساسه ببعض الفتور في موقف المغرب تجاه العلاقات مع بلاده. هل كان عليه أن يخلص الى القول بأن الصداقة قد تكدرت (90) ؟

إن كلمات فون شنك هذه تدعنا نسبح في الخيال. هل كان الأمر يتعلق بتنكيت أم باستهزاء ؟ الأمران معا دون شك. ولكن عند تذكرنا لاحتجاجات الطريس، وعند رؤيتنا كيف أن السلطان كان يدفعه الى تكرارها (91)، نفهم أنها كانت على الخصوص تهويلا. من هذه الصداقة الجرمانية المغربية، لم يبق سوى الاسم، الذي لم يعد يذكر من طرف البعض الا كتذكير بالواجب، ومن طرف البعض الآخر كاقرار بالخضوع.

والواقع أن الأمر كان قد قضي في هذا التاريخ ومنذ مدة طويلة، لأن السنة الأولى من السنوات الثلاث التي غطتها دراستنا كانت كافية لتغيير كل شيء. لقد دشن طاطنباخ سياسة العداء في شتنبر 1894. وحدث ذلك بشكل مفاجيء بحيث كان يلزم بعض الوقت ليعترف المغاربة بواقع الحال. فحتى شهر يناير، بعد حادثة نومان، كان السلطان

---

(88) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 21 جمادى 1315 / 18 أكتوبر 1897، تطوان 16 / 39.

(89) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 12 شعبان 1315 / 6 يناير 1896، تطوان 24 / 123.

(90) من المولى عبد العزيز الى الطريس، 27 جمادى الثانية 1315 / 23 نوفمبر 1897، تطوان 24 / 93.

(91) الرسالة نفسها.

ما يزال يطلب النصائح من الرجل الذي يعتبره دائما سفيرا صديقا. الا أن الحقيقة سرعان ما فرضت نفسها. وعندما أبحر طاطنباخ في اتجاه آسفي، كتب الفرنسي شلنبرجي Schlumberger الى حكومته من فاس : «يقال حقا ان ألمانيا تعمل على خلق نزاع من شأنه أن يبرر تدخلها واحتلالا لنقطة وفق اختيارها» (92). ولم يكن من شأن وصول الأسطول في يوليوز، بعد ثلاثة أشهر، الا أن يعمل على تزكية هذا الاعتقاد. ثم هدأ التوتر فجأة. وفي شتنبر كانت الأزمة قد سويت عمليا. مع ذلك، كان من المستحيل ارجاع الأمور الى نصابها.

وكما هو الشأن بالنسبة للمغاربة، فقد فوجىء الأجانب بدورهم. فلئن كان هؤلاء لا يعرفون شيئا محددا عن الصداقة الجرمانية المغربية، فانهم كانوا يتشككون حول دور الوصي الذي يلعبه طاطنباخ حيال السلطان. فلماذا اذن هذا التغير المفاجىء ؟ الحوادث ؟ بالتأكيد أنهم أخذوها بعين الاعتبار. بيد أنهم بحثوا عن الحقيقة باستقصاء عوامل أخرى. فتذكروا أن طاطنباخ كان قد عاد من فاس بعد اقامته بها بضعة أسابيع في شهر دجنبر، مقتنعا بأن السلطان الجديد ووزراءه لن يكونوا قادرين على صيانة استقلال بلادهم. فيكون اذن «قد استعجل حكومته لكي تتحرك وتأخذ الضمانات» حتى تستطيع ألمانيا بدورها «أن تتكلم بصوت مرتفع وبحزم» ساعة التقسيم (93).

ما هي أهداف طاطنباخ الحقيقية ؟ لماذا حددها وفي أي تاريخ بالضبط ؟ لا نتوفر على أي معطى لتقديم جواب تام وأكيد. على أنه يمكننا على ضوء دراسة الوقائع أن نقيم الدور الذي لعبه طاطنباخ، بدعم من برلين، في قيام الأزمة وتطورها. وبهذا يمكن أن يتضح، ولو جزئيا، التغير الطارىء على الموقف الألماني.

يمكن في أية منطقة أن يتعرض الأجنبي للمضايقة أو القتل. وفي هذه الحالة تكون مهمة التحقيق من اختصاص محاكم البلاد وحدها. وتبقى للدولة التي ينتمي اليها الضحية كامل الحرية في استدعاء مواطنيها الآخرين اذا تبين لها أن القضاء لم يجر

(92) تقرير شلنبرجي Schlumberger (رئيس البعثة العسكرية الفرنسية) المؤرخ في 14 ماي 1895 (وثائق وزارة الحرب بفانسين «المغرب»، C ، 9).

(93) تقرير الضابط توماس Thomas، الرئيس بالنيابة للبعثة العسكرية الفرنسية بفاس، 1 غشت 1895 (نفسه).

بصورة مرضية، أو أن الأمن في هذه المنطقة لم يعد مضمونا. الا أن القانون الدولي لا يسمح لها بأن تحل محل عاهل البلاد المعنية.

لا يخفى علينا أن هذا المبدأ لم يكن محترما في المغرب. ولكن كان بامكان طاطنباخ بوصفه صديقا، أن يتنازل عن الامتيازات التي تخولها له المعاهدات، وكان بامكانه ألا يستغلها على كل حال الا على نطاق محدود، مراعاة لحقوق السلطان. غير أنه كان قد اقتضى اعلان حالة الطوارىء في الدار البيضاء لمجرد اختطاف فرس واختلاس أشياء تافهة، مدينة في حالة الطوارىء، ورهائن، واجراء استثنائي، واعتذارات رسمية. وهكذا، ومنذ حادثة الدار البيضاء البسيطة، فان «حق الحضور» المنصوص عليه في المعاهدات تحول بالنسبة اليه الى حق الغالب. ونفس العقلية أذكت حماسه بعيد ذلك، في قضية نومان، بفارق واحد هو أن رد فعله ازداد تصلبا بالنظر الى خطورة القضية. فتمكن من الحصول، بفضل اجراء استثنائي كذلك، على الثمن الذي حدده بنفسه مقابل رأس أحد المغامرين. ناهيك بأنه عامل السلطان معاملة التابع له بدلا من ألا يتأمر الا على موظفين محليين.

لقد تم خطو خطوة جبارة من الحادثة الأولى الى الثانية. ولكنها كانت مجرد خطوة. في حين أنه تم قطع مرحلة بكاملها من الحادثة الثانية الى الثالثة. لقد هلك روكستروه متأثرا بجراحه. بيد أن طاطنباخ أثار بهذه المناسبة ضجة تتجاوز تلك التي أثارها عندما تم قتل نومان بكل وضوح. فالى هذا الحين، كان يكتفي بتعبئة السلطات المغربية في حين أنه بتوجهه هذه المرة للتحقيق بنفسه في عين المكان تحت غطاء انزال عسكري، شرع مباشرة في ممارسة سلطة العاهل. فكانت عملية غزو بكل معنى الكلمة.

الا أن هذا لا ينطوى الا على خاصية واحدة من الخاصيات الجديدة. اذ أنه لم يكن باستطاعة طاطنباخ، بمجرد مبادرة غزو كهذه، أن يستغنى عن اللجوء الى السلطة الشرعية. غير أن شراسة اللجوء، الذي حدث بالفعل، ينم عن خطة مبيتة. ذلك أنه من المستحيل أن يقبل السلطان شروطا كهذه : التعويض، مجموعة من الأحكام، وتحية العلم الألماني، وخلع ومعاقبة موظفين كبار ؟ وعلى فرض أنه قبلها، وهو أمر مستبعد، فكيف يمكنه أن يفي بها في ظرف ثلاثين يوما ؟ فبارغام السلطان على الرفض، أو بارغامه اذا ما قبل على أن يخلف وعده، فمن الواضح أنه لم يكن يستهدف، سواء في هذه الحالة أو تلك، سوى انتحال ذريعة للقيام بعمل عسكري على نطاق واسع. ذلك

أن طاطنباخ لم يعد يكتفي بأعمال انتقامية قاسية ولكنها محدودة. لقد كان يخلق الصراع كمقدمة للتدخل، كما استشعر ذلك الفرنسي شلنبرجي.

زيادة على ذلك، وعندما تبين له أن الشراسة وحدها لم تعط النتائج المنتظرة منها، فانه طعمها بالحيل، بدون أن يتوانى في تجديد عوامل الانفجار. فالتجأ ذات يوم الى المساومة، متظاهرا باستعداده للتخلي عن بعض التنازلات مقابل مبلغ مالي. وفي اليوم التالي، وعد برد قليل من المبلغ ليعدل عن كامل تنازله. وعمد الى الخديعة بدفع ملحمة الى التحدث باسمه لكي يشجبه بعد ذلك. ثم تلاعب بالمستندات بتقديم تواريخ الرسائل، وبعدم توقيع انذاره الذي لم يرسل نسخته الموقعة في الأخير الا بعد انقضاء المهلة الممنوحة. الا أنه على الرغم من حسابات طاطنباخ وجهوده المستمرة وجدنا أن المغاربة يرضخون تدريجيا وعلى طول الخط. وعندما شرعوا في تنفيذ الشروط التي أمليت عليهم رسميا، كان الأسطول الألماني قد ظهر في عرض المياه المغربية. وبذلك ثبتت الحجة : فبما أن الألمان هددوا باستعمال القوة بعدما انتفت العلة التي كان من الممكن أن تبررها، فقد كان هدفهم المبيت هو تحقيق أغراض أخرى لم يكشفوا عن هويتها.

ان ما يبرز اذن بوضوح من وراء مثل هذا السلوك هو أن برلين وممثلها قد قلبا ظهر المجن لسياسة الصداقة، تلك الصداقة التي من الممكن أن ثمارها كانت تبدو لهما قد استنفذت أو كانت تلوح لهما بطيئة وبدون منفذ على الصعيد العملي. ولكن لا مجال للشك في أن طاطنباخ لم ينتظر ما ستسفر عنه نتائج سفره الى فاس لكي يتخذ موقفه. لقد تحدد رأيه منذ ما قبل حادثة الدار البيضاء. والا كيف يمكن تفسير شراسة رد فعله التي لم تكن تتناسب مع الواقعة المعنية ؟ بيد أن هذه الحادثة الأولى، وكذا الأمر بالنسبة للثانية، لم تكون الا بمثابة تجربة للسياسة الجديدة. لقد خلقت الفرصة لامتحان الخصم على الصعيد المحلي أولا، ثم بعد ذلك على الصعيد المركزي. أما بالنسبة لاقامته بفاس، والتي جرت في المدة الفاصلة، فقد أكدت اصراره على الموقف الذي سبق أن اتخذه، الا أنها لم تكن مصدرا له.

الى اي حد كان الألمان قد قرروا المضي قدما ؟ ذلك ما لا نعرفه، وليس ثمة ما يدل على أنهم بأنفسهم قد وضعوا حدود تحركهم بالضبط. واذا كانوا قد أحضروا الأسطول بعدما نالوا مأربهم، فحسبنا القول ان ذلك كان لحاجة في نفس يعقوب.

ذلك أن هدفهم الحقيقي، سواء أحددوه أم لا، كان يكمن على كل حال وراء الحدود التي اضطروا مبدئيا الى الوقوف عندها. وكان من الممكن دون شك أن يمضوا أشواطا أخرى لو لم يروا، ساعة التنفيذ، أن تحالفا حقيقيا قد بدأ يرتسم بين الدول العظمى.

ومن هذا المنظور، فان سياسة العداء التي دشنوها منذ سنة، انتهت بفشل ذريع. فقد قضوا على جميع المكتسبات التي كانوا قد جنوها من صداقة الأمس، وهذا بدون أن ينالوا مواقع جديدة. وأصبح المشكل مطروحا من جديد في حدوده الأولى. وكان يتعين ذات يوم تجديد هذه الصداقة المنهارة. ولكن اذا ما كان طاطنباخ قد أراد حقا احياءها في الحين (94)، فان المحاولة كانت سابقة لأوانها. فمن المواقف الحادة لخلفه، نشعر أن الألمان أنفسهم ظلوا تحت مرارة فشلهم. أما من الجانب المغربي، فكان الجرح أكثر عمقا، ويتطلب زمنا طويلا لكي يندمل. كما أنه كان في حاجة أيضا الى دواء من نوع خاص. وعندما سيقوم الامبراطور شخصيا بزيارة طنجة من أجل علاجه، ستكون قد مضت عشر سنوات.

علاوة عن ذلك، فان الوقت لم يكن كافيا وحده ليساعد على تطبيع العلاقات، نظرا لتدخل عوامل أخرى. الا أننا لو نظرنا الى هذه العوامل عن كثب، فاننا سنجد أن الأزمة هي التي أفرزتها أو على الأقل ساعدت عليها.

لقد كان المغرب يعتمد في علاقاته الخارجية على سياسة تقوم أساسا على استغلال التنافس المحتدم بين الدول الأوربية. ولكي تعطي هذه السياسة ثمارها، كان من اللازم ألا تحدث أية قطيعة بينه وبين أية دولة منها، وأن يتظاهر بصداقته لها جميعا وعلى قدم المساواة. بيد أن هذه السياسة بالذات هي التي نسفتها أوهام الصداقة الجرمانية. فمنذ 1892، كان طاطنباخ قد أصبح وحده الملاذ ضد الجميع. وكانت حرارة الصداقة مع برلين توازى برودة العلاقات مع العواصم الأخرى. وفي اليوم الذي حدث فيه الانقلاب الألماني، وجدت الحكومة المغربية صديقها الوحيد ينحاز الى المعسكر الآخر. وبذلك وجدت نفسها في عزلة قاسية عندما اضطرت الى مواجهته بدوره. والحقيقة أن المنافسين الآخرين حضروا ساعة المحنة دون أن يقع حتى استدعاؤهم. وبالنظر الى عزلته القاسية، فقد كان من اللازم على المخزن أن يجدد الروابط معهم، وأن يزداد

(94) انظر أسفله.

بالتالي انقيادا لهم. فبينما كان السلطان، الى حدود هذا الوقت، يقابل بالرفض طلب فرنسا المتعلق بتعيين عميل قنصلي لها بفاس، معتمدا على الدعم الألماني، فانه اضطر الى الرضوخ للأمر الواقع في ذروة الأزمة. ولن تكون هذه سوى البداية. لأن أفول النفوذ الألماني سيترك فرنسا بعد ذلك وخلال عشر سنوات، وجها لوجه مع انجلترة. وهذا التواجه هو الذي أدى الى التقارب بين الدولتين، وهو وحده الذي مكن فرنسا من الحصول على حرية العمل في المغرب سنة 1904، مقابل تقديم تعويضات لانجلترة في مصر. وفي الوقت الذي أصبح فيه السلطان بدوره وجها لوجه مع فرنسا، فانه لم يجد داخل البلاد القواعد المتينة التي يمكنه الاستناد اليها.

لقد ساهمت الأزمة مساهمة فعالة في هذا الضعف. قد يبدو لنا اليوم مبلغ التعويضات التي انتزعها طاطنباخ متواضعا، الا أنه كان ذا شأن في ذلك العصر، خاصة بالنسبة لبلد كانت فيه المدخرات النقدية أضعف بكثير مما أراد البعض اعتقاده، وحيث كانت طلبات التعويضات تتقاطر من كل جانب، محدثة نزيفا مستمرا. وبالتالي، فان الاقتطاعات الألمانية كانت تنضاف الى باقي الاقتطاعات الأخرى.

وعلى الصعيد السياسي، فان الأزمة تدخل في اطار مسلسل التحديات التي خضعت لها الدولة المغربية من قبل جميع الدول العظمى، وهذا دون استثناء ألمانيا حتى في أزهى فترات الصداقة. لقد أشرنا سابقا الى أن هذه التحديات كانت أداة تفكيك مستمر وعميق. ولئن كان بعض المغاربة الذين أدركوا أن القوة بجانب الأجانب قد انقلبوا علانية الى خدمتهم وخانوا بذلك بلادهم وعاهلهم، فان الكتلة كانت تضطرم ضد هؤلاء الأجانب وضد من يخدمهم. الا أن هذا لا يعني أنها كانت راضية على مواقف السلطان الذي كان من واجبه في نظرها أن يقود المؤمنين الى الجهاد، فاذا بها تراه يتخلى عن المواقع للأوربيين الواحد تلو الآخر. وكان هذا الشعور يساهم بنصيب لا يستهان به في اذكاء الفورات التي أثارت القبائل في بعض الجهات من المملكة.

وأمام نقمة رعاياه، لم يكن بامكان السلطان أن يجد سندا قويا له وسط موظفيه. لقد رأينا كيف كانت السلطات المحلية، قبل مقتل نومان، لا تخفي تعاطفها مع خصومه المغاربة. وبعد الهجوم الذي تعرض له منزله، وجدنا باشا الدار البيضاء يرفض شكواه رفضا باتا، ويأمره بضرورة العودة الى الاقامة في المدينة. ولكن ها هو ذا السلطان

يضغط على الباشا، بناء على تدخل السفير الألماني، ليقوم باعتقال المهاجمين ومعاقبتهم. مع ذلك، فقد بقيت هذه الأوامر حبرا على ورق أكثر من سنة. وتطلب الأمر ارسال مبعوث خاص من العاصمة لمحاولة ادخاله في جيز التنفيذ. ان عدم امتثال موظفين سامين لأوامر السلطان، والذي تعطينا عنه هذه الحالة أحسن مثال، يشكل مع تمرد القبائل ردا على سياسة التراجع التي انتهجها هذا الأخير، الا أنه كان يؤدى بدوره الى مزيد من التراجع عن طريق تلغيم ما تبقى من سلطته.

لم تكن الأحداث التي عرفتها الأزمة المغربية الجرمانية تختلف في طبيعتها عن باقي الضغوط الأجنبية التي كانت قد أصبحت من الأمور العادية. الا أنها تختلف بعنفها الذي سار في حظ متصاعد طيلة سنة. ولئن لم يكن طاطنباخ أول من استفز السلطات المغربية، فانه لم يحدث قبله أن تعرض المغرب لمثل الانتهاكات المتوالية والمتقاربة التي جاءت على يديه. ولم يحدث في نهاية الأمر أن وصلت الأمور الى المستوى الخطير الذي وصلت اليه. لم يحدث أن تعرض المغرب لمثل هذه الاستفزازات في بداية حكم يتسم عادة بالاضطرابات. ولم يحدث قط أن فاجأت السلطان، حيث إنها جاءت على يد صديق حميم. أخيرا، لم يحدث قط أن أفرزت ما أفرزته من سوابق يمكن أن تحتذى فيما بعد. وبدون أن نتغافل عن أن تدهور السلطة السياسية في المغرب كان وليد الضغوط المستمرة والمترافقة لجميع الدول الأوربية، وطيلة قرنين، فانه لا يفوتنا أن نركز على الدور الخاص الذي لعبته الأزمة الجرمانية المغربية في هذا التدهور. لذا، وعندما تعلق المولى عبد العزيز المرتبك بالملاذ الألماني مرة أخرى، فان ذلك كان من النتائج البعيدة التي تمخضت عنها هذه الأزمة التي ساهمت بنصيب وافر في عزلة السلطان داخل بلاده وخارجها.

مع ذلك، فاننا نعرف أن الدخول التذكاري للصديق الألماني جاء، مبدئيا، متأخرا. فعلى الرغم من تجديد «الصداقة الجرمانية المغربية»، فان المغرب لن يدور في الفلك الألماني. واذا ما نحن قمنا بالتالي بتقييم دور طاطنباخ على ضوء هذه النتيجة، فاننا نجد في نهاية التحليل أنه لم يعمل الا على خدمة أطراف أخرى. على أنه باسترشادنا في آن واحد بالنتيجة وبالأحداث التي هيأتها من بعيد، يمكننا خاصة أن نتذكر التصريح الذي ألقاه الامبراطور غليوم في طنجة، وأن نقدر ما تستحقه من ثقة كلماته المأثورة : «انني أعتبر السلطان عاهلا كامل السيادة».

بليونش ومصير سبتة (*)

يزعم غالبا المؤرخون المحدثون من الاجانب، كلما ذكروا المغرب الاقصى، انه كان، الى أواخر القرن التاسع عشر، يعيش عيشة منعزلة كأنما كان المغاربة لا يقدرون حق التقدير مزايا الحضارة الاوروبية المتقدمة، فلم يعدلوا أخيرا عن هذه العزلة المشؤومة الا بفضل مبادرة الاوروبيين أنفسهم لما عمدوا الى التسرب في البلاد حتى فتحوها.

هذا هو الرأي السائد الى حد الآن وان لم يعد يدلى به بكامل الصراحة. لكنه لا يوافق بشيء الواقع التاريخي. لاشك في أن المغاربة رحبوا بالاوروبيين لو كان هؤلاء يأتونهم بمزايا حقا. على أن الاوروبيين ما كانوا منذ أواخر القرن الرابع عشر، على الاقل، ينزلون من مراكبهم الا للغزو والنهب والسلب وسبى الاطفال والنساء مستغلين لذلك مالهم منذ تلك الايام من التفوق في الملاحة والاسلحة النارية. فكيف لا يكون سلبيا رد فعل المغاربة ؟ أضف الى هذا أن جميع مراسى البلاد تقريبا أصبحت في أيدي الاوروبيين من مليلية وسبتة في المتوسط الى أكدير في المحيط. هل يجوز اذن القول، ولو على وجه التعريض، ان المغرب له ميل الى الاعتزال عن الحضارة وجميع أبواب البلاد ونوافذها انسدت على يد ممثلي هذه الحضارة المزعومين ؟ ان الصواب بالعكس، فتاريخ المغرب طول قرون عديدة ينحصر بالايجاز في الجهود الجبارة التي بذلها لفك الحصار الذي يضيق عليه ويحول بينه وبين التقدم ونيل نصيبه من مزايا الحضارة. كثيرا ما يرى المغاربة أنفسهم أن الاستعمار لم تبدأ أيامه في وطنهم الا في مطلع هذا القرن بتأسيس نظام الحماية فيه. نعم هذه البداية الرسمية. لكن المغرب أصيب بضربات الاستعمار الاوربي قبل الحماية لا بسنين فقط بل بقرون. وللتحقق بهذا الرأي يساعدنا

(*) (أصل النص عربي).



خريطة موقع سبتة «وبليونش»

كثيرا التعرف بمصير مدن المغرب الساحلية اذ هي — وكان يطلق عليها اسم الثغور — عانت داء الاحتلال الاجنبي قبل غيرها، ومنها كان انطلاق المحاولات للاستيلاء على بعض الاقاليم الداخلية، واليها كان موجها الجهاد في سبيل تحرير الوطن. ومن بين تلك المدن، ليست مدينة أكثر فائدة لنا، لهذا الغرض، أي لادراك شدة وطأة الاستعمار بالمغرب وقدمها واستمرارها، من مدينة سبتة، ذلك أن سبتة هي النقطة الاولى التي بدأ باحتلالها، استيلاء البرتغاليين على سواحل المغرب : انها سقطت في أيدي الاجانب سنة 1415، أي منذ أزيد من خمسة قرون ونصف قرن وبخلاف غيرها من القواعد المحتلة، هي المركز المهم الوحيد، مع مليلية الذي لم يوفق المغاربة الى استرجاعه مع شدة الجهود التي خصصه بها أهل الاقليم من جهة وملوك البلاد من جهة أخرى. من المعلوم أن مدينة شفشاون مثلا كان الشروع في بنائها على يد بعض الشرفاء العلميين منذ سنة 1471، بقصد مواجهة خطر البرتغاليين المحتلين لسبتة (1). كما كانت هذه المواجهة من أسباب اعادة بناء تطوان على يد الاندلسيين اللاجئين من غرناطة بعد سقوطها (2). ومن المعلوم أيضا أن المولى اسماعيل توصل الى استرجاع طنجة من الانجليز، سنة 1683، والعرائش وأصيلا، سنتى 1689 و 1690، من الاسبانيين، لكنه لم يحظ بنفس التوفيق في شأن سبتة مع حصار ضربه عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة.

عجز اذن المغاربة عن استرجاع سبتة. بل لما ظهرت بوادر ضعف الدولة المغربية في منتصف القرن الماضي، أصبحت سبتة قاعدة انطلاق للغزو الاسباني الذي أدى

(1) قال محمد بن الطيب القادري في «نشر المثاني في أخبار أهل القرن الحادي عشر والثاني» : «اختط بعض شرفاء العلم مدينة شفشاون بقصد تحصين المسلمين من نصارى سبتة، اذ كانوا بعد استيلائهم عليها يتطاولون على أهل تلك المداشر في أواخر دولة بني وطاس» أورده أحمد الناصري في «كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى» طبعة الدار البيضاء، 1955، ج 4، ص 121.

(2) قال أحمد الناصري في الاستقصاء، ج 4، ص 124، نقلا عن المؤرخ الاسباني Manuel CASTILLANOS ان محمد الشيخ الوطاسي، استجابة لطلب الاندلسيين المهاجرين إلى المغرب، «عين لهم مدينة تطاوين الخربة منذ تسعين سنة وولى عليهم كبيرهم أبا الحسن عليا المنظرى.. ولما عقد له الشيخ الوطاسي على أصحابه رجع بهم إلى تطاوين وشرع في بناء أسوار البلد القديم.. ثم أخذ في جهاد البرتغال بسبتة وبلاد الهبط».

الى احتلال تطوان سنة 1860. كما كانت سبتة مع مليلية، في مطلع هذا القرن، قاعدة انطلاق لتأسيس الحماية الاسبانية. أما اليوم فيرى بعض المغاربة، ان لم نقل كلهم، ان استقلال المغرب غير كامل ما دامت سبتة خارجة عن سيادة البلاد.

هذا هو السبب في اختيار مصير سبتة موضوعا لهذا البحث. لكن الموضوع مركز على جانب مهم لا تتضح دونه الجوانب الاخرى، مما يؤدي بنا الى اخراج من زوايا النسيان اسم لم يعد يطرق أسماع المغاربة منذ قرون لأنه مربوط باسم سبتة ربطا متينا طول التاريخ : وهو بليونش.

مدينة سبتة لها دورها البارز من قديم وهي معروفة منذ أيام الرومانيين : ان اسمها فيما يقال مشتق من كلمة لاتينية، كلمة Septem التي تعني سبعة لوجود سبعة تلال طول شاطىء المضيق بجوارها.

ولا غرابة في أن تنشأ مدينة بارزة من قديم في موقع كان ومازال من أهم مفارق الطرق في العالم. تقع سبتة على الطرف الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة التي تقابل الطرف الجنوبي للقارة الاوربية. أي أنها تشرف على البوغاز من العدوة الجنوبية منه كما يشرف عليه جبل طارق من عدوته الشمالية. فلابد لكل سفينة تبحر ما بين المتوسط والمحيط أن تمر بمرأى هاتين النقطتين اللتين سماهما الاقدمون «عمودى هرقل» ابرازا لأهميتهما. كما أن الطريق المؤدية من أوربا الى افريقيا تمر حتما بسبتة لأنها اكثر نقط البوغاز قربا من العدوة الشمالية.

أضف الى هذا الموقع الممتاز، أن المكان الذي نشأت به المدينة يتوفر به أيضا أكثر ما يشترط لتأسيس ميناء تجاري هادىء ومركز عسكري حصين. هذا المكان عبارة عن شريط ضيق طويل من الارض يمتد داخل البحر انطلاقا من اليابسة في شكل رصيف ميناء مبنى على يد الطبيعة. هذا الرصيف الطبيعي منخفض من جهة البر حيث مركز المدينة، أما طرفه الشرقي من جهة البحر فهو مرتفع في صورة برج عظيم، أعنى تل الميناء الذي يرتفع علوه الى حوالي مائتين متر، فهو في الوقت نفسه مرصد عجيب يمتد منه البصر الى باديس نحو الشرق — من شاطىء المغرب والى ملقة من شاطىء اسبانيا نحو الشمال والى طريفة من شاطئها أيضا نحو الغرب — وبما أن هذا الرصيف مدور في شكل هلال يكون بطنه موجها نحو الشمال، فالسفن المرسية في

تلك الجهة تصبح بمأمن من الرياح التي تهب اما من المحيط غربا واما من المتوسط شرقا. وفي حالة هبوب الرياح من الشمال، تسرع السفن الى الانتقال الى جهة الهلال المضادة المواجهة للجنوب، وفي هذا الانتقال سهولة بفضل قناة محفورة في الجزء الاضيق من الرصيف حيث اتصاله بالبر. لا ندري متى شقت هذه القناة لكنها كانت موجودة من قديم حيث ان البكرى — وهو من كتاب القرن الحادي عشر الميلادي — ذكرها منذ تلك الايام (3)، ومن البديهي ان هذه القناة لا تصلح ممرا للسفن فقط، بل توجد مانعا خطيرا لمن حاول الهجوم على المدينة انطلاقا من البر. أما جهة البحر فكان منها تحصين المدينة أمرا يسيرا ببناء سور يكتنفها طول الشاطىء وكان قد قام فعلا بهذا العمل الخليفة الاموي بقرطبة عبد الرحمان الثالث، في القرن العاشر الميلادي اذ كانت سبتة آنذاك من ممتلكاته (4).

ترى اذن من موقع سبتة في مفرق مهم من طرق عالمية، ومما لها من المميزات الطبيعية بفضل المكان المعين الذي نشأت فيه، أنه كان مقدرا لها أن يكون دورها بارزا في التاريخ اما كممر بصفة عامة واما، بصفة أخص، كقاعدة بحرية في الميدان العسكري ومركز للمبادلات التجارية وغير ذلك في الميدان الاقتصادي.

وكان فعلا ما قدر، أو قل أنه كان مدة من الدهر، الى أن زال كونها من المدن الاسلامية. تجلى مرارا دورها كممر كلما عبر المضيق سلاطين المغرب لاغاثة المسلمين بالاندلس والدفاع عنهم ضد الضغط المسيحي المتزايد. فكان ركوب جيشهم من سبتة عادة. (5)

---

(3) أبو عبيد البكرى : «كتاب المسالك والممالك» : «وبين يدي هذا السور (في الجانب الغربي) سور لطيف... ويتصل به خندق عميق عريض عليه قنطرة خشب» طبعة DE SLANE بالجزائر 1911، ص 103.

(4) البكرى، نفس المصدر : «وهي مدينة كبيرة مسورة بسور ضخم محكم البناء بناه عبد الرحمان الناصر لدين الله». ص 103.

(5) يكفي دليلا على أهمية سبتة كممر إلى الاندلس ما أجاب به يوسف بن تاشفين لما استدعاه مسلموها للجواز إلى بلادهم للجهاد فقال : «لا يمكنني ذلك الا إذا ملكت طنجة وسبتة». وبعد استيلائه على طنجة اعتذر مرة ثانية قائلا «اذا فتح الله على سبتة اتصلت بكم». وما ان فتح سبتة فعلا حتى شرع في إيجاز جيشه منها. (الاستقصاء، ج 2، ص 28 — 30).

أما نشاط مدينة سبتة الاقتصادي فانه ما فتىء ينمو بمرور الزمن وخصوصا منذ القرن الحادي عشر للميلاد لما أعيدت العلاقات التجارية ما بين أوروبا المسيحية والعالم الاسلامي. يعلم من المصادر الاوربية المختلفة أن الابحار الى سبتة كان يتم من أكبر مراسى المتوسط خصوصا منها جنوى وبيسا في ايطاليا ومرسيلية في فرنسا وبرشلونة من نواحي اسبانيا التي أصبحت في أيدي الملوك المسيحيين (6). بل من المعلوم أن الرحالة المشهور ابن جبير ركب من سبتة سنة 1183م سفينة جنوية متوجها الى الاسكندرية. مما يدلنا على أنه منذ القرن الثاني عشر للميلاد كانت الخطوط البحرية تربط سبتة بجميع أجزاء المتوسط الشرقية منها والغربية، المسيحية منها والاسلامية (7).

وهذا النشاط من جهة البحر، كان يمتد طبعا من جهة البر، فكانت القوافل تصل المدينة من جميع نواحي المغرب خصوصا من فاس وسجلماسا. وبما أن سجلماسا من جهتها متصلة عن طريق القوافل الصحراوية ببلاد السودان المختلفة، ترى أن سبتة تمثل احدى الحلقات الرئيسية لهذه السلسلة التي تجمع أوروبا النامية بأعماق القارة الافريقية، هي الوصلة ما بين الجزء البري والجزء البحري للتيار التجاري المهم الذي كانت تنمية أوروبا الحديثة على أساسه. وكان المغرب الاقصى كله يستفيد منه اذ كان هذا التيار يخترقه من أقاليمه السوسية والفيلالية على طول عروق مختلفة تجتمع كلها بسبتة. فسبتة بالنسبة الى المغرب بصفة خاصة، هي النافذة التي يطل منها هذا القطر على المتوسط الذي أخذت آنذاك الحضارة الحديثة تنشأ حوله. فبها، أي بسبتة، الفرصة الميمونة المتاحة للمغرب لمشاركته في انشاء هذه الحضارة الجديدة.

فهكذا أصبحت سبتة ما بين القرن الثاني عشر الميلادي والقرن الرابع عشر أهم مراكز المغرب التجارية ومن أهم مراكز المتوسط التجارية : لكن نشاط سبتة لا يقتصر على التجارة فقط اذ كان أهلها مشهورين في مختلف فروع الصناعة، منها صناعة أواني من النحاس التي تزاحم في الاسواق الايطالية الاواني الآتية من دمشق، ومنها صناعة البسط ــ اعني ما نسميه بالدارجة بالزرابي ــ الحزائم المطرزة والكبائت من

(6) Elie DE LA PRIMAUDAIE : «Villes maritimes du Maroc», Revue Africaine, t. XVI, 1872, pp.201-215.

(7) Ibn JOBAIR : «Voyages», tra. Gaudefroy DEMOMBYNES, 1949, p.34.

الصوف (8). لكن أشهر صنائع سبتة آنذاك صناعة المرجان : ذلك أن المرجان كان يصطاد من البحر في مقربة المدينة فيقوم المعلمون فيها بصقله ونحته وتركيبه ويصدر الى الخارج خصوصا الى بلاد غانا (9).

وبفضل هذا النشاط الاقتصادي المتنوع كانت المدينة قد نمت واتسعت كما تكاثر وتنوع اهلها. لدينا مرجع يمكننا أن نتصور من خلاله حالة المدينة في مطلع القرن الخامس عشر قبيل استيلاء البرتغاليين عليها : وهو كتاب لأحد ابناء سبتة آنذاك محمد بن القاسم ابن عبد المالك الانصاري وعنوان الكتاب «**اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سنى الاثار**» (10). فمازال آنذاك مركز التجارة والصناعة لسبتة في الحي القديم الواقع في شبه الجزيرة. لكن هذا الحي أصبح ضيقا للسكنى فاتسعت البنايات الى الغرب عبر القناة أي في البر وكونت أرباضا في ضواحي المدينة : منها ربض تسكنه الجالية الاوربية «الربض البرانى»، ومنها الافراق أي الحى الذي بناه ملوك بني مرين ويقيم به مخزنهم وقت قدومهم الى المدينة. وفيها آثار سنية من الحمامات المفروشة بالرخام والاسواق والفنادق والسقايات والطواحين الخ..

كانت سبتة اذن من المدن الواسعة المزدهرة الباهية في عالم المتوسط أواخر القرن الرابع عشر للميلاد.

لاشك في ذلك، لكن هذا الازدهار لا يزيد الاورويبين الا طمعا فيها. ذلك أنه منذ تلك الايام ظهرت في بعض أقطار أوروبا ميول متزايدة الى التوسع أدَّت فيما بعد الى الحركة الاستعمارية. هذه الميول تتنكر أولا باصطباغها صبغة دينية، لكنها ناتجة في حقيقة الامر عن التطور السريع للاقتصاد بأوربا. يمتاز هذا التطور لا بتوسع الحركة التجارية فقط، بل بتقدم الصناعة وترقى مستوى التقنية. هذا هو أساس التفوق العسكري الاوربي على العالم الاسلامي الذي تجلى شيئا فشيئا خصوصا في غرب المتوسط

(8) المصدر نفسه : (DE LA PRIMAUDAIE).

(9) الادريسي : «نزهة المشتاق...» طبعة الجزائر H.PERES) 1957)، ص 108.

(10) نشر هذا المختصر المستشرق LEVI-PROVENÇAL في مجلة Hesperis ج XII سنة 1931. ثم اعاد نشره الاستاذ محمد بن تاويت التطواني في مجلة «تطوان» سنة 1959، مع زيادات وتعاليق. وأخيرا، سنة 1969، قام الاستاذ عبد الوهاب ابن منصور بنشر نفس النص نشرة منفصلة في سلسلة «مطبوعات القصر الملكي» الرباط.

وشبه جزيرة ايبريا حيث انحصر المسلمون في مملكة غرناطة الضيقة فأخذ البرتغاليون وأهل قشتالة واراكون يتطلعون عبر المضيق، والنقطة الاولى التي يقع بصرهم عليها هي سبتة (11).

تقدم لنا أن قلعة سبتة منيعة من جهة البر الى حد ان فتحها من هذه الجهة أمر يكاد يكون مستحيلا. ولهذا كان مصيرها معلقا على البحر دائما. متى ما كان في استطاعة السبتيين ان يجهزوا على نفقتهم بحرية قوية بالكفاية كانوا يستقلون بأنفسهم، بل تصبح مدينتهم مركز امارة تضم بلاد غمارة فطنجة. وهذا ما وقع فعلا، فيما وقع، في القرن الحادي عشر الميلادي لما شق سكوت البرغواطى العصا على أمير قرطبة (12) ثم في القرن الثالث عشر تحت رئاسة ابن عزفى. وكان بنو مرين آنذاك لم يبسطوا بعد سيطرتهم على المغرب كله (13). وفي كلتا الفرصتين لم يتم ضمها الى المملكة المغربية الا بالتغلب عليها عن طريق البحر ؛ فوفق يوسف بن تاشفين الى انتزاع طنجة من أيدي سكوت بالهجوم عليها عن طريق البر سنة 1079 م. لكنه اضطر الى تأجيل محاولته لفتح سبتة، حتى اذا جهز بحرية وتدرب جيشه مليا على القتال البحري أوقع بها بأسطوله بعد مرور أربع سنين (14). اما ابن عزفى فانه لم يذعن لابى يوسف المريني بعد ذلك بقرنين (1274). الا ان السلطان المريني — ولم يكن له أسطول بعد — تحالف في هذه المناسبة مع ملك أراكون وكتلونيا المسيحي حتى وجه هذا أسطوله لضرب الحصار على سبتة من جهة البحر (15).

(11) كان المفكر الاسباني المشهور Raymond Lolul يدعو منذ القرن الثالث عشر إلى غزو بلاد المغرب فيرى أن مرحلة هذا الغزو الأولى هي الاستيلاء على سبتة.
Charles Dufourcq-La question de Ceuta XIIIème siècle, Hespéris, 1955, pp.67-123.

(12) «سكوت البرغواطى، ملك سبتة» بحث نشره باللغة الاسبانية Joaquin VALLVE BERMEJO وترجمه الأستاذ عبد اللطيف الخطيب في مجلة «تطوان» عدد 11 سنة 1971 ص 93 — 121.

(13) Ch. DUFOURCQ : في البحث المذكور أعلاه.

(14) Joaquin VALLVE BERMEJO في البحث المذكور أعلاه. أما الناصري (ج 2، ص 29) فقال ان النزول من جهة البحر كان على يد صاحب اشبيلية وقت هجوم جيوش يوسف بن تاشفين من جهة البحر. مهما يكن من الأمر فسقوط سبتة لم يكن الا نتيجة عملية مزدوجة من جهة البر والبحر معا.

(15) Ch. DUFOURCQ في البحث المذكور أعلاه. أما الناصري فيختلف قوله عن ذلك في أمر انضمام سبتة إلى مملكة بني مرين (انظر الاستقصاء ج 3، ص 38 وص 83 وص 100).

أكدت اذن هذه الحادثة الثانية ما كانت الاولى قد دلت عليه أيام يوسف بن تاشفين من أن مصير سبتة يتقرر من جهة البحر. على أنه في الوقت نفسه تجلى من الحادثة الثانية عنصر جديد وهو وجود بحرية مسيحية في المضيق يمكنها في أول الامر أن تواجه بحرية المسلمين، حتى اذا مر قرن أصبحت هي السائدة في المنطقة. منذئذ كان مقدرا على سبتة أن تصير الى مصير جديد : ذلك أنها في حالة سقوطها في أيدي الاوربيين يستحيل رجوعها الى حضن الوطن مادام المغاربة في حالة الضعف ازاء البحرية الاوربية. ولا يخفى علينا أن هذا الضعف البحري لن يزيد بمرور الزمن الا تأكيدا.

فالواقع أن أسطولا برتغاليا ظهر في مياه سبتة يوم 14 غشت 1415 فيه 120 مركبا مشحونا بعشرين ألف جندي ففاجأوا الحامية السبتية واحتلوا المدينة في يومهم (16). بعد هذا التاريخ اتفق أن سبتة انتقلت من سيطرة البرتغاليين الى سيطرة الاسبانيين، سنة 1580، لكنها لم تعد في يوم من الايام تنتمي الى المملكة المغربية مع ما ذكرناه من الجهود، منها الحصار المضروب عليها أيام مولاي اسماعيل لأنه رغم طول مدته كان حصارا من جهة البر فقط.

لكن الامر لم يخل من المشاكل العويصة حتى للاوربيين المغيرين. ذلك أن الاستيلاء على سبتة، ولاشك في ذلك، لم يكن في نظر البرتغاليين الا مرحلة افتتاحية لمشروع أوسع وهو احتلال المغرب كله. فلانجاز هذا المشروع تكون سبتة أولا قاعدة بحرية تتيح لهم السيادة في المضيق وتكون ثانيا قاعدة لانطلاق تدخلهم في البلاد عن طريق البر الذي هو أسهل من انزال الجنود في الشاطىء. ويؤيد هذا الرأي ما قام به البرتغاليون سنة 1437 لما أغاروا على تطوان من جهة فخربوها وضربوا الحصار على طنجة من جهة أخرى ففشلوا. وفضلوا لهاتين الحملتين انزال جيش واحد بسبتة وعدده 6.000 جندي، للانطلاق منها برا، على انزال جيشين في شاطىء وادي مرتيل وطنجة مباشرة.

ومما لا شك فيه أيضا أن مقصود البرتغاليين لم يكن مقتصرا على هذه الفوائد العسكرية بل كانوا يرمون من ورائها ــ وهذا الدافع الاساسي ــ الى احتكارهم للخيرات

(16) E. DE LA PRIMAUDAIE في البحث المذكور أعلاه.

التي يكون ميناء سبتة واقعا في مجراها. لكن نجاحهم في ذلك معلق على نجاحهم في مواصلة التدخل في أعماق البلاد. ذلك أنهم لو اقتصروا على سبتة دون فاس، بل دون سجلماسة، لكان من المرجح أن ينحرف التيار التجاري القديم من سجلماسة أو من فاس، اذ مازالتا من دار الاسلام، الى تلمسان ومراسي الجزائر الخارجة عن سيطرة المسيحيين. فتصبح سبتة دون فائدة تجارية لهم، فلابد من مواصلة تدخلهم.

أما نجاحهم في مواصلة التدخل فله شروط أيضا. وأولها ابقاء بسبتة جيش ضخم مستعد لشن الاغارات وامداد القواعد الامامية بالرجال والعتاد والقوت. وبما أن امداد مثل هذا الجيش من العدوة المقابلة للمضيق وامداده باستمرار لمدة طويلة يفوق امكانيات البرتغال أو غيرها من الدول الاوروبية في تلك الأيام اما من حيث المال واما من حيث الوسائل التقنية، كان محتوما على هذا الجيش لاقامته المستمرة في هذه النقطة البعيدة من وطنه، أن يوفر حاجياته المختلفة من قوت وغيره بنفسه في عين المكان.

فننتقل هنا من الموضوع الى الجانب الذي يمت اليه بليونش بصلة مباشرة.

* * *

لا يخفى على أحد أن أمصار المغرب القديمة كثيرا ما تتكون من جزئين منفصلين عن بعضهما : أحدهما متوسط، عبارة عن المدينة نفسها ببناياتها وأزقتها، يحيط بها ما يسمى بالسور. وأما ثانيهما فتكونه المزارع والمغارس والمراعي التي يترتب عليها قوت أهل البلاد ويحيط بها سور آخر، واسمه بالدارجة «الدور» لتبقى هذه الرقعة النفيسة في أمان حتى في حالة حصار ضربه العدو على المدينة. هذا ما يوجد، فيما وجد، بمكناس والرباط ومراكش.

لكن مثل هذا النظام لا يتصور انطباقه على مدينة كمدينة سبتة اذ يحيط بها البحر من جميع جوانبها. فمن أين يكون قوت سكانها خصوصا في أوج عزها وعدد هؤلاء السكان عظيم. نعم يكون البحر أيضا مصدرا للقوت خصوصا ومياه سبتة فيها سمك وافر خصوصا من نوع الطون (17). لكن قوت مدينة ضخمة لا يقوم على السمك دون غيره. فلابد من الخضر والفواكه واللحم فضلا عن الحبوب. بل لابد من الماء

(17) الادريسي : «نزهة المشتاق...» ص 107.

العذب الذي لا يخوله البحر. وبما أن هذا الرزق منعدم البتة بجوار سبتة الاقرب، لابد من استحضاره من مكان بعيد الى حد ما على أن تكون بانتاجه الكفاية، وهذا المكان هو بليونش بالضبط.

فغربي سبتة وعلى بعد ستة كلمتر تقريبا يوجد على شاطىء البحر سهل يسير و ينحدر انحدارا خفيفا الى البحر الذي يتاخمه شمالا وحوله سلسلة من التلال يبلغ بعضها حجم الجبل، كجبل موسى الذي يبلغ ارتفاعه 450 مترا. وتشكل هذه السلسلة هلالا يتقدم كلا قرنيه في البحر فيتوسطهما خليج جميل اسمه خليج بنزوا، وكانت آنذاك غابة كثيفة تغطي سفح تلك التلال والجبال، ففي حضيضهما تنبع عيون عديدة غزيرة تنتشر مياهها بالسهل حيث تحيى أنواع النباتات. هنالك تقع من عهد القدماء قرية غارقة في البساتين اسمها Exilisa أيام الرومانيين ثم استعرب فأصبح بليونش (18).

ولعل بليونش هذه كانت لها عيشتها المستقلة في أول الأمر، مادامت سبتة مدينة ضئيلة فحاجتها الى القوت خفيفة، خصوصا يحول بينهما ترس من التلال تشرف على البحر مباشرة فالمرور بها وعر. لكن هذه الصعوبة لم تعد مانعا كافيا بعد ذلك من ربط العروة بين النقطتين بمقدار نمو مدينة سبتة وتزايد الحاجة الى القوت فيها. ومما يدلنا على ذلك أنه لا يذكر أحد من الكتاب مدينة سبتة منذ القرن الثاني عشر للميلاد الا وذكر بليونش في الوقت نفسه. نعم، اقتصر القاضي عياض في ذكرها ببيتين مشهورين، على ابراز جمالها وحلاوة العيش فيها اذ قال إن «بليونش جنة» كما ابرز صعوبة الوصول اليها (19). لكن الادريسي الذي عاصر القاضي عياض وهو مثله من ابناء سبتة ركز وصفه لبليونش على ما فيها من الفوائد الاقتصادية. فيذكر بعض منتوجاتها الزراعية المهمة، منها قصب السكر قائلا : «يتجهز به — أي يصدر — الى ما جاور سبتة من البلاد لكثرة الفواكه بها» (20). كما يذكر الادريسي عنصرا آخر كان له أثره المهم لتشديد الرابطة ما بين سبتة وبليونش وهو المرجان الذي يصطاد على شاطىء بليونش في خليجها. خصوصا وهذا المرجان — في قول الادريسي — «لا يعد له صنف من

(18) مجلة «africa» سنة 1936، ص. 10—12.

(19) بليونش جنة ولكن طريقها يقطع النياطا
كجنة الخلد لا يراها إلا الذي جاوز الصراطا

(20) الادريسي : «نزهة المشتاق...» ص 107.

صنوف المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار» فيزيد قائلا : «وبمدينة سبتة سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه. ومنها يتجهز به الى سائر البلاد وأكثر ما يحمل الى غانة وجميع بلاد السودان» (21). ان هذا النص من الاهمية بمكان اذ يدلنا على ان بليونش منذ النصف الأول للقرن الثاني عشر أصبح دورها بالنسبة الى سبتة كالرقعة الواقعة ما بين السور والدور حول غيرها من أمصار المغرب، إنها مصدر قوت أهلها. بل هي مصدر مادة خام لصناعة تكون من أهم صناعات سبتة وتنمو على أساسها تجارتها البعيدة المدى. أي أن المدينة أصبحت منذئذ في حالة ضرورة التعايش مع بليونش.

تقدم لنا أن قلنا إن مصير سبتة يقدر عليها من جهة البحر فعلينا أن نزيد ونقول أن مصيرها معلق من جهة أخرى على بليونش. ومع ذلك لم نذكر الى حد الآن من عوامل هذه العلاقة الضرورية ما قد يحل في الرتبة الاولى، اذ لم نذكر قضية تموين مدينة سبتة بالماء العذب. ذلك أن مدينة ما، لا يمكنها التوسع الا اذا كان رصيد الماء لديها كافيا لسد حاجيات أهلها في كل وقت لا للشرب فقط والنظافة بل حتى لاستعماله في الصناعة. هل كانت عاصمة فاس قد بلغت ضخامتها المشهودة لولا مياه النهر الذي يخترقها حتى يسيل الماء في كل منزل من جهة كما يسيل من جهة اخرى في معامل الدباغين والصباغين وغيرها ؟ فمثله يقال عن سبتة. لكنها لا تتوفر داخل أسوارها الا على ما تخوله من الماء عين ضئيلة تنبع في جبل ميانا وما تخوله بعض الابار. ولهذا، كما ذكره البكرى، كان الماء، منذ القرن الحادي عشر الميلادي على الاقل، يجلب اليها من الخارج، من مكان يقع في البر جنوبي المدينة وعلى بعد 4 أميال منها يسمى «بعاويات» (22). ولم تتغير هذه الحالة مدة قرن بعد وقت البكرى اذ يؤكدها «**كتاب الاستبصار في عجائب الامصار**». بل يأتى صاحبه المجهول بتفاصيل مفيدة ذاكرا ان الماء المجلوب «كان... يجرى... في قناة مع ضفة البحر القبلى». لكنه يزيد قائلا ما هو من أهم المهم من أنه «أمر أمير المؤمنين أبو يعقوب سنة 580هـ (1184 م) بالجلب اليها من قرية بليونش... على ستة أميال من سبتة في قناة تحت الارض حسبما

---

(21) نفس المصدر، ص 108.

(22) أبو عبيد البكرى في الكتاب المذكور أعلاه : «وماؤها مجلوب من نهر البحر القبلي»، ص 103.

جلبه الاوائل في قرية قرطجنة وغيرها. فشرع العمل فعرضت أمور أوجبت التربص الى حين يأذن الله في ذلك، والرجاء الآن مؤمل ونحن في سنة 587هـ». (1191م) (23).

نعم، يستفاد من هذا النص الموثوق به، لأن الكاتب عاين ما يذكره، أن هذه القناة انقطع بناؤها لامور عرضت ــ ومنها وفاة السلطان الشارع في العمل أبى يعقوب بالاندلس في السنة نفسها (1184م) ولم يكن العمل في البناء قد استؤنف بعد الشروع فيه بسبع سنين 1191. لكن ما يدلنا عليه هذا النص من جهة أخرى أن سبتة كانت قد اتسعت منذ أيام البكرى الى درجة اصبحت معها مياه العاوية غير كافية مما جعل من المحتوم الالتفات الى مياه بليونش مع صعوبة جلبها من وراء الجبال لأن غزارتها فيها الحل النهائي لمشكلة الماء بالمدينة. وفعلا عدد العيون والانهار ببليونش ستة وثمانون كما جاء في وصف محمد الانصاري السالف ذكره. فلهذا أمر أمير المؤمنين أبو يعقوب يوسف ببناء قناة تحت الارض على نحو الاقدمين الرومانيين.

مع الاسف الشديد لم يعثر الى حد الان على نص يستفاد منه هل استجيب دعاء صاحب «كتاب الاستبصار» اذ قال : «والرجاء الآن مؤمل»، فلا يمكننا القطع فيما اذا تم بناء القناة بعد انقطاع العمل فيها أم لا. وبما أن النصوص منعدمة قد يكون التحقيق في ذلك معلقا على الحفريات العلمية في يوم من الأيام. لكننا ريثما يتم مثل هذا التحقيق. يجوز لنا أن نلتجىء الى التخمين معتمدين في ذلك على الوصف الدقيق الذي يأتينا به في مطلع القرن الخامس عشر محمد الانصاري. كان سبتى الوطن وأسرته قاطنة بالمرسى متأصلة به. فكان وصفه لسبتة عيانا وفي أيام اتساع المدينة وازدهارها الاكبر. من المؤسف أنه لم يخطر بباله أن يعلمنا بسر مصدر المياه المجلوبة اليها وطريقة جلبها. فلنستعرض مع ذلك ما قاله من وجود الماء في بعض ميادين الحياة، منها الحمامات. قال في هذا الميدان :

«وعدد الحمامات المبرزة للناس اثنان وعشرون حماما» فيخصص أكبرها بوصف دقيق فيقول : «هذا الحمام في الغاية من الكبر يسع المئتين من الناس... وبالصحن صهريج كبير مرتفع عن الأرض وفي وسط الصهريج سارية مجوفة فوقها طيفور من

(23) «كتاب الاستبصار في عجائب الامصار» لمؤلف مجهول كان بسبتة سنة 1191، نشره بالاسكندرية سعد زغلول عبد الحميد سنة 1958، ص 137 ــ 138.

الرخام يصعد الماء في جوف السارية الى أن يفور في الطيفور وفيضه يملأ الصهريج» وما عدا هذه الحمامات العمومية يقول انه «بكل دار من ديار سبتة حمام ومسجد» (24). ومن المعلوم أن لكل مسجد مراحيضه المحتاجة الى الماء.

أما السقايات فيقول ان عددها خمس وعشرون لها أنابيبها النحاسية ما عدا السقايات المعدة لسقي الدواب (25).

والطواحين يقول عنها : «وكذلك جميع هذه الطواحين بمياهها لا تفتقر ولا تحتاج الى شراء ماء من سقاء ولا من غيره أصلا»، ويزيد قائلا : «وكذلك جميع مساكن سبتة حيثما كانت بأقطار المدينة حتى أن ذلك موجود في المصريات والعليات» (26).

هذه الفقرات كلها يستفاد منها أن الماء موجود سائل في كل منزل في المدينة واصل حتى الى أعلى طبقاتها ــ وكانت بعض الفنادق تضم ثلاث طبقات ــ فلا يضن أهل المدينة في استهلاكه بل يكون الاستهلاك على وجه التبذير. قد رأينا أن المدينة كانت تشكو قلة الماء قبل ذلك بأزيد من قرنين وهي مازالت متواضعة الاتساع. هل يتصور مثل هذه الغزارة ومثل هذا التبذير في الاستهلاك بعد اتساعها العظيم لولا أن حلا حقيقيا جذريا قد وجد، تلافيا لفقر الماء ؟ كلا. ومعنى ذلك أن المشروع الذي كان قد شرع أبويعقوب يوسف في تنفيذه قد تم انجازه بعد انقطاع للاعمال طال أوقصر، والا عوض هذا المشروع بمشروع آخر لكنه على كل حال معتمد على مياه بليونش، أي أن العلاقة قد أصبحت بعد ذلك أكثر متانة بين سبتة وبليونش منها في الايام القديمة. كان من قبل قوت أهل سبتة معلقا على بليونش وأهمية ذلك واضحة. أما فيما بعد فقد أصبح حتى شربهم معلقا على هذه القرية أي أن حياتهم وروحهم أصبحت معلقة عليها. وأهمية ذلك أوضح. فقطع هذه العلاقة الحيوية، ان وقع في يوم من الايام، لهو بالنسبة الى الجانبين، وبالأخص بالنسبة الى سبتة، كبتر جذور نبات ما لابد بسببه من هلاك النبات وهلاك الجذور معا. فاذا انتبهنا الى ذلك اتضح لنا مصير سبتة بعد استيلاء البرتغاليين عليها.

(24) الانصارى : «اختصار الاخبار...» طبعة الرباط، عبد الوهاب بن منصور، سنة 1969، ص 37.

(25) نفس المصدر، ص 43.

(26) نفس المصدر، 46.

ذلك أن البرتغاليين وفقوا الى احتلال المدينة أو قل الجزء منها الواقع في شبه الجزيرة، فلم يعد في استطاعة المغاربة أن يطردوهم منها بسبب تفوق الغازين في البحر. ولكن لم يكن في استطاعة البرتغاليين من جهة أخرى ابقاء في المدينة المحتلة حامية كافية لشن الاغارات البعيدة داخل البر والقيام بحملات عسكرية مطولة ماداموا لم يحتلوا أيضا القاعدة التي يكون مبنيا عليها قوت هذه الحامية وشربها، أعني بليونش. لكن بليونش من الزاوية العسكرية مخالفة لسبتة أتم الخلاف اذ أنها واقعة في قعر خليج وحضيض جبال تحيط بها من كل جهاتها، فلا يفيد التفوق البحري لاحتلالها لان الجيش النازل بها عرضة لغارات الاهلين المشرفين عليه والمحيطين به. ولهذا لم يتجاسر البرتغاليون الا مرة واحدة فحاولوا الاستيلاء عليها بعد نزولهم بسبتة بثلاث سنين فردهم الأهلون الى البحر فلم يعودوا بعد ذلك الى مثل هذه المحاولة واقتصروا على احتلال سبتة دون بليونش (27). بل اسلفنا أنهم اقتصروا على الجزء الشرقي منها لان الارباض الواقعة في البر، كان الثبوت فيها أمرا عسيرا في حالة هجوم المغاربة في حين أنهم بمأمن من هذا الهجوم اذ حالت القناة بينهم وبين المغاربة. بل زادوا في تحصين مركزهم ببناء سور ضخم مع القناة من جهة الجزيرة يتجاوز طرفي القناة فيتقدم داخل البحر (28). من الحق أنهم حاولوا الانطلاق من هذه القاعدة للشروع في تدخلهم للمغرب كما وقع ذلك فعلا سنة 1437 للاغارة على تطوان وطنجة. لكنهم باءوا بالفشل في هذه المحاولة. فاكتفوا بعد ذلك بشن بعض الغزوات القصيرة لا تتجاوز مدتها مدة اليوم الواحد ـــ كما يتجلى ذلك من تسمية هذه الغزوات باسم ـــ Jornadas ـــ فيوقعون ببعض القرى قبل الفجر وأهلها مازالوا في منامهم ويقتلون منهم من يقتلون ويحرقون ما يحرقون ويسرعون الى الرجوع بما توفر لديهم من السبى والنهب. لكن المغاربة من جهتهم وان تنازلوا عن فكرة طردهم رأسا فانهم تمرنوا لمقاومتهم فجعلوا رباطا على القرب القريب من القناة والسور يرابط فيه المجاهدون بالمداومة، أي أن

(27) Gomes Eanes de Zurara : Cronica del Conde Don Pedro de Meneses

أورده Robert Ricard في بحث عنوانه :

«Le Maroc Sesptentrional au XVème siècle d'après les chroniques portugaises» COIMBRA - 1955

(28) يظهر ذلك بوضوح من صورة البلد التي رسمت أيام الحصار الذي ضربه عليها المولى اسماعيل ونشرتها مجلة Africa سنة 1929.

المدينة أصبحت في حالة حصار دائم لم ينقطع مدة قرون. وقد دخلها سنة 1766 ــ اي بعد سقوطها في أيدي الاجانب بثلاثة قرون ونصف قرن ــ أحمد الغزال سفير السلطان سيدي محمد بن عبد الله في طريقه الى مدريد حيث المفاوضات مع الحكومة الاسبانية. وكانت سبتة انذاك قد تحولت من البرتغاليين الى الاسبانيين. فاليكم شيئا مما شاهده : قال أحمد الغزال : «كنا في أيام الاقامة نتعاهد الاماكن التي بها المجاهدون المرابطون على المدينة تبركا بها. فنخرج من الباب المقابلة للمرابطين التي بها الخمس مائة من الشلظاظ فنجدهم واقفين على قدم في عستهم والمسلمون في مقابلتهم بنحو الاربعين نسمة وقد رامهم المسلمون في البر حتى أن بينهم وبين سور المدينة، قدر الرمي بالحجارة» (29).

«ومما يزيد في وصف الضيق الذي كانت المدينة فيه ما قاله من ان حاكم سبتة طلب منا أن نتكلم مع المجاهدين على أن يتركوا رعاة ماشيتهم (الاسبان) يسرحون قرب موضع رباطهم بقليل وقد اشتكى من التضييق به في الرعى» (30).

ومن قول الغزال المهم أيضا أن الماء ناقص بسبتة حتى أن السائل منه منعدم لا في المنازل الشخصية فقط بل حتى في المستشفى لأنه من الابار لا غير (31).

ترى من وصف الغزال ما وصلت اليه سبتة من الانحطاط والخمول والضآلة لانفصالها عن بليونش، هذا المركز التجاري العظيم المشهور في الافاق الذي كانت تتردد عليه القوافل من وراء الصحراء الكبرى وتبحر السفن الى مرساه من حوض المتوسط كله وكان تجار أوربا يزدحمون في أزقته جنبا لجنب مع تجار الاقطار الاسلامية، أصبح في ليلة ونهار مجرد معسكر يعيش فيه بعض مئين من الجنود ومعهم مئون أخرى من المسجونين المحكوم عليهم باسبانيا بالاشغال الشاقة. يجوز القول بالاختصار أن سبتة اختفت من العالم المتحضر لمدة خمسة قرون بمجرد خروجها من دار الاسلام.

---

(29) أحمد الغزال : «كتاب نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد»، طبعة فريد البستاني 1941 ص 13.

(30) نفس المصدر ونفس المكان.

(31) نفس المصدر ونفس المكان.

فاذا قدرنا حق التقدير هذا التحول العميق وسببه المباشر الذي هو حصر المحتلين في الطرف الجنوبي للمدينة والحيلولة دون الوصول الى بليونش فهمنا ما بذله الاسبانيون من الجهود لما خلفوا البرتغاليين في الاحتلال للتخلص من هذا الحصار وهذه الحيلولة عامدين لذلك الى الرغبة تارة والى الحيلة تارة أخرى والى العنف أطوارا.

قد ذكرنا كيف أن حاكم سبتة استشفع الغزال الى المجاهدين ليأذنوا لرعاة الاسبانيين في سرح ماشيتهم خارج السور. فمن المطالب التي تقدمت بها الحكومة الاسبانية خلال المفاوضة التي توجه لها الغزال الى مدريد توسيع حدود سبتة وغيرها من النقط المحتلة في شاطىء المتوسط. فاعتذر عن ذلك السلطان سيدي محمد ذاكرا تحريم الشرع الكلي لذلك في رأي العلماء بالاجماع (32).

لكن الديبلوماسية الاسبانية أعادت الكرة فيما يظهر اذ لم يمر أزيد من بعض سنين حتى منحهم نفس السلطان حق رعي الماشية خارج السور الى بعض الحدود في البر تكون فيها علامات (1782) (33). من البديهي أن هذا المكتسب لم يكن في نظر الاسبانيين الا مرحلة لضم تراب المرعى ضما حقيقيا ثم تجاوزه الى ما شاء الله — فجددوا محاولتهم سنة 1845 أيام المولى عبد الرحمان منتهزين لذلك فرصة الانهزام المغربي الأول أمام الاوربيين في معركة اسلي لكنهم لم يتوصلوا الى غرضهم (34).

ومع ذلك لم تمر خمس عشرة سنة على هذا الفشل السياسي حتى رأى الاسبانيون أن الابان قد آن لاستبدال السياسة بالعنف. ذلك أن المغرب لم يزد الا ضعفا في هذه الفترة القصيرة وتوازن القوى ما بينه وبين البلدان الاوربية كان قد تطور بسرعة على حسابه في الميدان التقني فالعسكري : تمتاز فعلا هذه الفترة بانتشار البخار كوسيلة لتحريك

(32) انظر المادة 19 لمعاهدة سنة 1767 ما بين اسبانيا والمغرب ونصها موجود لدى : Jacques CAILLE. Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohammed Ben Abdallah 1757 - 1790 Tanger, 1960, p. 187.

(33) انظر المادة 15 لمعاهدة سنة 1799 بين اسبانيا والمغرب التي تقضي بأن المساحة الممنوحة للاسبانيين خارج سبتة لسرح الماشية تبقى حدودها كما كانت محددة باتفاقية سابقة سنة 1782.

Rouard de CARD - Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant les XVIIIème et XIXème siècles.

(34) معاهدة العرائش، سادس مارس 1845 بمادتها الأولى. ونصها موجود في نفس المصدر (Rouard de Card)

السفن، الحربية منها والتجارية، وبصنع الاسلحة النارية المتقنة البعيدة المدى والسريعة الرمي، مما مكن الاسبانيين من جمع جيش ضخم بسبتة مع حيلولة المضيق وامداده لمدة حملة قد تدوم بضعة أشهر بعدة عسكرية تفوق بكثير العدة المغربية البسيطة. أما الهدف المقصود الوصول اليه في هذه الفرصة فتجلى بوضوح مما كتبه الكاتب الاسباني Marquez de PRADO سنة 1848 وأعاد طبعه سنة 1859، أي بالضبط في السنة التي نشبت الحرب فيها فقال :

«نظرا لما لمركز سبتة من أهمية بحرية كبرى وما يضمنه لاسبانيا من مستقبل مجيد في القارة الافريقية كقاعدة عسكرية وتجارية وبحرية أصبح من المحتوم، ومهما كانت الوسائل، توسيع حدود هذه النقطة خصوصا والابان قد آن للحصول على هذا الهدف المغري... فينبغي كمرحلة أولى أن تتنقل الحدود الى الخط المنطلق من جبل بليونش الى سلسلة خيميرا فكابونيغرو» ويتم كلامه بهذه الجملة المنهضة للهمم :

«في يوم من الايام ـــ وليس بعيدا ـــ ستستنفرنا الحضارة الاوربية للزحف الى الامام» (35).

وقد نفذ فعلا هذا التنبؤ بعد قليل لما شرعت اسبانيا، خرقا للعهود، في بناء حصون في الطرف الخارجي للرقعة المسموح رعي الماشية فيها. فأقبل عليها أهل قبيلة أنجرة المجاورون فهدموها. واغتنمت الحكومة الاسبانية هذه الفرصة المحدثة بالمقصود فغلظت على السلطان متطلبة منه ضرب الرقاب على رؤوس الملا الى غير ذلك من الشروط المخزية مع أن التحدي لم يأت الا من الاسبانيين. فلما رأى الاسبانيون أن السلطان انقاد أخيرا لارادتهم املا منه في تجنب اضرار الحرب، كشفوا الستار عن ضالتهم المنشودة فتقدموا بشرط جديد وهو ضم بليونش الى سبتة (36).

تبين من ذلك أن سبب الحرب الحقيقي الخفي سنة 1859 انما هو اعادة

---

(35) Marquez de PRADO — «Historia de la plaza de Ceuta» .1848
واعيدت طبعة هذا الكتاب سنة 1859

(36) انظر رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان الى محمد الزبدي مبعوثة فوق العادة بطنجة المؤرخة ب 24 ربيع الاول 1276 (21 أكتوبر 1859) المنشورة «بأتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس» لعبد الرحمن بن زيدان ج 3، ص 404.

الالتحاق ما بين سبتة وبليونش المنقطع من أزيد من أربعة قرون. وحسبنا هنا أن الاسبانيين مع ما كابدوه من الخسارات لم يوفقوا هذه المرة الى ضم بليونش نفسها. ذلك أن حدود سبتة أصبحت موسعة بمقتضى عقد الصلح فامتد خارج القناة التراب الذي تكون عليه سيطرة اسبانيا المباشرة، لكن نهايته دون بليونش بقليل. ولهذا عواقبه في تحقيق الامال الاسبانية في شأن سبتة.

نعم أصبح من الممكن بفضل ما وقع من الاتساع أن يبني الاسبانيون الميناء الضخم العصري الذي لابد منه لاعادة عظمة سبتة التاريخية، اذ في تراب البر يوجد الاساس الطبيعي ليعتمد عليه الرصيف الذي يجب بناؤه قبل كل شيء. فيصبح بذلك ميناء سبتة من الموانىء العظيمة في العالم ومن أهمها، تستفيد من اعادة النشاط التجاري في البحر المتوسط بعد حفر قناة السويس سنة 1869. لكن هذا يترتب عليه تكاثر عدد السكان أضعافا مضاعفة. فمن أين سد حاجياتهم الى الماء للشرب والنظافة والصناعة ؟ ومن أين يكون تموين البواخر الراسية في الميناء بالكميات الغزيرة من الماء والثلج التي لا يمكنها الذهاب من الميناء دونها ؟ من أين مادام بليونش خارج المنال ؟

هذا هو السبب الأساسي في أن القرار المتخذ سنة 1864 لبناء ميناء سبتة بقي حبرا على ورق. فالمدينة ظلت في حالتها السابقة للحرب، حالة تتصف بالضآلة والخمول، فيها جنود ومساجين، تستورد قوتها من اسبانيا في الغالب وتشرب ماء آبارها ومطافيها التي يخزن فيها المطر، حالة مدينة يحول دون نموها المؤمل العظيم، الجوع والعطش.

لكن الاسبانيين لم ييأسوا في يوم من الأيام، فتراهم يعيدون الكرة المرة بعد المرة لينالوا من السلطان ما قد يكون فيه وسيلة تقربهم من الهدف. فيحظون سنة 1863 بتسريح للحصول على قدر محدود من رؤوس البقر سنويا لتموين سبتة. لكن هذا التسريح لم يقتنع الاسبانيون به بل زادوا في الطلب وألحوا ليكون التصدير لا عن طريق البحر وانما عن طريق البر ولا من جهة تطوان كما اشترطه السلطان بل من غيرها أيضا (37).

(37) انظر رسالة الحاج محمد بركاش نائب سيدي محمد بن عبد الرحمن بطنجة الى الوزير بليمنى (بوعشرين) المؤرخة ب 19 رجب 1279 (10 يناير 1863) (كتانية زى 7 2 وثيقة 39) ورسالة سيدي محمد الى بركاش المؤرخة ب 18 رمضان 1279 (9 مارس 1863) (كتانية. نفس المؤلف. وثيقة 51).

ما هو مقصود هذه المطالب الغريبة ؟ ما هي أهمية الطريق مادام البقر يصل اليهم ؟ المقصود من ذلك هو احداث تيار تجاري مباشر ما بين سبتة وبليونش يجلب بفضله من التراب المغربي ما يحتاج اليه أهل المدينة من السلع عدا البقر فيفض شيئا فشيئا الحصار المضروب عليها.

لكن الأهم هو الماء. فاغتنم الاسبانيون فرصة المفاوضة لعقد الصلح بعد وقائع مليلية سنة 1894 ليطلبوا من السلطان طلبا صريحا، ان يسمح لهم بجر مياه بليونش الى سبتة عن طريق أنابيب (38). ولما رفض السلطان هذا الطلب رجعوا بعد ذلك سنة 1897 (39) فقالوا انهم مستعدون لشراء مياه بليونش من أصحابها بقبيلة انجرة وأعادوا الطلب سنة 1900 (40).

لكن الحالة بقيت هي هي، يعيد الاسبانيون طلبهم ويصر السلطان في ردهم بالرفض حتى اذا كانت أيام الحماية واستولى الاسبانيون على المنطقة كلها وقعت بليونش أخيرا في حوزتهم. وبذلك حينما أخذ المغرب عامة والمنطقة الشمالية خاصة ينغمس في ظلمة الاستعمار، بلغت سبتة وقت انبعاثها. ومن أول الاجراءات التي عمد اليها المحتلون انهم كونوا شركة لتموين المدينة بالمياه. فقامت هذه الشركة بمكائد حتى اختطفت حق استغلال عيون بليونش مكان أربابها قاطني البلاد. فأسرعت الى حبس المياه بأسرها بواسطة أنابيب ضخمة من الفولاذ تنقلها الى سبتة. فأزيل بالمرة المانع لاحياء المدينة. وفي مدة بضع سنين بعد 1920، أيام الحاكم الاسباني Alfau y MENDOZA توافد السكان الراحلون من اسبانيا وأعيد بناء الارباض في البر وبدأت أعمال بناء الميناء الجديد فانتهى بناء الرصيفين الخارجيين سنة 1927 وطولهما أزيد من كلمترين ما عدا الرصيف الداخلي الذي انتهى بناؤه سنة 1928. فأصبح الميناء منذ 1925 بفضل عمقه ومساحة صهريجه قادرا على ايواء عدد كبير من البواخر في آن

---

(38) انظر رسالة مولاى الحسن الى الحاج محمد بن العربي الطريس، نائبه بطنجة المؤرخة ب 24 ربيع الأول 1311. (5 اكتوبر 1893) بمحفوظات تطوان XII — 34.

(39) رسالة المولى عبد العزيز الى الطريس، 22 ذو الحجة 1314 (24 مايو 1897) تطوان XXIII — 74.

(40) رسالة احمد بن موسى (با أحمد) الى الطريس. 18 ذو الحجة 1317 (19 أبريل 1900) تطوان. XXVI — 124.

واحد ومن أكبر حجم. ومنذ نفس السنة كان يبلغ تزويد البواخر بالماء 60 مترا مكعبا في الساعة. وعدد البواخر الراسية 2684. أما عدد السكان فانه كان في مطلع هذا القرن يناهز 14.000 نسمة بما فيها المساجين والجيش، وهم يمثلون الاغلبية، فارتفع العدد الى 74.000 سنة 1961. ومن المرجح أنه ازداد كثيرا منذئذ، ولا شك في أنه يزيد تكاثرا بسرعة في المستقبل ويزيد في الوقت نفسه ازدهار المدينة العام.

ذلك أنني لم أذكر أن الاستقلال المسترجع لم يلغ الاقتران بين سبتة وبليونش الذي كانت الحماية أعادت وجوده القديم. تنازلت اسبانيا عن سيطرتها على التراب المغربي خارج الحدود المعترف بها بعد حرب 1860، أي أن سيطرتها على بليونش زالت بذلك، لكن استغلالها لمياه بليونش لم يزل لأن بلدية سبتة هي التي أصبحت اليوم مالكة للعيون والأراضي التي تنبع منها. فمازالت المياه تسيل لاحياء المدينة مع اعادة وجود الحدود الفاصلة بين النقطتين. وعلى هذا الاساس يمكن التنبؤ أن سبتة لن تزيد في المستقبل الا ازدهارا.

ما هي النتائج التي يمكننا، بعد هذا العرض الطويل، أن نخلص اليها من الزاوية التاريخية اذ غرضنا وجهة النظر التاريخية لا غير ؟

بالنسبة الى سبتة وبليونش أولا، تحقق ما قلناه من أن مصيرهما مرتبط اذ كان ازدهار سبتة أيام انتمائها الى دار الاسلام، على أساس ارتباطها ببليونش، ثم أدى استيلاء البرتغاليين عليها الى انفصالها عن بليونش وبذلك الى انهيارها السريع لمدة خمسة قرون. وما ان أعيد الارتباط القديم منذ خمسين سنة تقريبا حتى انبعثت المدينة وازدهرت من جديد بحيث يزيد نموها يوما بعد يوم.

هل يستنتج من ذلك أن الامور عادت الى مجراها القديم ؟ كلا بل الفرق عظيم.

ذلك أن بليونش وسبتة، كانت علاقتهما أيام الاسلام ومغربتهما، علاقة تعايش، لا تزدهر احداهما الا وزادت صاحبتها ازدهارا. أما الآن ترى ان انبعاث سبتة لم يكن مصحوبا بانبعاث القرية الجميلة الغنية الموجودة قديما. بل اضمحلت حتى بقايا الفلاحة البسيطة التي كان أهل البادية حولها مازالوا عائشين على أساسها، لأن حبس المياه الشديد حول المكان الى نوع من الصحراء.

تبين اذن أن الوضعية استرجعت شيئا من الازمنة القديمة وهو الارتباط ما بين المركزين لكنها في الواقع انقلبت الى ضدها حتى قضى هذه المرة ازدهار سبتة على كيان بليونش.

واذا تجاوزنا مستوى العلاقة ما بين النقطتين فارتقينا الى مستوى العلاقات ما بين سبتة والمغرب بصفة عامة فالنتيجة تكون من مثل هذا النوع. قلنا ان المغرب، وقت انهيار سبتة، فقد أهم نوافذه، بل كأنه فقد احدى رئتيه. هل كان انبعاث سبتة الحديث أحياء للرئة المفقودة ؟ نحن غير مصيبين لو أتينا بمثل هذا الرأي، ذلك أن سبتة اليوم لم تعد من عدد نوافذ المغرب وانما اصبحت بابا من الابواب الكبرى لدولة اجنبية.

فمقدار ازدهارها هو مقدار الارباح التي تكتسبها بفضلها هذه الدولة ومقدار الخسارات التي يعانيها المغرب بعدم التمتع من فوائدها، بل من الامر المحقق في علم الاقتصاد أن مركزا مزدهرا تفصل حدود سياسية بينه وبين الاقاليم المجاورة يؤثر تأثيرا مفسدا في تلك الأقاليم كمثل بعض الاشجار الضخمة التي تهلك جميع النباتات في ظلها : هو مصدر تهريب نشيط من جهة لكنه من الجهة المضادة سد يحول دون صادرات الاقاليم ومركز منافسة شديدة في ميدان الصناعة تكون الظروف شاقة بسببه للنشاط الصناعي في البلاد التي من ورائه. فنموه يشبه الى حد ما نمو السرطان في الجسم الذي هو غريب فيه.

هذه هي المرحلة الراهنة التي وصلت اليها هذه القضية المؤثرة في تاريخ المغرب منذ ما يناهز ستة قرون. أما مستقبل هذه القضية فانه يهم أصحاب الحكومة والسياسة بصفة عامة. لكنه خارج عن اختصاص المؤرخ. وعلينا أن نقف عند حد اختصاصنا.

المطامع الاسبانية في الصحراء سنة 1900 (*)
مسألة الساقية الحمراء

تتكون الصحراء الغربية، التي تعرف في الخرائط الى اليوم ب «الصحراء الاسبانية»، من منطقتين متباينتين من حيث طابعهما الجغرافي ولو أنهما تشكلان كتلة واحدة. فمن الشمال الى الجنوب، نجد أولا الساقية الحمراء في الامتداد المباشر لطرفاية ــ الاقليم الجنوبي المغربي ــ والتي تمتد على طول المحيط الى الرأس المعروف ببوجدور، أو بو خادور اذا ما نطقنا الكلمة على الطريقة الاسبانية. ونجد بعد ذلك وادي الذهب الذي لا يكتب اسمه على الخرائط الا بترجمته الاسبانية : ريو دي أورو، والذي يمتد إلى الرأس الأبيض، وهو الرأس الذي أصبح يحد دولة موريطانيا منذ تأسيسها. انها منطقة أكثر قحولة وأقل امكانات من جميع الوجوه.

وعلى عكس ما حدث في مليلية وسبتة، فان الاسبان لم يستقروا في هذه النواحي الا منذ عهد قريب جدا، اذ أنهم لم يحصلوا على موافقة فرنسا على هذا الاستقرار الا في سنوات 1900، 1904، 1912 : كما أن الاحتلال الحقيقي لم يصبح ساري المفعول وشاملا الا بعد الثلاثينات ولو أنه بدأ قبل ذلك في بعض الجهات.

وعندما استرد المغرب استقلاله منذ عشرين سنة خلت، قامت اسبانيا بالجلاء عن المناطق التي تحتلها شمال البلاد ــ باستثناء سبتة ومليلية ــ الا أنها احتفظت بالأقاليم التي تحتلها في الصحراء، بما فيها طرفاية وافني على مقربة منها شمالا مع

(*) سبق نشر نص هذه المقالة في :

''Hespéris - Tamuda'', Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, vol. XVI, fasc. unique, 1975.

(تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق)

قطاعها الشاطئي. بيد أن المغاربة أثاروا الانتباه الى أن هذه الأقاليم احتلت على حسابهم، وتمكنوا مقابل بعض التنازلات من استرداد طرفاية ثم افني بعد ذلك بمدة طويلة.

وبالمقابل، فقد كانت اسبانيا متعنتة سواء فيما يتعلق بوادي الذهب أوبالساقية الحمراء. وهكذا فقد حاولت التشبث بهذه الأراضي التي وان كانت مقفرة فانها استبانت غنية جدا بمواردها الباطنية، فضلا عن الثروات الغزيرة الأخرى التي لا شك وأنها كانت تحتضنها، والتي يمكن اكتشافها فيما بعد. وليتأتى لها ذلك، لم يعد بامكانها في هذا العصر بالطبع أن تتذرع لا بحق المحتل الأول، ولا بالاتفاقيات التي أبرمتها مع فرنسا في بداية هذا القرن. لقد تغيرت اليوم المفاهيم وأصبح حق الغزو مرفوضا بالاجماع تقريبا. لذلك فقد قلبت طبيعة المسألة، وادعت بأن الأمر لا يتعلق بغزو باعتبار أن الأراضي المعنية كانت مهجورة قبل أن تستقر بها. لقد كانت خلاء، أو أنها كانت، حسب الاصطلاح القانوني، «أراضي بلا مالك». وعليه، فان احتلال أرض مهملة واستثمارها لم يكن يشكل اعتداء على حقوق الغير، وحتى الشريعة الاسلامية تقر بأن ذلك يشكل في الواقع أساس الملكية الأولى. بحيث أصبح المغرب، بتقديم الأمور على هذا النحو، هو البلد الذي يسيل لعابه على هذه الأقاليم، وتحركه أهواء لم تعد مقبولة. وللوقوف له بالمرصاد، فان اسبانيا، التي كانت تدعي بأنها مستعدة لوضع حد لاستعمارها ـــ وهذا غريب لو كانت أطروحتها صحيحة ـــ عرضت المسألة على الرأي العالمي.

وهكذا فقد أثارت مسألة تاريخية قد تبدو غريبة : هل كانت الصحراء الغربية أرضا مغربية قبل 1912، كما يدافع عن ذلك المغاربة، أم أنها لم تكن لأحد كما تؤكد اسبانيا ؟ فكيف أمكن تدعيم موقفين ينفي كل منهما الآخر الى هذا الحد، مع العلم أن الأمر يتعلق بفترة حديثة العهد جدا، وبمسألة بالغة الأهمية ؟ لقد كانت ستراسبورغ Strasbourg ودنزغ Dantzig وتريست Trieste، مثلا، موضوع نزاع مماثل دون أن تدلي الأطراف المتنازعة بروايات متناقضة حتى من التاريخ القديم لهذه المدن. الا أن تاريخ أوربا تاريخ مكتوب، والعالم كله يعرفه. أما تاريخ مغرب ما قبل الاستعمار فلم يكن سوى تاريخ شفوى، يجهله العالم، ولا يوليه أي اهتمام. والحقيقة أن العناصر المكتوبة لهذا التاريخ كانت توجد في أرشيفات الغزاة الفرنسيين والاسبان. الا أن مالكيها لم يولوا

كبير اهتمام باستغلالها أونشرها، لأسباب لا تخفى علينا. كما أن هذه العناصر المكتوبة كانت توجد خاصة في الرباط العاصمة، الا أن المغرب لم يهتم منذ الاستقلال، وهو ما يدعو الى الاستغراب، بتكوين الموثقين والمؤرخين. وبما أنه لم يثبت علانية ومنذ عشرين سنة انتماء هذه الأقاليم الصحراوية الى كيانه، فانه أعطى اسبانيا الفرصة لتنكر هذا الانتماء خالقة بذلك مناخا من البلبلة والتشكيك، ومتمكنة في الغالب من اقناع الرأي العام. وقد انعكست آثار ذلك في قرار محكمة العدل الدولية بلهاي التي كلفت، بما يدعو الى الاستغراب، بتوضيح هذه المسألة التاريخية. لقد كان هذا القرار غامضا، اذ أنه في نفس الوقت الذي أقر فيه بأن قبائل الصحراء كانت تقدم ولاءها للسلطان، فانه لم يعترف بسيادة هذا السلطان داخل الحدود التي تعيش فيها رعيته !

بيد أن المغاربة أضربوا عرض الحائط بهذه التمييزات الدقيقة، وتدفق منهم على الجنوب 350 000 شخص وقد تأججت فيهم الروح الجماعية للشعب المغربي، واخترقوا عزلا الأراضي الصحراوية هاتفين بأنهم يعودون الى أرض الأجداد. وأمام هاته الموجة البشرية، لم تجد اسبانيا بدا من الاذعان. فتخلت عن الصحراء لكل من المغرب وموريطانيا في 14 نوفمبر 1975. وعندما عدلت علانية عن موقفها، وغادرت الميدان، تبنت احدى دول المنطقة، وهي الجزائر، فكرة الاستقلال الذاتي الصحراوي المنبوذة، كما أنها تبنت المشروع الذي تخلت عنه أيضا مدريد، والمتعلق بتأسيس دولة مصطنعة في الصحراء. وبالتالي، وعلى الرغم من أن مصدر الاعتراض قد تغير، فان نفس المشكلة بقيت مطروحة بالنسبة للرأي العام. هل كانت الصحراء أرضا خلاء قبل 1912، أم كانت خاضعة لسيادة السلاطين ؟

لحل هذه المسألة، لا نرى أية وسيلة أخرى عدا استنطاق الوثائق والشهادات التي ترجع الى ما قبل 1912. بيد أننا لا ندعي بأننا سنقوم في هذه العجالة بانجاز مثل هذه الدراسة، وسنقتصر على اماطة اللثام عن فحوى المباحثات التي دارت بين اسبانيا والمغرب سنة 1900، وبالتالي في وقت لم يكن فيه النزاع الحالي متوقعا. وعلى الرغم من أن هذه المباحثات دارت في الأصل حول افني، فانها ستعطي، كما سنرى، شهادة سيكتشف منها أن الساقية الحمراء على الاقل كانت أرضا مغربية. انها شهادة هامة وغير متوقعة في آن واحد باعتبارها صادرة عن الاسبان أنفسهم.

في 1860، وقبل تلك المباحثات بأربعين سنة، كان السلطان قد اضطر في أعقاب حرب غزو شنتها اسبانيا، الى التعهد، بالاضافة الى شروط أخرى، بالتخلي للدولة المنتصرة عن قطاع قرب افني، على الشاطىء الأطلنتكي المقابل لجزر كناري. وكانت حجة ذلك أن الاسبان كانوا يمتلكون هنالك مركز صيد منذ القرن 15. بيد أن هذا الشرط من المعاهدة بقي معلقا أمدا طويلا لأن السلطان من جهته، لم يول بطبيعة الحال اهتماما يذكر بادخاله في حيز التنفيذ ؛ ولأن الاسبان، من جهة أخرى، لم يتمكنوا من تحديد المكان بعد مضي أربعة قرون. في عدة مناسبات، خاصة في 1878، جرت مفاوضات حول هذا الموضوع، وعينت لجن للبحث في عين المكان، كما تم التوقيع على اتفاقيات مبدئية. الا أن المسألة لم تسفر عن أية نتيجة. وبعد أربعين سنة، كانت ما تزال مطروحة.

في هذا الوقت، كانت اسبانيا قد فقدت، مع كوبا والفلبين، آخر بقايا امبراطوريتها المجيدة، وكانت تلهث بحثا عن تعويضات في افريقيا، ومستعدة حتى بالاكتفاء بفضلات الفرنسيين، وهكذا، وبعدما خصت فرنسا نفسها في يوليوز 1900 بمجموع موريطانيا الحالية، فانها تخلت للاسبان عن شواطىء كركر وترس الجدباء، وهي الشواطىء التي يتكون منها وادي الذهب الى محاذاة رأس بوجدور. وقد لاحظ المراقبون حينذاك أن اسبانيا ربما أظهرت رغبتها في أن تضم أيضا «الساقية الحمراء شمال بوجدور»، الا أن الطرف الفرنسي قد يكون تملص «دون شك، بسبب مجاورة المغرب» (1). وهذا ما كان يشكل اعترافا بأن السلطان كان له حق الرقابة في تلك الشواطىء.

وعلى أية حال، فذلك هو رأي الاسبان، حيث أنهم في نفس الوقت الذي كانوا يتفاوضون حول هذه المسألة، حاولوا عرضها على المغاربة. وكانت الظروف مناسبة. فقد كان الوزير الشهير ابن موسى، المعروف ببا أحمد، قد أسلم الروح، وظهر أن الجولة ستكون أسهل مع السلطان الشاب المولى عبد العزيز، العديم الخبرة، والمفتقر الى المستشارين المخلصين.

وقد أنيطت مهمة القيام بذلك بأخيدا Ojeda الوزير الاسباني بطنجة، الذي أولى

(1) Bulletin du Comité de l'Afrique Française, août 1900, p. 280.

عناية فائقة في اخفاء نواياه الحقيقية ؛ فدسها ضمن قضايا أخرى أظهر بشكل غريب تساهلا كبيرا في تسويتها، ثم أثار بعد ذلك مشكلة التخلى عن افني التي بقيت معلقة منذ أربعين سنة. وهنا أصبح متعنتا. فعلاوة على شروط المعاهدة، تذرعت اسبانيا بالوعد المتجدد الصادر عن المولى الحسن، ذلك الوعد الذي تثبته رسالة وزيره بركاش، والذي جدده بريشة مرة أخرى في سفارة بمدريد. لقد أعطت الدليل على صبرها، الا أنها طالبت بأن يفي المغرب أخيرا بالتزاماته، والا سيفضي الأمر الى المطالبة بتعويضات مالية.

كان المغرب وقتئذ قد أصبح يرزح تحت عبء الضائقة المالية التي سرعان ما ستضعه تحت رحمة الدائنين الأوربيين. وكانت مجرد فكرة تقديم تعويض جديد تقض مضاجع السلطان. لذا، فقد أعلن عن موافقته على التخلي للاسبان عن قطاع في نواحي افني، وفق القواعد والاجراءات التي اتخذت في الحين (2).

وكتعبير عن بالغ امتنانه، بادر أوخدا بالعفو عن بعض المغاربة الذين كانت حكومته تعتبرهم مسؤولين في حوادث 1893 قرب مليلية، وتطالب بمعاقبتهم. زيادة على ذلك، فقد سمح لنفسه بتقديم نصيحة للسلطان طالما أنه تم تطبيع العلاقات بين البلدين. وهكذا فقد همس في أذن السلطان، حارصا في البدء على تحذيره تحت طابع السرية، بأن البعض ــ لم يفصح عن هويتهم ــ يطمعون في شواطئه الصحراوية. وكان محضر جلسة المباحثات، التي كانت في مرحلتها الختامية، فرصة ووسيلة للتحذير من مثل هاته المطامع ــ ذلك أنه كان من الممكن أن تدرج في هذا المحضر مادة يستخلص منها بوضوح أن الشواطىء الصحراوية مغربية. وهكذا فان الصيغة الواردة في محضر الجلسة والقائلة : «ان لجنة الخبراء ستختار أرضا في نواحي افني لبناء مركز صيد»، سيكون من المصلحة تتميمها على النحو التالي : «في نواحي افني أو في جهة أخرى بين افني ورأس بوجدور، اذا ما اتفق الطرفان على ذلك». وهذا من شأنه أن يذكر، عند الاقتضاء، بأن السلطان هو صاحب السيادة في الشواطىء الى أقصى الحدود. ولا يمكن لأي كان أن يدعي أمام الرأي العام بأن هذه الجهات أراض خلاء لمحاولة

(2) رسالة المولى عبد العزيز الى محمد الطريس، الممثل السلطاني بطنجة لدى الدول الأوربية، بتاريخ 4 ربيع الأول 1318 / 29 يوليوز 1900. وثائق تطوان 28 / 45. تحفظ هذه الوثيقة وكذا الأمر بالنسبة للتي ستليها ضمن وثائق دار النيابة بطنجة والموجودة حاليا بتطوان.

الاستقرار فيها. وحيث أن الاضافة كانت تبدو للوهلة الأولى لصالح المغرب دون أن تنطوى على أي التزام، فان السلطان وافق عليها.

مع ذلك، وبعد عودته الى طنجة، وتسلمه من النائب السلطاني الطريس الوثيقة قصد التوقيع، لاحظ أوخدا أن الصيغة تغيرت. فبدلا من أن يجد في نواحي افني أو «في جهة أخرى بين افني وبوجدور»، وجد الآن «في نواحي افني في اتجاه بوجدور». وعن طريق مساعده الذي بقي بالعاصمة بعد عودته، بادر الى المطالبة بالتصحيح. ولم يجد المولى عبد العزيز بدا من الاذعان كأنه منفضح. وفي 7 يوليوز كتب الى الطريس شارحا المسألة بكاملها. وختم بتوجيه أوامره بالاستجابة للطلب الاسباني : «الحاصل أن الصيغتين متماثلتان أو تكادان، هذا بالاضافة الى أن الصيغة الأولى تعد في صالحنا، لأنها ترعى ضمنيا حقوقنا» (3). انه تفسير مرتبك يحاول السلطان عن طريقه دون شك أن يقتنع عبثا هو نفسه. اذ من الواضح أن الانتقال من نص لآخر لم يحدث سهوا. لقد كان كتاب المخزن يقدرون معاني الكلمات حق قدرها. لذلك فاننا نعتقد أن الطرف المغربي خامره شعور بوجود فخ بعد موافقته على الصيغة الاسبانية، فحاول الاستدراك ولو بشكل مرتبك. ولكن بدون جدوى. لأنه كان فخا بالفعل. فقد كان من شأن امكانية الاختيار بين الاقليمين اللذين ينبغي تحديد القطاع بينهما، أن تتحول الى حق الاختيار لو أحسن استغلالها. وكان حق الاختيار نفسه يخفي نوايا أبعد، سرعان ما بدت للعيان.

عندما تسلم الوزير الاسباني النص المصحح والمراجع وفق مشيئته، طلب مهلة أخرى للتفكير قبل التوقيع عليه. وبعد 15 يوما، التقى بالطريس حول هذه المسألة، وأثار انتباهه الى أن الوثيقة ما تزال في نظره في حاجة الى مزيد من التوضيح. لقد كانت تتحدث حقا عن اختيار بين افني بالذات ومنطقة أخرى، في اتجاه بوجدور، الا أنها لم تبين أين ستبدأ هذه المنطقة بعد مغادرة افني. بيد أن الطريس لم يفهم شيئا من هذه الملاحظة التي كانت بالفعل متنافرة المعاني بالنظر اليها مجردة. أو أنه منى النفس بتجاهل الخلفيات التي كان هذا التنافر ما يزال ينطوى عليها. فالقطاع الذي كان من

---

(3) رسالة المولى عبد العزيز الى محمد الطريس بتاريخ 9 ربيع الثاني 1318 / 7 يوليوز 1900. وثائق تطوان 29 / 69.

المقرر التخلي عنه في نواحي افني لم يكن يتجاوز 70 كم². واذا حدث صدفة التوصل الى الحل الآخر، فلا يمكن أن يتعلق الأمر الا بقطاع مماثل في جهة أخرى تحدد بين افني وبوجدور اللتين تنفصل كل منهما عن الأخرى بـ 500 كم. وبما أن هاته الجهة لم يقع حتى اختيارها، فكيف يمكن مقدما تعيين حدودها ؟ هل هذا يعني أن الحد الآخر، في اتجاه بوجدور، كان محددا مسبقا في ذهن الاسبان ؟ لقد التمس الطريس من مخاطبه أن يفصح أكثر عن موقفه. وبالفعل، فقد اتضحت الأمور. فشرح أوخدا بأنه في الامكان التوضيح بأن الأراضي الأخرى تبدأ في وادي درعة، جنوب افني قليلا.

ــ لتنتهي أين ؟

ــ في رأس بوجدور، طبعا.

فهذا ما كانت تصبو اليه اسبانيا. لقد كانت تريد أن تعطى لها حرية الاختيار بين قطاع من بضع كلمترات، ومنطقة بكاملها تضم الى اقليم طرفاية الساقية الحمراء برمتها، أي ما يزيد بألفي مرة على أقل تقدير.

نتصور مدى قلق الطريس الذي احترز طبعا من التوقيع على هذا الوجه. مع ذلك، فقد بقي دون الحقيقة عندما عرض ما حدث على السلطان حيث قال ان الاسبان يحاولون في نظره السيطرة تدريجيا على جميع الأراضي المعنية تقريبا. انهم يتجاوزون المراحل للسيطرة على جميع الأراضي. هذا هو الشعور الذي يظهر أنه انتاب المخزن لو أننا تبصرنا في الأمر من خلال الجواب الذي وجهه السلطان الى الطريس في 24 شتنبر. لقد صرح فيه بالاختصار بأن اسبانيا تسرعت في الأمر حيث أنها اختارت مقدما وبمفردها الحل الثاني، في حين أن هذا الحل لم يفكر فيه الا على سبيل افتراض مرتجل نوعا ما ويخاضع قبل كل شيء للقرار المغربي. وعلى هذا فقد حذر الطريس من التوقيع على أي التزام في انتظار توضيحات اسبانية اضافية (4).

---

(4) رسالة المولى عبد العزيز الى محمد الطريس، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1318 / 24 شتنبر 1900. لا نتوفر الا على رسائل السلطان الى ممثله الطريس، ونفتقر بالتالي الى المراسلات المتبادلة بين الطرفين في اتجاه معاكس. الا أن العادة المتبعة في الادارة المغربية كانت تقوم على سرد مفصل لمضمون الرسالة المجاب عليها، بحيث أننا نستطيع بفضل رسائل السلطان

لم تكن هناك حاجة الى انتظار هذه التوضيحات. فقبل وصول جواب السلطان، تلقى الطريس رسالة من أوخدا تضع النقاط على الحروف. لقد صرح فيها الوزير بأن حكومته تراجعت، بناء على شروط المعاهدة، عن الأرض المجاورة لافني لتطلب من المغاربة استبدالها بمجموع الشاطىء الممتد من مصب وادي درعة الى رأس بوجدور. وهكذا فان ما اقتصر أوخدا على التلميح اليه مشافهة بناء على الحاح الطريس، قد وقع ترديده بعد اسبوعين أو ثلاثة أسابيع ولكن مكتوبا بكل وضوح (5).

في 28 شتنبر، أجاب السلطان الطريس من جديد. فعبر له عن قلقه من مثل هذه المطالب التي اعتبرها بالغة الخطورة بحيث أنها تستلزم، قبل الرد عليها، دراسة وافية وتفكيرا متمعنا واستشارة طرف آخر. وتلك كانت وسيلة لطيها في ثنايا التأجيل.

لا تفيدنا الوثائق التي نتوفر عليها فيما اذا كان الاسبان قد عاودوا الكرة قبل 1904. أما في هذا التاريخ، فانهم لم يعودوا في حاجة البتة الى التباحث مع المغاربة. اذ أنهم سيتسلمون من فرنسا، وحسب لغة العصر، «حق السيطرة» على جميع هذه الأقاليم بالاضافة الى اقليم افني.

من الشائع ان لم يكن من العادة الجارية التحدث بسخرية عن «مماطلة» المخزن، و«مكره»، و«خداعه»، وذلك عند اثارة العلاقات المغربية الأوربية فيما مضى. غير أنه من شأن المباحثات التي تتبعنا مراحلها أعلاه أن تفند هذه الفكرة المبتذلة وأن تسمح لنا بالأحرى بتوجيه الاتهام نحو الطرف الآخر. ولكن نستطيع أن نورد أمثلة أخرى اجتهد فيها ممثلو الدول العظمى دوريا، كما فعل أوخدا خلال هذه المباحثات، لكي يخدعوا السلطان تحت غطاء عناية مزعومة. ولكن الأهمية الرئيسية للرواية السابقة لا تكمن في هذا الجانب.

بالمقابل ، فان الأمر الطريف هو أن نتبين من خلالها كيف كانت اسبانيا تحت

= وحدها الاضطلاع على فحوى أجوبة الطريس. وهكذا فان الرسالة التي نستند اليها هنا هي التي تخبرنا بالمباحثات التي عرض خلالها أوخدا على الطريس الطلبات الجديدة المتعلقة بالتوضيحات الاسبانية.

(5) رسالة المولى عبد العزيز الى محمد الطريس، في 3 جمادى الثانية 1318 / 28 شتنبر 1900.

(6) الرسالة نفسها.

المغاربة على التمسك بحق كانت تدافع عنه، ثم بذلت جهدها فيما بعد لتظهر بأنه لم يوجد على الاطلاق. واذا ما صدقناها، فانها لم تكن تحثهم على التمسك به الا تحسبا لاحتلال أجنبي. لقد نصح أوخدا السلطان بأن لا يعزب عن باله أن كل الأراضي الممتدة من افني الى رأس بوجدور تشكل جزءا من مملكته، وذلك حتى لا يتسنى لأي أحد أن يدعي أمام الرأي العام بأن هذه الأراضي خلاء بهدف الاستقرار فيها. ولكن حدث أن اسبانيا هي التي استقرت فيها فيما بعد. وفي اليوم الذي طالبها المغرب بشرح موقفها، طلبت منه ألا يتدخل فيما لا يعنيه، لأن البلاد المعنية كانت خلاء في زعمها ولم تكن ملكا لأحد.

يمكننا أن نتساءل لماذا لم تظهر اسبانيا منذ 1900 نفس الرؤية مادامت تطمع في المنطقة المعنية. لو أننا اعتبرنا التنافس القائم وقتئذ بينها وبين فرنسا، لوجدنا أن ذلك لم يكن من قبلها تصرفا طائشا. لقد كانت فرنسا قد أخذت تزحف نحو الشمال انطلاقا من السينغال والسودان. حقا لقد تخلت للاسبان عن مجموع الشاطىء الواقع جنوب بوجدور، وبعبارة أخرى عن وادي الذهب. الا أنها لم تتخل لهم عن الساقية الحمراء التي تحده شمالا، ومهما كانت الذريعة التي انتحلتها، فان السبب الحقيقي يرجع دون شك الى رغبة باريس في الاستئثار بها. لقد كانت اسبانيا تعرف أنها لم تكن قادرة وحدها على عرقلة المطامع الفرنسية. لذلك اعتمدت خطة على مرحلتين، تقوم بدءا على دفع السلطان الى المحافظة على أراضيه ضد فرنسا حتى يتأتى لها فيما بعد أن تطلب منه أن يتخلى عنها للاسبان عن رضى، متذرعة باستبدالها بافني. وعلى العكس، عندما قامت فرنسا بعد أربع سنوات، تحت ضغوط انجلترة، بالتخلي لاسبانيا عن الساقية الحمراء، فان هذه تسارعت الى تجاهل جميع حقوق السلطان، ما دامت فرنسا وانجلترة قد سمحتا لها بالضرب بها عرض الحائط. لم يعد الأمر منذئذ يتعلق بالبديل. لقد احتفظت بافني. أما بالنسبة للساقية الحمراء، فقد جعلت منها قضيتها الخاصة، فليحذر السلطان اذن من التدخل في شؤونها.

ولكن قد يقال : أية قيمة يمكن أن تنطوي عليها هذه الشهادة اذا ما كانت اسبانيا في العصر لم تأت بها الا لخدمة مصالحها، واذا ما كانت، فضلا عن ذلك، قد طعنت فيها فيما بعد ؟ انه اعتراض وجيه لو لم يكن الاستدراك نفسه قد تدخل لخدمة نفس المصالح. حيث أن المسألة قد تؤدي بالعكس — وهو ما عليه الأمر — الى اقصاء

الشاهد دون ابطال الشهادة ذاتها التي أدلى بها في البدء. لنلاحظ فضلا عن ذلك أن اسبانيا لم تكتف سنة 1900 بالادلاء بشهادتها لا غير. لقد أقامت الدليل على أنها كانت تؤمن بها، حيث أنها طلبت من السلطان بالفعل أن يتخلى لها عن الأراضي المعنية.

وفي الواقع، فان هذا هو المجال الذي ينحصر فيه بالنسبة للمؤرخ مدلول المباحثات التي أعدنا مجراها ؛ الا أن هذا لا يقلل من أهميته. فاذا كانت الوثائق الموظفة لا تستطيع أن تثبت في حد ذاتها، وبشكل مباشر، أن الأراضي المتنازع عليها كانت تابعة للسلطان، فانها تثبت على الأقل الأمور الثلاثة التالية : أولا، أن اسبانيا كانت تصرح وقتئذ بأنها تابعة له ؛ وثانيا، أنها كانت تؤمن بذلك ؛ وأخيرا، أن المغرب من جانبه كان يعتقد ذلك. والا لماذا لم يقم السلطان بعد استئذانه بالجواب بأن هذه المسألة لا تعنيه في شيء ؟ وكل هذا من شأنه أن يسلط أضواء خاصة على كل القضية. لأن المغرب كان يومئذ يؤمن بما يقوله اليوم، الا أن اسبانيا لم تعد تصرح بما كانت تعتقده وتقوله يومئذ. والانقلاب المفاجىء في موقف أحد الطرفين من شأنه أن ينزع كل ثقة من كلامه، تلك الثقة التي يضفيها على كلام الطرف الآخر موقفه الثابت.

وأن تكون أطراف أخرى قد حلت في هذا النزاع محل الاسبان، فذلك أمر لا يمكن أن يغير في شيء هذه الاضاءة.

حول تكوين الشعب المغربي (*)

من المعلوم أن جل الكتب التي تعالج جانبا من جوانب تاريخ المغرب منذ أواخر القرن الماضي، هي تآليف لمؤرخين أجانب. ولهذه الحالة عواقب لا تحمد بالنسبة الى صحة الصورة التي تفرضها هذه الكتب عن ماضي الشعب المغربي ونظمه المختلفة، على أذهان الناس اما من الخارج واما من داخل البلاد. وليس ذلك لأن الأجانب عاجزون عجزا مطلقا عن فهم الواقع المغربي حق فهمه، وانما لأن هؤلاء الأجانب لم يقبلوا غالبا على تاريخ المغرب بنية علمية خالصة. كان هذا الاقبال أيام التوسع الاستعماري، مما أثر في جميع مجهودات الاكتشاف آنذاك من أروبا الى القارات الأخرى. فكانت الجغرافية مثلا، والظروف هذه، لا تتميز عن الجاسوسية (1). أما المؤرخون فلا يهتمون بنظم بلاد كالمغرب الا للعثور على مواضع الضعف التي قد تمهد طريق الاستيلاء عليه (2). ولا يهتمون بتاريخ البلاد، المعاصر منه أو حتى القديم،

(*) النص بقلم المؤلف.

(1) أشهر مثال هو مثال دو فوكو (de FOUCAULD) الذي طاف بالمغرب سنة 1883 متنكرا في زي يهودي من أجل جمع مادة كتابه المعروف ب : ."Reconnaissance au Maroc"

(2) في مقالة حول :

"Les études berbères au Maroc et leur intérêt nord - africain",

يشيد ج لدريت دو لا شريير (J. LADREIT DE LACHARRIERE) بالرجال الذين أشرفوا على الغزو الجزائري. الا أنه يلومهم على نقطة ضعف تمكن الفرنسيون من تلافيها فيما بعد، فيقول : «انهم لم يهتموا بتمييز العناصر العرقية التي كان يتركب منها رصيص السكان المعادين... ليعاينوا فيها الصدع الذي يتوجب تعميقه من أجل تفكيك عرى الروابط بين هؤلاء السكان» : .(Renseignements Coloniaux, 1924, p. 315)

وتنم هذه العبارات عن مبدأ ما سيسمى ب «السياسة البربرية في المغرب».

الا لتبرير هذا الاستيلاء اما قبل وقوعه واما بعده.

اليكم مثلا ما جاء في كتاب يعد حجة في الموضوع : «مهما رجعنا الى ماضي افريقيا الشمالية القديم لاحظنا أنها كمصابة بعجز فطري يحول دون استقلالها...» (3).

كيف لا نستغرب مثل هذا القول ونحن في المغرب الذي عاش أزيد من عشرة قرون في الاستقلال، وكيف لا نستغربه الآن لما استرجعت افريقيا الشمالية استقلالها في جميع أجزائها. لكنها كانت خاضعة لسيطرة أجنبية لما كتبت تلك السطور والمقصود منها آنذاك هو تبرير هذه السيطرة الأجنبية كأن وجودها طبيعي ضروري مناسب لقوانين التاريخ. بما أن هذا المؤرخ وأقرانه لا يجدون حرجا في تزوير التاريخ مثل هذا التزوير للخلوص الى هذا النوع من النتائج، كيف لا نشك مبدئيا في صحة أقوالهم ؟

فما هي بالايجاز الصورة التي تروجها هذه الكتب عن ماضي المغرب ؟

نقرأ فيها (4) أن الفرق بعيد بين دولة من الدول الأروبية وبين ما يسمى بالدولة المغربية. ذلك أن الدولة الأروبية موحدة ممركزة ثابتة لأنها تمثل مصالح جميع طبقات الأمة وتسعى لخدمتها. والأمة من جهتها واعية بوحدتها موالية لحكامها. أما المخزن، الذي يمثل الدولة في المغرب، فهو جهاز طفيلي لا غير. انه فرض نفسه على الأهالي في البداية بالسيف ولا تبقى سيطرته الا بالسيف لأنه لا يستهدف الا ابقاء الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الطائفة المحدودة التي يتكون منها هذا المخزن. فمساعيه مقتصرة على ابتزاز الأموال من الأهالي بالضرائب الباهضة وأنواع المغارم. وفي مقابل ذلك، لا يقوم بأي عمل لصالح الأهالي، لا في الأشغال العمومية ولا في أمن الطرق ولا في الصحة ولا في التعليم. فكلما تمردت الجماهير لأنها لا تطيق الصبر على هذا الظلم قمعها المخزن دون أية رحمة.

على أن المخزن، مع ما يلتجيء اليه من عنف لهو ضعيف جدا في حقيقة الأمر.

---

(3) Ch. André JULIEN : "Histoire de l'Afrique du Nord", Payot, Paris, 1956, t. I, p. 49.

(4) انظر :

Eugène AUBIN : "Le Maroc d'aujourd'hui", Paris, 1904 ; Augustin BERNARD : "Le Maroc", Paris, 1921 ; Henri TERRASSE :"Histoire du Maroc", Casablanca, 1950.

من الحق أن سيطرته تمتد الى العواصم وغيرها من المدن مع السهول المحيطة بها. لكنه لم يتمكن في يوم من الأيام من تثبيت نفوذه في الجبال والنواحي النائية التي تكون ثلثي مساحة البلاد. ذلك أن تلك النواحي فيها قبائل ذوات حمية استقلالية وخواص حربية مخيفة، خصوصا وأنها مصانة بوعر جبالها. فهذه القبائل لا تزيد على أن تعترف للسلطان الذي هو رئيس المخزن، بامارة دينية. أما سلطته الدنيوية فترفضها رأسا. تمتنع عن أداء الضرائب أو الخدمة العسكرية ولا تقبل تدخل ممثلي السلطان في شؤونها الداخلية. كل واحدة منها جمهورية صغيرة مستقلة تدافع عن استقلالها ازاء المخزن كما تدافع عنه ازاء القبائل الأخرى.

ومعنى ذلك أن المغرب لم يكن أمة واحدة لها دولة موحدة وانما هو عبارة عن عنصرين مربوطين فيما بينهما وهما متباينان متنافيان. فاحدهما فقط، واسمه **بلاد المخزن** يؤدى الطاعة وله درجة معينة من التنظيم. وهو كنواة يتراكم حوله صاحبه — وهو **بلاد السيبة،** كسحابة دون كثافة. والتجاذب ما بين النواة والسحابة التي تحيط بها، تجاذب خفيف، أخف غالبا من التنافس الفاصل بينهما. وفي ذلك خطر انشقاق، بل انفراج لأن قبائل بلاد السيبة قوم فوضى، فهي في حرب دائمة ما بينها. وهي في حالة التمرد المستمر على المخزن. فعلى السلطان أن يقضي حياته في حركات متجددة لقمع هذه القبيلة أو تلك. مما يستنزف دماء الأهالي أجمعها. ولم ينقطع هذا الاضطراب منذ أيام الفينيقيين الا في مدة الاستعمار الروماني. أما انتهاؤه النهائي فلم يقع الا أيام الحماية الفرنسية في مطلع قرننا هذا.

ترى اذا أنه لم يقدر حسب هذه النظرية، الا للمستعمر الفرنسي أن ينجز ما عجز السلاطين والمغاربة أنفسهم عن انجازه. وبما أن هذه النظرية ما زالت سائدة لا في أروبا فقط بل حتى في أمريكا، نجد في الكتب الصادرة هنا وهنالك من حين الى حين حول تاريخ المغرب أن ليوطي هو الذي أصبح ضابط الكل في المغرب فوطد فيه أركان الدولة ووحد أمته. بل هو خالق المغرب.

يطول بنا الكلام لو حاولنا أن نذكر هنا كل ما عاناه المغاربة من الضرر بفضل هذه النظرية.

حسبنا الآن أن نقول باختصار إنها ساعدت الغزاة الأروبيين على الاستيلاء على

بلادهم بأن بررت هذا الاستيلاء أمام الرأي العام العالمي، ومكنت الغزاة من أن يتظاهروا بأنهم لا يتدخلون في المغرب الا للقضاء على الاضطراب الذي يسوده ويهدد حتى جيرانه في الجزائر ومن يمر طول شاطئه في المتوسط (5). هذا أولا ثم، بعد تأسيس النظام الاستعماري المتنكر تحت اسم **الحماية**، ساعدت أيضا نفس النظرية في تحويل المقاومة المشروعة التي نهضت بها القبائل الى نوع من الفتنة لا على الأجانب كما هو الحق بل على المخزن (6). اذا بفضل هذه النظرية تحول العدوان الى مهمة انسانية وتحول الاستعمار الى حماية وتحولت الحرب ضد الأهالي الى عملية تهدئة. في كل حال تحول منكر الى معروف.

ولم يزل اليوم ضرر هذه النظرية مع استرجاع استقلال البلاد منذ عشرين سنة لأنها خلفت أثرها في أذهان كثير من المغاربة. خصوصا وأنهم سمعوا ما يروج عن السيبة والفتن التي زعزعت البلاد في الفترة الأخيرة من المغرب المستقل بعد وفاة المولى الحسن بل قرأوا أن المولى الحسن نفسه قضى حياته في الحركات. ألا يؤيد ذلك ما يزعمه المؤرخون الأجانب أي أن المغرب منقسم حتما الى قسمين لا يمكن المطابقة بينها ؟ واذا كان هذا الرأي صحيحا ما عسى أن يكون مستقبل المغرب بعد استرجاع استقلاله ؟ طبعا، لا تطرح هذه الأسئلة بهذا الوضوح. لكنها كامنة في أعماق الأذهان وقد تتمخض عن عدم الثقة بالنفس وبالوطن بما يترتب على ذلك من حبس

---

(5) في خطاب ألقاه في مدينة نيم Nîmes في 3 أكتوبر 1925، صرح رئيس الوزراء الفرنسي بول بنلفي (Paul PAINLEVE) : «منذ حوالي قرن، لم تكن السفن الشراعية تجرؤ على محاداة الشواطىء المغربية دون التعرض لأعمال القرصنة ووقوع ركابها في الأسر كالعبيد في الأسواق المغربية. لقد كان المغرب منذ حوالي عشرين سنة ما يزال ممزقا الى مجموعات اقطاعية... يعمه الانحلال والفوضى... وتعشعش فيه الحروب التي كانت تتهدد بالاندلاع حتى بين الدول الأوربية». حول مسألة «القراصنة» ، انظر :

G. AYACHE : ''Société rifaine et pouvoir central marocain'', in R.H., Paris, t. CCLIV - 2 - , 1975.

(6) وهكذا فان روبر مونطاني لم يعتبر حرب الريف (1921 — 1926) مقاومة ضد الاحتلال الاسباني والفرنسي، وانما رأى فيها مشروعا شبيها بمحاولة ابن تومرت، ويتوخى احلال أسرة جديدة محل أخرى. فكانت بالتالي على حد قوله تمردا ضد السلطة المغربية، وليست كفاحا وطنيا :

''Les Berbères et le Makhzen dans le Sud marocain'', Paris, 1930, pp. 402 - 403.

التدفق وكبح التقدم والرقي.

ان هذه الحيرة التي نعاينها أو نستشفها الى يومنا هذا تدلنا على حيوية الافكار الاستعمارية مع أن الحوادث ما فتئت تكذبها وتنكرها منذ ما يقرب من نصف قرن. ذلك أن المحتلين الفرنسيين حاولوا بفضل ما يسمى **بالسياسة البربرية** أن ينتقلوا من حيز النظرية الى حيز التطبيق فاحتالوا لخلق فعلا في الجبال والنواحي النائية نوعا من قطر منفصل عن باقي المغرب (7). أي أنهم أرادوا، استفادة من التفريق، أن يخلقوا ضد المخزن ما تشير اليه نظريتهم باسم **بلاد السيبة**. ونتيجة هذه العملية معروفة عند الجميع. أي أنهم أثاروا **السيبة** فعلا لكنهم أثاروها لا على المخزن وانما عليهم، وشارك فيها أهل السهول وأهالي الجبال دون أي تمييز ما بين **بلاد المخزن وبلاد السيبة**. بل الشعور بهذا التفريق الذي يهددهم به المستعمر أصبح للمغاربة حافزا دفع بهم الى جمع كلمتهم للكفاح التحريري حتى اضطر المستعمر الى الانسحاب أمام الضربات التي يصاب بها في المدن وفي الجبال معا.

وحدة المغرب لهي أمر عاينه جيلنا وحققه ولمسه. فكيف نتمسك بعد ذلك بهذه النظرية التي تقسم البلاد الى قسمين لا يكون بينهما الا التنافر والتصادم ؟ ينبغي أن نفهم نهائيا أنها أحدثت لأغراض سياسية معينة. فليست نظرية علمية بشيء، انها جعلت من تاريخ المغرب أمرا جامدا يعيد نفسه ويشبه نفسه منذ الفينيقيين الى المولى عبد الحفيظ كالحوتة التي تخرقها الشوكة من الرأس الى الذنب (9). فعلينا جميعا أن نجتهد للتخلص من هذه النظرية أو قل من هذا الرأي المسبق لعلنا نجد أن تأريخ

---

(7) أحدث دراسة عن «السياسة البربرية» هي دراسة :

C. R. AGERON: ''La politique berbère du protectorat marocain'', in Revue d'Histoire moderne et contemporaine, Paris, t. XVIII, janv - mars, 1971.

حول نشأة الحركة الوطنية، انظر : علال الفاسي «الحركات الوطنية في المغرب العربي»، 1947، و خاصة :

Ch. A. JULIEN : ''L'Afrique du Nord en marche'', seconde édition, Paris, 1972.

(8) «من المحتمل الأكيد ان الممالك البربرية قامت على هذا النحو منذ مدة تسبق بكثير قيام الدول التي اقترن تاريخها بتاريخ قرطاج وروما. وما من شك في أن الملك كان يفرض سلطته في منطقة نفوذه المعروفة ب «بلاد المخزن»، الا أن «بلاد السيبة» كانت تجنح دائما الى التخلص من هذه السلطة :

Ch. A. JULIEN : op. cit., t. I, p.61.

المغرب فيه تطور ومراحل أدت تدريجيا بأهل البلاد الى نوع من التجمع والتكاثف والنظام بفضل دولة نشأت مبكرة جدا وظلت هي هي وان تداولتها الأيدي حتى برز هذا الشعور بالأخوة في الجماعة أو قل في الوطن الذي سجلنا التعبير عنه في ظروف الكفاح للتنصل من السيطرة الأجنبية. ولا شك في أن مثل هذا الاجتهاد يتطلب زمنا ويقتضي مشاركة باحثين متعددين ومتنوعين، أي أنه سيكون من أعباء المؤرخين الشبان الذين تخرجهم الجامعة المغربية الجديدة. لهذا لا يسعني اليوم في هذا العرض اليسير الا أن أقوم ببعض الاشارات الأولية التي تحتاج فيما بعد الى تكملة بل الى اصلاح أو تصحيح، لكنها تساعدنا باثارة المناقشة على الخروج من الورطة فنتجه أخيرا جهة سليمة.

* * *

ولكن ينبغي أن تكون الأمور واضحة، اذا قلنا انه يجب التخلي عن **نظرية السيبة** القائمة ضد المخزن، ليس المقصود من ذلك أن تبدل اللوحة السوداء التي رسمها المؤرخون الأجانب بلوحة بيضاء فيقال ان ماضي المغرب كله ضبط ونظام وانسجام. كلا. ان المغرب عرف جميع الكوارث الطبيعية كالمجاعة والوباء وجميع المصيبات البشرية من العنف والتناقضات الاجتماعية والفتن والحروب الأهلية. غير أنه لماذا نتناسى في شأن المغرب وحده أنه لم تتأسس دولة ما في أي بلاد كانت ولم تتح لها البقاء الا وهي أخمدت المقاومة التي اعترضت لها في ضمنها ؟ لماذا نعتبر ابريطانيا العظمى كمملكة موحدة مع وجود قضية **ارلاندا** وقضية **اسكتلاند** وقضية غالبا ؟ لماذا نأبى الا أن نرى في **ألمانيا وايطاليا** وحدتهما الحديثة بغض النظر عن تفريقهما مدة من القرون ؟ لماذا يفوتنا ما كان ومازال في جميع الدول والبلدان من صراع بين الطبقات، من حروب أهلية أو دينية، من اضطراب وفتنة يومية أو قل من السيبة الدائمة ؟ أما المغرب فهو وحده يلفت النظر بما عسى أن يكون في تاريخه من الفتنة والاضطراب ؟ وهذا مع أنه نشأت فيه دولة منذ مطلع القرن التاسع للميلاد ودامت، كما أسلفنا، الى يومنا هذا. هل يتصور مثل هذا الدوام لولا وجود عنصر يدفع الى التماسك والالتحام وهو أقوى أخيرا من جميع الدوافع الانشقاقية ؟

بمجرد ما طرح السؤال انقلب أمامنا المنظر فظهر الكل بألوان جديدة.

ويجدر بنا بادىء ذي بدء أن ننحي تنحية تامة فكرة كثيرا ما تكون الاشارة اليها مع ما فيها من خلاف مع الواقع المغربي وهي الفيودالية. هذه الفكرة مخالفة لأمرين : ذلك أنها لا تدخل في الحساب ما كان من ازدهار الحضارة في مدن المغرب مع أن النظام الفيودالي انعدمت فيه المدن بل اضمحلت فيه حتى المدن التي كانت موجودة قبله في الامبراطورية الرومانية. فمن هذه الجهة كان المغرب يفوق بكثير النظام الفيودالي. أما من جهة أخرى فهذه الفكرة مخطئة خطأ نقيضا في شأن **البادية المغربية** اذ بقيت هذه البادية الى مطلع القرن العشرين دون المستوى الذي كانت البادية الأروبية قد ترقت اليه أيام الفيودالية. فكان المغرب يتفوق بكثير على أروبا الفيودالية من جانب الحضارة في المدن في حين أنه يتأخر كثيرا عنها من جانب الانتاج الزراعي. ترى اذا ان ذكر الفيودالية لا يحل هنا في محله. لكن هذا التباين البعيد بين الحضارة في المدن وتخلف البادية كان في الوقت نفسه تناقض المجتمع المغربي الرئيسي. ولا شك في أن هذا التناقض الذي لم يوفق المغرب الى تذليله في يوم من الأيام كان السبب الأساسي لدونيته في الصراع الطويل الذي كان له مع أروبا.

لا يخفى عليكم أن وسائل الانتاج المستعملة في المغرب منذ أيام الرومانيين الى بداية القرن العشرين لم تتغير أو لم تكد. فهي المحراث الخشبي و«العتلة» والرحى والمعصرة والمغزل والفخار. فالهيئة الاجتماعية المترتبة على مثل هذه الوسائل هي القبيلة. والقبيلة لهي جماعة أصيلة يجمع بين أعضائها الاعتقاد بأنهم كلهم سلالة جد واحد. مما يميز قبيلتهم يفصلها من القبائل المجاورة. والقبيلة لا تستهلك بالجملة الا ما نتج من أرضها وماشيتها وغابتها. وهي قادرة على قبض أزمة أمورها الداخلية. فلها نوع من الاكتفاء الذاتي. مما لا يدفع بالقبائل المختلفة ــ على الأقل في البداية ــ الى التقارب مع بعضها فالتجمع لتأسيس دولة يكون لها الحكم عليها جميعا : هذه هي الحالة القديمة قبل الفتح الاسلامي.

أما الفتح فهو الذي أحدث التطور من الخارج بأنه ضم البلد كله الى شبكة واسعة من الطرق التجارية تربط ما بين القارات المعروفة آنذاك. فالتجار الذين يمرون بتراب القبائل أو يقتربون اليه أيقظوا تلك القبائل من سباتها المزمن. ولصالح التجارة، لسد حاجتها وضبط الأمن في الطرق أنشئت ادارة تتجاوز اطار القبيلة ويكون مصدرها خارج القبيلة. فكانت هذه الادارة على أول عهدها ادارة الخلفاء كما هو شأن البلاد

الاسلامية بأسرها. لأن المغرب اقليم من أقاليم الامبراطورية الاسلامية. لكن هذا الاقليم بعيد من المركز، وله بنية جغرافية متميزة تفصله عن الكل، كما له موقع ممتاز بمفرق الطرق البرية والبحرية الواصلة للقارة الافريقية بأروبا الغربية. فما لبث أن أظهر شخصيته فانعتق واستقل. في فجر القرن التاسع الميلادي أسست مملكة مغربية. ووفرة المعامل التي تضرب فيها العملة الفضية منذ تلك الأيام وعدد المناجم التي تزودها بالمعدن يشهدان على أن هذه المملكة الجديدة لم تعد تكون مرحلة من المراحل، لا تزيد البضائع على أن تمر بها، بل كانت قد أصبحت مركزا نشيطا للمعاملة التجارية (9).

على أن المولى ادريس، مؤسسها، مازال غريبا حديث العهد بالمغرب فهو وان كان منفيا، ما زال يمثل في المغرب كثمرة من ثمرات الامبراطورية العربية. فاذا ببعض القبائل القاطنة بالمغرب على ممرات مهمة اهتمت بالتجارة وتمولت وتقوت الى حد أن تسول لها نفسها أن تطلب الحكم لنفسها. وفعلا سنرى طول مدة خمسة قرون تقريبا ثلاث قبائل كبيرة تتداول جهاز الدولة.

لا شك أن مثل هذه الدولة التي نشأت عن التجارة وترتبت عليها، لا تكون فيها الأرباح والمراتب والمناصب غالبا الا لأعضاء القبيلة السائدة ومن ساعدوها في الحكم من الجيش والموظفين والعلماء ومن شاركوها في الأعمال التجارية من التجار والصناع، أو بعبارة أخرى وبالجملة، أهالي المدن التي نشأت هي الأخرى من التجارة. أما القبائل البعيدة عن تلك المدن، الواقعة بمعزل من التيارات التجارية، فما عسى أن يكون قبولها لمثل هذا النظام الذي لا تفهمه والذي فعلا لم ينشأ لفائدتها ؟ كثيرا ما كان هذا القبول بقليل من الترحيب لأنها تشعر بخضوعها ولا ترى بوضوح ما يعود عليها من الفوائد في المقابل. فكان نفورها أو رفضها هو ما أنتج في تاريخ المغرب نزاعات

---

(9) انظر :

Daniel EUSTACHE : "Les ateliers monétaires du Maroc", in H.T., V. XI, 1970, pp. 95 - 102.

لقد تمكن المؤلف من اثبات وجود 51 معملا نقديا في المغرب في غضون تاريخ هذا البلد، من بينها 21 معملا كانت جاهزة منذ عهد الادارسة، حكام المغرب الأوائل. انظر كذلك :

Bernard ROSENBERGER : "Tamedoult, cité minière et caravanière pré-saharienne, IXème, XIVème siècles", in H.T., v. XI, 1970, pp. 103 - 139.

متعددة لم تخل في بعض الأحيان من العنف والالتحام. ولكن مع ما كان من المؤلم في هذه النزاعات الدامية، الأهم فيها من وجهة نظر التاريخ العام، أنها انتهت دائما باستسلام القبائل للسلطة المركزية التي أصبحت بعدها أكثر رسوخا. هذا شأن الدولة المغربية أيام المولى اسماعيل الذي ضرب كثيرا من رقاب أهالي القبائل كما هو شأن الدولة الفرنسية في نفس الزمن أيام لويس الرابع عشر الذي شنق ألوفا من الفلاحين الى أغصان الأشجار.

ولكن إيانا أن نقتصر على هذا التعليل لتفسير تكوين السلطة المركزية كما هي عادة المؤرخين الذين يعترفون بوجود دولة مغربية. من الحق أن الرواة سجلوا قبل كل شيء الحركات الموجهة ضد هذه القبيلة أو تلك. لكن ذلك من عادة الرواة القدماء. فهل من المعقول أن نغتر بهم ؟ فلنقم باحصاء تلك الحركات من جهة واحصاء القبائل المتعددة القاطنة في مختلف أنحاء المغرب. نرى بالمقارنة أن الأغلبية الساحقة من سكان البوادي لم يروا ولو مرة واحدة مدة أجيال جنديا واحدا من جنود السلطان. ولا يخفى من جهة أخرى أن القوة أو القهر البحت، لا أثر ثابت له الا اذا جاء تتويجا أو تكملة لما تمخضت عنه عوامل أخرى لم يتنبه لها الرواة لأنها باطنة خفية. وهذه العوامل الساعية لاندماج أجزاء البلاد وانضمامها الى بعضها بعض موجودة في المغرب. قد تختلف هذه العوامل الى حد ما عن العوامل التي أثرت في تكوين المجتمع الأروبي ولهذا تستحق مزيدا من العناية.

فلنذكر أولا العامل الديني وامتزاجه بالظروف الاجتماعية الخاصة بالمغرب. ما بين القرن التاسع والثاني عشر للميلاد ظهرت في المغرب ثلاث دول ــ **الادارسة والمرابطون والموحدون** ــ وكلها تبوأت الحكم متظاهرة بأن هدفها هو نشر دين الاسلام أو اصلاح ما فسد منه عند الناس. وكان أتباع مؤسسي تلك الدول قليلين جدا في أول الأمر. لكن الايمان يجعل منهم بنيانا يشد بعضه ببعض فيكونون فيلقا باهرا تفتتن به لأول وهلة الأهالي التي تتعرض له. ويستنتج من فوزهم السريع أنهم يخوضون بعض المعارك حينا لكنهم يستميلون أحيانا قلوب الناس بجاذبيتهم القاهرة. فكان انتصارهم روحيا أكثر منه ماديا. وبمجرد ما أسلمت قبيلة ما، أو تابت الى الله، وجدت مكانتها في الجماعة الجديدة. ولا تسقط بشيء الى منزلة المغلوب على أمرهم بل تدعى الى أن تكون شريكة في الانتصار. من الحق أنها لا تزيد على أن تكون شريكة

تابعة للقبيلة صاحبة السيادة. على أنها ما زالت بعد الفتح تملك أراضيها كما كانت تملكها قبل الفتح، وما زال أعضاؤها أحرارا شرعا وفعلا. وهذا هو الفارق الأساسي ما بين المغرب وأروبا الفيودالية. ما عدا بعض الاستثناءات الوقتية والجهوية، لا توجد في المغرب لا ضيع السادة الفيوداليين ولا أملاك الكنيسة ولا أملاك التاج فلا وجود به لا للعبيد ولا للاقنان المربوطين بأرض الضيعة. لا تقتضي الدولة من القبيلة الا الأعشار الشرعية. فهي يسيرة جدا بالنسبة الى الضرائب المختلفة التي تثقل عاتق الفلاح الأروبي. وزيادة على ذلك لا تخلو هذه الأعشار مما يبررها. وهذا التبرير هو وجود مشروع جماعي تشترك فيه جميع القبائل.

طول فترة تنيف على ثلاثة قرون كان هذا المشروع عبارة عن حرب خاضها المغاربة منتصرين مليا في تراب الأندلس أي في الخارج. كانت هذه الحرب مربحة جدا وكان المجال فيها مفتوحا للجميع وليس مقصورا كما هو الشأن بأروبا على طائفة محدودة من فرسان النبلاء. كان يستنفر من كل قبيلة فلاحون أحرار. وحينما يرجعون الى قبيلتهم بعدما شاركوا في المعارك يأتونها بما حق لهم شرعيا أن يحوزوه من حصة من الفيء. زد على هذا أن هؤلاء الغزاة متيقنون أنهم مجاهدون في سبيل الله لحماية دار الاسلام الذي يهدده المسيحيون فتفهم كيف أن المكاسب الدنيوية تمتزج بالمثل العليا والأبعاد الدينية للسعي في جمع شتات القبائل وانخراطها في سلك القبيلة السائدة، ولو لم تلتجىء هذه الى العنف لذلك. مما آل الى توحيد سياسي — أقول سياسي فقط — الذي عبر عنه التوحيد الديني بابادة جميع الشيع والبدع التي كانت منتشرة حية من قبل. من تلك الأيام صار السلطان «أمير المسلمين» «فأمير المؤمنين». هذا اللقب الجديد في المغرب يدلنا على النفوذ الروحي الذي اكتسبه السلطان من جهة وعلى الوحدة الدينية التي وصل اليها المغاربة. فلنلاحظ أن المؤرخين أنفسهم اضطروا الى الاعتراف بهذا النفوذ الروحي وهذه الوحدة الدينية منذ أيام المرابطين الى يومنا هذا. هل من المعقول اذا أن نمتنع عن الاعتراف في الوقت نفسه بالواقع السياسي الملموس الذي يتراءى وراء هذا النفوذ وهذه الوحدة : أي أن السلطان كان له منذ تلك الأيام نفوذ سياسي أيضا. أما القبائل فأحدثت بينها عرى سياسية لا تربط بينها مباشرة طبعا وانما تربط بينها بواسطة السلطان، أو قل انها تتمثل في شخصية السلطان.

أما بعد ذلك فاستعمل نفوذ السلطان الروحي فالسياسي لتدعيم الوحدة السياسية

كما ساعدت الوحدة السياسية على توطيد نفوذ السلطان. وكان ذلك يتم طبعا باستعمال القوة تارة. ولكنه يتم أيضا بالاستغناء عنها تارة أخرى خصوصا حينما يتدخل السلطان للمصالحة بين القبائل المتخاصمة.

ذلك أن القبائل كان لها نظام لضبط السلام فيما بينها وهو نظام الأحلاف الجماعية. وكان هذا النظام صالحا الى حد ما اذ أنه ما زال موجودا الى القرن العشرين. لكنه يصيبه العجز في بعض المخالفات الشديدة. فلا بأس أن تتدخل في هذه المناسبات قوة عليا تفرض حكمها على الخصمين. فلما انضمت القبائل في الجماعة أصبح السلطان هو الذي يمثل هذه القوة العليا التي تستنجد بها القبائل أو تتدخل من عنديتها للقيام بهذه المهمة. وهذه الوضعية التي لا غنى عنها للقبائل تؤدى الى نتيجة مزدوجة : انها تبدى للقبائل فائدة وجود الدولة لضبط السلام فيما بينها، مما يؤيد نفوذ السلطان السياسي. أما السلطان فانه يغتنم فرصة تدخله لفصل الخصومة ليترك في عين المكان من ينوب عنه باستمرار مما يؤيد سلطته الادارية. فكانت القبائل تجيبه للغزوات في الخارج للحصول على الفيء من جهة وللدفاع عن الدين من جهة أخرى. أما الآن فضبط السلام داخل البلاد وتوطيد السلطة السياسية والادارية جعلت من القبائل أداة أكثر انقيادا في يد السلطان لنفس الغزوات.

ذلك أن دولة نشأت على أساس التجارة كما هو شأن الدولة المغربية أنذاك، لابد لها أن تمتد أكثر فأكثر طول الطرق التجارية التي أسست هي في مفرقها. وترى فعلا أن المغرب أصبح منذ القرن الحادي عشر الميلادي جسم امبراطورية شاسعة ذات جوارح تمتد الى الجنوب والشمال والشرق نحو السودان وأروبا والمشرق الاسلامي. كانت هذه أوج أيامه. فخلال مدة تنيف على ثلاثة قرون كانت المراكب والقوافل تأتي المغرب من كل تلك الآفاق بالذهب والملح والعنبر والفرو والرقيق والحرير والتوابل والجوهر والكتان والأدوات الحديدية ثم تذهب منه الى جهات مختلفة بنفس هذه البضائع لتوزيعها توزيعا جديدا بعدما أضيف اليها ما تنتجه أراضي البلاد أو مناجمه أو معامله من النحاس والفضة والحبوب والزيت والجلد والمرجان في حالة المواد الخام أو في حالة البضائع المصنوعة. وفي الحين الذي كانت فيه مدن أروبا، العتيقة منها والجديدة تستحق أن تسمى قرى أكثر منها مدناً، ظهرت في المغرب عواصم باهرة يمكننا أن نعاين الى يومنا هذا ــ كما هو شأن فاس ــ ضخامتها وبهاءها. مع انخفاض مستوى

وسائل الانتاج وبفضل استعمالها بالكثرة، وفق المغاربة الى انشاء آثار ممتازة كالأسوار والقنوات لتوزيع الماء في المدن والقصور والمساجد العظيمة. زيادة على البضائع كانت تجلب الى البلاد حتى التقنيات والافكار فتثمر في عين المكان. كانت أفواج من الصناع تنتج منتجات مشهورة اما للاستهلاك المحلي واما للتصدير. كان التفكير حيا وخصبا. لا ننس أن حاضرة مراكش هي المكان الذي استوطنه وفكر فيه ابن رشد. انه وارث أرسططليس من جهة وهو من جهة أخرى رائد مقدام حتى أصبحت أفكاره الجديدة خميرة الفكر الأروبي الى أيام النهضة الكبيرة.

ما أعجب التناقض ما بين هذا التقدم الحضري والتخلف الذي ما زال يسود البوادي المغربية في الوقت نفسه. ولكن سر هذا التناقض أن المدينة ليست في المغرب نتيجة تطور داخلي وانما هي نتيجة التجارة التي فاجأته من الخارج. فلذلك لا تمثل المدينة من جهة والبادية من جهة أخرى درجتين من درجات حضارة مشتركة بل تمثل كل من البادية والمدينة نموذجا لحضارتين اثنتين متباينتين كما هو اليوم شأن خبأ البدو الذي يجانبه جهاز اخراج النفط، فلا علاقة بين هاتين الحضارتين مع جوارهما. فلتفهم أن في ذلك أخيرا ما أصبح سبب عجز المغرب ازاء التدفق الأروبي فيما بعد. لم تجد الدولة المغربية التجارية في ريفها ما وجدته في ريفها أروبا المتطورة.

* * *

على أن المغرب، وان كان قد انطلق متأخرا في هذه المسابقة التي ستقضي فيها بالانتصار البنية الريفية التحتانية فانه كان قد تقدم شيئا ما. كان المجتمع القبلي جامدا طول القرون فيما يظهر. أما في الواقع كان يتغير تغييرا غير ملموس لأنه خفيف بطيء لكنه تغيير. ذلك أن التجارة البعيدة المدى تجذب حتما البضائع والأيدي الى مجرى تيارها. سلف لنا أن قبيلة ــ وهي اللمتونة ــ تبوأت في الحكم منذ القرن الحادي عشر. مما يدلنا على أن القلوب تتوق الى الأرباح التجارية حتى في البادية منذ تلك الازمنة. ومن جهة أخرى يخبرنا البكرى ــ وهو معاصر لهذه الفترة ــ أن التجارة كانت تتسرب بعيدا حتى في الجبال حيث تحدث نشاطا صناعيا يسيرا (10). لكن

(10) انظر :

Jean Michel LESSARD : ''Sijilmassa, la ville et ses relations commerciales au XIème siècle d'après El - Bekri'', in H.T., v. V, 1969, pp. 5 - 36.

المدن هي التي أصبحت المراكز الرئيسية لهذا الاجتذاب. لتوفير قوت تلك المدن وتزويدها بالفحم وتزويد صناعها بالجلد والصوف والخشب والنحاس ولوازم البناء كان على أهالي الريف القريب والبعيد أن يستخرجوا من حقولهم ما يفوق حاجتهم الخاصة بهم أو يتحولوا الى حطابين أو فحامين أو عمال المناجم. فيأتيهم من المدينة مقابلته أدوات ومنتجات مختلفة. ثم ما هو أصل التجار والصناع الذين يكونون أغلبية أهل المدن ما عدا أقلية العرب والاندلس الا البادية فالقبائل ؟

ترى اذا أنه ينبغي أن نصحح الى حد ما ما قلناه آنفا من أن حضارة المدن وحضارة الريف لا علاقة بينهما. ذلك أنهما تتقاربان بمرور الزمن فتنشأ بينهما روابط مادية وبشرية تمحو الى حد ما الحدود بينهما. من الحق أنه كانت عوامل أخرى تسعى في الوقت نفسه لكنها مناقضة لعوامل التقارب. ذلك أن المعاملة التجارية لا تكون طبعا على قدم المساواة العادلة بين الطرفين اذ أهل المدينة يستفيدون من تنظيمهم ومهارتهم لترجيح كفة الميزان لصالحهم وعلى حساب أهل الريف الذين هم مشتتون عديمو الخبرة التجارية. هذا الاستغلال الخفي هو الذي يفسر لنا هذا الغضب المزمن الذي يغلي في صدور أهل البادية على سكان المدن فتجابهه المدن ببناء الأسوار المحيطة بها. وكثيرا ما كانت القبائل تثور على أهل المدينة فتضرب عليها الحصار. فحينذاك يوجه السلطان اما حاكما للفصل بين الفريقين واما جيشا للحيلولة بينهما. على كل حال ومهما كانت الطريقة، لابد من الوصول الى الصلح لأن حاجة الفريقين الى بعضهما بعض كانت قد أصبحت أكثر الحاحا من تناقضهما.

تلخيصا لما رأيناه الى الآن نقول : ان السلاطين استطاعوا في مرحلة أولى أن يجمعوا القبائل لشن الغزوات تحت راية الاسلام فاجتهدوا بجهاز الدولة لاتاحة البقاء لهذه الوحدة الأولية التي لم تتحقق الا على الميدان السياسي. لكن الدولة الموحدة كونت اطارا لتنمية النشاط التجاري وازدهار الاقتصاد بصفة عامة. مما أحدث شبكة من المصالح الاقتصادية التي أصبحت القبائل محبوسة بها. فظهرت بذلك بوادر وحدة جديدة تكون أكثر رسوخا من الوحدة الأولية السياسية وهي الوحدة الاقتصادية. من الحق أن هذا الاندماج الاقتصادي كان بطيئا جدا. بل لا يؤدي بالمرة الى احداث وحدة شاملة وانما يؤدي الى وحدات جهوية حول العواصم التي قد تتنافس فيما بينها، بل تميل أحيانا الى الاستقلال والانفصال. ولكن، رغم ذلك، كانت نتائج هذا

الاندماج تتراكم منذ الفتح الاسلامي ولن يقف تراكمها كليا حتى بعد استيلاء البرتغاليين على سبتة بعد الفتح بسبعة قرون. يشهد على ذلك كل من البكرى والادريسي وليون الافريقي كما يشهد على ذلك توسيع النواحي التي تستعمل فيها اللغة العربية (11). ذلك أن التدين بدين الاسلام عبر عن الوحدة السياسية بمجرد ما كانت هذه الوحدة. لكن لغة الأجداد البربرية الأصيلة لم تتراجع ولم تتنازل أمام لغة التجار، أي العربية، الا بمقدار ما تنشأ وتسود الروابط الاقتصادية الجديدة.

وقد لا نكون مخطئين ان قلنا ان الأساس الاقتصادي لنوع جديد من الوحدة كان قد ظهر منذ القرن الثاني عشر للميلاد. والا كيف نفهم أن الامبراطورية المغربية لم تنهر وما رجعت القبائل الى تشتتها حينما انهارت دولة المرابطين مؤسسة هذه الامبراطورية ؟ عوضا عن مثل هذه الانهيار، لم يزد الأمر على أن الحكم حول من قبيلة الى قبيلة أخرى والامبراطورية لم يزدها هذا التحويل الا قوة وازدهارا. أضف الى هذا أن السادة الجدد ـــ أي الموحدين ـــ هم أيضا من القبائل المغربية، فابقاء وتوطيد الامبراطورية الموحدة لم يكن الا نتيجة قوة داخلية مغربية. وحتى في المستقبل سيكون دائما ابقاء المملكة أو تجددها على هذا المنوال. وفي ذلك دليل وحجة.

* * *

كانت اذا هذه الامبراطورية موحدة مزدهرة وقوية، قادرة في أول أمرها على أن تجابه المسيحيين في الجهاد فتوقفهم، بل قادرة على ان تعلمهم الفنون والفلسفة. ومع ذلك تراها منذ بداية القرن الثالث عشر للميلاد كأنها تلهث لهثا فاذا بها تقف بل تتراجع ولا محالة أمام اندفاع المسيحيين الذين يسترجعون بلاد الأندلس قبل أن يشرعوا في الهجوم على المغرب نفسه. وهذا لأن النمو الاقتصادي المتدفق الذي شاهدناه فيها لم يؤد بها الى نفس النتائج التي أدى اليها بأروبا في الوقت نفسه. وما هي أسباب هذا الخلاف الغريب ما بين تطور المغرب وتطور أروبا مع تقدم المغرب على صاحبتها في بداية المسابقة ؟ لم يتساءل عنها المؤرخون حق التساؤل الى الآن. فوددت لو أمكنني أن

(11) انظر : محمد المنوني «ظهور العناصر التكوينية للشعور الوطني المغربي على عهدي بني مرين وبني وطاس» :

H. T., v. IX, 1968, pp. 219 - 228.

أحدثكم عما أراه في ذلك. ولكن من المستحيل أن يدخل التاريخ كله في محاضرة واحدة. فعلينا أن نقتصر اليوم على ملاحظة واحدة وهي أن أروبا كان تطورها منذ القرن الحادي عشر والثاني عشر على أساس نمو الفلاحة من جهة والثورة الصناعية الأولى من جهة أخرى خصوصا نشوء صناعة الحديد. أو بعبارة أخرى كان هذا التطور على أساس تنمية الانتاج التي لابد أن تسفر عن نمو التجارة بدورها. أما المغرب فكانت فيه الأسبقية للتجارة فلم يتبع نموها نمو الانتاج الزراعي والصناعي أو قل انه لم يتبع الا من بعيد. ونتيجة ذلك أن تناسب القوى انقلب شيئا فشيئا على حساب المغرب.

لم يظهر هذا الانقلاب فورا. ذلك أن أروبا النشيطة ما زالت في حاجة الى كثير من البضائع التي يخولها لها تجار المغرب. مما أبقى ازدهار المغرب الى مطلع القرن الخامس عشر مع ما كان قد أصابه من ضعف آنذاك. لكن المغرب كان يصدر المواد الخام قبل كل شيء. بيد أنه يستورد من أروبا المنسوجات والمصنوعات من الحديد، أي أن اقتصاده أصبح منذ تلك الأيام في تبعية اقتصاد أروبا. ومما زاد من هذه التبعية أن الأروبيين صاروا يحتكرون وسائل النقل البحري. مما يجعل التاجر الأروبي في حالة سيد السوق وقت البيع والشراء. فلم يعد بعيدا الوقت الذي سينزل غزاة قشتالة لتخريب مدينة تطوان وينزل البرتغاليون للاستيلاء على سبتة، الميناء الكبير المتصل بأروبا. بعد أن كان المغرب يبسط سلطته على موانيء أروبا الأمامية، آن الابان الذي تتقدم فيه أروبا الى دياره لتنتزع من يده منافع تجارته. وفعلا عرفت جميع مراسي المغرب تقريبا مصير سبتة خلال القرن الخامس عشر. بل وصل البرتغاليون بعد ذلك الى خليج غينيا فحولوا الى طريق البحر جزءا متزايدا من تجارة القوافل الصحراوية (12). فأصبح المغاربة في حالة المحبوسين في حدود بلادهم. ففلت من أيديهم جل التجارة البعيدة المدى التي كانت تمر بترابهم. أما انتاج بلادهم فلا يمكنهم تصديره الا بواسطة البرتغاليين أو الاسبانيين الخانقة. فيدفعون كثيرا ولا يأخذون مقابله الا القليل اليسير. تقلص مفاجيء شديد لتجارتهم التقليدية ثم فقدان مستمر لمادته الحية لعدم مساواة القيمة في المبادلة، كيف لا يكون مكتوبا بذلك منحني انحطاطهم ؟

---

(12) انظر :

Robert RICARD : "Le commerce de Berbérie et l'organisation économique de l'Empire portugais au XVIème siècle", in Annales de l'Institut d'études orientales, Faculté d'Alger, II, 1936.

خصوصا وأن التجارة ليست وحدها موضوع النزاع. انظر ما رواه البرتغاليون أنفسهم (13) عن التخريب والنهب والسلب والقتل الذي يقومون به في الغزوات التي يشنونها من قواعدهم في الموانيء تفهم أن وجود الشعب المغربي أصبح هو أيضا مهددا. كان من المتوقع اذا أن يصير المغاربة نفس المصير المحزن الذي عرفه آنذاك أهالي القارة الأمريكية الذين أبادهم الاسبانيون، لولا أن الوحدة التي رأينا كيف أنها نشأت ونضجت منذ ستة قرون حتى اذا بلغت درجة كافية من الكثافة ومن الوعي بالنفس مكنتهم من أن يجابهوا برد فعل جماعي الضربات التي لا تصيب في أول الأمر الا البعض منهم. وفعلا كانت من قبل القبيلة السائدة هي التي تأخذ على عاتقها أن تجمع القبائل لتوحيد الأمة. أما الآن فكان عكس ذلك. اذ أن السلاطين من بني مرين الأخيرين وأعقابهم من بني وطاس أصبحوا يتراخون في رد ضربات البرتغاليين فلم يبرز انعكاس الوحدة الا من أعماق القبائل. كما كانت أيضا العادة في الماضي أن تبرز قبيلة من بين القبائل فتفرض نفسها على الجميع. أما الآن نهض الجميع نهضة واحدة في سبيل قضية لابد أن نسميها وطنية الا اذا اقترح لنا أحد تسمية أكثر مناسبة. أما أنا فلا أعرفها.

قد يقول بعضهم ان دعاة هذه القضية، وخصوصا منهم محمد الجزولي ومن خلفه جاهروا على رؤوس الملا بأنهم مجاهدون في سبيل دين الاسلام. طبعا. ولكن أليس الاسلام الذي كان منذ البداية ما يعبر عن وحدة القبائل السياسية. فهل من المعقول ــ ولو خطر ذلك بباله ــ أن يستغني الجزولي عن صلة الوصل هذه خصوصا والمغيرون الأجانب يرفعون ضد المغاربة شعار الصليب ؟ فلننتبه من جهة أخرى أن الطريقة الشادلية التي كان الجزولي شيخها لم تكن الطريقة الوحيدة. بل كانت طرق أخرى لا تكون أقل منها ايمانا ولا عبادة. منها القادرية مثلا. ومع ذلك لا تدعو للجهاد. أنظر أيضا الى أن الدفاع ــ أو قل ان شئت الجهاد ــ بدأ ضد البرتغاليين لكنه أصبح فيما بعد متوجها ضد الأتراك أيضا مع أنهم مسلمون. بل كان الجهاد ضد الأتراك المسلمين بمساعدة الاسبانيين المشركين. ما أعجب هذا الجهاد !

---

(13) انظر :

Vasco de CARVALHO : "La domination portugaise au Maroc" ; Damiao de GOIS : "Les Portugais au Maroc de 1495 à 1521".

من المعقول اذا أن نستنتج من هذا كله أن الدفاع كان دينيا قالبا لكنه سياسي بل وطني قلبا.

وانظر أيضا الى أن السعديين لم يتبوأوا الحكم آنذاك كرؤساء قبيلة من القبائل ساندتهم لذلك وانما بويع لهم لأنهم من سلالة النبي. فهل نقول ان المغاربة لم يكتشفوا وجود هذه السلالة بين أظهرهم بيد أنها موجودة منذ قرون ؟ كلا. إنهم اختاروا هؤلاء الرؤساء الجدد لا بالنسبة الى انتمائهم الى قبيلة ما وانما لانتمائهم الى سلالة النبي أي بالنسبة الى الاسلام لا غير، لأن الاسلام الذي تشترك فيه جميع القبائل هو أوسع الأسس لاقامة الدولة القوية التي لابد منها لمعركة دون رحمة كما هو شأن الحرب ضد البرتغاليين. فظهور سلاطين جدد من الشرفاء ـــ أي السعديين أولا ثم العلويين ـــ دليل على خطوة كبيرة قطعها المغاربة في توحيد أمتهم لأنهم أصبحوا يشعرون شعورا أكثر وضوحا بانتمائهم الى وحدة تتجاوز بكثير حدود القبيلة.

هكذا قدر للمغاربة أن يتوقوا الخطر العظيم الذي أصبحوا عرضة له بالزيادة في التماسك والالتحام. من الحق أن هذا التماسك وهذا الالتحام ما زالا دون درجة الكمال بكثير. ذلك أن التناسب ما بين الطوائف الاجتماعية لم يتغير بشيء. ما زال عدم المساواة ثابتا ما بين المدن والريف بسبب المعاملة التجارية التي قلنا انها تكون على حساب سكان الريف، وبسبب الضرائب أيضا التي تجبى منهم دون أهل المدن تقريبا. وكان الكساد الذي تعاينه التجارة بسبب الضغط الأوربي قد أصبح مانعا يعرقل الاندماج الاقتصادي الذي يتحقق شيئا فشيئا منذ الفتح الاسلامي ـــ مما يسعى في ابقاء القبيلة كهيئة اجتماعية واطار للحياة السياسية ـــ فالعلاقات ما بين القبائل ما زالت تثير مشاكل، كما لم يزل التناقض بين المدن والريف يثير مشاكل. بل هذا التناقض الأخير هو الذي ظل الى النهاية موضع الضعف الرئيسي في هيئة المغرب وجهازه بما أدى اليه من الاصطدامات العنيفة. هذا كله صحيح لا يشك فيه. ولكن كانت هذه الهيئة المغربية قادرة مع عجزها هذا على أن توقف المغيرين. فحصرتهم في الموانىء في مرحلة أولى ثم طردتهم بعد صراع دام مائة وخمسين سنة من شاطىء المحيط الأطلسي على الأقل. لا ننسى أن التراب المغربي فقد فيه البرتغال وجوده كدولة لمدة تناهز قرنا بعد انهزام جيشه في معركة وادي المخازن الشهيرة. بل ظهر في بعض الفترات، أيام أحمد الذهبي، مثلا أو أيام المولى اسماعيل، كأن هذه الهيئة المغربية قادرة على استئناف

تقدمها لاستدراك تخلفها عن أروبا. لكن هذا الرأي طبعا انما هو وهمي. اذ من المستحيل أن يبلغ الأمر هذا الحد. بين المغرب الذي كان انتاجه متوقفا وانصرفت عنه التيارات التجارية القديمة وبين الدول الأوروبية التي ما فتئت تنمو وتزدهر في جميع الميادين لم يزد التباين الا تعمقا. فلتحرير الموانىء مثلا ـــ ولا يمثل ذلك الا الخطوة الأولى الى الانبعاث ـــ كان السلاطين محتاجين الى مدافع والى وحدات بحرية فلابد لهم منذ تلك الأيام من استحضار المهندسين من أروبا لصنع المدافع أو استيرادها بذاتها كما هم مضطرون الى استيراد القلاع والمخاطف والحبال بل خشب الألواح والسواري. فاستنزفوا بذلك أموالهم ولم يوفقوا الى التنصل النهائي من الخناق. كان سيدي محمد بن عبد الله قد حرر الجديدة. أما مليلية فكان عليه أن يوقف الحصار الذي كان قد ضرب عليها سنة 1774. فتجلى في هذا التاريخ فشل مشروع تحريري استغرق قرونا اذ بقيت في أيدي الاسبانيين المنافذ المطلة على المتوسط وخصوصا منها سبتة.

نعم. لم يوفق المغاربة الى التحرير النهائي. لكن لم يوفق البرتغاليون والاسبانيون وغيرهم من جهتهم الى اخضاعهم. فهم من الشعوب القليلة التي ما زالت مستقلة بل ما زالت في قيد الحياة في عالم مطلع القرن التاسع عشر مع وجود علاقات متينة عريقة مع الأروبيين. وهذا لا يرجع الا الى تطور أمتهم التاريخي كما حاولنا أن نصفه. طبعا لم يكن المغرب آنذاك مشبها لدولة عصرية. كانت فيه أسباب الانتاج على مستوى منخفض. فيترتب على ذلك التقسيم الى قبائل متعددة مما حال دون ادماج الأجزاء الى بعضها بعض. ومع ذلك كان قد حدث فيه بفضل التجارة نوع من الوحدة بفضل الدولة التي نشأت على أساس هذه التجارة فجمعت القبائل تحت راية دين واحد، فأشركتها في غزواتها الخارجية، ثم حبستها في شبكة من المصالح الاقتصادية وربطتها نهائيا بالعواصم التجارية.

فاذا بالبرتغاليين والاسبانيين يغيرون على البلاد. وبما أن احتلالهم أدى بالتجارة الى الافلاس فانه أوقف الاندماج الاقتصادي الذي كان قد بدأ وهو في طور التكوين.

ولكن، بما أن هذا الاحتلال يهدد حياة أناس تعودوا المشاركة في مصير واحد فيثير فيهم غريزة البقاء فانه أحدث تماسكا جديدا في هذه الوحدة التي كانت من قبل مترتبة

على وجود الدولة فقط. ان أربعة قرون من الجهاد ضد المغيرين المسيحيين لهي أمر له تأثير يعتبر لنصب في قلوب قبائل مسلمة شعور الولاء نحو رئيسها المشترك، أي السلطان، الذي بايعت له بالامارة. له تأثيره أيضا لتكييف عقلية جماعية تحدد نفسها كأنها مضادة لعقلية المغيرين. وله تأثيره أخيرا لتوطيد في الأذهان فكرة التضامن كواجب مقدس. وفعلا ترى أن الوثائق تبرز هذه العواطف ـــ أي الولاء والقرابة والتضامن ـــ كلما أصبحت سيادة البلاد في خطر (14).

نعم. كان على المغرب أن يخضع أخيرا لاستعمار الدول الأروبية القوية. لكنه كان آخر البلاد في العالم تقريبا الذي خضع له ولم يتم اخضاعه بعد صراع عنيف طويل، حتى خاض من جديد معركة التحرير فاسترجع استقلاله في الظروف التي أشرنا اليها في البداية.

كيف لا يكون الحاضر نتيجة للماضي ؟

(14) انظر : جرمان عياش «الشعور الوطني.. ».

حول الاصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر (*)

إن مسألة الاصلاح أصبحت اليوم مسألة عالمية. انها عالمية لأن جميع الدول، ضعيفة كانت أو عظيمة، متقدمة أو متأخرة، تواجه يوميا ضرورة تغيير نظمها وتوجيه نشاطها طبقا للتحولات السريعة المستمرة الطارئة داخلها وخارجها. فمنها التي أنجزت اصلاحات شاملة ثورية فقويت بعد ضعفها وتقدمت بل تصدرت بعد تخلفها. ومنها التي اقتصرت على اصلاحات جزئية تدريجية لكنها لا ترضي كثيرا من مواطنيها لما يجدون فيها من النقص. ومنها التي تتمسك بنظمها في حين أن البعض من مواطنيها يدعون الى تغييرها. ومنها التي يدعو فيها الجميع الى الاصلاح لكن الاصلاح فيها لا يخرج من حيز الكلام الى حيز الانجاز.

أما المغرب فانه يخضع بدوره طبعا لهذا القانون، والمشكلة الأساسية التي تستدعيه الى التفكير في الاصلاح هي الآن عجز انتاجه عن مواجهة نمو الاستهلاك فيه بما يترتب على ذلك من الاقتراض من الخارج وخطر السقوط تحت سيطرة أرباب الديون الرأسماليين المقرضين أو قل خطر اعادة سقوطه تحت نير الاستعمار وان تغير اليوم وجه الاستعمار. فالوقاية اذن انما هي في الاصلاح. ولكن على شرط أن يكون هذا الاصلاح ممكنا ويكون صحيحا مناسبا في الوقت نفسه. فللتعرف على هذه الامكانية وعلى هذه الصحة لا شك في أن المؤرخ قادر على مساعدة الذين يفكرون في اصلاح اليوم باعادة النظر، كما هو واجبه، في اصلاحات الامس.

ذلك أن المغرب قد تعرض في القرن التاسع عشر لنفس الخطر الذي يتعرض له في

(*) أصل المقالة عربي بقلم المؤلف.

القرن العشرين. من الحق أن الظروف تغيرت تغييرا عميقا في العالم وفي المغرب بين هاتين الفترتين. لكن الخطر هو هو، أي خطر السقوط تحت سيطرة الغير. فالمشكلة قد تكون تغيرت في حدودها، لكنها لم تتغير في روحها. فكما أنها تثير اليوم مسألة الاصلاح، فقد أثارتها أيضا بالأمس.

لكن مآل القضية بالأمس معروف، حيث أن البلاد فقدت استقلالها. وبما أن هدف الاصلاحات المشروع فيها آنذاك كان أساسا يتوخى تجنب هذا المصير، فهذا يكفي دليلا على فشلها التام. فواجب المؤرخ اذن ليس بشيء أن يتلذذ بذكر جميع المحاولات التي قام بها هذا السلطان أو ذاك، أو باكتشاف مخطوطات مغمورة سجل فيها أصحابها ما خامرهم من الأماني الغامضة والأحلام العديمة الأساس كأن في ذلك بوادر مبكرة توذن بيقظة المغرب. بل واجب المؤرخ أن يعترف رأسا بهذا الفشل فيقدر المحاولات والأحلام المذكورة حق قدرها ويستقصي أسباب فشلها استقصاء صارما حتى لا يكون اصلاح اليوم فاشلا لنفس الأسباب التي أفشلت اصلاح الأمس.

بعد التجديد العسكري المهم الذي قام به السعديون في أول عهدهم، لم يفكر السلاطين كثيرا في تطوير النظم الموروثة عن أسلافهم اذ وجدوا فيها الكفاية لايقاف الغزو المسيحي والعثماني بل لتحرير جل المراسي المحتلة. من الحق أنهم لم يوفقوا الى تحرير لا سبتة ولا مليلية، لكن الهدنة كانت قد استقرت مدة من الزمن مع جل الدول الأوربية بما فيها اسبانيا المحتلة لهذين الثغرين. حتى اذا نزل الفرنسيون في الجزائر وانهزم بعد ذلك الجيش المغربي داخل حدوده أمام نفس الفرنسيين أميط اللثام عن الوضعية الجديدة في بر النصارى فتجلى آنذاك لا التفوق العسكري الفرنسي فقط بل نية الفرنسيين الواضحة لاستعمال هذا التفرق العسكري لغزو التراب المغربي، بل تجلى أيضا أن اهتمام بريطانيا بالمغرب ليس اهتماما مخلصا اذ كانت قد استفادت هي الأخرى من تفوقها العسكري للشروع في غزو بلاد الصين. لا شك اذا أن المغرب أصبح منذئذ عرضة لقوتها أيضا بل ولقوة غيرها من الدول الأوربية التي ستسرع الى اغتنام الفرصة السانحة.

كيف، والحالة هذه، لا تفرض فكرة الاصلاح نفسها على الحكام كضرورة ملحة مستعجلة ؟

لكن امكانات الاصلاح في الوقت نفسه كانت ضئيلة خصوصا للنهوض بالبلاد الى المستوى المطلوب لضمان سلامتها. اذ علينا أن نقدر حق قدره مدى التخلف الذي كان قد آل اليه المغرب وقتئذ. من العادة ان تذكر بالثناء آثار الدولة أيام المرينيين وأيام أحمد المنصور السعدي أو مولاي اسماعيل. على أن هذه الآثار، مع ما فيها من الهيبة والجلال، لا تستطيع أن تخفي الحقيقة التاريخية وهي أن تناسب القوة الاقتصادية والعسكرية بين العالم الأوربي والعالم الاسلامي كان قد أخذ في الانقلاب على حساب المسلمين منذ القرن الثالث عشر مما أدى الى توقف تدفق المغرب وتمدنه بعد نهاية الدولة الموحدية ثم انحطاطه منذ القرن الخامس عشر لما أصبح المسيحيون قادرين على سد جميع المنافذ التي كان المغرب يطل منها على البحر. أصاب هذا الانحطاط التجارة الخارجية التي كان ازدهار الدولة على أساسها كما أصاب النشاط الاقتصادي الداخلي بأسره لترابطه بالتجارة الخارجية.

وبسبب هذا التقهقر الاقتصادي العام جمد التطور الاجتماعي، فتوقف هذا الاندماج التدريجي البطيء الذي كانت أجزاء الأمة المتميزة تمتزج بفضله بعضها ببعض منذ قرون. فمالت القبائل الى الانزواء بما في ذلك من تأثير في استقرار الدولة السياسي وما يترتب على هذا من فترات الاضطراب تزيد في تفاقم الحالة وتصبح فيها الأمة عزلاء ازاء الكوارث الطبيعية، كالمساغب والأوبئة. خصوصا وأن هذه الكوارث ما فتئت تكتسح البلاد مرة بعد المرة طيلة القرون الأربعة الأخيرة، فتبيد الأموال وتبيد العباد وتترك الأرض مهملة مقفرة. كيف يمكن لدولة تقلص الى هذا الحد أساسها الاقتصادي وحتى أساسها البشري أن تجمع الوسائل المادية اللازمة لتجديد جهازها الاداري وتكثيفه بالكفاية واحداث قوة عسكرية منظمة للدفاع عن الحدود البرية وأسطول عصري لمراقبة الشواطىء ؟ من المعلوم أن سيدي محمد شرع في هذا العمل كما شرع فيه أيضا المولى الحسن. لكنهما أنفقا فيه أموالا دون فائدة لا لأنهما اضطرا الى التخلي عنه بعد الشروع فيه بقليل فقط بل لأن الأوربيين لم يزودوهما الا بأسلحة لم تعد تستعمل بأوربا أي أنها عاجزة عن حماية البلاد ضد الأسلحة الأوربية الجديدة.

لكن هذه العراقيل انما هي العراقيل التي تعرضت لها الدولة بادىء ذي بدء. أما بعد، فقد أسرعت الدول الأوربية الى احداث عراقيل اخرى بل قيود قيدت بها الدولة وحرمتها من امكانية التحرك كما تشاء. فها هي ذي بريطانيا تحرم السلطان من حق

التشريع في ميدان الجمارك وحق انصاف رعيته من الأجانب المقيمين في بلاده. وها هي ذي اسبانيا تغير على تطوان وتحتلها وتفرض على المغرب غرامة تركت الدولة مثقلة بديون لمدة ربع قرن. وها هي الدول الأوربية أجمعها تلزم السلطان بأن يقبل في ترابه أن يتحول عدد متزايد من رعيته الى عملاء للأجانب وأعداء لوطنهم. ها هي ذي تحرمه أيضا من حق اتخاذ أي تدبير دون مصادقتها عليه، بل حتى حق نقل جيشه من نقطة الى أخرى دون اذنها. هل يتصور أن تدعه هذه الدول يقوم بأي اصلاح من شأنه أن يقوى الدولة المغربية ضد أطماعها ؟

ولم ندخل في الحسبان الى الآن عاملا له دور حاسم في كل حركة اصلاحية وهو العامل الفكري. من المعلوم أن التقدم المادي الذي شهدته أوربا في القرون الحديثة كان مقترنا بتقدم علمي بصفة خاصة وبتقدم فكري بصفة عامة. كان التقدم العلمي يتم تلبية لمطالب رجال الصناعة والملاحة والحرب. أي أن النشاط المادي يحث النشاط العلمي والنشاط العلمي يساعد على التقدم المادي.

بل ان فكرة التقدم نفسها لم تنشأ بأوربا بالصدفة : انما نشأت بانجلترة وفرنسا قبل كل شيء لما تفطن المفكرون الانجليزيون والفرنسيون الى ما يطرأ يوميا على مرأى منهم من النمو الاقتصادي والمنجزات التقنية على يد البشر. ولا نتوهم أن هذه الفكرة الجديدة قوبلت حينا بترحيب. كلا. عارضها بالعكس معارضة عنيفة الكثير من المفكرين الذين لم يتحرروا بعد من التفكير السائد قبل التدفق المادي والتقني المذكور، فما زالوا يعتقدون أن العقل الانساني لا يستطيع أن يزيد عما كان أرسططليس قد أتى به منذ كذا وعشرين قرنا. هذا لننتبه الى أنه ليس من الأمر اليسير لمن تشبعوا جيلا عن جيل بتفكير الأقدمين استساغة فكرة التقدم هذه التي ألفها اليوم الجميع الى حد أننا نعتبر مخطئين أنها طبيعية فطرية.

أما مغاربة القرن الماضي، فأين هم من هذه الفكرة التي لابد منها لمن شرع في الخروج ببلاده وأهله من الجمود والتخلف ؟ هل يمكن أن تخطر هذه الفكرة في أذهانهم وهم لم يشاهدوا أي تقدم في الوسائل التقنية — ما عدا السلاح الناري — ولا أي نمو في الانتاج وأية زيادة في الأفكار والمعلومات منذ أيام يعقوب المنصور وابن رشد ؟ هل تخطر هذه الفكرة في أذهانهم وما شاهدوه منذ تلك الأيام البعيدة هو بالعكس هذا الانحطاط المستمر الذي كان ابن خلدون قد تأسف عليه في القرن الرابع

عشر ولم يزد بعد ذلك الا تفاقما ؟ لا يتصور ذلك. فالفكرة السائدة في عقليتهم آنذاك ليست فكرة التقدم، وانما هي فكرة التقهقر، فكرة الذين يرون على حد قول المولى عبد الرحمن بن هشام أنه «فسد الزمان وأهله ولا حول ولا قوة الا بالله». وكما أن ابن خلدون حمل العرب مسؤولية الانحلال الطارىء في أيامه، فان مولاي عبد الرحمن يرى أن فساد الاهل هو الأصل الأصيل لفساد الزمان. فبعد اطنابه في وصف فساد الناس، يزيد قائلا : «ومع شيوع هذه الحوادث الفظيعة والبدع الشنيعة فلا غرابة حبس الأمطار وارتفاع الاسعار واستيلاء العدو الكافر على كثير من الاقطار».

فما عسى أن تكون وقاية هذه المصائب وتلافيها. أو قل ما عسى أن يكون الاصلاح ؟ الاصلاح هو في النفوس لأن «الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». وهذا التغيير النفسي المنشود هو الرجوع الى الأصول، الى هذه المذاهب المنسية التي كان المجتمع سليما مزدهرا قويا ما دام مبنيا عليها. أي أن الاصلاح يقتضي استرجاع الماضي. أما البحث عن حل جديد لمشاكل المجتمع والوطن فقد يؤدي بنا ذلك الى مزيد من الابتعاد عن الهدى باحداث هذه «الحوادث» ــ بالمعنى الأصلي للكلمة ــ بما فيها من الفظاعة. على كل حال «كل تجديد بدعة».

ومما يؤيد هذا الرأي أن جل التجديد أتى به عدو الله الكافر طيلة القرن الماضي. أدخل الأوربيون آنذاك الشاي والتبغ اللذين تذهب العملة أكثر فاكثر مهدورة لاستيرادهما بمقدار اتساع استهلاكهما المؤذي. أدخلوا الخمر وأدخلوا تربية الخنزير. أدخلوا هذه السلع الأوربية المتنوعة التي يفلس الصناع المغاربة بسبب منافستها. أدخلوا الريال الفرنسي والاسباني اللذين غمرا الأسواق فأجحفا بالمثقال الشرعي فالدرهم. فدخلوا بأنفسهم وأموالهم مستقرين بين أظهر المسلمين مكتسبين ومستولين على الأملاك ومعفيين من أداء أي ضريبة بل أي جزية. وأحدثوا هذه الحماية التي يتسع داؤها اتساع السرطان في جسم الوطن. ولا يذخرون وسعا في محاولة احداث تجديدات أخرى كالتلغراف والبريد وغيرهما من الأمور التي يسمونها باصلاحات وهي ليست في الواقع الا أدوات لشد الخناق على المغرب والمغاربة ــ وهذا رأي سديد أيما سدادة ما دامت تلك الأدوات بأيدي الأجانب ــ

كيف اذن، والحالة هذه، أن يقبل المفكرون المغاربة بحماس على هذا الاصلاح

الذي أصبح من العسر العسير حوله التمييز بين الضروري المفيد وبين ما يعود على الأمة بالويل والأضرار ؟

نتيجة ذلك كله أن الحكام لا يخترعون الاصلاح اختراعا ولا يبتكرونه ابتكارا ولا يصرون عليه حق الاصرار، وانما ينصاعون لحاجته بعدما أصبحت الحاجة أشد الحاحا وربما فات أوان الانجاز.

ثم علينا أن نلتفت من جهة أخرى الى ان جميع تدابير الاصلاح آنذاك في المغرب، الجسيمة منها أو التافهة، كانت على يد الدولة وحدها إن لم تكن أحيانا على يد السلطان بصفته فردا. وهذا دليل آخر. ذلك أن البلدان التي تطورت فعلا في التاريخ لم ينجح فيها الاصلاح الا بمشاركة طبقة اجتماعية بل طبقات ذات قوة اقتصادية نامية معتبرة. كانت هذه الطبقة بانجلترة هي الطبقة البرجوازية مع طائفة من النبلاء. وكانت في فرنسا هي أيضا الطبقة البرجوازية التي لعبت دورا أساسيا في التطوير. بل لم تكن الدولة في هاتين البلدين الا ممتثلة لأماني البرجوازيين وحاجياتهم، والا حطمتها البرجوازية لتأخذ بأيديها أزمة الأمور كما هو شأن الثورة الفرنسية. لم تكن بروسيا أيام المصلح المشهور بطرس الأكبر طبقة برجوازية ذات شأن. فاعتمد القيصر المذكور على طبقة النبلاء الجدد التي أنشأها بأن وزع على أفرادها ما كانت الدولة تملكه من الأراضي المهملة الشاسعة الأطراف. وشبهه يقال عن فريدريس الثاني ببروسيا اذ اعتمد هذا الأخير على الفيوداليين الصغار من جهة، وعلى اللاجئين البرجوازيين الفارين من الدول الكاثوليكية، من جهة أخرى.

أما الدولة المغربية، فانها لم تكن تتوفر على مثل هذه الامكانات. وفيما يخص الطبقة البرجوازية فانه لم يقدر لها أن تنمو في هذه البلاد ما دامت التجارة جامدة فيها، تلك التجارة التي هي مصدر القوة البرجوازية. بل لم يأخذ التجار المغاربة في التكاثر والتضخم شيئا ما طيلة القرن الماضي الا بالمشاركة مع التجار الأجانب، فأصبحوا مساعدين لهؤلاء الأجانب بل خدما لهم. أي أنهم كانوا لا يؤيدون أي اصلاح يرمي الى تحرير البلاد من وطأة الأجانب بل يؤيدون بالعكس هذا الاصلاح المزعوم الذي يشد الخناق على المغاربة.

مما تقدم تجلت اذن قلة الامكانات لنجاح اصلاح صحيح كفيل بانقاذ المغرب من

السيطرة الأجنبية آنذاك. فهل نقف عند هذه النتيجة أم نقول ان الامكانات كانت منعدمة على الاطلاق ؟

لا يخفى علي قبل الجواب عن هذا السؤال، أن الخيال مضل كلما حاول المؤرخ أن يتصور لأمور الماضي مجرى مخالفا للذي جرت عليه فعلا. لكن مرادي ليس الاستسلام الى الخيال. لقد كان من الممكن أن أتورع عن الاقبال على هذا السؤال لو لم تظهر في التاريخ أسس الجواب.

ذلك أن هدف الاصلاح الأول كان ايقاف التدخل الأوربي ورده. هل كانت في البلاد، زيادة على المخزن ومع انعدام طبقة برجوازية قوية وطنية، قوة أخرى قادرة على تأييد هذا الاصلاح وتوفيقه ؟ المجيب هو التاريخ.

ذلك أنه قد سبق للمغاربة أن أوقفوا ودفعوا الغزو الأوربي في القرون السابقة. وما هي القوة التي مكنت من التوفيق في وقت كان فيه المخزن الوطاسي قد انحل ؟ هذه القوة برزت من أعماق العامة من فلاحي القبائل. وعلى أساس هذه القوة تكون مخزن جديد قادر على مقاومة العدو واعادة النظام في البلاد. أي أنه أصلح المخزن.

هذا فيما يخص الماضي. أما الآن — أعني في القرن التاسع عشر — هل ظلت هذه القوة موجودة مستعدة ؟ وان كان الجواب بنعم، هل لم تصبح عاجزة عن الصمود ازاء القوة المدهشة التي يندفع بها الاستعمار العصري ؟

جوابا على السؤال الأول، يمكن القول ان هذه القوة ما زالت موجودة ومستعدة كما ظهر ذلك أولا بنهوض قبائل الشاوية والقبائل التي التفت حولها لرفع مولاي عبد الحفيظ الى العرش بعد عجز أخيه عبد العزيز. وظهر ذلك ثانية بنهوض جميع قبائل سوس والحوز لرفع أحمد الهيبة الى العرش لما عجز عبد الحفيظ بدوره.

لكن المحاولة الأولى باءت بالفشل كما باءت به المحاولة الثانية. هل نستنتج من ذلك أن يكون الجواب بلا على السؤال الثاني، أي أن القوة الشعبية أصبحت ضعيفة بالنسبة الى الاستعمار العصري ؟

ها هي ذي القبائل الريفية تأتينا بالجواب، فهي التي أنزلت هزائم فظيعة بالجيش الاسباني من جهة وبالجيش الفرنسي من جهة أخرى مقتصة قصاصا فاضلا من هزيمة

اسلي ومن هزيمة تطوان، مع أنها لا تمثل الا نصف عشر القبائل المغربية. ومع أن جيش ليوطي Lyautey أقوى من جيش بيجو Bugeaud أضعافا مضاعفة.

أي أن القوة الشعبية المذكورة كانت موجودة ومستعدة وقادرة على الصمود وعلى الانتصار بما يشترطه ذلك من الانتظام والابتكار والتفكير الحي الخلاق، أو قل قادرة على هذا الاصلاح المنشود.

كانت لكنها ظلت مهملة. بل ما فتىء الحكام يخشونها ويبذلون جهودهم لحبسها لأنهم لا يرون في هيجانها الا فرصة يغتنمها الأجانب لمزيد من التدخل كما وقع فعلا في وجدة والدار البيضاء سنة 1907. هذا هو رأى مولاي عبد حفيظ نفسه بعد أن كانت هذه القوة هي التي رفعته الى الحكم. ففضل الانعزال الذي أدى به الى الاستسلام للفرنسيين خشية منه أن تنفرج هذه القوة أو امتناعا منه أن يعتمد عليها أو غير مقتنع بصحتها. على أن هذه الاسئلة خارجة عن موضوعنا. انما المهم في حدود الموضوع أن نعترف بوجود هذه القوة وخصالها وامكاناتها واستمرارها. والمهم أيضا أن نلاحظ أنها أهملت، حبست، قمعت، في حين أن فيها الامكانية الوحيدة لنجاح أي اصلاح.

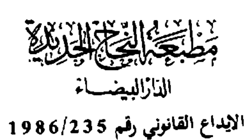
لا غرابة اذن في أن جميع المحاولات الاصلاحية التي قام بها المخزن قدر عليها الفشل. وهذا ما يفسر في الوقت نفسه أن المشاريع الاصلاحية التي تقدم بها بعض الفقهاء المغاربة لم تزد على أن تكون حبرا على ورق، أشباحا دون جسم، دخانا تلعب به الرياح.

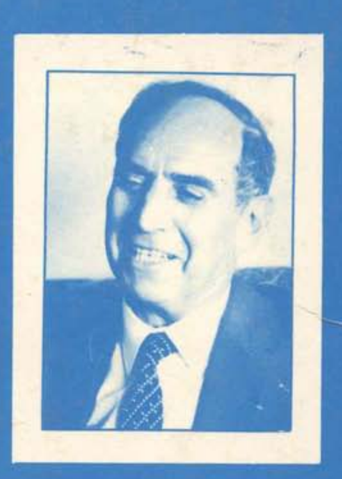
حتى اذا مر الزمان مرورا يسيرا أقام التاريخ الدليل بالضد. بالضد، لأن النجاح حالف الحركة الاصلاحية لما تحركت عامة الشعب ودخلت في المضمار. وهذا المنعطف التاريخي تم في الحرب الريفية.

ليست هذه الحرب منعطفا تاريخيا بالنسبة للمغرب فحسب. بل هي انحراف في التاريخ العالمي اذ بعدها نجحت الحركة الاصلاحية في كثير من البلدان المستعمرة اذ أنها استرجعت استقلالها، وهذه آية النجاح الأساسية : نجحت في الفيتنام، نجحت في المغرب، نجحت في تونس والجزائر، نجحت في كوبا، نجحت في ايران.

على اختلاف الألوان التي تلونت بها هذه الحركات العديدة، فانها تتشابه من حيث أن عامة الشعب كونت فيها القوة المحركة. ولا شك في أن استمرار نجاحها أو عدم هذا الاستمرار أمر معلق على استمرار الدور الأساسي أو عدم استمرار الدور الأساسي الذي لعبته عامة الشعب هذه مدة من الزمان.

المحتوى


مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء
الايداع القانوني رقم 1986/235



ولد جرمان عياش ونشأ في المغرب. عين أستاذا في الاداب الكلاسيكية ودرّس بدءا في الدارالبيضاء من 1937 إلى 1950 مع انقطاع خلال الحرب العالمية الثانية دام ست سنوات قضاها في الجيش. في 1950 أبعدته سلطات الحماية عن المغرب، فرحل إلى فرنسا حيث درّس في تولوز ثم في باريز بثانوية كوندورسي. وبعد عودته إلى المغرب، كرس حياته لتاريخ هذا البلد، أولا تحت إشراف «المركز الوطني للبحث العالمي بباريز»، ثم في كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط حيث زاول مهام التدريس منذ 1960 إلى يومنا.

وبالاضافة إلى أبحاثه المختلفة، فان جرمان عياش يشرف على مجلة اسبرس — تامودا، كما أن له كتابا قيما حول «جذور حرب الريف»، وهو في الواقع مقدمة لدراسة شاملة ما تزال قيد الاعداد حول حرب الريف نفسها.

••

إنها لصورة بائسة بقدر ما هي مبسطة وكاريكاتورية تلك التي قدمها لنا لحد الان عن الماضي المغربي غالبية المؤلفين الذين يوجد من بينهم مع ذلك بعض من يعتدّ به. ذلك أن هؤلاء المؤلفين كانوا في البدء مشبعين بأحكام جاهزة، ثم لم يعتمدوا بعد ذلك الا على اختباريين ضعاف أو على مصادر أجنبية مشكوك في صحتها، ضاربين عرض الحائط بالوثائق الأصلية التي من واجب المؤرخ أن يبني عليها أعماله.

ان الدراسات التي جمعت في هذا الكتاب هي وليدة طموح يتوخى تمهيد الطريق التي بمواصلتها بدون توقف ستمكن تدريجيا وجزءا فجزءا من إعادة إنشاء الصورة الأصيلة للماضي المغربي.